سلسلة
السياسة والأمن القومي

أسباب وآثار السياسات العامة البديلة

الدكتور
السعيد عبد الحميد إبراهيم

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

962
إ . أ
إبراهيم، السعيد عبد الحميد.
أسباب وآثار السياسات العامة البديلة / السعيد عبد الحميد إبراهيم، وآخرون. -ط1.-دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2022.
378ص ؛ 17 × 24سم . (سلسلة السياسة والأمن القومي).
تدمك : 978-977-308-775-3
1. سياسة . 2. أمن قومي.
أ – المؤلف، وآخرون. ب. العنوان.

رقم الإيداع: 22577.

الناشر: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز
هاتـف- فاكس : 0020472550341 محمول : 00201277554725
E-mail: elelm_aleman@yahoo.com
elelm_aleman2016@hotmail.com

الفهرس

مقدمة

يركـز مجـال دراسـات السياسـات عـلى السياسـة الداخليـة، مـع وجـود الاستثناءات الملحوظة في السياستين الخارجيةوالدفاعيـة. ومـع ذلـك، خلقـت موجة الـعولمةالاقتصادية، التي تلت ذلك في أواخـر القـرن 20 وأوائـل القـرن 21، الحاجة إلى مجموعة فرعية من دراسات السياسات التي تركز على الحوكمـة العالمية، خاصة وأنها تتصل بالقضايا التي تتجاوز الحـدود السياسـية مثـل تغـير المناخوالإرهابوالانتشار النووي والتنمية الاقتصـادية .وعـادة مـا تتطلـب هـذه المجموعة الفرعية مـن دراسـات السياسـات، والتـي يُشـار إليهـا غالبًـا باسـم دراسات السياسات الدولية، إتقان لغة ثانية والانتباه إلى القضـايا المشـتركة بـين الثقافات من أجل معالجة التحيزات القوميةوالثقافية.. وسـوف نتنـاول فى هـذا الكتاب مجال التغيرات السياسية وخاصة فيما يتعلق بالأنظمة القائمـة وتأثيراتهـا المختلفة على عملية التنمية وبما يتفق أو يتعارض مع أزمة الفكر المعاصر.

الفصل الأول

مفهوم التنمية السياسية

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ **"عملية التنمية"**، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال - في الستينيات من هذا القرن- في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم. وقد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Material Progress أو التقدم الاقتصادي Economic Progress.

وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization، أو التصنيع Industrialization.

وقد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة

التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية. **وتعرف التنمية السياسية:**

"بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

ولاحقًا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.

بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.

ويلاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية ترتكز على عدة مسلمات:

أ - غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة.

ب - نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والمحسوس؛ أي بعبارة أخرى إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية.

ج – إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقًا من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجًا للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به.

الإختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية:

يتضح الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية، حيث يشتق لفظ "التنمية" من "نمّى" بمعنى الزيادة والانتشار. أما لفظ "النمو" من "نما" ينمو نماء فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نموًا. وإذا كان لفظ النموّ أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح، فإن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي يشوه اللفظ العربي. فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه.

وطبقًا لهذه الدلالات لمفهوم التنمية فإنه لا يعدّ مطابقًا للمفهوم الإنجليزي Development الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي (الخارجي غالباً) وليس وفق رؤية جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية بالضرورة. **ويلاحظ أن شبكة المفاهيم المحيطة بالمفهوم الإنجليزي تختلف عن نظيرتها المحيطة بالمفهوم العربي.**

فعلى سبيل المثال تُعالج ظاهرة النمو (في المفهوم العربي الإسلامي) كظاهرة جزئية من عملية الاستخلاف التي تمثل إطار حركة المجتمع وتحدده، وكذلك نجد مفهوم "الزكاة" الذي يعني لغة واصطلاحًا الزيادة والنماء الممزوجة بالبركة والطهارة، وسمى الإخراج من المال زكاة وهو نقص منه مادياً بمعايير الاقتصاد، في حين ينمو بالبركة أو بالأجر الذي يثاب به المزكي من الله تعالي. وهو ما يقارن بالعكس بالربا الذي قال عنه الله ﴿ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ ...﴾ [سورة البقرة:276]

ويتضح من ذلك أن مفهوم النمو في الفكر الإسلامي يُعبر عن الزيـادة المرتبطـة بالطهارة والبركة وأجر الآخرة وإن لم يتجاهل مع هذا "الحياة الطيبة" في الـدنيا، بيـنما يركز مفهـوم Development عـلى البعـد الـدنيوي مـن خـلال قيـاس النمـو في المجتمعات بمؤشرات اقتصادية مادية في مجملهـا، حيـث تقـوم المجتمعـات بالإنتـاج الكمي، بصرف النظر عن أية غاية إنسانية، وتهتم بالنجاح التقني ولو كان مدمرًا للبيئة ولنسيج المجتمع وتؤكد عـلى التنظـيم الاجتماعـي ولـو أدى إلى الاضـطهاد للآخـر/ الغريب.

وفي الواقع فإن "التنمية" تعد من المفاهيم القليلة التي تجمع بـين البعـد النظـري والجانب التطبيقي، وتستدعي الرؤية الفلسفية والغيبية للمجتمعات ومقاصد تطورها باحث اقتصادي- مركز أوكسفورد للدراسات الإسلامية-إنجلترا .

الفقر مفهوم مراوغ، فربما كان هنـاك فقـراء بقـدر مـا توجـد دلالات متعـددة للكلمة وبقدر عدد البشر وتوقعاتهم، فلغات العالم تتنافس مع بعضها البعض في عدد الكلمات التي تشير إلى ظروف الفرد المرتبطة بالمـدركات المختلفـة للفقـر.. فمـثلاً: في الفارسية ثمة ما يزيد على 30 كلمة تصف أولئـك الـذين يُعتـبرون لسـبب أو لآخـر فقراء.. وفي معظم لغات إفريقيا ثمة -على الأقل- من 3 إلى 5 كلمات لتعريف الفقـر وهكذا.

من الفقير؟!

واقعيًا، ليس ثمة تعريف موحد للفقر في كل الثقافـات؛ بـل قـد لا تعتـبر كـل الثقافات الفقر عيبًا، فالفقر لم يكن ولفترة طويلة من الزمان وفي العديد من حضارات العالم نقيض الغنى، وكان ثمة دائمًا مجال "الفقر الاختياري" أي أولئك البشـر الـذين رفضوا الزخرف والمظهر وانطلقوا يسـبحون في ملكـوت الله، وكـان احـترام أولئـك الفقراء باختيارهم (المتصوفة على سبيل المثال) من تقاليد الشرق المستقرة.

وحديثًا -مع اتساع الاقتصاد التجاري وعملية التمدين- اكتسب الفقر دلالته الاقتصادية، وأصبح الفقير هو من ينقصه المال والممتلكات التي يحوزها الغني، ويتحول الفقر إلى معنى مطلق وليس نسبيًا، فيصير الفقر عيبًا وبعدئذ يصير مرضًا يذل من يصاب به ويجب علاجه.

إن الفقير في المجتمعات البشرية قبل سيطرة الاقتصاد هو ذلك العضو الذي يكسب قوت يومه بصعوبة أو الذي اختار الكفاف، بيد أنه يظل عضوًا في الجماعة، لكنه لاحقًا أصبح ذلك الغريب المتشرد الذي يتم عزله وتهميشه في الواقع المعاش.

وطبقًا لأدبيات التنمية فإن الفقر صفة لمجتمع ما الفرد فيه لا يحقق مستوى معين من الرفاهية- والذي عادة ما يُشار إليه بخط الفقر أو حد الكفاف، ويجب لتعريف الفقر الإجابة على ثلاثة تساؤلات؛ تحديد ماهية الحد الأدنى من الرفاهية، وكيفية التيقن من صحة فقر الفرد، وتجميع مؤشرات الرفاهية وقياس الفقر على أساسها.

وتقترب فكرة الرفاهية Well-being من مفهوم مستوي المعيشة (Standard of Living (SO، الذي يعد أحد المفاهيم الشائعة في أدبيات التنمية، ومحور أعمال البنك الدولي في تقاريره السنوية عن التنمية خلال فترة التسعينيات.

ويستهدف مفهوم مستوى المعيشة قياس كفاءة الحياة؛ معتمدًا على معايير الاستهلاك الفردي من السلع والخدمات المشتراة من دخل الفرد أو توفيره، ويفترض مفهوم الفقر وجود حد أدنى من الاستهلاك والدخل يقاس عليه مستوى معيشة الفرد، ويشار إليه بخط الفقر، حيث يصنف أي فرد يقع دخله أو استهلاكه أقل من هذا الحد باعتباره فقيرًا.

ويمكن تصنيف مناهج قياس الفقر إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: اتجاه الرفاهية ويستخدم أصحاب هذا الاتجاه معايير مالية في قياس الرفاهية مثل: دخل الفرد وإنفاقه الاستهلاكي، وهو الاتجاه السائد في أدبيات الفقر.

الاتجاه الثاني: اتجاه الـ "لا رفاهية" non-welfarist ويعني هذا الاتجاه بدراسة المؤشرات الاجتماعية للرفاهية، مثل: التغذية والصحة والتعليم، ويركز على قضايا مثل: سوء التغذية، أو غياب الرعاية الصحية، أو الأمية، باعتبارها نتائج مباشرة لانتشار الفقر.

ومن جانب آخر، انقسمت الاجتهادات حول تعريف الفقير إلى مدرستين:

- **المدرسة المطلقة**: وهي تضع حدًا أدنى لمستوى الدخل الضروري الذي يجب على كل فرد إحرازه لتحقيق مستوى معيشي معقول-حد الفقر، ويصنف مَن دونه باعتباره فقيرًا، وتحديد هذا المستوى هو حكم تقديري للباحث أو صانع السياسة.
- **المدرسة النسبية**: وهي تتعامل مع الفقر النسبي-أي ارتباط خط الفقر بمعدل توزيع الدخل بين السكان-وعادة يتم ذلك بتعريف الأفراد الذين يشكلون أفقر 20-25٪ من سكان مجتمع ما باعتبارهم الفقراء، وبعض الدراسات في الدول النامية ترفع هذه النسبة حتى 50٪ من السكان.

وعلى صعيد آخر، فإنه رغم بقاء الدخل الفردي المؤشر الأكثر انتشارًا لقياس الفقر فقد تزايدت أهمية مؤشرات الرفاهية الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم، وقد تزايد هذا الاتجاه في دول العالم النامي منذ منتصف السبعينيات حيث لوحظ ارتفاع الدخل الفردي في بعض الدول، دون حدوث تقدم في بعض مجالات الرفاهية الاجتماعية مثل: التغذية والصحة، وهذا يعني بشكل عام إمكانية حدوث مفارقة بين حدوث زيادة في دخل الفرد وتحقيق إنجاز في مجالات الرفاهية الاجتماعية.. على سبيل المثال، لا يتفق معدل نمو الدخل الفردي المتزايد في باكستان مع مؤشرات الرفاهة الاجتماعية المتدنية بها، بينما يأتي النموذج السريلانكي في الاتجاه المضاد، حيث يتاح لمواطنيها رفاهة اجتماعية لا تتناسب مع معدلات الدخل الفردي المتواضعة بها.

الفقر...واقع أم أسطورة:

يحدد بعض الباحثين ثلاثة أبعاد لمفهوم الفقر:

-**البعد الأول**: هو الماديات فهي تلك الأشياء التي نعتبر نقصها فقرًا، وهذا النقص أو الحرمان أو الفقدان له طابعان إما وجودي غير مادي أو وجودي مادي.

تنتمي للفقر الوجودي غير المادي عناصر مثل: الإخفاق في العمل أو انعدام الثقة في النفس أو نقص الحب، بينما يشمل الفقر المادي: التفرقة، وعدم المساواة والتحيز والجهل وتعذر الحصول على الحد الأدنى من الضروريات المطلوبة للحياة- كما تحددها ثقافة المرء- والجوع وسوء التغذية والتشرد وضعف الصحة... إلخ.

-**البعد الثاني**: هو إدراك المرء لحالته، فالمرء يعد فقيرًا فقط عندما يحس بوجود النقص في إحدى تلك الماديات أو كلها، إن تلك الماديات لا تكتسب قيمها كبعد معرفي في المفهوم إلا مع إدراك الطابع النسبي والذاتي لمفهوم الفقر، عادة يدفع هذا البعد الذاتي الفقير إلى تخطي فقره، وتغيير موازين القوى التي أدت إليه، وقد ينزع إلى عقد روابط تبعية مع جماعات أو أفراد أو عقائد أقوى تعطيه إحساسًا زائفًا بالأمان، وأحيانًا يصل إلى وهم القوة.

-**البعد الثالث**: كيف يرى الآخرون الفقير، حيث قد يختلف إدراك الفقير لحاله مع رؤية الآخرين، ويترتب على هذا الإدراك رد فعل الآخر تجاه الفقير، وثمة نوعان من أنواع رد الفعل تجاه الفقير؛ التدخل المباشر أو غير المباشر من خلال الصدقة أو المساعدة أو التربية أو القهر، أو عدم التدخل- سواء كان عدم التدخل مبررًا لأن الفقراء يستحقون فقرهم أو لأن التدخل لن يفيد بل وربما أضر. وتتأثر تلك الأبعاد الثلاثة بالمكان والزمان والبيئة الاجتماعية / الثقافية المتواجدة فيها.

الفقر ووهم عالمية التنمية:

لأول مرة في التاريخ، صار الفقر ظاهرة مطلقة، حيث اعتبرت بلاد وأمم بأسرها فقيرة على أساس أن دخلها الإجمالي أقل بالمقارنة مع الدخل السائد في تلك الدول التي تسيطر على الاقتصاد العالمي، وهكذا أصبح الدخل القومي هو المعيار العالمي الجديد والرأسمالية الاقتصادية هي الحل المعلن للعلاج النهائي للفقر، وتوصلت جيوش من خبراء الفقر العالمي إلى العلاج بالتنمية من خلال زيادة الإنتاج والتطبيق المتزايد للعلم والمعرفة التقنية، فهي مفتاح الرخاء والسعادة.

وهكذا أُعيد تفسير وتقييم البعد المادي للفقر، حيث أدى تحطيم المجتمعات التقليدية، في سبيل ما يدعى بالاقتصاد القومي ثم الاقتصاد العالمي، إلى فصل الاقتصاد عن جذوره الاجتماعية والحضارية، وبالتالي خضع المجتمع لآليات وقواعد الاقتصاد وليس العكس. وقد خلق الاقتصاد العالمي منظومة من المرجعيات الكونية جعلت الفرد يدرك أنه فقير وفي حاجة إلى المساعدة لأن متوسط دخله أقل من المستوى العالمي المعياري، ولأنه لا يعيش في رفاهية مثل بشر آخرين.

وأدى هذا التغيير في نظرة المرء لذاته إلى تغير في ردود الفعل تجاه الفقر، حيث أصبح البرنامج الجديد حلاً كونيًا أحادي الاتجاه يعتمد على الدخل ولا علاقة له إطلاقًا بالثقافة ولا بالشخص، ولم يعد الفرد يلجأ إلى جذوره الثقافية وعلاقته الأسرية القديمة التي كانت تقدم الحلول البديلة الكلية للفقر، وبدلاً من ذلك سعى الأفراد إلى تجميع أنفسهم في مؤسسات متماثلة مثل النقابات والروابط، مما أدى إلى تنميط الأفراد في المجتمع وإلغاء أي تفكير بديل يسعى إلى البحث عن طريق جديد للحياة والتنظيم الاجتماعي يعتمد على البساطة، أو أشكال تطوعية وأخلاقية من الفقر الذي لا يمكن أحيانًا تجاوزه لظروف هيكلية ودولية قبل أن تكون محلية.

وقد افترض الخبراء أن الفقراء غـير قـادرين عـلى تحديـد مصـلحتهم، والتـي يحددها لهم من يمتلكون المعرفة والسلطة-الحكومات والمؤسسات والخبراء-عـاملين على الارتقاء بهم، ومشاركة الجماهير تنحصر في تأييد البرامج التي وضعها "الخبراء"، ويقدم الخبراء الحل البسيط للفقر: التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الدخل، زاعمـين إمكانية حل كل المشكلات الثقافية والاجتماعية المتعلقة بالفقر مـن خـلال الاقتصـاد وحده.

وقد عملت هذه الافتراضات والتوصيات على تقوية التدخل السلطوي حيث صار الفقر العالمي معضلة أكبر من أن تترك لتحل حلاً محليًا، وبـذا سـمحت بتـدخل القوى الدولية-الحكومية و الأهلية- باسم نشر السعادة والقضاء على الفقر.

ومـا حـدث بصـورة عالميـة مجـردة هـو أنـه تمـت رؤيـة الحاجـات المطلوبـة والإصلاحات الضرورية والمؤسسات المقترحة بشكل نمطي ثابت، بغض النظر عـن الاختلافات الاجتماعية والثقافية، وتم فرض تلك الرؤية عـن طريـق شروط بـرامج المساعدات الأجنبية.

وقد اختلفت النتائج الفعليـة لهـذه السياسـات والـبرامج وآثارهـا عـلى حيـاة الفقراء اختلافًا بينًا عما توقعه الخبراء والمتخصصون، حيث إن الحاجات التـي تبغيهـا برامج التنمية هي حاجات نمط معين من الحياة، يلعب فيـه الاقتصـاد دورًا مركزيًـا، حيث ثمة مفهوم خاص للفقر، وثمة فئة معينة من المستهلكين ودافعي الضرائب يجب حماية حقوقهم وامتيازاتهم، فشلت تلك السياسات على كل المستويات، ومن الواضح أن كل أنساق المساعدة ستخلق في النهاية مزيدًا من الفقر.

ويحذر بعض الباحثين من المفاهيم التي تبدو إيجابية من الخارج مثل: الاقتصـاد العالمي أو العالم الواحد بينما هي تدعو في الواقع إلى إلغاء التعدديـة، وقبـول أن الحـل الوحيد الممكن هو اتخاذ الطريق الذي سار فيه الشمال الغني القوي السعيد.

إن النظرة الاقتصادية للحياة قد تؤدي لفترة معينة إلى زيادة ضخمة في إنتاج الأغراض والبضائع أي تنمية الأشياء، لكنه واقعيًا -بسبب الندرة الدائمة- يعاني الغني والفقير-على حد سواء-من عدم إمكانية الحصول على كل ما يريد؛ فقد اتضح لكثير من البشر أن الحاجات ليست مجرد وهم فقط بل مصطلح يخلق الشره والجشع ومن المستحيل أن يفي الاقتصاد بكل الحاجات يومًا ما.

قد ينتج الاقتصاد الكثير من البضائع والخدمات للوفاء بمنظومة معينة من الحاجات، بيد أنه على نطاق آخر يدمر مجالات بأكملها من مجالات النشاط الإنساني، والحرف التقليدية، والقطاعات الأهلية، ويحطم منظومة قيمية كاملة من الجماعية والتراحم، من ثم فإن تأثيره الإجمالي سلبي، بل ومدمر أحيانًا خاصة عندما لا يفي بوعوده، وفي الوقت ذاته يهدم أبنية التراحم والتكافل، فلا يجدها الفرد إذا أراد التراجع والعودة له، وربما يكون النموذج البارز لذلك هو ما حدث مع مؤسسات الوقف الإسلامية في العالم الإسلامي من مصادرة وتأميم.

ولا شك أن الرؤية الإسلامية التي تحترم الحاجات الأساسية المادية للإنسان وتفرض عليه السعي للرزق وعمارة الأرض، لكنها في الوقت ذاته تربطه برؤية غيبية للرزق والقدر، لديها الكثير في هذا الباب لتقدمه خاصة مع تطوير وتفعيل فريضة الزكاة كأداة تنموية تتجاوز جمع وتوزيع الصدقات، وهذا مجال يحتاج تناولاً مستقلاً

على الرغم من تعدد التعريفات التي يوردها الباحثون لمفهوم السيادة الوطنية، فإن بينها جميعا قاسما مشتركا يتمثل في النظر إلى السيادة باعتبارها السلطة العليا للدولة في إدارة شئونها، سواء كان ذلك داخل إقليمها أو في إطار علاقاتها الدولية، وبالتالي فإن السيادة تشير إلى معنيين أحدهما إيجابي ويشير إلى قدرة الدولة -كوحدة سياسية مستقلة- على التصرف بحرية كاملة ودون أي قيود تفرض عليها، فضلا عن تلك القيود التي ترتضيها هذه الدولة بالتقدير المنفرد أو بالاتفاق الدولي، والآخر سلبي يقوم على عدم إمكانية خضوع الدولة لأي سلطة غير سلطتها. وبذلك يكون لمبدأ السيادة وجه داخلي ينصرف إلى علاقة الدولة بمواطنيها داخل إقليمها بحدوده السياسية المعلومة، ووجه خارجي ينصرف نطاق تطبيقه على علاقة الدولة بغيرها من الدول والتي تقوم على وجوب احترام الاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية لكل دولة وعدم جواز التدخل في شئونها الداخلية.

- **دور الثورة الفرنسية**
- **مبدأ السيادة.. وتطور الدولة**
- **العصور الوسطى**
- **الدولة الإسلامية.. ومفهوم السيادة**
- **العصر الحديث.. مفهوم جديد**
- **خريطة المفهوم**
- **مفاهيم مشابهة**
- **السيادة وفلسفة الدولة**
- **خصائص السيادة**
- **مصدر السيادة ومنطلقها**
- **انقلاب في عصر العولمة والتدخل**
- **تدويل السيادة**
- **السيادة الوطنية.. رؤية مستقبلية**

وقد اكتسبت فكرة السيادة منذ نموها ثم صعودها في ظل نموذج الدولة القومية مكانة مركزية في السياسة الحديثة - فكراً وممارسة- بما جعلها تصبح شعارا للكرامة الوطنية باعتبارها أفضل تجسيد لمعاني الحرية والاستقلال والسلطة العليا على الإقليم وسكانه.. فبينما كان الملوك في أوربا يرددون "الدولة هي أنا"، ويرون أن حق إصدار القوانين التي يخضع لها رعاياهم هو حق منفرد بدون قيد أو شريك، كانت موجة من الأفكار الثورية تغزو أوربا وتحاول أن تقتلع هذا المفهوم من أساسه.

وفي عام 1690 نشر "جون لوك " في إنجلترا كتابه "رسالتان في الحكم" ليؤكد فيه أن حرية الإنسان الطبيعية هي ألا يكون خاضعا لأي قوة عليا على الأرض، وألا يقع تحت إرادته أي إنسان أو سلطة تشريعية، وألا يكون لديه سوى قانون الطبيعة قاعدة يعمل بها، وأن المجتمع السياسي لا يمكن أن يقوم ويستمر إلا إذا كان لديه في ذاته سلطة المحافظة على الملكية، ولهذا الغرض تكون لديه سلطة عقاب على الجرائم التي يرتكبها أي فرد في المجتمع، فهنا وهنا فقط يوجد المجتمع السياسي حيث تنازل كل فرد فيه عن سلطته الطبيعية وسلمها للمجتمع (**وليس لنظام الحكم كما ذهب هوبز**).

دور الثورة الفرنسية

وفي فرنسا انطلقت أفكار "جان جاك روسو" في كتابه الأكثر شهرة "العقد الاجتماعي" (نشر عام 1762م) ثم جاءت الثورة الفرنسية فسعت لإنشاء تلك الدولة التي كانت تحلم بها أوربا.

ونعرف من التاريخ أن مبادئ الثورة الفرنسية قد حكمت حياة أوربا والغرب وشعوبا كثيرة في العالم رغم أزمات تلك الثورة وتعثرها، ورغم تغير الدساتير ونظم الحكم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فإن مفهوم الدولة في العالم توحد على ضرورة أن تتوافر لها وفيها العناصر الأساسية التي أكدتها تلك الثورة وكرست بها بزوغ الدولة القومية مع صلح "وستفاليا". وتشمل هذه العناصر التي اتفق عليها فقهاء القانون وعلماء النظم السياسية "الشعب" و"الأرض" و"سلطة شاملة للشعب والأرض" أي الكيان المعنوي للدولة، ثم يضاف لذلك فكرة نظام الدولة أو العقد الاجتماعي الذي يقوم على الحرية والإخاء والمساواة والحكم الديمقراطي.

ولم يعد هذا المفهوم للسيادة الذي حققته الثورة الفرنسية والذي ركز على أن تكون السيادة فيها للشعب في مجموعه وأن تتولى الممارسة الفعلية لتلك السيادة حكومة ملتزمة بحدود ترسمها قواعد عامة ومجردة، هو المتاح الآن بعد أن تم تدويل السيادة أي بعد أن تم توسيع أبعادها الخارجية وأصبح للعلاقات الدولية ظل واضح على مفهوم السيادة مع نمو عدد الفاعلين الدوليين وتكريس فكرة التنظيم والقانون الدولي.. فالقاعدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي وهي الاعتراف المتبادل بين دول لها سيادة اتسعت بصورة أدت إلى وضع شروط لممارسة الدولة حقوق السيادة، أهمها ألا تؤدي ممارسة تلك الحقوق إلى إحداث اضطراب في النظام العالمي. ومع تنامي التفاعلات على المستوى العالمي صار للبعد الخارجي للسيادة دورا مهما تفاعل مع البعد الداخلي بقوة وبشكل مركب، بل ومعقد جداً.

وما زال مفهوم السيادة في الداخل والخارج يتعرض للتغيير والتطوير، ولم تتوقف نظريات العلاقات الدولية والقانون الدولي عن الاجتهاد في معنى ودلالات هذا المفهوم. ولعل ذلك يرجع إلى أن موضوع السيادة داخل الدولة في ظل المد الديمقراطي يثير عدة اعتبارات أيديولوجية ودستورية من شأنها أن تمس سلطات الدولة المطلقة على مواطنيها. كما أن تطور المجتمعات البشرية وازدياد علاقات الدول وما يترتب على ذلك من التزامات قانونية قد ساهم بدوره في تغيير وتطوير هذا المفهوم وتقييد خيارات الدولة في سياساتها العامة واليومية؛ لذا كان من الأهمية بمكان أن نبحث في نشأة مبدأ السيادة ونتتبع تطور مضمونه التاريخي السياسي حتى يومنا هذا، ثم نستشرف مستقبل المفهوم.

مبدأ السيادة.. وتطور الدولة

يشيع في أمهات كتب علم السياسة الحديث وكتب القانون الدستوري أن فكرة السيادة ظهرت منذ بروز الدولة الحديثة وذلك في التاريخ الحديث. وإذا كان البعض يرجع الفضل للعلامة جان بودان في تفصيل وتحديد مدلول استعمال هذا المفهوم وإعطائه هذه الشهرة، إلا أن فكرة السيادة بمستوياتها المتعددة ظهرت منذ ظهور المجتمعات البشرية وكياناتها السياسية الأولى. ويدلنا البحث في التطور التاريخي لمبدأ السيادة أنه وثيق الصلة بنشأة وتطور شكل ونظام الدولة؛ لذا فلا عجب أن يجد هذا الموضوع التفاتا من رجال الفقه الدستوري والدولي لارتباطه بدراسة النظم الاجتماعية والسياسية وعلم التاريخ السياسي والاجتماعي.

ويمكن بسرعة استعراض السيادة في مراحل تاريخية مختلفة؛ فالإغريق كانوا سباقين إلى إقامة مجتمع سياسي ضمن إطار تنظيمي ثابت، ولقد مهدت الفلسفة اليونانية إلى إقامة نوع من الديمقراطية التي تعد رائدة في التاريخ القديم. وشهدت مدن أثينا وإسبرطة وغيرهما من المدن اليونانية القديمة مظاهر لهذه الديمقراطية. كما قامت اليونان بتنظيم علاقاتها مع الدول المجاورة على أساس من الالتزام، وأنشأت

قانوناً لحسم الخلافات عن طريق التحكيم، ولهذه الأفكار - رغم ما عليها من مآخذ وما كان لها من حدود وسقف- يدين الفكر المعاصر، حيث أضحت الديمقراطية وتحديد صلاحيات الحاكم شعاراً ومنهاجاً حتى يومنا هذا.

وعلى الرغم من ريادة اليونان في هذا المضمار فإنه يلاحظ أن القانون كان وقفا على قادة من زعماء الكهنة أو الأشراف، وأدى ذلك إلى انفراد هذه القلة بالعلم بالقانون وتفسيره دائما لمصلحة طبقتهم؛ وهو ما دفع عامة الشعب إلى المطالبة بتدوين العرف حتى يقفوا على حقوقهم والتزاماتهم. ويرى هذا الجانب من الفقه أنه في ظل هذا التدوين لم يترتب على ذلك خضوع الحاكم للقانون بل ظلت سلطاته مطلقة. وقد أدرك فلاسفة اليونان السيادة بمفاهيم مختلفة، حيث ذكرها أرسطو في كتابه "السياسة" على أنها سلطة عليا في داخل الدولة رابطا إياها بالجماعة، أما أفلاطون فاعتبر السلطة لصيقة بشخص الحاكم، ورأى البعض الآخر أن السيادة للقانون وليست للحاكم. ونظرا لأن اليونان قد تكونت من عدد من الدول المستقلة، فإن مفهوم السيادة –آنذاك- كان يعني حق تقرير المصير بالمفهوم الحالي.

وعرَّف الرومان السيادة تحت مفهوم الحرية والاستقلال والسلطة، وعنوا بتحديد مركز إمبراطوريتهم والتزاماتهم، إلا أن سلطة الدولة ظلت مطلقة بحكم الظروف الحياتية للعلاقات التي أنشأتها، فالدولة كانت مالكة لجميع الأراضي بينما لم يكن للأفراد إلا امتيازات مؤقتة على تلك الأراضي وهي امتيازات كانت قابلة للإلغاء في كل وقت، وللإمبراطور حرية مطلقة في التصرف فيها.

وبالتالي لا يختلف الرومان عن اليونان في نظرتهم إلى الدولة باعتبارها كياناً مقدساً لا يجوز محاسبتها ومن ثم كانت السلطات لا حدود لها. ولا يمكن القول بأن اليونانيين والرومانيين عرفوا الدولة القانونية بمفهومها الحديث على الرغم من وجود كثير من مظاهر هذه الدولة، فقد اقتصرت الديمقراطية في بلاد الإغريق على المواطنين

الأحرار، وحقهم في ممارسة الحكم دون أن تعترف بحقوق أو حريات فردية في مواجهة الجماعة. وقد كان بإمكان الحكام أن يسلبوا الأفراد أموالهم أو حرياتهم، دون أن يكون بإمكان هؤلاء الأفراد أن يحتجوا بحقوق مكتسبة، أو حريات مقدسة، حيث لم يكن للأفراد حرية شخصية أو حرية تملك، أو حرية العقيدة أو حرية المسكن، ولم يكن للعبيد والنساء أي حقوق، إلا أنه يرجع لليونانيين الفضل في نشأة بعض الأفكار والمبادئ القانونية الراسخة في عالم اليوم مثل الديمقراطية والحرية والمساواة وغير ذلك وإن لم تصل إلى المفهوم العصري لها ومدلوله الشامل.

العصور الوسطى

أما السيادة في فترة العصور الوسطى فإن أهم ما تتصف به هو سيطرة المفاهيم المسيحية باعتبارها نظاما مميزا عن الدولة والصراع القائم بين السلطة الدينية والزمنية وتفشي نظام الإقطاع. وقد ولدت فكرة السيادة الحديثة من رحم هذه الظروف وشهدت تحولا في مفهومها، فقد كان تقديس الحكام معروفا في العصور القديمة وامتد إلى بداية العصور الوسطى، حيث استمد الحكام مكانتهم من ترويجهم لفكرة أنهم ظل الله على الأرض وأنهم يستمدون سلطتهم من الله مباشرة وليس من الشعب، وكان لذلك أثر مباشر في جعل سلطان الحاكم مطلقاً وبلا حدود أو ضوابط. وبدأ تغير مفهوم السلطة بعد أن شهد هذا العصر مواجهة كبيرة بين السلطة الزمنية ممثلة في الإمبراطورية وسلطة الكنيسة ممثلة في البابا، وعلى الرغم من ظهور القاعدة الكنسية الشهيرة (ما لقيصر لقيصر وما لله لله)، إلا أن هذا المفهوم لم يمنع التصادم بين هاتين القوتين المتصارعتين نظرا لعدم وضوح الاختصاصات والحدود بينهما في ذلك الوقت، وهكذا فإن هذا العصر شهد بذور فكرة فصل السلطتين ثم لاحقا الفصل بين السلطات السيادية.. التنفيذية والتشريعية والقضائية.

وشهدت فكرة السيادة تحولا على يد القديس (توما الأكويني) الذي قاد الحركة الفقهية المسيحية أثناء التحولات التاريخية لفكرة السيادة في العصور الوسطى، وكانت لأفكاره أثر بالغ في تطور مفهوم السيادة من الـوجهتين القانونيـة والفلسـفية، حيـث اصطبغت السلطة بصبغة مسيحية وحررتها من رواسب فكر العصر القـديم، وذلـك بإهدار فكرة السلطان المطلق والتزام الحاكم بالقواعد العليا للقانون الإلهي، وهي وإن بدت الآن فكرة مطلقة وغير ديمقراطية فإنها في حينـه كانـت تحـديا للسـلطة المطلقـة للملوك وكانت فكرة انتقالية نحو تأسيس السيادة على الإرادة الشعبية.

الدولة الإسلامية.. ومفهوم السيادة

وبالمقابل وفي الوقت الذي كانت فيه أوربا ترزح تحت ظلم العصـور الوسـطى المشبعة بالسلطان الكلي للدولة والسلطة المطلقة للحاكم دون حدود أو قيود، ولـدت في الجزيرة العربية أول دولة متعددة الأديـان والعرقيـات والثقافـات تكفـل المواطنـة المتساوية للنساء والعبيد والمسلمين من غير العرب والعرب من غير المسـلمين بعـدل وفق دستور المدينة، وذلك بعد هجرة الرسول الكريم ﷺ من مكـة إلى المدينـة عـام 622م. وظلت هذه الدولة قوية فتية في عهد الخلفاء الراشدين والتابعين من بعـدهم، حيث اكتملت منها جميع عناصر "الدولة القانونية" بالمفهوم العصرـي والتـي تعتمـد على وجود دستور وتدرج في القواعد.

وبدأت السيادة في ظل الدولة الإسلامية بصبغة دينية باسم الخلافة، ثم اتجهت اتجاها زمنيا في عهد بني أمية، وعادت لتصطبغ بصبغة الحق الإلهي في العهـد العبـاسي ومفهوم السيادة في النظرية الإسلامية حيث قامت الدولة على أسـس ثابتـة في القـرآن الكريم والسنة. وقد اعترفت دولة الإسلام مبكرا بوجود إرادة عامة غير إرادة الأفراد لكن بعض حكام المسلمين خاصة في عهد بني أمية انحرفوا عن هذا المفهوم حيث تـم تحويل الخلافة إلى ملك وراثي عضوض.

العصر الحديث.. مفهوم جديد

فإذا ما انتقلنا للسيادة في العصر الحديث أو ما يطلق عليه البعض عصر النهضة في القرن الخامس عشر نجد الدولة الحديثة قد قامت على أنقاض النظام الإقطاعي، حيث أدى ضعف السلطة البابوية إلى إبراز فكرة السيادة وإعطائها مفهوما جديدا.

فمع بداية القرن السادس عشر وصلت فكرة الدولة كفكرة قانونية إلى مستوى مقبول من النضج بعد أن ساهمت في ذلك عوامل سياسية واجتماعية مختلفة واستطاعت أن تتحرر من رواسب العهد الإقطاعي وأصبحت السيادة ميزة أساسية للدولة وجزءا من شخصيتها. وأخذت فكرة السيادة المطلقة في الزوال لتحل محلها السيادة المقيدة التي استعرضها الفقيه "جان بودان" 1576م منذ أن كانت فكرة قليلة الشيوع والاستعمال إلى أن أخذت نصيبها من الشهرة والتقدير. وعلى الرغم مما أصاب هذه الفكرة من تطور على يد "بودان" فإنها لم تسلم من النقد، فقد دافع عن سيادة الدولة ومجد سلطانها حتى تسمو على الأفراد وتعلو على القانون، وبالتالي فلم يصل بالسيادة إلى الحد الديمقراطي المطلوب حيث استمرت مظهرا من مظاهر السلطة المطلقة.

وبفضل **"جروشيوس"** الذي اعتبر بحق أبا القانون الدولي الغربي وصاحب مدرسة القانون الطبيعي، تطورت فكرة السيادة باتجاه مفهوم جديد يأخذ في اعتباره تطور المجتمع الدولي، حيث استطاع أن يخلص السيادة من التصاقها بالحاكم وأن يحررها من رواسب الإطلاقية وأخضعها لمبادئ جديدة هي مبادئ القانون الطبيعي إضافة إلى القانون الإلهي.

وفي القرن الثامن عشر نادي المفكر **"جان جاك روسو"** في كتابه الشهير **"العقد الاجتماعي"** بالإرادة العامة للشعب، وبالتالي شهدت السيادة قيدا جديدا يجد أصالته في منبع جديد أشد التصاقا بالشخصية الإنسانية وبالحرية. وانتقلت السيادة من مصادرها الإلهية إلى مصادر اجتماعية أساسها الإرادة العامة للشعب والأمة، وهذه

الإرادة هي التي تراقب الحاكم تمهيدا لإعلان مسئوليته في حالة خرقه للعقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين. مما سبق نستطيع أن نحدد مضمون السيادة آخذين في الاعتبار الظروف التاريخية التي نشأت فيها هذه الفكرة والغرض الذي نشأت لتحقيقه.

خريطة المفهوم

يعرف "جان بودان" السيادة في مؤلفه المعنون "ستة كتب عن الجمهورية" الذي نشره 1576م بأنها سلطة عليا على المواطنين والرعايا، وفي تحليله لهذه السلطة العليا يرى بودان أنها:

أولاً: سلطة دائمة.. بمعنى أنها تدوم مدى الحياة وبذلك تتميز عن أي منحة للسلطة تكون مقصورة على فترة زمنية محدودة.. وتأسيسا على ذلك لا يمكن أن توصف السلطة المطلقة المؤقتة بالسيادة. ولهذا السبب يفرق بودان بين "السيد Souverain " والحاكم الذي تكون سلطته مؤقتة ولذلك فلا يمكن وصفه بأنه صاحب سيادة وإنما هو مجرد أمين عليها فقط.

ثانياً: إن هذه السلطة لا يمكن تفويضها أو التصرف فيها، كما لا تخضع للتقادم.

ثالثاً: وهي سلطة مطلقة لا تخضع للقانون لأن صاحب هذه السلطة هو الذي يضع القانون ولا يمكن أن يقيد نفسه، كما لا يمكن أن يكون مسئولا مسئولية قانونية أمام أحد.

والخاصية الأساسية لهذه السيادة أو السلطة المطلقة في نظر بودان تكمن في وضع القوانين "سلطة التشريع". **وبذلك نجد أن بودان وضع ثلاثة حدود للسيادة، وهي:**

أولاً: **القانون الطبيعي**: فصاحب السيادة يتقيد بالقانون الطبيعي وبقواعده ويجب عليه أن يتقيد بالمعاهدات والاتفاقيات التي يعقدها، ولكن من الذي يلزم صاحب السيادة باحترام القانون الطبيعي. هنا نجد بودان في موقف محرج يجعل نظريته في موقف متناقض ومع ذلك لا يعترف بأي جهة تفرض احترام القانون الطبيعي علي صاحب السيادة، وإلا كانت هذه الجهة حسب النظرية صاحبة السيادة الحقيقية.

ثانيا: **القوانين الدستورية الأساسية**: ويخص بودان بالذكر قوانين وراثة العرش التي كان يرى أن الملك لا يستطيع أن يغيرها لأنه كان يؤمن بالدستور، وبأن التغيير في قوانين وراثة العرش يؤدي لإحداث القلاقل والاضطرابات؛ وهو ما يترتب عليه حدوث انقسامات في الدولة.

ثالثا: **الملكية الخاصة**: كان جان بودان يؤمن بأن الملكية الخاصة قاعدة أساسية من قواعد القانون الطبيعي ولكنه أفرد لها بحثا خاصا، وكان يقول بأن السيد (صاحب السيادة) لا يستطيع أن ينتزع الملكية الخاصة من أي فرد في الدولة كما اعتقد بوجود حدود تتعلق بسلطة فرض الضريبة.

وبذلك يظهر التناقض في نظرية بودان بوضوح فهو في الوقت الذي يؤكد أن السلطة العليا لا حد لها في الدولة نراه يذكر أن هناك عدة عوامل محددة لها. هذه العوامل في الواقع تصيب النظرية بالصدع لأنها توجد بجانب السلطة العليا سلطات أعلى منها، كما أنه لا يستطيع أن يجد من يقوم بفرض وتنفيذ هذه الاستثناءات. ونجده لهذا السبب يضطر إلى الإيمان بحق الثورة في حالة التعدي علي أي من القيود الثلاثة التي حددها.

وإذا كان بودان قد عالج السيادة من زاوية الشئون الداخلية وعلاقة الدولة بالمواطنين، فقد عالجها هوجو جروشيوس من زاوية الشئون الخارجية وعلاقة الدولة بغيرها من الدول. فسر جروشيوس السيادة بأنها السلطة السياسية العليا التي تتركز في الشخص الذي لا تتمكن أي إرادة إنسانية من نقض أعماله. وبالرغم من هذا التعريف فقد نقضه جروشيوس نفسه عندما أباح الحد من هذه السلطة وتقسيمها في بعض الدول الأوربية. ويرجع هذا التناقض إلى رغبته في إنهاء الحروب التي كان يشعلها الأمراء ضد بعضهم البعض، فقد حاول أن يحد من سلطات الهيئات التي لها حق إعلان الحرب وعارض مبدأ السيادة الشعبية؛ لأنه رأى أنها تتعارض مع المحافظة على الأمن والنظام واعتبرها المسئولة عن الاضطرابات والخلافات التي سادت في

العصر الذي عاش فيه. ومن ناحية أخرى رأى جروشيوس أن للشعب حق اختيار نوع الحكم الذي يعيش في ظله، ومتى تم هذا الاختيار فيجب على الشعب أن يخضع لهذا النظام ويطبع الأوامر التي تصدر عنه. وأنكر جروشيوس على الشعب حقه في معارضة ومقاومة حاكميه، وتتميز أفكار جروشيوس في الدفاع عن الملكية المطلقة والسيادة على أراضي الدولة والمساواة بين الدول.

واتبع "هوبز" طريق "بودان" في إطلاقه للسلطة صاحبة السيادة، إلا أنه كان منطقيا أكثر فلم يأت بمضمون السيادة من الخارج وإنما حاول استخلاصه من هدف الدولة ذاته. فقد كانت حالة الفطرة في نظره تقوم على الفوضى وسيطرة الأقوياء، ولهذا السبب وبدافع خوف الإنسان من غيره، وبغريزة حب البقاء، اضطر الإنسان إلى الاتفاق مع غيره من أبناء جنسه على أن يعيشوا معا تحت إمرة واحد منهم وكان ضروريا أن يحتاج هؤلاء الأفراد أساسا آخر بالإضافة إلى العقد لكي يجعل اتفاقهم دائما مستمرا هذا الأساس هو سلطة مشتركة تلزمهم وتوجه أعمالهم للصالح المشترك بينهم، والوسيلة الوحيدة لإقامة هذه السلطة هي أن ينزل هؤلاء الأفراد إلى واحد منهم عن كل سلطاتهم وحقوقهم الطبيعية، فإذا ما تم ذلك فإن الشخص الذي اتحد فيه المجموع يكون صاحب السيادة ويكون بقية الأفراد رعايا له.

وما دام الأفراد قد نزلوا عن كل حقوقهم دون أن يلزموا الحاكم بشيء فإن سلطانه عليهم يكون مطلقا لا حدود له، ومهما أتى من تصرفات أو أفعال فلن يحق للأفراد أن يثوروا عليه أو أن يخالفوا أمره، وإلا عُدوا خارجين عن العقد ناكثين للعهد. ويهاجم "هوبز" الرأي القائل بأن الأفراد لم ينزلوا بالعقد الذي أقاموا به السلطة إلا عن جزء من حقوقهم واحتفظوا لأنفسهم بالجزء الباقي فالتنازل الجزئي في رأيه غير ممكن وإلا أبقينا على الحياة البدائية التي تسودها الفوضى والحروب بين الأفراد.

ونتيجة لذلك فإن السلطة عند "هوبز" تكون دائما مطلقة ويذهب "هوبز" في فكرة السلطان المطلق إلى حد القول بأن الدولة مالكة لجميع الأموال بحجة أن الأفراد قد نزلوا للحاكم الذي اختاروه عن جميع حقوقهم، وبالتالي لا تكون لهم على الأموال حقوق وإنما مجرد امتيازات يقررها الحاكم ويسحبها كما يشاء. وأخيراً فإن **"هوبز"** يرى أن الحاكم غير مقيد بأي قانون لأنه هو الذي يضعه ويعد له ويلغيه حسب هواه وهو الذي يحدد معنى العدالة. وهكذا يبدو رأي كل من "بودان" و"هوبز" واضحا فما دام الشعب قد تخلى كلية عن سلطته لكي ينقلها إلى الملك فإن هذا الملك لم يعد جزءا ضمن الشعب وإنما انفصل عنه وأصبح مستقلا عنه بل وساميا عليه وأصبح هو صاحب السيادة الذي يحكم من فوق المجتمع السياسي كله، فعندما يقول بودان "إن الأمير صاحب السيادة هو صورة الله في الأرض" فإن هذا التعبير يجب أن يفهم بكل ما يعنيه، فهو يعني أن صاحب السيادة يسود الشعب كما يسود الله الكون.

لكن مضمون السيادة تغير مع كتابات "جان جاك روسو" الذي يقول: إن العقد الاجتماعي يعطي المجتمع السياسي سلطة مطلقة على كل أعضائه، وهذه السلطة المطلقة التي تتولاها إرادة عامة تحمل اسم السيادة "والسيادة التي ليست سوى ممارسة الإرادة العامة لا يمكن أبدا التصرف فيها، وصاحب السيادة الذي هو كائن جماعي لا يمكن لأحد أن يمثله أو ينوب عنه سوى نفسه"، ويضيف روسو إلى ذلك أن "السلطة العليا لا يمكن تقييدها؛ ذلك أن تقييد السلطة العليا معناه تحطيمها"، وأن "السلطة صاحبة السيادة ليست في حاجة إلى ضمانات بالنسبة لرعاياها".

ويفسر "روسو" فكرة العقد الاجتماعي بقوله: إن الالتزام الاجتماعي والخضوع للسلطة لا يمكن أن يكون أساسها القوة، ذلك أن تأسيس السلطة على القوة وحدها يعني إنكار فكرة الحق كلية وينتهي "روسو" إلى أن كل جماعة سياسية لا يمكن تصور وجودها إلا باتفاق الأفراد فيما بينهم على الحياة في جماعة، وهذا الاتفاق

أو العقد الاجتماعي لن يكون سليما ومشروعا في نظر روسو إلا إذا صدر من إجماع الإرادات الحرة. فالسيادة إذن ليست شيئا آخر سوى الإرادة العامة للمجتمع الذي أنشأه العقد الاجتماعي، والقانون هو التعبير عن هذه الإرادة العامة ليست هي الإرادة الإجماعية لكل المواطنين ولكنها إرادة الأغلبية، وهذا الخضوع لرأي الأغلبية هو أيضا أحد الشروط الضرورية للعقد الاجتماعي؛ لأن اشتراط الإجماع لكي يصبح القانون ملزما للجميع سوف يكون معناه الحكم على المجتمع بالعجز. ومن المعروف أن روسو كان يؤمن بالديمقراطية المباشرة لذلك السبب، أي لكي يمارس الشعب سيادته بشكل مباشر.

مفاهيم مشابهة

اختلط مفهوم السيادة بغيره من المفاهيم المشابهة مثل الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير، ويرجع هذا الخلط إلى أن السيادة تحتوي على هذه المفاهيم، ولكن كلا منها لا يعبر عن السيادة بل يعد مظهرًا من مظاهرها، وفي كثير من كتب القانون تتداول كلمتا السيادة والسلطة كما لو كانتا ذواتي مدلول واحد غير أنه من المهم أن نفرق بين السيادة والسلطة.

يعتبر مفهوم السيادة أشمل من السلطة؛ فالسلطة" هي ممارسة السيادة (يطلق البعض على السيادة صفة السلطة العليا) أو أن حق السيادة هو مصدر حق السلطة، وكلمة "سيادة" اصطلاح قانوني يترجم كلمة فرنسية مشتقة من أصل لاتيني تعبر عن صفة لمن له السلطة لا يستمدها من غير ذاته ولا يشاركه فيها غيره، ولم تدخل هذه الكلمة لغة القانون إلا في القرن السادس عشر.

أما السلطة فهي "القدرة على فرض إرادة أخرى"، وتمثل الدولة السلطة القهرية التي تعلو على سلطة أي جماعة أخرى في المجتمع، والفرض يتم بإحدى وسيلتين، فهو إما أن يتم بوسائل القهر والعسف، وإما أن يتم بوسائل الإقناع الحر وضرب المثل وتقديم النموذج، وتزداد قوة السلطة دائما ويزداد استقرارها كلما زاد

قبولها اختياريا عن طواعية. وقد تعددت أنواع السلطات فهناك السلطة التشريعية والسلطة الشخصية والسلطة التفويضية والسلطة السياسية والسلطة العامة والسلطة التنفيذية، ولا تزال السلطة السياسية هي أهم أنواع السلطة الحديثة.

وهناك أمران آخران يجب التفرقة بينهما وهما من يملك السلطة العامة ومن يباشرها. وفي ظل نظام الحق الإلهي كان الملك هو الذي يملك السلطة وهو الذي يباشرها في نفس الوقت، بينما في ظل نظام سيادة الأمة الذي يملك السلطة العامة أي السيادة هي الأمة، ولكنها لا تستطيع بصفة عامة أن تباشرها بنفسها، ولذلك وجدت هيئات أخرى في ظل النظام النيابي تقوم نيابة عنها بمباشرتها وهذه الهيئات هي البرلمان لوضع القواعد العامة والسلطة التنفيذية لإدارة شئون البلاد والمحاكم للفصل في المنازعات، ولكن هذه الهيئات لا تعتبر في ظل نظام سيادة الأمة مالكة للسلطات التي تباشرها، كما الحال بالنسبة للملك وهو يباشر السلطة في ظل الحق الإلهي، وإنما هذه الهيئات تباشر هذه السلطات أي نتائج فكرة السيادة العامة المملوكة للأمة، في حدود ما نصت عليه الدساتير والقوانين. ولذلك فإن خضوع هذه الهيئات في مباشرتها للسلطة والاختصاصات الممنوحة لها للرقابة القضائية أمر لا يتنافى مع فكرة السيادة العامة بل يستلزمه مبدأ سيادة الأمة ما دامت هذه الهيئات التي تباشر السلطة نيابة عنها، فضلا عن التأكد من أنها لم تخرج عما منحه إياها صاحب السيادة من اختصاصات بالنص الصريح، ولكن هذه الحقيقة قد غابت عن البعض فظن أن هذه الهيئات تعتبر صاحبة سيادة بل وصفوها بأنها سيد Souverain ولذلك رأوا عدم خضوع أعمالها للرقابة القضائية بحجة السيادة العامة.

وقد ميز جانب من الفقه بين ممارسة السيادة وتملكها قانوناً، واعتبر أن السيادة الفعلية لمن يمارسها حتى ولو لم يملكها كما هو الحال في وضع المحتل، أما السيادة القانونية فستظل لصاحب الإقليم، وقد حاول الفقه الدولي ورواد المفكرين وضع مواصفات لبيان ماهية السيادة نتيجة لهذا الخلط.

السيادة وفلسفة الدولة

فكرة السيادة ليست خالية تماما من أوجه الغموض والاضطراب، ويرجع هذا الغموض والاضطراب في الأغلب والأعم إلى عدم التفرقة بين السيادة والدولة ذاتها الغموض الواقع بين ما هو قائم فعلا وبين ما يريد الناس أن يتحقق للدولة وبها. فهناك مثلا مدرسة ألمانية متطرفة في نظرتها إلى السيادة وضرورة أن توجد في صورتها الكاملة المثالية، وتهدف هذه المدرسة إلى تبرير السلطة المطلقة للدولة، كما كانت سياسة بروسيا التقليدية. ويعتبر هيجل الفيلسوف الألماني الكبير من رواد هذه المدرسة، وقد استمرت أصداء هذه المدرسة فيما بعد ووجدت لها أنصارا أقوياء في عهد النازية والفاشية.

وهناك صعوبات واضطراب في التفرقة بين النظرية القانونية في السيادة والتطبيق والواقع السياسي. فالنظرية القانونية للسيادة تضع السلطة القانونية النهائية في يد شخص محدد أو مجموعة من الأشخاص. وفي هذه الحالة فإن سلطة من يملك السيادة لا يعلي عليها وهو يمتلك السلطة والقوة لفرض الطاعة لإرادته ورغبته. ولكن المشكلة هنا هي أين يمكن أن توجد هذه السلطة النهائية؟.

وبالطبع فإنه لا توجد إجابة واحدة كافية للرد على هذا التساؤل؛ فهي تختلف في الواقع من بلد لآخر، بل إنها لا تظل ثابتة في البلد الواحد.

كما أنه يجب التفرقة بين السلطة الحقيقية ومصدر هذه السلطة؛ فهناك فرق واضح بين القول بأن الشعب هو مصدر كل السلطات، والقول بأن الشعب يحكم نفسه بنفسه فعلاً.

ومما لا شك فيه أن هناك علاقة وثيقة بين السيادة السياسية والسيادة القانونية

وإلى جانب السيادة القانونية والسيادة السياسية فقد توجد بعض التغيرات والمفاهيم الأخرى للسيادة مثل السيادة الشعبية Sovereigatypopular والسيادة القانونية de jure والسيادة الواقعيه de facto.

وقد ظهرت فكرة ومبدأ السيادة الشعبية في القرن السادس عشر والسابع عشر بصفة خاصة، كتعبير عن استياء الشعب ورفضه للسلطات المطلقة والظالمة للملوك واعتمادهم على نظرية الحقوق ويعطي مبدأ السيادة الشعبية، للشعب السيادة النهائية ويعتبر روسو رائد الداعين لها وقد أصبحت فيما بعد شعارا للثورة الفرنسية.

أما تعبير السيادة القانونية de jure فهي في أساسها تنبني علي القانون وهي ترتبط بحق الحكم والاستحواذ على الطاعة في المجتمع، ويستحوذ الشخص (أو مجموعة الأشخاص) الذين يمارسون السلطة من الناحية الفعلية ولو مؤقتا، على طاعة جزء كبير من الشعب يكون هو صاحب السيادة الفعلية de facto والذي قد لا يكون هو نفسه صاحب السيادة القانونية de jure، وقد يعتمد صاحب السيادة الفعلية على السلطة والسلطان المادي أو المعنوي في فرض نفوذه وحكمه.

خصائص السيادة

الاتجاه العام لكثير من الكتاب هو أن السيادة لها خمس خصائص هي أهمها:

1- **مطلقة**: بمعنى أنه ليس هناك سلطة أو هيئة أعلى منها في الدولة فهي بذلك أعلى صفات الدولة ويكون للدولة بذلك السلطة على جميع المواطنين، ومع ذلك فإنه مما لا شك فيه توجد عوامل تؤثر على ممارسة السيادة يمكن اعتبارها، حدودا قانونية فحتى الحاكم المطلق لا بد أن يتأثر بالظروف التي تحيط به سواء كانت هذه الظروف اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية كما يتأثر أيضا بطبيعته الإنسانية، كما يجب أن يراعى تقبل المواطنين للقوانين وإمكان إطاعتهم لها.

2- **شاملة**: أي أنها تطبق على جميع المواطنين في الدولة ومن يقيم في إقليمها باستثناء ما يرد في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مثل الدبلوماسيين وموظفي المنظمات الدولية ودور السفارات. وفي نفس الوقت فإنه ليس هناك من ينافسها في الداخل في ممارسة السيادة وفرض الطاعة على المواطنين.

3- **لا يمكن التنازل عنها**: بمعنى أن الدولة لا تستطيع أن تتنازل عنها وإلا فقدت ذاتها يقول روسو: "لما لم تكن السيادة سوى ممارسة الإرادة العامة فإنها مما لا يمكن التنازل عنه، إن صاحب السيادة الذي ليس سوى كائن جماعي لا يمكن أن يمثله غيره؛ فالسلطة مما يمكن نقله ولكن الإرادة لا يمكن نقلها والواقع أنه إذا لم يكن من المتعذرات أن تلتقي إرادة خاصة في نقطة مع الإرادة العامة فإنه من المستحيل على الأقل أن يكون هذه الالتقاء ثابتاً ومستمراً" الفصل الأول – الكتاب الثاني).

4- **دائمة**: بمعنى أنها تدوم بدوام قيام الدولة والعكس صحيح، والتغير في الحكومة لا يعني فقدان أو زوال السيادة؛ فالحكومات تتغير ولكن الدولة تبقى وكذلك السيادة.

5- **لا تتجزأ**: بمعنى أنه لا يوجد في الدولة الواحدة سوى سيادة واحدة لا يمكن تجزئتها. ويقول "روسو" إن السيادة لا تتجزأ؛ لأن الإرادة إما أن تكون عامة وإما ألا تكون كذلك، فهي إما إرادة الشعب في مجموعة وإما إرادة جزء منه فقط، وفي الحالة الأولى تكون الإرادة العامة المعلنة عملا من أعمال السيادة ولها أن تسن القوانين وفي الحالة الثانية ليست سوى إرادة خاصة أو عمل من أعمال الإدارة ولا تكون إلا مرسوما على أكثر تقدير".

مصدر السيادة ومنطلقها

ولكي نكمل تصور مفهوم السيادة بشكلها التقليدي يجب أن نتحدث عن الأساس الذي قامت عليه السيادة؛ فالسيادة إرادة لها خاصية خاصة بها وهي أنها إرادة عليا مستقلة ولا يمكن تقييدها، إلا أنها إرادة إنسانية، فكيف يمكن تفسير أن هذه الإرادة الإنسانية تسمو على سائر الإرادات الإنسانية الأخرى.

وهذا السؤال أجابت عليه النظريات المختلفة، وهي:

1ـ النظريات الثيوقراطية:

هي النظريات التي ترجع مصدر السيادة إلى الله، في القرن الخامس أبدعت الكنيسة تبريرا لحقها في السيطرة النظرية المعروفة باسم "نظرية الحق الإلهي" (ومذهب آباء الكنيسة) مؤداها أن الحكم لله وحده لله وأنه يختار لأدائه في الأرض من يشاء فيصبح حاكما بأمر الله. في المقابل أبدع أنصار الملوك في مواجهة الكنيسة نظرية أخرى في السيادة هي نظرية "العناية الإلهية" والتي تذهب إلى أن إرادة الله توجه شئون الناس وعقولهم وإرادتهم على وجه مباشر إلى أن تصبح السلطة في يد واحد منهم، فهو لا يكسبها بجهد ولا يستحقها لأمر خاص به ولا يتلقاها من أحد من الناس، ولا من الله أيضا، ولكن عناية الله هي التي وضعته في موضعه.

وهما نظريتان لم تكونا مقصورتين على تبرير الاستبداد بالسلطة في أوربا وحدهما ولا هما مقصورتان على تبريره في القرون الأوربية الوسطى فقط، وإنما انتحل الخليفة المنصور العباسي (714هـ– 775) "مذهب آباء الكنيسة" حينما خطب في مكة المكرمة فقال: "أيها الناس أنا سلطان الله في أرضه" وانتحلها أباطرة الصين قديما، فكان الإمبراطور هو ابن السماء. كما انتحل معاوية بن أبي سفيان الأموي (602– 680) نظرية العناية الإلهية لتبرير استبداده بالسلطة دون الخليفة المنتخب، حيث قال: "لو لم يرني ربي أهلا لهذا الأمر (الولاية) ما تركني وإياه. ولو كره الله ما نحن عليه لغيره".

وفي العصر الحديث استخدم غليوم الثاني إمبراطور ألمانيا "نظرية الحق الإلهي" حينما قال في عام 1910م إن الله هو الذي ولاه الملك، وفي عام 1926م حين قال إن تولية الملك حق إلهي، وسار هتلر ديكتاتور ألمانيا على النهج نفسه قبيل أن يبدأ الحرب الأوربية الثانية حين وجه الشكر إلى العناية الإلهية التي اختارته زعيما لألمانيا (28 إبريل 1939م)، وكذلك ديكتاتور أسبانيا فرانكو، حين أمر في عام 1947 بصك

عملة تحمل عبارة "فرانكو القائد بعناية الله". وهناك اليوم من ينتحل سلطة الرب تحت عنوان معسكر الخير ومعسكر الشر والحرب الصليبية الجديدة.

وفي مواجهة هاتين النظريتين استمدت الثورة الفرنسية نظرية حركة التنوير في السيادة فأسندتها إلى الشعب، وصاغتها في المادة من دستور 1791 "السيادة واحدة، غير قابلة للتجزئة أو الانتقال أو الاكتساب بالتقادم وهي تخص الأمة وليس لأي جزء من الشعب أو أي فرد أن يدعي ممارستها".

2ـ النظريات الديمقراطية:

تقوم على أساس أن السيادة مصدرها الشعب وأهم النظريات الديمقراطية هي نظرية العقد الاجتماعي التي تقول بوجود حياة فطرية تسبق قيام الجماعة وأن الانتقال من حياة الفطرة إلى حياة الجماعة قد تم بناء على عقد اجتماعي بين الأفراد بقصد إقامة السلطة الجماعة.

3 – النظرية الإسلامية:

وهي التي تجمع بين المصدر الشرعي للحق السيادي من ناحية، أي ضرورة وجود السلطة وانتظام الناس في نسق يقوم على الاختيار والبيعة وتحكيم دستور وقانون مصدرهما الكلي مبادئ الشريعة الإسلامية من ناحية، والرقابة الشعبية الصارمة وحق الناس في خلع الحاكم وتولية غيره إذا ثبت خروجه عن الشرعية.. فالنظام الإسلامي كما أسماه أبو الأعلى المودودي نظام "ثيو- ديمقراطي"، وهو ما فصل فيه بامتياز الفقيه الدستوري المعاصر البارز عبد الحميد متولي، وكتب فيه العلامة عبد الرزاق السنهوري وأيضا فصله الأستاذ توفيق الشاوي في كتابه فقه الشورى والاستشارة، فمن أراد التفصيل فليرجع لهؤلاء.

انقلاب في عصر العولمة والتدخل

من خلال ما سبق نستنتج أنه خلال أكثر من ثلاثة قرون تطور النظام الدولي من أجل هدف محدد هو ضمان سيادة الدولة، والذي قام على أساس أن تكتسب الدولة أهليتها من خلال السيادة بجانبيها الداخلي والخارجي. وجاءت أحداث التسعينيات لتغير النظام الدولي، بعد اتساع مدى التدخل وأسبابه خلال هذا العقد الذي شهد في النصف الأول منه أحداث ومواقف وأزمات حادة في العراق والصومال وتاهيتي ويوجوسلافيا السابقة ورواندا وليبيريا، وأما الأحداث الأخرى التي حدثت في النصف الأول فقد ارتبطت بعدد من القرارات ضد أفغانستان 1996 – 1999م والسودان 1996م، ثم كوسوفو وتيمور الشرقية في1999 والبوسنة والهرسك. وتعتبر قرارات الأمم المتحدة في تلك الفترة نقطة تحول أساسية بالنسبة لمفهوم السيادة وكيفية إدارة الأمن والسلام الدوليين. وعكس الاستخدام الجديد لصلاحيات مجلس الأمن الموجودة في الباب السابع للميثاق بدء مرحلة جديدة من الجهود لحماية البدل والمجتمع الدولي.

وبإعادة تعريف مفهوم التهديد للسلام والأمن الدوليين، وباعتبار أن الدول هي التي تكون المجتمع الدولي، أعاد مجلس الأمن صياغة المبدأ الحاكم الذي يحمي الدول والنظام الدولي الذي يعتمدون عليه، فالمبدأ القديم والمؤسس على مفهوم السيادة كان حماية الدولة ضد التدخل في شئونها الداخلية والحفاظ على النظام والاستقرار باتخاذ إجراءات لوقف العدوان الخارجي المسلح ضد الدول.

الآن تغير الحال، وتغيرت الاحتياجات وأصبح التحدي الذي يواجه السلام والأمن هو حماية النظام الدولي الذي تعتمد عليه الدول من الفوضى وعدم الاستقرار نتيجة ما قد يحدث من أحداث وقلاقل داخل بعض الدول الأخرى، الأولوية الآن هي منع الاضطرابات الداخلية في الدول من أن تنتقل عدواها إلى الجسد الدولي فتؤثر على غالبية الدول التي تعتمد عليها.

وقد تحـول المجتمـع الـدولي عـما كـان يعـرف في المـاضي "بمجتمـع الـدول" Community of nations ليصير مجتمعا دوليا بالمعنى الدقيق international Community، وهو ما ترتب عليـه أن إرادة هـذا المجتمـع لم تعـد تتمثـل فقـط في المجموع الحسابي (الإيرادات الوحدات السياسية المكونة له) وإنما أصـبحت لـه فـوق ذلك وفي حدود معينة إرادة ذاتية مستقلة. وقد سوغ هـذا التصـور لـبعض البـاحثين القول بأن إرادة المجتمع الدولي –بهذا المعني المشار إليه ومعـبراً عنـه بصـور شتـــي– أصبحت مصدراً من مصادر الالتزام في نطاق العلاقات الدولية المعاصرة. كـما سـوغ هذا التطور أيضاً لفريق ثان من الباحثين الحديث في أن "البشرية" برمتها قد أصبحت شخصاً قانونياً دولياً أو على الأقل بسبيلها لأن تكون كذلك. كما أضحى لهذا المجتمع الدولي من جهة ثالثة نظامه العام الخاص به، والذي يرتكن إلى مجموعـة مـن القواعـد القانونية الآمرة التي يحتج بها في مواجهة الكافة ولا يجوز قانوناً وكمبدأ عـام الاتفـاق على مخالفتها.

وقد سارت التطورات العديدة التي شهدها النظام الـدولي في عقـوده الأخـيرة في اتجاه تقليص دور السيادة الوطنية وإيلاء أهمية خاصـة للعمـل الجماعـي في نطـاق العلاقات الدولية المتبادلة. وبرغم أن حق الدولـة في العمـل بقوانينهـا وحقهـا في أن تكون في مأمن من التدخل الخارجي لم يسلب تماما، فإن القداسـة التـي أحاطـت بهـا كمظاهر أساسية لسيادة الدولة لم تعد كما كانت مـن قبـل، وأصـبح لممارسـة الحقـوق شروط من منظور المساءلة الدولية ليس كحقيقة واقعة ولكـن مـن ناحيـة المبـدأ عـلى الأقل، لقد تم تدويل السيادة.

تدويل السيادة

واشتملت عملية تدويل السيادة على توسيع لأبعادها الخارجية فالقاعدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي وهي الاعتراف المتبادل بين دول لها سيادة اتسعت بصورة معينة أدت إلى وضع شروط لممارسة الدولة حقوق السيادة، أهمها ألا يتسبب من جراء تلك الحقوق إحداث اضطراب في النظام العالمي. وفي كثير من الحالات التي حدث فيها ذلك، مارس مجلس الأمن السلطات المخولة له متجاوزا الحقوق التقليدية للسيادة. وأكد الإجراء العسكري الذي اتخذه حلف الناتو تجاه كوسوفو، الواقع الجديد بأنه قد أصبح ممكنا أن تقوم دولة ما بهذا العمل عندما لا تقوم الأمم المتحدة ومجلس الأمن باتخاذ الإجراءات الكافية.

ويعتبر وضع كوسوفو وتيمور الشرقية تحت السلطة الكاملة لإدارة دولية انتقالية بتكليف من الأمم المتحدة من أكبر العلامات وضوحا على وجود صورة للسيادة الدولية؛ لذلك فإن شرط الاعتراف بسلطة الدولة العليا لم يعد يرجع فقط إلى الشعب، ولكن إلى حقيقة أن الدولة ليست عنصرا للفوضى والاضطراب في المجتمع الدولي. **ويعني مفهوم تدويل السيادة** وجود نظام لمساءلة الدول في حالة تعسفها الشديد في ممارسة حقوق السيادة. وقد تأكد هذا الشرط الجديد لسيادة الدولة عندما صرح السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي أنان أنه لم يعد هناك حصانة للسيادة.

ومن جهة أخرى نجد أن كوفي أنان في المشروع الذي طرحه على الجمعية العامة في دورتها (54) يعتبر أن السيادة لم تعد خاصة بالدولة القومية التي تعتبر أساس العلاقات الدولية المعاصرة ولكن تتعلق بالأفراد أنفسهم، وهي تعني الحريات الأساسية لكل فرد والمحفوظة من قبل ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي فهو يدعو إلى حماية الوجود الإنساني للأفراد وليس حماية الذين ينتهكونها. وبهذا الطريق يكون أنان قد أزال العقبات أمام المنظمات الدولية لكي تباشر أعمالها في مشروع التدخل لوقف انتهاكات حقوق الإنسان دون تفويض من الأمم المتحدة.

ومفهوم السيادة بهذا الشكل لا يمكن أن يستقر ويستقيم، فليس هناك ما يبرر لأي دولة، حتى لو كانت الدولة العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية (المتحدث الرسمي باسم حقوق الإنسان) أن تدعي الحق في تغيير أي نظام سياسي في أي دولة أخرى، بل ليس للأمم المتحدة نفسها مثل هذا الحق، ذلك أن القبول بهذا العمل لا يعني الحلول نفسها في تقرير مصيره والتحكم بمصالحه الخاصة، ولكنه يهدد أكثر من ذلك القاعدة الرئيسية التي يقوم عليها النظام العالمي حتى الآن وهي سيادة الدولة وحريتها. ولا يغير من هذا كون النظام المستهدف نظاما استبداديا قائما على القوة المحضة وناكرا لجميع الحقوق المعرفية والسياسية لمواطنيه.

لكن رفض التسليم لأي دولة ولأي تكتل أو تحالف دولي مهما كان نوعه ومسوغات تشكيله بالتدخل باسم المجموعة الدولية أو باسم مصالحه الخاصة لتغيير نظام سياسي استبدادي وظالم في بلد ما لا يعني في الوقت نفسه وينبغي ألا يعني القبول باستمرار مثل هذا النظام ولا يقلل من المسئولية الدولية في عدم القضاء عليه، فمثل هذا السلوك لا يمكن أن يعني شيئا آخر سوى النذالة والجبن وانعدام المسئولية الجماعية على مستوى المجموعة الدولية بأكلمها.

وبالتالي فلا يوجد شيء يمكن أن يبرر اليوم استمرار نظم تجرد شعوبها من حقوقها وتسومها سوء العذاب بذريعة السيادة القومية تماماً، كما أنه لا شيء يمكن أن يبرر ترك شعب يخضع للاحتلال ويجرد من حقوقه وموارده ومستقبله معا كما هو الحال في فلسطين وفي العديد من المناطق الأخرى، وأخيرا ما حدث بالعراق (في القرن الحادي والعشرين) بذريعة الأمن أو الحرب ضد الإرهاب، ففي الحالتين تقع المجموعة الدولية في ذنب الضلوع مع الظلم والتقاعس عن مد يد العون لبشر يتعرضون لأخطار محدقة.. إذن فلا يمكن لمبدأ السيادة أن يستقر إلا إذا رافقه مفهوم التضامن الإنساني الذي يحدد شروط استخدامه بحيث لا يتحول إلى أداة لإخضاع شعوب وجماعات وإذلالها وتسخيرها لخدمة أهداف خاصة، سواء أكان ذلك بالقوة

المهنة أم بالتحالف والتآمر مع قوى خارجية، وهو حق يرتب على جميع الدول مشتركة واجب السعي لإنقاذ الشعوب التي اغتصبت حقوقها الأساسية المعروفة، سواء أكـان ذلك من قوى داخلية أو خارجية لا فرق.

وللأسف بدلاً مـن العمـل عـلى تطـوير آليـات في هـذا الاتجـاه عـلى مسـتوى المجموعة الدولية، نجحت بعض الأطراف في بداية التسعينيات من القـرن المـاضي في الحصول على تصويت المنظمة الدولية على حق سمي "حق التدخل الإنساني" كان من نتيجته إجهـاض مفهـوم التضـامن الـلازم والواجـب عـلى المجموعـة الدوليـة تجـاه الشعوب المستضعفة، لصالح إضفاء المشروعية الدوليـة عـلى تـدخل دول المجموعـة الأطلسية في المناطق والمواقع التي تجد أن لهـا مصـلحة قوميـة أو إقليميـة واضـحة في التدخل فيها وبحسب ما تتطلبه هذه المصالح لا ضمان حقوق الشـعوب ولا حريتهـا وسيادتها.

والواقع أن تفاوت الدول من حيث الموارد والإمكانيات جعل بعض البـاحثين يميزون بين السيادة كمفهوم قانوني بمعنى وحدة الخطاب القانوني وعمومية القاعـدة القانونية الدولية بالنسبة لجميع المخاطبين بها وبدون أدنـى تمييـز، والسـيادة كمفهـوم سياسي بمعنى القدرة الفعلية أو الحقيقية للدولة على رفض الخضوع لأي سلطة أخرى غير سلطتها هي، بالضبط مثل مفهوم المواطنة في الداخل. فقد تكون الدولـة مسـتقلة قانونا، ولكنها عاجزة عن إشباع احتياجـات مواطنيهـا؛ وهـو مـا يعرضـها لضـغوط وتأثيرات بعض الدول الأخرى؛ الأمر الذي يجعل استقلالها منقوصا، وبالتالي تعجـز عن مباشرة بعض مظاهر سيادتها. وفي ظل العولمة تخضع الحياة الاقتصادية والسياسية أكثر فأكثر لتأثير قوى السوق، وهذه بدورها تخضع لتأثير مصالح الشر ـكات المحليـة والدولية أكثر مما تخضع لأوامر الدولة.

ومن بين التطورات الدولية التي صاحبت العولمة تغير هيكل النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية وذهب البعض إلى أن النظام أحادي القطبية يؤدي إلى انتهاك سيادات الدول. وعلى سبيل المثال لم يكن من الممكن أن يحدث لسيادة العراق ما يحدث لها الآن من انتهاكات لو استمر النظام الدولي الثنائي القطبية. ومن التغيرات الأخرى المصاحبة للعولمة الثورة الهائلة في وسائل الاتصال، فقد ترتب عليها تقريب غير معهود للمسافات بين مختلف مناطق العالم، وأدى ذلك إلى أن أي حدث يقع في أي منطقة من العالم يكون له صداه في غيره من المناطق دونما اعتبار للحدود السياسية أو لمبدأ السيادة الإقليمية. وترتب على ذلك العديد من المظاهر السلبية تجاه سيادة الدولة، فلم تعد هناك خطوط فاصلة بين الشأنين الداخلي والخارجي وأصبحت الدولة مسئولة مسئولية دولية مباشرة ليس فقط عن أفعالها غير المشروعة التي يترتب عليها حدوث ضرر مادي للدول الأخرى أو لمواطني هذه الدول، وإنما تسأل أيضا عن أفعالها المشروعة التي تصدر عنها إعمالا لمبدأ السيادة وفي نطاقها الإقليمي التي يترتب عليها حدوث ضرر للغير.

السيادة الوطنية.. رؤية مستقبلية

ماذا عن احتمالات المستقبل؟ وإلى أي مدى يمكن القول بأن فكرة السيادة الوطنية بسبيلها الآن إلى التلاشي أو الانهيار في ظل أوضاع التواصل المستمر والاعتماد المتبادل المتنامي بين مختلف مناطق العالم وليس فقط بين دولة؟.

يمكن الإجابة على هذا السؤال بشقيه في نقطتين:

أولاهما :أن الاتجاه نحو تقليص دور السيادة الوطنية في نطاق العلاقات الدولية المتبادلة سيأخذ في الاطراد والتزايد علي الأقل خلال المستقبل المنظور ويعزى ذلك إلى كون أن العديد من التطورات التي سلفت الإشارة إليها لا تزال فعالة ومؤثرة في تشكيل بنية النظام الدولي في وضعه الراهن.

أما النقطة الثانية: التي نود الإشارة إليها هنا، وفي معرض الإجابة عن السؤال المطروح، فمؤداها أن التسليم بالاستنتاج السابق ينبغي ألا يفهم منه أن مبدأ السيادة الوطنية -وفكرة الدولة القومية من أساسها- بسبيله إلى الاختفاء، فالراجح حتى الآن هو أن التطورات الراهنة في النظام الدولي لن تأتي على المبدأ المذكور تماما فالسيادة الوطنية ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية ذاتها وتقديرنا أنه لم يجرؤ أحد حتى الآن على القول بأن هذه الدولة القومية ستنهار، بل إن العكس يبدو أنه الصحيح وأن أقصى ما يمكن لهذه التطورات الجارية في النظام الدولي المعاصر أن تفعله هو أن تنال من طبيعة الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة بالمقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام الدولي التقليدي. وطالما بقيت الدولة فستبقى معها رموزها الأساسية ومنها مبدأ السيادة ولكن بعد تطويعه بما يتناسب والأوضاع والظروف الدولية المستحدثة.

وان كان هذا لا يمنع أن نتناول طرح المفكرين والباحثين لرؤى مستقبل السيادة الوطنية في ضوء المتغيرات الحادثة خاصة العولمة. **وقد وضع الباحثون أربعة سيناريوهات رئيسية لمستقبل السيادة الوطنية هي:**

1 - **سيناريو اختفاء السيادة:**

يرى أنصار السيناريو أنه كما حلت الدولة محل سلطة الإقطاع تدريجيا منذ نحو خمسة قرون، سوف تحل اليوم الشركة متعددة الجنسيات تدريجيا محل الدولة والسببان الشركات متعددة الجنسية تسعى خلال تلك المرحلة إلى إحداث تقليص تدريجي في سيادة الدول، بما يؤدي إلى اختفاء مفهوم السيادة، ثم الدولة القومية ذاتها في مرحلة لاحقة وستكون الوظيفة الجديدة للدولة خدمة المصالح المسيطرة وهي في الأساس مصالح الشركات الدولية العملاقة.

والواقع أن فكرة تلاشي سيادة الدولة، ثم اختفاء الدولة القومية في مرحلة لاحقة من الأفكار الشائعة في تاريخ تطور الفكر السياسي، حيث قالها ماركس والفوضويون ومع ذلك لم تنته السيادة ولم تتلاش الدولة القومية.

2- **سيناريو استمرارية السيادة:**

يرى أنصار هذا السيناريو أن التطورات الراهنة في النظام الدولي لن تأتي على السيادة تماما؛ فالسيادة الوطنية ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية ذاتها، وأقصى ما يمكن للتطورات الجارية في النظام الدولي المعاصر أن تفعله هو أن تنال من طبيعة الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة بالمقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام الدولي التقليدي.

3- **سيناريو الحكومة العالمية:**

يذهب هذا السيناريو إلى أن هناك تغييرا سيحدث في مفهوم السيادة الوطنية حيث ستتنازل الدولة القومية عن سيادتها لصالح حكومة عالمية منبثقة من نظام عالمي ديمقراطي، حيث تغير العولمة طرح فكرة الحكومة العالمية ليس باعتبارها حلا بعيد المنال وإنما باعتبارها عملية في طور التكوين.

4- **سيناريو التفكيكية:**

يتوقع أنصار هذا السيناريو أن الدول القومية لن تكون قادرة على مباشرة مظاهر سيادتها على إقليمها بسبب تفككها إلى عشرات وربما إلى مئات من الدول القومية الصغيرة، تارة تحت دعوى التعبير عن هويات من حقها أن تعبر عن نفسها وتارة أخرى تحت دعوة توطيد صلة المواطنين بالسلطة، وربما احتجاجا على تحيز النظام الدولي الجديد لجماعات دون أخرى، وعلى الرغم من تزايد الحروب الأهلية والنزعات الانفصالية؛ وهو ما يجعل حدوث هذا السيناريو محتملا، فإن ثمة تحفظات أخرى تلاحقه، فلا بد أن قوى مضادة ستعمل على مرحلة هذا السيناريو بسبب خطورته الشديدة.

خلاصــة:

نخلص إلى عدة حقائق قائمة على البحث التاريخي في تطـور مفهـوم السـيادة، أهمها أن مبدأ السيادة دائم مستمر لا يتغير، إلا أن صورتها وحقيقتها والمسئوليات التي تنهض بها تتغير مع الزمن أو يعاد توزيعها. ولا تعنـي التطـورات الحادثـة الآن نهايـة مفهوم السيادة، ولكن تعني أن السيادة قد تغير مفهومها وتم إعـادة توزيعهـا.. فقبـل الثورة الفرنسية كانت السيادة ملكا للأباطرة والملـوك ثـم انتزعهـا الثـوار ومنحوهـا للشعب، وصاحب ذلك موجة عارمة من استغلال الشعوب اعتـدادها بنفسـها. أمـا التطورات العالمية الحالية فقد أدت إلى تدويل السيادة وتوسيع نطاقهـا بحيـث لم تعـد خاصة بالشعب والدولة وحدها ولكن يشارك فيها المجتمـع الـدولي ممـثلا في القـوى المتحكمة به.

أما ما يشار إليه في الفقه القانوني عادة بمبدأ المساواة في السيادة أو مبدأ المسـاواة بين الدول المستقلة ذوات السيادة، فإنما هو مبدأ نظري ويكاد يكون العمل في الغالب والواقع على غير ذلك.

ومؤدى ذلك أن السيادة ترتبط ارتباطاً وثيقاً من حيث طبيعتها ومدى اتساع أو ضيق نطاق تطبيقها بقدرات الدولة وإمكاناتها الذاتية، أي أن القوة –باختصار– شرط من شروط ممارسة السيادة والحفاظ عليها، وهو ما يثير في النهاية قضية العدالة الدولية على كافة الأصعدة، لكن هذا بداية جدل آخر يستحق بحث منفصل.

**** باحثة في العلوم الاجتماعية والإعلام – مصر.**

يصف المحللون اليبرالية بأنها أيدلوجيـة قابلـة للتأويـل لهـا مائـة وجـه، تجيـد المراوغة والتحول وتوظف المفاهيم الإنسانية الكبرى والقيم النبيلة مـن أجـل تحقيـق منافع مباشرة اقتصادية بالأساس، حتى يحار المرء في فهمها وتحديد موقف محدد منهـا، ففي الفكر والنظرية تسمو قيم الحرية والفرديـة لكـن في التطبيـق تتلاشـى الحريـات ويسود السوق وتهيمن الرأسمالية المتوحشة. ورغم الالتباس والجـرائم الكـبرى تجـد

منظومة الليبرالية لديها من الكبرياء ما يدفعها للزعم بأنها الحل التاريخي والإجابة الأبدية لأسئلة المجتمع والدولة كما في أطروحة نهاية التاريخ لفوكوياما، في حين لا يرى فيها نقادها إلا نسقا مثاليا تأكله آليات الاقتصاد فيستعصي جوهره كرؤية للتحرر والتحقق الفردي على التطبيق.

وتذهب معظم الكتابات إلى أن استخدام مصطلح "ليبرالي" بدأ منذ القرن 14، ولكنه كان يحتمل معاني متعددة ودلالات شتى، فالكلمة اللاتينية liber تشير إلى طبقة الرجال الأحرار، أي أنهم ليسوا فلاحين مملوكين أو عبيداً. والكلمة كانت ترادف "الكريم" أي "ليبرالي" أو سخي في تقديمه لمعونات المعايش للآخرين. وفي المواقف الاجتماعية كانت الكلمة تعني "متفتحا" أو ذا عقل وأفق فكري رحب. وترتبط الكلمة كثيرا بدلالات الحرية والاختيار.



ويليام جلادستون

لكن الليبرالية بمفهومها السياسي لم تظهر إلا في أوائل القرن 19، وأول استخدام كان في أسبانيا في عام 1812، وبحلول الأربعينيات من ذلك القرن كان المصطلح قد صار واسع الانتشار في أوربا؛ ليشير إلى مجموعة من الأفكار السياسية المختلفة. ولكن في إنجلترا انتشر المصطلح ببطء برغم أن الأعضاء ذوي الشعر المستعار Whigs (أعضاء حزب بريطاني مؤيد للإصلاح) أطلقوا على أنفسهم "الليبراليون" أثناء الثلاثينيات من القرن 18، وكانت أول حكومة ليبرالية هي حكومة جلادستون Gladstone التي تولت الحكم عام 1868.

ولم تظهر الليبرالية كمذهب سياسي قبل القرن 19، ولكنها قامت كأيدلوجية على أفكار ونظريات تنامت قبل ذلك بـ300 عام، حيث نشأت الأفكار الليبرالية مع انهيار النظام الإقطاعي في أوربا والذي حل محله المجتمع الرأسمالي أو مجتمع السوق.

كانت الليبرالية تعكس آمال الطبقات المتوسطة الصاعدة التي تتضارب مصالحها مع السلطة الملكية المطلقة والأرستقراطية من ملاك الأراضي، وكانت الأفكار الليبرالية أفكارا جذرية تسعى إلى الإصلاح الجذري وفي بعض الأوقات إلى التغيير الثوري. فالثورة الإنجليزية في القرن 17 والثورات الأمريكية والفرنسية في أواخر القرن 18 كانت تحمل مقومات ليبرالية رغم أن المصطلح لم يستخدم حينذاك بالمفهوم السياسي. وقد عارض الليبراليون السلطة المطلقة للحكم الملكي والذي قام على مبدأ "الحق الإلهي للملوك"، ونادى الليبراليون بالحكم الدستوري ثم لاحقا بالحكومة التمثيلية أو البرلمانية. وانتقد الليبراليون الامتيازات السياسية والاقتصادية لدى ملاك الأراضي والنظام الإقطاعي الظالم، حيث كان الوضع الاجتماعي يحدد حسب "المولد". كما ساندوا الحركات السياسية التي تنادي بحرية الضمير في الدين وتشككوا في السلطة المستقرة للكنيسة.

ويعتبر القرن 19 في كثير من الجوانب قرنا ليبراليا، حيث انتصرت الأفكار **الليبرالية** مع انتشار التصنيع في البلدان الغربية. ويؤيد الليبراليون النظام الاقتصادي الصناعي واقتصاد السوق الخالي من تدخل الحكومة، حيث يسمح فيه بمباشرة الأعمال للحصول على الربح وتسود فيه التجارة الحرة بين الدول بدون قيود. فهذا النظام -نظام الرأسمالية الصناعية- نشأ في البداية في إنجلترا في منصف القرن 18، وأصبح راسخا في أوائل القرن 19، ثم انتشر في أمريكا الشمالية ثم غرب أوربا وتدريجيا طبق في أوربا الشرقية.

وقد حاول النموذج الرأسمالي الصناعي أثناء القرن العشرين التغلغل في الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وخاصة أن التنمية الاجتماعية والسياسية تم تعريفها بالمنظور الاقتصادي الغربي المتمثل في نظرية التقدم المادي، ولكن العديد من البلدان النامية قاومت الليبرالية لارتباطها بالنظم الاستعمارية من جهة ولقوة

الثقافة السياسية التقليدية في الدول حديثة الاستقلال التي تناصر الجماعية وليس الفردية؛ ولذلك كانت تربة خصبة لنمو الاشتراكية والقومية أكثر من الليبرالية الغربية.

ولقد نجحت اليابان في تطبيق الرأسمالية، ولكنها قامت على التعاونية وليست الفردية؛ فالصناعة اليابانية تتأسس على الأفكار التقليدية من وفاء للجماعة والشعور بالواجب الأخلاقي وليس السعي لتحقيق المصلحة الذاتية للفرد وحسب.

وقد اقترنت النظم السياسية الغربية بأفكار وقيم الليبرالية، وهي نظم دستورية حيث تحد الدساتير من سلطة الحكومة وتحافظ على الحريات المدنية، كما أنها تمثيلية أو برلمانية أي أن الصعود إلى المناصب السياسية يتم من خلال انتخابات تنافسية.

وقد شهد التحول للديمقراطية الغربية صعوداً في بعض الدول النامية في الثمانينيات، ومع سقوط الاتحاد السوفيتي بدأت محاولات تحول ديمقراطي أيضاً في أوربا الشرقية.

ونلاحظ أنه في بعض الحالات ورثت دول أفريقية وآسيوية الأسلوب الغربي للحكم الليبرالي من حقبة ما قبل الاستقلال، ولكن بدرجات نجاح متفاوتة، فعلى سبيل المثال تُعَد الهند أكبر النظم الديمقراطية الحرة في العالم الثالث، لكن في أماكن أخرى سقطت النظم الديمقراطية الليبرالية؛ بسبب غياب الرأسمالية الصناعية كأساس اقتصادي وغلبة التحالفات **العشائرية**، أو بسبب طبيعة الثقافة السياسية المحلية، ففي مقابل الثقافة السياسية في معظم الدول الغربية القائمة على أساس وطيد من القيم الليبرالية الرأسمالية مثل حرية التعبير المطلقة وحرية الممارسة الدينية (أو الروحية الانتقائية العلمانية) والحق المطلق في الملكية، كمبادئ مستمدة من الليبرالية وراسخة في أعماق المجتمعات الغربية نادرا ما تواجه أي تحدي أو مسائلة، نجد في دول العالم الثالث مكانة مركزية للدين واحترام للجماعة وقيمها يحدد مجالات الحرية الفردية، ومكانة للولاء الأسري والعشائري تحفظ القيم الجماعية.

ولقد ناقش بعض المفكرين السياسيين -الناقدين والمؤيدين على حد سواء- العلاقة الحتمية بين الليبرالية والرأسمالية. فيرى الماركسيون مثلا أن الأفكار الليبرالية تعكس المصالح الاقتصادية للطبقة الحاكمة من أصحاب رأس المال في المجتمع الرأسمالي؛ فهم يصورون الليبرالية على أنها النموذج الكلاسيكي للأيديولوجية البرجوازية. وعلى الجانب الآخر يرى مفكرون مثل فريدريك حايك Hayek أن الحرية الاقتصادية -الحق في الملكية وحرية التصرف في الملك الخاص- هي ضمانة هامة للحرية السياسية؛ لذلك في رأي حايك لا يتحقق النظام السياسي الديمقراطي الحر واحترام الحريات المدنية إلا في نطاق النظام الاقتصادي الرأسمالي.

ولا شك أن التطورات التاريخية في القرنين 19 و20 قد أثرت في مضمون الأيديولوجية الليبرالية، فتغيرت ملامح الليبرالية مع نجاح الهيمنة السياسية والاقتصادية لدى الطبقات المتوسطة الصاعدة، كما أن السمت الثوري لليبرالية في بواكيرها منذ القرن السادس عشر تجاه واقعها تلاشى مع كل نجاح ليبرالي، فأصبحت الليبرالية أكثر محافظة وأقل سعياً للتغير والإصلاح وتميل للحفاظ على المؤسسات القائمة الليبرالية. ومنذ أواخر القرن 19 ومع تقدم الصناعة والتصنيع بدأ الليبراليون في إعادة النظر ومراجعة الأفكار والمفاهيم الليبرالية الكلاسيكية لتنشأ ليبرالية.. جديدة.

فبينما كان الليبراليون الأوائل يؤمنون بتدخل الحكومة المحدود جداً في حياة المواطنين، يعتقد الليبراليون الجدد أن الحكومة مسئوولة عن تقديم الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والإسكان والمعاشات والتعليم، بجانب إدارة أو على الأقل تنظيم الاقتصاد. ومن ثَم أصبح هناك خطان من التفكير الليبرالي: الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الحديثة. ولذلك رأى بعض المحللين أن الليبرالية ليست

أيديولوجية متماسكة فهي تضم تناقضات بشأن دور الدولة، ولكن يمكن القول هنا إن الليبرالية في التحليل الأخير -مثل جميع الأيديولوجيات السياسية- قد تعرضت للتطور في مبادئها الرئيسية وذلك مع التغيرات التاريخية المحيطة، فلا يوجد أيديولوجية سياسية جامدة أو متوحدة فكلها تحتوي على مجموعة من الآراء والاجتهادات التي قد تتعارض أو تتناقض. وبالرغم من ذلك هناك تماسك ووحدة ضمنية في قلب الفكر الليبرالي، وذلك في الالتزام الأساسي بحرية الفرد والمبادئ التي تترتب على مذهب الفردية.

الليبرالية.. أيدلوجية مراوغة أفسدها رأس المال

الجوهر الليبرالي: فردانية القيم والتصورات .

جونلوك

الليبرالية -بدرجة كبيرة- هي أيديلوجية الغرب الصناعي، والمفاهيم الليبرالية تبدو غير منفصلة عن الحضارة الغربية على الوجه العام.

وقد تم تصوير الليبرالية مؤخراً في كتابات أنصارها بأنها ليست فقط أيديولوجية بل ما وراء – أيديولوجية Meta-Ideology، فهي مجموعة من القواعد تضع أرضية للنقاش السياسي والفكري، وذلك يبين أن الليبرالية تعطي الأولوية لما يوصف بـ"الحق الفردي" على ما هو "فاضل أو صالح"، أي أنها تسعى إلى توفير حياة "جيدة" للناس والجماعات حسب تعريفهم هم الفرداني لما هو جيد، وذلك دون أن تضع أو تفرض أي مفهوم للصلاح أو الفضيلة. وفي مواجهة الانتقاد القائل بأن الليبرالية محايدة من الناحية الأخلاقية يؤكد أنصارها أن أفكارها وقيمها لهذا السبب ذات جاذبية عالمية، فلا أحد يخاف قدوم الليبرالية؛ لأنها تتعامل مع مصالح أعضاء المجتمع بتساوٍ، ويؤكدون أن الليبرالية ليست أبدا فلسفة "افعل ما بدا لك!"، فبالرغم من أن الليبرالية تشجع الانفتاح والمناقشة وحرية الإرادة فهي تتسم كذلك باتجاه أخلاقي قوي، ويتجسد الموقف الأخلاقي لليبرالية في نظرهم في التزامها بمجموعة من القيم والمبادئ **المتميزة، وأهم محاورها يدور حول ما يلي:**

- **الفرد**
- **الحرية**
- **العقل**
- **العدالة**
- **التسامح**

مركزية الفرد :



إيمانويل كانط

يعتبر مفهوم الفرد في العالم الحديث مفهوماً مستقرا لدرجة أن أهميته السياسية تؤخذ أحياناً كإحدى المُسَلمات، فالليبرالية طورت ما كان عليه المفهوم في الحقبة الإقطاعية، حيث ساد إدراك للفرد باعتباره ليس لديه مصالح خاصة به أو هوية متفردة فكان ينظر إلى الناس باعتبارهم أعضاء في مجموعات اجتماعية ينتمون إليها كالأسرة والقرية والمجتمع المحلي أو الطبقة الاجتماعية، فحياتهم وهويتهم كانت تتحدد بدرجة كبيرة بحسب صفات تلك المجموعات، وذلك في عملية تغير طفيف من جيل إلى آخر وعندما انهار النظام الإقطاعي واجه الأفراد نطاقا أوسع من الخيارات والإمكانات الاجتماعية، وأتيح لهم لأول مرة التفكير الفردي المطلق وبشكل شخصي بحت، فمثلا الفلاح المملوك الذي عاشت وعملت أسرته في نفس قطعة الأرض أصبح الآن رجلا حرا لديه القدرة على اختيار عمله وصاحب العمل، وأن يترك الأرض ليبحث عن عمل آخر في المدن الكبيرة.

ومع سقوط معطيات الحياة الإقطاعية ظهر أسلوب جديد من التفكير، فالتفسير العقلاني والعلمي بدأ تدريجيا يحل مكان النظريات الدينية التقليدية وأصبح النظر والتعامل مع المجتمع من زاوية الفرد وتحرره وليس الحفاظ على تضامن الجماعات الاجتماعية.

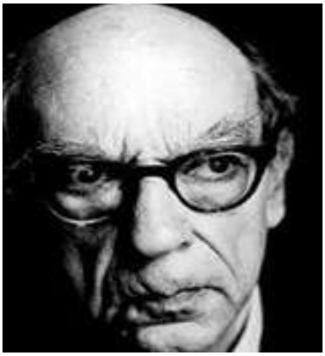
وقد انتشرت نظريات الحقوق الطبيعية في القرنين 17 و18 التي وظفت الخطاب الديني بشكل إيجابي ولم تتحدث عن قطيعة معه البتة، وذهبت إلى أن الله وهب الأفراد حقوقا طبيعية، يعرفها جون لوك بأنها "الحرية والحياة والملكية"؛ فالفرد وحده يمتلك هذه الحقوق لذلك فهو أهم من أي جماعة اجتماعية. ويعتبر أصحاب نظريات "الحقوق الطبيعية" أن وظيفة المجتمع يجب أن تكون حماية مصالح واحتياجات الفرد، وقد عبر الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (1724 – 1804) عن اعتقاد مشابه لذلك بشأن كرامة ومساواة الأفراد، فهي غايات في حد ذاتها وليست طرقا لتحقيق أهداف الآخرين.

ويعتبر مبدأ أولوية الفرد على الجماعة الخط الرئيسي للفكر الليبرالي، حيث دفع بعض الليبراليين إلى تعريف المجتمع باعتباره "مجموعة من الأفراد يسعى كل واحد منهم لتحقيق مصالحه واحتياجاته". ويطلق على هذا الرأي المذهب "الذري"، حيث ينظر للأفراد كـ"ذرات متنافرة" بداخل المجتمع، ويؤدي هذا التفكير إلى أن استنتاج أن المجتمع نفسه غير موجود، بل هو "متخيل" فهو مجموعة من الأفراد المكتفين ذاتيا. وتقوم هذه الفردية المتطرفة على الافتراض بأن الفرد يتمركز حول الـ"أنا" فهو أساساً أناني ومعتمد على نفسه بدرجة كبيرة. ويصف ماكفيرسون Macpherson الليبرالية الأولى بأنها "فردية مِلكية"، فالفرد هو المالك، ويمتلك نفسه وقدراته الخاصة به وهو لا يدين بها للمجتمع. وقد تطورت هذه الرؤية وصار لليبراليين فيما بعد رأي آخر أكثر تفاؤلا بشأن طبيعة الإنسان يؤمن بأن الأفراد لديهم مسئولية اجتماعية إزاء بعضهم البعض خاصة الأفراد غير القادرين على رعاية أنفسهم (كالمسنين والمستضعفين والمعوقين). وسواء اعتبرت الليبرالية الفرد أنانيا أو غير أناني؛ فقد اجتمع الليبراليون على الرغبة في خلق مجتمع يكون فيه كل فرد قادرا على تنمية وتطوير قدراته لأقصى درجة ممكنة.

إن أهمية الفرد في مذهب الفردية تفوق أي جماعة اجتماعية أو كيان جماعي؛ فمن الناحية المنهجية لمذهب الليبرالية يكون الفرد مركز النظرية السياسية والتفسير

الاجتماعي؛ فكل حديث عن المجتمع لا بد أن يكون من منطلق الأفراد الذين يشكلونه. وفي المقابل تقول الفردية الأخلاقية بأن المجتمع يجب أن يخدم الفرد، وبذلك يعطون أولوية للأخلاق الجماعية على حقوق واحتياجات ومصالح الفرد. هذا الموقف السابق يُعَد بمثابة موقف متميز عما ينادي به الليبراليون الكلاسيكيون واليمين الجديد من الأنانية الفردية التي ترتكز على المصالح الشخصية والاعتماد على النفس، بينما بلور الليبراليون الجدد هذا المفهوم بتأكيدهم على أهمية المسئولية الاجتماعية والإيثار جنبا إلى جنب مع مسئوليات الدولة الاجتماعية تجاه الأفراد.

الحرية



ايزيابرلين

من الطبيعي أن يؤدي الاهتمام الشديد بالفرد إلى المسئولية تجاه حريته. ويعتبر الليبراليون حرية الفرد القيمة السياسية العليا، فهي المبدأ الموحِد الجامع في الفكر الليبرالي الحر. وكانت الحرية لدى الليبراليون الأوائل حقا طبيعيا لازما للوجود الإنساني، فهي تعطي الأفراد الفرصة لتحقيق مصالحهم وممارسة حق الاختيار مثل اختيار السكن والعمل... إلخ، ورأى الليبراليون فيما بعد أن الحرية هي الشرط الوحيد الذي يمكن للأفراد من خلاله تنمية قدراتهم.

وبالرغم من ذلك لا يقبل الكثير من الليبراليين بالحرية المطلقة، فإذا كانت الحرية غير محددة المعالم فهي تصبح "ترخيصا يسمح بالإساءة للآخرين. وفي كتابه "عن الحرية On Liberty "، **يقول جون ستيوارت ميل**: "إن المبرر الوحيد لممارسة القوة بشكل صحيح تجاه أي عضو في المجتمع المتحضر والتي تكون ضد إرادته هو منع الضرر الآخرين".

وكان "ميل" مؤيدا لمذهب التحررية، وممارسة أدنى حد من القيود على حرية الفرد. كما أنه فرق بين "الاهتمام بالمصلحة الشخصية" و"الاهتمام بالآخر" وهو ما يمثل حداً على حرية الآخرين أو إلحاق الضرر بهم، ويذهب ميل من الدفاع عن الحرية درجة رفض أي قيود على الفرد قد يتم تقنينها لمنعه من تدمير نفسه جسمانيا أو أخلاقيا، فهذا الأسلوب من التفكير يرفض القوانين التي تجبر سائقي العربات على ربط حزام الأمان أو سائقي الدرجات البخارية ارتداء الخوذة، ويساويها تماما بالرقابة التي تمنع الأفراد من القراءة أو الاستماع إلى رأي ما. بل ويدافع أصحاب الفكر التحرري المتطرف عن حق الفرد في فعل ما يشاء بما في ذلك تناول المخدرات(!)

وفي حين نجد أن الليبراليين يتفقون على قيمة الحرية فإنهم يختلفون في دلالات هذه الحرية في وعي الفرد. ففي كتابه "مفهومان للحرية" فرق أيزيا برلين Isaiah Berlin بين النظرية السلبية والنظرية الإيجابية للحرية. وقد كان الليبراليون الكلاسيكيون يؤمنون أن الحرية هي قدرة الشخص على التصرف بالشكل الذي يختاره، وكان هذا المفهوم للحرية مفهوما سلبيا، حيث إنه قائم على غياب القيود الخارجية على الفرد. وفي المقابل يسعى الليبراليون الجدد إلى مفهوم أكثر إيجابية للحرية، وحسب تعريف برلين هي القدرة على أن يكون الفرد سيد نفسه ومستقل بذاته، وتتطلب السيادة على الذات أن يكون الفرد قادرا على تنمية مهاراته ومواهبه وعلى اتساع فهمه وتفهمه وعلى الوصول إلى الإنجاز والرضا. وتعني الحرية في فكر جون ستيورت ميلا أكثر من مجرد التحرر من القيود الخارجية؛ فهي قدرة الأفراد على التطور. وفي النهاية تحقيق الذات بما يتفق مع رغباتهم. وتلك المفاهيم المختلفة بل

والمتعارضة للحرية أثارت الجدل الأكاديمي داخل المذهب الليبرالي فتبنى الليبراليون آراء مختلفة، بالتالي حول العلاقة المنشودة بين الفرد والدولة.

العقل



جيرميبنثام

وترتبط الحرية في الفكر الليبرالي بالعقل؛ إذ يعتبر المذهب الليبرالي جزءاً من مشروع التنوير، فالفكرة المركزية والرئيسية في رؤية التنوير هي تحرير البشرية من قيود "الخرافة والجهل" وإطلاق العنان لعصر العقل، وكان من أهم المفكرين في عصر التنوير جان جاك روسو بفرنسا وإيمانويل كانط بألمانيا وآدم سميث وجيرمي بانثام بإنجلترا. وقد أثرت عقلانية عصر التنوير في المذهب الليبرالي في كثير من الموضوعات، فهي المقام الأول دعمت الاعتقاد في مركزية الفرد وحريته، فبقدر عقلانية الإنسان ككائن رشيد يكون قادرا على تحديد مصلحته والسعي وراء منفعته الشخصية. ولا يؤمن الليبراليون بأن الإنسان معصوم من الخطأ، ولكن الليبرالية دعمت الفرد بقوة في مواجهة "الأبوية". ورأت أنها لا تمنع الأفراد من اختيارهم الشخصي الحر وحسب، بل إنها تساعدهم على التعلم من الأخطاء، كما أنها تتيح لأصحاب السلطة الأبوية إساءة استخدام وضعهم لتحقيق أغراضهم الخاصة.

وقد ورث الليبراليون عن العقلانية التنويرية أيضاً إيمانهاً الشديد بفكرة "التقدم" التي تعني لديهم التوسع في المعرفة فيمكن الناس من خلال الثورة العلمية ليس فقط فهم وتفسير العالم بل تشكيله أيضا للأفضل. وبإيجاز تعطي سلطة العقل الإنسان القدرة على تحمل مسئولية الإنسان عن نفسه وحياته وتقرير مصيره، وبذلك تحرر العقلانية الفرد من قبضة "الماضي" ومن ثقل "العادات والتقاليد"، ويتقدم كل جيل عن الجيل الذي سبقه فيزداد ميراث المعرفة والفهم تصاعديا. وهو ما يفسر التأكيد الليبرالي على التعليم، فيمكن للناس تحسين أوضاعهم من خلال الحصول على المعرفة وهجر "الخرافات" و"التعصب"، فالتعليم في حد ذاته خير، فهو وسيلة حيوية للارتقاء والتنمية الذاتية للفرد.

وإذا كان التعليم على واسع النطاق فهو يحقق إنجازات تاريخية واجتماعية.

ولعبت العقلانية دورًا هاماً في التركيز على أهمية المناقشة والمناظرة والجدل. وبينما يحمل الليبراليون عموما نظرة تفاؤلية بصدد الطبيعة الإنسانية ويرون الإنسان كائنا عاقلا؛ فإنهم لم يذهبوا إلى حد وصف الإنسان بالمثالية والكمال؛ لأنهم أدركوا جيدا تأثير المصالح الشخصية وصفات الأنانية، وأن النتيجة الحتمية لذلك هي التنافس والصراع؛ لذا يتعارك الأفراد من أجل الموارد النادرة، وتتنافس الأعمال لزيادة الأرباح، وتناضل الأمم من أجل الأمن أو الحصول على ميزة إستراتيجية وهكذا. ولكن يفضل الليبراليون تسوية هذه الصراعات من خلال المناقشة والتفاوض. ومن أهم ميزات العقل أنه يعطي أساسا جيدا لتقييم المطالب والدعاوى المتنافسة إذا كانت منطقية.

ويمكن القول بأن العقلانية هي الاعتقاد في أن العالم لديه تكوين منطقي يمكن كشفه من خلال الممارسة العقلية للفرد والبحث النقدي، ومن حيث النظر المعرفي فالعقلانية هي تدفق المعرفة من العقل باتجاه العالم وليس العكس، والتجربة مجرد أداة. وأبرز من كتب في العقل والمعرفة كانط؛ وهو ما يختلف عن المنحى التجريبي الذي ساد لدى الليبراليين وكان مؤسساً على فكر ديكارت.

ومن حيث المبدأ العام تؤكد العقلانية على قدرة الفرد على فهم وتفسير الظواهر وعلى حل المشكلات. لكن العقلانية لا تلقن الغايات لسلوك الإنسان، بل تقترح أساليب الوصول إلى تلك الغايات دون الاعتماد على العرف أو التقليد أو اتباع الأهواء والرغبات.

العدالة

ترمز العدالة إلى نوع خاص من الحكم الأخلاقي يتعلق بالثواب والعقاب؛ فالعدالة هي إعطاء كل فرد ما يستحقه. والعدالة الاجتماعية تعني توزيع المنافع المادية في المجتمع مثل الأجور والأرباح، وتوفير متساوٍ للاحتياجات الأساسية من إسكان ورعاية طبية... إلخ.

وتقوم النظرية الليبرالية للعدالة على الالتزام الصارم بالمساواة بشكل شكلي. وإذا كان التعامل مع الناس في المقام الأول يقوم على اعتبارهم أفرادا، فإن لهم الحق في نفس الحقوق ونفس الاحترام. ويؤمن الليبراليون بالعالمية Universalism، أي أن كل الناس في كل مكان لديهم معالم مشتركة أو عالمية فهم يتساوون في القيمة الأخلاقية ويتمتع كل الأفراد والناس بحقوق متساوية بحكم إنسانيتهم، فلهم حقوق طبيعية وإنسانية. فيجب ألا تقتصر الحقوق على طبقة ما أو جنس محدد، وبالتالي يرفض الليبراليون بشدة أية امتيازات يتمتع بها جماعة دون الأخرى على أساس من النوع أو الجنس أو اللون أو المذهب أو الدين أو الخلفية الاجتماعية. ويجب أن يكون الناس متساوين أمام القانون وأن يتمتعوا بحقوق سياسية ومدنية واحدة.

وينادي الليبراليون بالمساواة في الفرص؛ أي أن كل فرد لديه الفرصة في الصعود الاجتماعي وتحسين وضعه بجهده ودأبه. وذلك لا يعني أن تكون المساواة مطلقة بتدخل من الدولة كما في الاشتراكية؛ لأن الناس لم يولدوا متساوين، بل تختلف مهاراتهم ومواهبهم وبعضهم أكثر استعدادا لبعض الأعمال من غيرهم، ولكن يجب أن تكون أوضاع المعيشة والظروف الاجتماعية الأساسية الدنيا واحدة للجميع.. فمن

الضروري مكافأة من يستحق ويجتهد، فالحوافز تساعد الأفـراد عـلى العطـاء وتحقيـق الذات وتنمية المواهب؛ لذلك فالمساواة من المنظور الليبرالي هي أن يكـون لـدى كـل الأفراد فرصة متساوية لتنمية قدراتهم ومهاراتهم غير المتكافئة.

وتحدث الليبراليون عن حكم مـن يسـتحق Meritocracy (أي حكـم ذوي الإمكانيات والموهبة)؛ فالمجتمع الذي يحكمه هؤلاء -وليس الحكم القائم على عوامل خارج إرادة البشر مثل الحظ أو الفرصة- يعتبر مجتمعا عادلا لأن معاملـة النـاس فيـه ليست بحكم الجنس أو لون البشرة أو الدين، بل تكون حسب قدراتهم واسـتعدادهم للعمل. والمكانة والثروة الموروثة لا تتفق مع مبادئ الحكم بالاستحقاق، لكن معظـم الليبراليون يقبلون فكرة الميراث؛ لأنه على الجانب الآخـر منـع تـوارث الثـروة يعنـي التدخل في حق الفرد صاحب المال في التصرف في ملكه حسـب اختيـاره الشخصيـ، وذلك يمثل إساءة لمبادئ الحرية.

ويختلف المفكرون الليبراليون في كيفية تطبيق العدالة الاجتماعيـة؛ ففـي كتابـه "نظرية في العدالة" يرى جون رولز أن الناس في حاجة إلى مكافأة عـن العمـل الـذي يقومون به؛ لذلك تكون بعض الأساليب الاقتصادية المتباينة ضرورية لتعطـي حـافزا للأفراد، ولكنه يرى أن يطبق ذلك فقط لمصـلحة الطبقـات الأكثـر فقـرا وأقـل ميـزة في المجتمع. وفي رأيه أن العدالة الاجتماعية تفهم كمرادف لمفهوم القسط Fairness وباتجاه المساواة. فالثروة في المجتمع العادل يجب أن يعـاد توزيعهـا مـن خـلال نظـام للشئون الاجتماعية وذلك لمصلحة الأقل غنى. وعلى النقيض يأتي روبرت نوزيـك في كتابه "اللاسلطوية والدولة واليوتوبيا"؛ ليكون صدى للأفكار التحررية التـي تبناهـا جون لوك في القرن 17. ويذهب نوزيك إلى أن أي توزيع للثروة حتـى لـو كـان غـير عادل فإنه يعتبر -اجتماعيا- عدلا طالما طبقت قواعد معينة "للحفـاظ عـلى العدالـة" والتي تتضمن شرط الحصول على الملك بطريقة عادلة في المقام الأول - بدون سرقة أو تعدي على حقوق الآخرين- وأن تكون قد انتقلت بشكل عادل من شخص عاقل إلى آخر عاقل أيضا. وبناء على هذا يؤكد نوزيك على أهمية ألا ينتهك حـق الملكيـة باسـم العدالة الاجتماعية، ورفض بشدة فكرة إعادة توزيع الثروة.

تلك الآراء المتباينة حول العدالة الاجتماعية تكشف عن تعارض ضمني داخل الفكر الليبرالي حول أفضل الأوضاع لتحقيق المجتمع العادل. ويعتقد الليبراليون الكلاسيكيون أن استبدال النظام الإقطاعي بالسوق والمجتمع الرأسمالي يساعد على إيجاد مناخ اجتماعي يمكن أن يزدهر فيه الفرد وينمي قدراته، فكل الناس سواء في عين القانون يتمتعون بفرصة متساوية للصعود في المجتمع. وقد رأى الليبراليون الجدد أن الرأسمالية غير المقيدة أدت إلى ظهور أشكال جديدة من غياب العدالة الاجتماعية وذلك بتمييز البعض على حساب البعض الآخر؛ لذلك يفضلون تدخل الحكومة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية من أجل ضمان وحماية الفرصة المتساوية، وبالتالي تحقيق مجتمع عادل.

التسامح



فولتير

تتسم أخلاقيات الليبرالية الاجتماعي بقبول التنوع الأخلاقي والثقافي والسياسي. فقد ردد الليبراليون كثيرا المقولة الشهيرة لفولتير (1694 – 1778) "أنا أكره ما تقول ولكنني سأدافع حتى الموت عن حقك في أن تقوله!". فالحريات الأساسية التي تدعم النظم السياسية الديمقراطية –حرية التعبير والعبادة الدينية والتجمع... إلخ– كلها ضمانات لانتشار التسامح كثقافة. ويتفق معظم المعلقين السياسيين على أن الليبرالية تمضي يدا بيد مع التعددية، فيعتبر تعدد القيم والآراء والمصالح في حد ذاته قيمة وفضيلة. ونقيضه هو القمع السياسي أو انتشار الطاعة العمياء. لذلك ومن حيث المبدأ فإن الليبراليين ضد الرقابة أو أي وسيلة لمنع حرية التعبير في المجتمع، وضد أي ثوابت أيا كانت.

وهذا يفسر الاستياء العميق الذي شعر به الليبراليـون في الغـرب مـن الفتـوى التي أدلى بها الإمام آية الله خوميني عـام 1989 بإعـدام الكاتـب الإنجليـزي سـلمان رشدي عندما نشر كتابه "آيات شيطانية" والذي رأى فيه المسـلمون إهانـة لعقيـدتهم الدينية.

ويعنـي التسـامح التقبـل، أي الاسـتعداد لـترك النـاس يفكـرون ويتكلمـون ويتصرفون بأسلوب قد لا يتفق المرء معه. ويعتبر التسامح لدى الليبراليين خلقا مثاليا ومبدأ اجتماعياً. ومن جانب آخر تمثل هذه القيمة هدف الاستقلال الفـردي، وتضـع قاعدة تحكم سلوك الأفراد مع بعضهم البعض.

وتعتبر كتابات جون ميلتون وجون لوك في القـرن الــ17 حـول الـدفاع عـن الحرية الدينية للمذاهب المختلفة أولى إرهاصات دعم الليبراليين لقيمة التسامح تجـاه الآراء المخالفة. وفي كتابه "رسالة حول التسامح" رأى لوك أنه ما دمنا قبلنا أن وظيفة الحكومة هي حماية أسلوب الحياة والحرية والملكية؛ فالحكومة ليس لها الحق في التدخل في رعاية أرواح العباد؛ فذلك يلقي الضوء على تمييز الليبراليين الواضـح بـين مـا هـو "خاص" وما هو "عام". فيجب أن يمتد التسامح ليشمل الأمور الخاصـة التـي رأوا أنها تشمل الدين ومسائل الأخلاق التي يجب أن تترك للفرد.

وبالرغم من ذلك لم يكن مفهوم البعض -**ومـنهم لـوك عـلى سـبيل المثـال**- للتسامح مطلقا؛ فهو لم يكن على استعداد لتطبيق التسامح على الكاثوليـك الرومـان، وكانوا في نظره خطرا على الهيمنة القومية بسبب مبايعتهم للبابا الذي هو أجنبـي، كـما يؤيد الليبراليون المعاصرون القوانين التي تمنع وتصادر الآراء المؤيدة للعنصرية مـثلا، والقوانين ضد تشكيل الأحزاب السياسية المعاديـة للديمقراطيـة، ويـرون أن انتشـار تلك الآراء أو نجاح تلك الأحزاب يهدد مناخ التسامح الليبرالي. وعمليا نجـد أنـه في حين يساند الليبراليون حق المسلمين في نقد مضـمون كتـاب سـلمان رشـدي "آيـات شيطانية"، فقد كانوا يؤيدون مقاضاة من يدافع علنا عن إعدام سلمان رشدي.

ويتعلق مفهـوم التسـامح وقبـول الاخـتلاف والتنـوع -في رأي الليبراليـين- بقواعد المجتمع السوي غـير الممـزق بالنزاعـات والصـراعات. وبـرغم أن الأفـراد والجماعات الاجتماعية تسعى إلى تحقيق مصالح مختلفة، إلا أن هناك توازنـا كامنـا بـين المصالح المتنافسة كما ذهب آدم سميث في حديثه عـن "اليـد الخفيـة"؛ فمـثلا تختلـف مصالح العمال وأصحاب الأعمال: فـالعمال يريـدون أجـوراً أفضـل وسـاعات أقـل وتحسين ظروف العمل - وأصحاب العمل يرغبـون في زيـادة أربـاحهم عـن طريـق المحافظة على تكلفة الإنتاج المنخفضة والتي تشمل الأجور، ولكـن يحتـاج العـمال إلى العمل وأصحاب العمل يحتاجون للعمالـة، فتلـك المصـالح المتنافسـة تكمـل بعضـها البعض، أو بمعنى آخر تعتبر كل مجموعة هامة لتحقيق أهـداف المجموعـة الأخـرى. وقد يسعى الأفراد والجماعات وراء مصالحهم الذاتية، ولكن الموازنة الطبيعية تفـرض نفسها. وقد أثر مبدأ الموازنة في تطور الأفكار الليبرالية من عدة جهات؛ فجعل بعـض الليبراليين يوقنون بأن التوازن الطبيعي سيظهر في الحياة الاقتصادية، ويؤمنون بتوازن المصالح بين الجماعات المتنافسة في النظام السياسي، ويدافعون عـن تصـور أن السـلام والانسجام ممكن بين شعوب العالم.

وهذا التركيز على التنوع والتسامح تعرض للكثير من النقـد؛ فتصـوير أنصـار الليبرالية لها بأنها محايدة أخلاقيا ولا تفرض أي قيم أو عقائد معينـة، بـل فقـط تخلـق الظروف التي يمكن أن يعيش فيها أناس ذوو الأولويات الأخلاقية والمادية المختلفـة في سلام ونجاح يجعلها تتجنب القيم المطلقة غير القابلة للتفاوض وغـير قـادرة عـلى مواجهة واقع النزاع؛ فيكون القيد الوحيد على التنوع هو أن يكون كل طـرف مـؤهلا لتقبل آراء وتصـرفات الآخرين، وهكذا يكون التسامح هو القيمة الجوهرية الوحيدة لدى الليبراليين. ويتمثل خطر هذا الوضع في أنه يؤدي إلى مجتمع خالٍ مـن الأخـلاق وغير قادر على كبح جماح الجشع والأنانية. لذلك عاب المحافظون على الليبراليـة أنهـا

تقوم بدعم نسبية الأخلاق والثقافة، وفي نظرهم يؤدي غياب القيم الأساسية التي يقوم عليها بنيان المجتمع لجعل التفاعل المنظم والمتحضر مستحيلاً لغياب الإجماع الأساسي اللازم لأي مجتمع. والنتيجة هي أن الناس يعلمون جيداً حقوقهم، ولكن لا يعترفون بأي واجب أو مسئولية. وفي العقود الأخيرة من القرن 20 تعرضت الليبرالية الفردية إلى نقد من قبل حركة المجتمعية السريعة الانتشار.

الليبرالية.. أيدلوجية مراوغة أفسدها رأس المالا لليبرالية في القرن 21



فرانسيس فوكوياما

اتسم القرن 20 بإعلان الليبرالية انتصارها على مستوى العالم في مقولة فوكوياما الشهيرة حول نهاية التاريخ التي أغفلت جرائم الليبرالية الاقتصادية في حق الطبقات الدنيا وفي حق الشعوب غير الغربية، وقد عبر عن ذلك فوكوياما (1989) في قوله: "إننا نشاهد نهاية التاريخ وذلك في نقطة النهاية للتطور الأيديولوجي للبشرية وعالمية الديمقراطية الليبرالية الغربية كآخر شكل للحكومة الإنسانية".

ومن السهل تأسيس هذه الفرضية على بعض الشواهد التاريخية؛ فبعد سقوط الفاشية في عام 1945 كانت الشيوعية السوفيتية البديل الرئيسي لليبرالية الغربية، ولكن حتى هذا النظام انهار باندلاع الثورات في دول أوربا الشرقية في الفترة 1989 – 1991 رافضة لمبادئ التخطيط والتدخل الحكومي. وأما في أفريقيا وآسيا وأمريكا

اللاتينية يتم عملية دمقرطة النظم السياسية بانتشار التنافس الحزبي وتنامي الاتجاه نحو الإصلاح الاقتصادي القائم على السوق. وإذا كانت تلك العمليات المستمرة تعكس التفوق الواضح لليبرالية على الأيديولوجيات المنافسة (كنهاية للتاريخ كما تزعم النظرية)، أو أنه نتيجة لظهور نظام رأسمالي كوني تسيطر عليه شركات متعددة الجنسية (كما يحذرنا النقاد) فالمستقبل يبدو لنا ظاهراً: سوف تنكمش الاختلافات الاقتصادية والسياسية تدريجياً في معدلات مختلفة لتلتقي جميعاً على النموذج الليبرالي.

لكن الانتصار الليبرالي يواجه تحديات داخلية وخارجية جديدة. فداخلياً تتعرض الليبرالية في المجتمع الغربي لنقد من قبل المفكرين الذين أعادوا اكتشاف أهمية المجتمع التراحمي. وظهرت "النظرية المجتمعية" كرد فعل لمساوئ الليبرالية الفردية. وعلى سبيل المثال **رفض المفكران أليسدير ماك إنتير ومايكل ساندل** الفردية على أنها سطحية ومعادية للجماعة الاجتماعية، حيث إنها تعامل الذات على أنها غير مسئولة تستمد هويتها من داخلها بدلاً من العوامل الاجتماعية والتاريخية والثقافية المحيطة بها. ففي نظرهم أن الذات جزء لا يتجزأ من الممارسات والعلاقات الاجتماعية، كما أن العيب الذي يكمن في الليبرالية هو أنها غير قادرة على إنشاء سياسة الصالح العام؛ بسبب تركها للفرد اختيار الحياة التي تروق له والتي يستحسنها من مفهومه الشخصي. ويساعد هذا الفراغ الأخلاقي على تفكك المجتمع. ونظرا لعدم تقيدهم بالواجبات الاجتماعية والمسئولية الأخلاقية. ولا يهتم الأفراد إلا بمصالحهم وحقوقهم الشخصية؛ فعلى المدى الطويل قد يفقد المجتمع الليبرالي المنابع الثقافية لمراجعة الأنانية غير المقيدة أو لتعزيز التعاون والجهد الجماعي.

ويأتي التحدي الخارجي لليبرالية من خارج الغرب. فمع نهاية النظام العالمي الثنائي القطب الذي تمثل في الغرب الرأسمالي والشرق الشيوعي أفسح المجال لقوى جديدة غير ليبرالية كالتي ظهرت مع الديمقراطية الليبرالية. ففي أوربا الشرقية أثبتت الصحوة القومية التي يستمد منها الشعب القوة والثبات والأمن أنها أقوى من

الليبرالية الحاسمة. وترتبط هذه القومية بالنقاء العرقي والسلطوية عنها بالمبادئ الليبرالية مثل إقرار المصير والكبرياء الحضري. كذلك ظهرت نماذج متنوعة من الأصولية في الشرق الأوسط وفي بعض مناطق أفريقيا وآسيا. وينتشر الإسلام السياسي عن الليبرالية في كثير من الدول النامية؛ لأنه قادر على تقديم موقف غير غربي بدلا من اتخاذ موقف ضد الغرب. وذلك بالإضافة إلى أن المناطق التي نجح فيها اقتصاد السوق لم تكن دائماً قائمة على قيم ومؤسسات ليبرالية، فمثلا قد ترجع صحوة شرق آسيا إلى قدرة الكنفوشسية للمحافظة على الاستقرار الاجتماعي عنها إلى تأثير المبادئ الليبرالية مثل المنافسة والبقاء الذاتي.

وبدلاً من الاتجاه نحو عالم ليبرالي موحد تتصف التنمية السياسية في القرن 21 بتنامي التنوع الأيديولوجي، وقد يكون الإسلام والكنفوشسية وحتى القومية السلطوية المنافسين الجدد لليبرالية الغربية. ويقول جون جراي صاحب كتاب "ما بعد الليبرالية": إن هذا المنظور ينبع من طور أكبر؛ ألا وهو انهيار المشروع التنويري الذي تعتبر الليبرالية جزءا منه. ويفترض هذا المشروع أن هناك مجموعة من المبادئ العقلانية قابلة للتطبيق العالمي يمكن أن ترسي أوضاعا تسمح للأفراد بالسعي وراء غايات غير متساوية. وتقع مهمة الليبرالية في إيجاد مؤسسات لتحقيق هذا الهدف، وهي تتمثل في الحكومة التمثيلية والتنافس الحزبي واقتصاد السوق لتحقيق حياة طيبة للفرد بدون خلل وانهيار اجتماعي.

الليبرالية.. أيدلوجية مراوغة أفسدها رأس المال الليبرالية بين الكلاسيكية والحداثة



ديفيدريكاردو

أثار ظهور ما يسمى بالليبرالية الجديدة الاهتمام بإعادة قراءة الليبرالية الكلاسيكية؛ فالحق أن تلك الليبرالية الجديدة هي عودة سلفية لمبادئ الليبرالية قبل أن تتفاعل مع الحقبة الاشتراكية فتهذبها وتتبنى بعض السياسات والأفكار التي تحترم المساواة وحقوق الرفاهة للمواطن خارج منافسة السوق.

فالليبرالية الكلاسيكية: هي الليبرالية الأولى التي ظهرت في الفترة الانتقالية بين الإقطاعية والرأسمالية، وقد وصلت إلى أوجهها في بداية الفترة الصناعية من القرن 19؛ ولذلك في بعض الأحيان يطلق على الليبرالية الكلاسيكية "ليبرالية القرن التاسع عشر" وكانت المملكة المتحدة مهد الليبرالية الكلاسيكية؛ حيث تقدمت وتطورت الثورات الرأسمالية والصناعية. لذلك تأصلت الأفكار الليبرالية بعمق في الدول الأنجلوساكسونية مثل المملكة المتحدة وأمريكا أكثر من باقي دول العالم.

وقد أخذت الليبرالية الكلاسيكية أشكالا كثيرة، ولكن تعتبر الحرية السلبية هي الصفة المشتركة بين تلك النماذج المختلفة؛ فالفرد حر إذا ترك في حاله بدون تدخل الآخرين بأي صورة؛ فمعنى الحرية هنا هو غياب القيود الخارجية على الفرد. فهذا التصور للحرية يفرق بشكل ملحوظ بين الدولة والفرد؛ فالدولة كيان ظالم لديه السلطة لعقاب المواطنين ومصادرة أملاكهم بدفع الغرامات وسلب

حرياتهم بالسجن، وفي بعض الأحيان تقضي على حياتهم بالإعدام. فبالتالي قيام الدولة حتى ولو كان ذلك عن طريق العقد الاجتماعي يقتضي حتميا التضحية بحرية الفرد الذي سيفقد المقدرة على عمل ما يريده.

ولاقت تلك المبادئ الأولى انتعاشاً وإقبالاً شديداً في النصف الثاني من القرن 20. وكان تأثيرها ملحوظا مرة أخرى في المملكة المتحدة والولايات المتحدة حيث توجد صحوة معاصرة لليبرالية الكلاسيكية تحت اسم الليبرالية الكلاسيكية الجديدة أو الليبرالية الجديدة التي ظهرت كرد فعل للتدخل المتزايد للحكومة في الشئون الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في الفترة ما بعد الحرب والتي تجلت في اليمين الجديد.

وتأثرت الليبرالية الكلاسيكية في القرن التاسع عشر بنظريات كبرى حول الطبيعة الإنسانية قام بوضعها أصحاب الفكر النفعي أمثال جيرمي بنثام وجيمس ميل. اعتبر بنثام فكرة الحقوق **"هراء"**، وسمى الحقوق الطبيعة **"هراء على ركائز"** واستبدلها بما يؤمن بأنه أكثر عملية وموضوعية؛ ألا أن الفرد يتحرك بدافع مصالحه الذاتية التي تعرف بالرغبة في اللذة والسعادة وتجنب الألم. فيرى بنثام وكذلك ميل أن الناس يحسبون قدر اللذة والألم الصادر من كل فعل وموقف؛ فبالتالي يختارون ما يبشر بأكبر قدر من اللذة والسعادة. ويؤمن المفكرون النفعيون أن السعادة والألم يمكن قياسهم بالمنفعة آخذين في الاعتبار الكثافة والمدة وهكذا، فالإنسان في رأيهم يتحرى أكبر قدر ممكن من النفع بالسعي وراء أكبر قدر من اللذة والسعادة وأقل قدر ممكن من الألم.

ومن الناحية الأخلاقية يمكن النظر إلى المنفعة لمعرفة "صحة" اتجاه السياسات والمؤسسات في توفيرها للسعادة، تماماً كالفرد في قدرته على حساب أكبر قدر من السعادة الصادرة من الفعل؛ حيث يمكن الاستعانة بمبدأ "أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد" في السياسات لصالح المجتمع ككل. وفي أوائل القرن 19 في بريطانيا

اجتمع حول بنثام مجموعة من المفكرين المتشددين فلسفياً وعرضوا عليه مجموعة وكبيرة من الإصلاحات الاجتماعية والسياسية والقانونية، وكلها ترتكز على فكرة المنفعة العامة.

فقد كان للنفعية أثر بالغ في الليبرالية وخاصة أنها تطرح فلسفة أخلاقية تفسر كيف ولماذا يسلك الفرد على النحو الذي هو عليه. كذلك تبنت الأجيال اللاحقة من الليبراليين التصور النفعي للإنسان على أنه مخلوق عقلاني يسعى وراء مصالحه الشخصية وهي فكرة محورية وراء فكر الييبرالية الجديدة أيضا.

فيستطيع كل فرد في نظرهم تحديد أفضل مصالحه الخاصة دون غيره؛ فلا يمكن لغيره -الدولة مثلاً- أن تفعل ذلك له. وحسب بنثام الناس تتحرك في إطار اللذة أو السعادة التي يتمتعون بها وبالطريقة التي يختارونها؛ فلا لأحد سواهم يمكن أن يحكم على نوع أو درجة سعادتهم. فإذا كان كل فرد هو الحكم الوحيد لما سيسعده؛ فالفرد وحده هو القادر على تحديد ما هو صحيح أخلاقياً.

والنظرية الاقتصادية الكلاسيكية تبلورت بالأساس في أعمال اقتصاديين سياسيين **أمثال آدم سميث وديفيد ريكاردو** (1770 – 1823). ويعتبر كتاب "ثروة الأمم" لآدم سميث أول كتاب يدرس في علم الاقتصاد؛ فقد اقتبس سميث أفكاره عن الطبيعة الإنسانية بشكل ملحوظ من الافتراضات الليبرالية والعقلانية، وكان له إسهامه المؤثر في الجدل حول الدور المرغوب فيه للحكومة بداخل المجتمع المدني. ومثل جوانب أخرى من الليبرالية الأولى كان أول ظهور علم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في بريطانيا، حيث كان التحمس الشديد لأفكار ومبادئ هذا العلم التي تبنتها أيضاً الولايات المتحدة.

كتب آدم سميث كتابه في وقت فرضت فيه الحكومة قيوداً صارمة على النشاط الاقتصادي؛ فكانت المركنتلية النظام الاقتصادي المسيطر في القرنين 16 و17 حيث تدخلت الحكومات في الحياة الاقتصادية من أجل تشجيع التصدير والحد من

الاستيراد. **وجاء سميث** ليقول بأن الاقتصاد يكون في أوج نشاطه مع عدم تدخل الحكومة. ففي رأيه الاقتصاد هو السوق أو سلسلة من الأسواق المتعلقة بعضها ببعض. وتعمل السوق حسب رغبات وقرارات الأفراد الأحرار، **وإن الحرية في السوق هي حرية الاختيار:**

مقدرة المنتج على اختيار السلعة التي يصنعها، ومقدرة العمال على اختيار أصحاب الأعمال، ومقدرة المستهلك على اختيار السلع والخدمات للشراء. فالعلاقات في هذه السوق بين صاحب العمل والموظفين، وبين البائعين والمستهلكين علاقات تطوعية أو عقدية.

ويفترض الاقتصاديون الكلاسيكيون أن الأفراد يسعون وراء تحقيق مصالحهم الشخصية ماديا بدافع الرغبة في التمتع باللذة أو السعادة، وذلك عن طريق تكوين واستهلاك الثروة. وتقوم النظرية الاقتصادية لحد كبير على فكرة "الرجل الاقتصادي" وهي أن الإنسان يسعى إلى أكبر قدر من المنفعة وذلك بالكسب المادي.

وبالرغم من أن الفرد موجه نحو مصالحه الشخصية يعمل الاقتصاد ككل تحت ضغوط غير بشرية ألا وهي قوى السوق التي تتفاعل بذاتها نحو الرخاء والرفاهية الاقتصادية. على سبيل المثال لا يمكن لأي منتج لسلعة أن يحدد ثمنها؛ فالسوق هي التي تحدد الثمن حسب عدد السلع المعروضة للبيع وعدد المستهلكين الراغبين في شرائها؛ فتلك هي قوى العرض والطلب. إن السوق تدير نفسها بنفسها من خلال آلية التنظيم الذاتي؛ فهي لا تحتاج إلى التوجيه الخارجي. ومن ثَم يجب ألا تتدخل الحكومة في السوق؛ لأنها تدار - على حد قول آدم سميث- **"بيد خفية"**. وتعكس فكرة الإدارة الذاتية للسوق المبدأ الليبرالي بأن هناك توافقا طبيعيا بين المصالح المتضاربة في المجتمع. ويعمل أصحاب الأعمال والعمال والمستهلكون نحو تحقيق مصالحهم الشخصية، ولكن قوى السوق تضمن توافق تلك المصالح؛ فمثلاً يحقق العمل التجاري ربحاً إلا من خلال ما يرغب المستهلك شراءه.

وقد استخدم الاقتصاديون في المراحل اللاحقة فكرة "اليد الخفية" لشرح كيف أن المشكلات الاقتصادية -مثل البطالة والتضخم والعجز في ميزان المدفوعات- يمكن القضاء عليها من خلال آليات السوق؛ فمثلاً تأتي البطالة نتيجة زيادة عدد المؤهلين للعمل عن الوظائف المتاحة أي عرض العمال يزيد عن الطلب لها. فتخفض قوى السوق من سعر العمالة أي أجورهم، فمع انخفاض الأجور يمكن لصاحب العمل تعيين عدد أكبر من العمال وبالتالي تقل البطالة. لذلك تكون قوى السوق قادرة على القضاء على البطالة بدون تدخل الحكومة شريطة أن مستوى الأجور يكون مرناً مثل الأسعار الأخرى. وتؤدي السوق الحرة إلى كفاية اقتصادية، فمن أجل الربح لا بد أن تكون التكلفة منخفضة فالإسراف وعدم الكفاءة لا سبيل لهم في العمل الإنتاجي. في نفس الوقت تمنع المنافسة إمكانية الحصول على أرباح مبالغ فيها. إذا كانت الأرباح عالية بشكل غير عادي في مجال معين فذلك سيشجع المنتجين على دخول ذلك المجال، فبالتالي سيزيد الناتج وينخفض مستوى الأسعار والأرباح. وتنجذب الموارد الاقتصادية نحو أكثر الاستخدامات ربحا أي نحو مجال الإنتاج المتنامي والمزدهر وليس غير ذلك. وتعمل السوق بشكل إيجابي؛ لأنها دائما تسعى لتحقيق رغبات المستهلك، فالمستهلك هو المسيطر على زمام الأمور، ولكي تحافظ المؤسسات على ربحها العالي لا بد أن تعرف جيدا وتوفي حاجات ورغبات المستهلك. وبذلك وبشكل طبيعي تتحرك قوى السوق نحو رفع كفاءة وقوة الاقتصاد الذي يستجيب ذاتيا لأي تغيير في طلب المستهلك.

وأصبحت أفكار السوق الحرة اعتقاداً اقتصادياً في المملكة المتحدة وأمريكا أثناء القرن 19. ووصلت مبادئ السوق الحرة ذروتها مع مبدأ laissez faire، أي "دعه يعمل" وذلك يعني أن الحكومة يجب ألا يكون لها دورا اقتصادياً وترك الاقتصاد وحده والسماح لأصحاب الأعمال مباشرة أعمالهم كيفما يروق لهم. ويتضارب هذا المبدأ مع قوانين المصنع مثل منع توظيف الأطفال والحد من ساعات العمل وأي

لائحة من لوائح أوضاع العمل. وتقوم تلك الفردية الاقتصادية على فكرة السعي غير المقيد وراء الربح والذي في النهاية يؤدي إلى المنفعة العامة. واستمر مبدأ "دعه يعمل" قوياً في المملكة المتحدة على مدى القرن 19 وكذلك في الولايات المتحدة حتى عام 1930، حيث لاقى معارضة حادة. وفي أواخر القرن 20، تم أحياء فكرة السوق الحرة أثناء إدارة ريجن في الولايات المتحدة وحكومات تاتشير وماجور في المملكة المتحدة. فمن المتوقع أن تقوم الدولتان بزيادة كفاءة الاقتصاد وإنمائه ورفع "يد الحكومة الميتة" عنه، والسماح للقوة الطبيعية لآلية السوق أن تثبت نفسها مرة أخرى. ومن المظاهر الأخرى لليبرالية الاقتصادية هي التجارة الحرة.

الحركة النقابية بين المهنية والسياسة

قد لا نجد في الكتابات الإسلامية الأولى إشارة إلى "النقابة"، ولكننا نجد في القرآن الكريم إشارة إلى "النقيب"، قال الله تعالى: ﴿ ۞ وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا ۖ ....﴾[سورة المائدة:12] مما يعود باللفظ إلى ماض سحيق، وقد أحيا الرسول هذا التقليد عندما أمر الأنصار أن يعينوا له اثني عشر نقيباً يمثلون قبائلهم، وقيل في استخدام لفظة "النقيب": إنه هو الذي ينقب عن شئون الآخرين؛ لغرض خدمتهم".

وفي العصر العباسي الأول ظهرت هيئتان تحمل إحداهما اسم "نقابة"، وإن لم تكن نقابة في حكم الاصطلاح، بينما لا تحمل الأخرى اسم نقابة، وإن كانت بحكم طبيعتها نقابة.

أما الهيئة الأولى فهي "نقابة ذوي الأنساب" التي خصها الماوردي في كتابه "الأحكام السلطانية" ببضع صفحات، وهي وإن حملت اسم نقابة فإنها كما يتضح من اسمها بعيدة كل البعد عن طبيعة النقابات، وأما الهيئة الثانية فهي التي حملت اسم "الأصناف"، وهذه هي جذور النقابية في الحضارة الإسلامية، وتماثلها "الطوائف" التي ظهرت في أوروبا قبل النقابات الحديثة.

الأصناف.. نقابة ذات طبيعة ثلاثية

قد تحدث عن الأصناف ابن بطوطة، والخطيب البغدادي والطبري وياقوت، ووصلت هيئات الأصناف إلى أوجها أيام المهدي وهارون الرشيد، وازدهرت في بغداد وسامراء بعدها.

وكان كل أصحاب حرفة يكونون "صنفا" مستقلاً، وقال اليعقوبي: إن أسواق الكرخ كان فيها "لكل تجار وتجارة شوارع معلومة، وصفوف في تلك الشوارع وحوانيت وليس يختلط قوم بقوم ولا تجارة بتجارة، ولا يباع صنف مع غير صنفه، ولا يختلف أصحاب المهن من سائر الصناعات مع غيرهم، وكل سوق مفردة، وكل أهل صنف منفردين بتجارتهم".

وكذلك رُوعي التخصص الحرفي في تنظيم أسواق بغداد الأخرى كسوق باب الشام وسوق باب البصرة، وسوق باب الطاق، ونستدل من أسماء أسواق مدينة بغداد الكثيرة التي توردها المصادر على وجود التخصص حيث نجد سوق النحاسين وباعة الدجاج والدباغين والباقلانيين والسماكين وأصحاب النعال والعطارين والصيادلة وأصحاب الدهون والخزازين والجوهرين، وفي بغداد سوق خاصة لبيع أنواع الفواكه سميت بدار البطيخ، وكانت هذه أسواق الجانب الغربي من بغداد.

أما أسواق الجانب الشرقي فنجد أنه لا ينبغي أن يتاجر التاجر في البز إلا إذا عرف أحكام البيع ...، فقد قامت أسواق للدقاقين والخبازين والحلاويين وباعة الرياحين والصيارفة والصاغة وسوق السلاح والنحاسين وللصفارين وللحدادين وسوق للوراقين وسوق الرفائين وسوق للحم"(1).

وكان كل صنف يرتبط بالمحتسب، وهو الموظف المدني الذي يتولى التفتيش على شئون الحرفة، كما كانت ترتبط عادة بأحد شيوخ الصوفية، وهكذا كانت للأصناف علاقة وثيقة بمجتمعها ذات طبيعة ثلاثية: مهنية، وإدارية، وروحية..

وكان للأصناف تقاليد مرعية في ترتيب مستويات ممارسة المهنة، ونقل الصبي إلى صانع، والصانع إلى معلم، وكانت تنظم حفلات لذلك، وتلحظ اعتبارات معينة، ويظن أن هذه التقاليد انتقلت إلى الطوائف الأوروبية؛ لأنها تكاد تكون واحدة، ونحن لا نسمع عنها إلا بعد عودتهم من الحروب الصليبية التي تعرفوا منها على الحضارة الإسلامية"(2).

الميكنة.. قانون العرض والطلب

على أن الحركة النقابية الحديثة تدين بظهورها وتكوينها إلى الثورة الصناعية التي حدثت في بريطانيا وظلت من عام 1730م إلى 1830م على وجه التقريب، إذ كانت نتيجة هذه السلسلة من الاكتشافات والاختراعات أن ظهر المصنع الآلي الكبير الذي يضم الآلات الحديدية التي لا تكل ولا تمل وتعمل بقوة البخار، فطالما كان هناك فحم وهناك نار، فإن الآلة تعمل.. ثم ظهرت وسائل الإضاءة الحديثة بدءًا من غاز المصباح حتى الكهرباء بحيث أمكن للمصنع أن يعمل طوال الليل والنهار..

وقضت الصناعة الآلية على الوسائل الحرفية التي كانت هي أسلوب العمل، وتشرد عمالها، وأصبح الملاذ الوحيد أمامهم هو المصنع...

وكان الذي تولى إقامة هذه المصانع هم أصلا من تجار الغزل والنسيج التي ظهرت "الميكنة" فيها أولا، ثم أضيف إليهم كبار الملاك الذين كانوا يملكون مناجم الفحم والحديد.. وكانوا جميعًا لا يستهدفون سوى الربح، وفي سبيل الربح قامت منافسة "لقطع الأعناق" كما يقول تعبير إنجليزي فيما بينهم، فكل واحد يريد أن يستأثر بالربح، وفي هذا السبيل فإنه يحاول أن يبيع منتجاته بأسعار أقل، وكان الهبوط بمستوى أجور العمال هو أسهل طريق أمامهم لضغط التكلفة..

من ناحية أخرى، فإن قانون العرض والطلب كان يسير ضد مصلحة العمال فتدمير الطرق اليدوية في الحرف، وتشريد عمالها جعل أعدادًا غفيرة تقف على أبواب المصانع الحديثة.. لتعمل كعمال في الوقت الذي كانت الميكنة لا تتطلب إلا عددًا

محدودًا منهم، وبقدر ما كانت وسائل الميكنة تتقدم وتتحسن بقدر ما كان الطلب على العمال يقل وبالتالي يزداد العرض.. **وهكذا وجد العمال في أوائل الثورة الصناعية** أنفسهم بين قانون لا يرحم هو قانون العرض والطلب، يهبط بمستوى الأجور، وبين منافسة قاتلة ما بين أصحاب الأعمال تجعل الهبوط بالأجور هو السبيل الأول لضغط التكلفة، وكانت النتيجة أن هبطت الأجور حتى وصلت إلى حد الكفاف..

ميلاد الحركة النقابية

استنجد العمال بالحكومة لمواجهة ما يتعرضون له من ظلم، ولكن الحكومة أعطتهم أذانًا صماء؛ لأنها كانت حكومة أصحاب المال (الرأسمالية)، واستنجدوا بالكنيسة فأوصتهم بالرضا بقدرهم والاستسلام له.. وحاولوا الثورة، وتحطيم الآلات؛ فسلطت عليهم السلطة سيف القانون، وجعلت الإعدام عقوبة لتحطيم الآلات.. وسط تلك الظروف التمعت فكرة "ماذا لو اتحد العمال الذين يحترفون حرفه واحدة في "نقابة" تتولى هي عرض العمل، بدلاً من أن يتكوكبوا أمام بوابات المصانع، ويسمحوا لأصحاب الأعمال بإجراء مناقصة في الأجور؟" إن هذه الوسيلة تقلب قانون العرض والطلب وتجعله كما لو لم يكن هناك سوى عامل واحد. هو النقابة التي "احتكرت" عرض العمل..

وكان الطريق أمامها حافلاً بالأشواك والمثبطات، ولكن العمال كافحوا – لمدة قرنين من الزمان- قبل أن تستطيع الحركة النقابية أن تكتسب القوة التي تمكنها من مجابهة أصحاب الأعمال مجابهة الند للند، وأن تنزلهم من عليائهم ليجلسوا على مائدة المفاوضات التي تنتهي باتفاقية جماعية. وبالطبع فإن الذي جعل أصحاب الأعمال يقبلون الجلوس مع العمال هو أنه إذا فشلت المفاوضات فسيلوذ العمال بالإضراب الذي يشل العمل في المصانع ويوقف سيل الأرباح لأصحاب الأعمال.

ولما كان الإضراب أشبه بحرب على المستوى الصناعي فقد كان على العمال أن يتعلموا بطريقة التجربة والخطأ، وأن يدفعوا ثمن ذلك غالبًا، ولكنهم في النهاية تعلموا الدرس.

وللحركة النقابية جوانب أخرى سياسية، واجتماعية لا يتسع الحال لشرحها. وفي كتاب "الحركة النقابية حركة إنسانية" قلنا بأنها تأتي بعد الأديان، وقبل الديمقراطية والاشتراكية في النهضة بالشعوب والجماهير.. وأنها أدخلت وسائل إنسانية في الكفاح مع أصحاب الأعمال تقوم على الشورى والتعاون وأنها خاضت غمار السياسة، بتكوينها الأحزاب ذات الاتجاهات الشعبية أو بمحاولاتها الخاصة كالتي قام بها عمال بريطانيا خلال المدة من 1838 – 1848 لإصلاح نظام الانتخابات وحملت اسم "الحركة الميثاقية"..

الثورة التكنولوجية والتكتيك النقابي الجديد

وتتعرض الحركة النقابية لتحديات جاء بها التقدم التكنولوجي وظهور الكمبيوتر والإنترنت مما أخل بنوعية العضوية النقابية وانحسار عمال الصناعات الثقيلة وزيادة عمال الخدمات واستخدام الكمبيوتر في المنازل، فضلاً عن حركات الاندماج ما بين المؤسسات العملاقة لتزداد عملقة، وليمكن توفير أعداد من العمال بعد أن قلص التقدم التكنولوجي أعدادهم من قبل.. بحيث ظهرت الحاجة إلى "تكتيك" نقابي جديد حتى لا يتشرد العمال اليوم كما تشردوا في أعقاب الثورة الصناعية الأولى.

ولما كان أسلوب عمل النقابات هو الضمانة الحقيقية للعمال في المجتمعات الحديثة فإن الهيئات الدولية حمت حق تكوين النقابات والانضمام إليها، واعتبرت ذلك من الحقوق الأساسية للإنسان. فنصت الفقرة 4 من المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر من الأمم المتحدة سنة 1948م على حق كل إنسان في تكوين النقابات والانضمام إليها، كما عززت اتفاقيتا الأمم المتحدة الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية هذا الحق.

وفي عهد سابق تكونت "منظمة العمل الدولية" سنة 1919 كجزء من تسوية السلام في آثار الحرب العالمية الأولى، وجعلت همها معالجة قضايا العمل وتسويتها ما بين الأطراف الثلاثة: (الحكومات – العمال – أصحاب الأعمال)، وتنضم اليوم كل دول العالم تقريبًا إلى منظمة العمل الدولية بمقرها في جنيف، ويكون تمثيل كل دولة على أساس ثلاثي. أي بمندوبين من الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال.

وتنفرد منظمة العمل الدولية بين المنظمات الدولية بهذه الصفة، وتعقد المنظمة مؤتمرًا سنويًا في يونيو من كل عام يحضره مندوبو الدول الأعضاء بصفتهم الثلاثية لمناقشة قضايا العمل، ولوضع "اتفاقيات" و"توصيات". والاتفاقية تعد معاهدة ملزمة للدول التي تصدق عليها.

وهناك عدد من الاتفاقيات التي أصدرتها المنظمة خاصة بحماية الحرية النقابية أبرزها الاتفاقية 78 سنة 1948م عن حرية التكوين النقابي، والاتفاقية 98 لسنة 1949م عن حماية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ومعظم الدول مصدقة على هذه الاتفاقيات التي تعد من أعرق الاتفاقيات ومن الاتفاقيات الخاصة بالحقوق الأساسية للإنسان.

وقد تكونت في السبعينيات منظمة عربية على غرار منظمة العمل الدولية هي منظمة العمل العربية التي أصدرت أيضًا اتفاقية عن الحرية النقابية.

الحركة النقابية في المجتمعات الإسلامية

وفي رأيي أن الفكر الإسلامي التقليدي قابل الحركة النقابية بشيء من التجهم عندما بدأت تظهر في الدول الإسلامية، فربما نظر إليها بعضهم باعتبارها منظمات شيوعية يكونها الشيوعيون، وأنها تؤدي إلى القلق والاضطراب والفتنة.

وكان لا بد لتبديد هذه الشبهات، وقد قام بهذه المهمة الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل الذي تكّون في جنيف عام 1981، وضم عددًا من النقابات في السودان والأردن والمغرب وباكستان وبنجلاديش.

وأهم عمل قام به الاتحاد هو أنه وضع تنظير إسلامي للحركة النقابية يختلف عن تنظيرها في المجتمع الرأسمالي وتنظيرها في المجتمع الاشتراكي، وبرهن على تقبل المجتمع الإسلامي للنقابات بوجود الأصناف في العهد العباسي، فضلاً عن أن هدف النقابات وهو العدل هو نفسه هدف الإسلام.

ووصل عمق دراسات الاتحاد في هذا المجال درجة أثبتت فيها أن الآية "282" من سورة "البقرة" التي تحدث فيها القرآن عن الدَّين بلورت عناصر الاتفاقيات الجماعية دون تطويع أو ابتسار، وشرح الاتحاد ذلك في الكتاب الذي أصدره عن "الإسلام والحركة النقابية"، والذي ظهرت طبعته الأولى سنة 1980م ليكون تحت يد أعضاء المؤتمر التأسيسي. وأعيد طبعه في الجزائر، ثم طبع طبعة ثانية بعد أن نفدت الطبعة الأولى.

وقام الاتحاد بنشاط كبير، ولكنه قوبل بمعارضة من كثير من الاتحادات العمالية التي ربطت مصيرها بالنظم الحاكمة، وما يفرضه ذلك عليها من اتباع لهذه النظم وعدم الخروج عليها، كما أن الاتحادات العمالية ذات الاتجاهات اليسارية ضاقت به أيضًا.. وحدثت آخر معاركه مع الاتحاد الدولي للنقابات الذي يسيطر عليه اتحاد عمال الولايات المتحدة عندما أعلن الاتحاد الإسلامي عن عزمه على عقد مؤتمر لنصرة القدس.

وتضمنت الكتب التي أصدرها الاتحاد مجلدًا عن الحرية النقابية من **ثلاثة أجزاء**، وسلسلة من الكتيبات، وكتابًا عن أزمة النقابية في المجتمع الرأسمالي والاشتراكي... إلخ.

ومعظم النقابات في الدول الإسلامية ترتبط بالنظم الحاكمة، ويعتمد بعضها في تمويل نشاطاته على الاتحادات العمالية الدولية، ففي فترة الأربعينيات وما تلاها كانت الحركة النقابية في الدول العربية ذات التوجه اليساري تعتمد على الاتحاد العالمي للنقابات (براج) الذي يموله الاتحاد السوفيتي، وكانت النقابات في المجتمعات

العربية الرأسمالية تعتمد على الاتحاد الدولي للنقابات الحرة (بروكسل).

ولما تهاوى الاتحاد السوفيتي تهاوى معه الاتحاد العالمي، وانفرد الاتحاد الدولي للنقابات الحرة بالهيمنة على عالم النقابات العربية والإسلامية، ولما كان هذا الاتحاد يخضع للنفوذ الأمريكي فإن توجهاته كثيرًا ما تتعارض مع توجيهات هذه النقابات.

وقد كان للحركة النقابية في بعض الدول كتونس والسودان أثر كبير في السياسات القومية في فترة الأربعينيات والخمسينيات، ولكن هذا الأثر تقلص في الفترة المعاصرة.

ويظل الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل مشكلاً – في رأيي – لبادرة أمل بالنسبة للحركة النقابية؛ إذ يعتبر هو الوحيد الذي يضع تنظيرا نقابيًا فنيًا أصيلاً بعيدًا عن تلفيقات بعض الكتاب، أو استتباع بعض الأحزاب، ويتفق في الوقت نفسه مع وجدان هذه الشعوب وتاريخها وتقاليدها.

الفصل الثاني

خصائص الدولة

أولاً : أصل كلمة دولة

إن كلمة دولة عندما كانت تذكر في القديم كانت تعني أو تدل على وجود مجتمع فيه طائفة تحكم وأخرى تطيع .

والدولة جاءت أو تشكلت عبر الزمان من خلال وجود مساحة من الأرض هذه الأرض يتوفر بها أسباب العيش ، من ماء وغذاء ومرعى وطقس جيد ، فتقوم هذه الأرض المتوفر بها أسباب العيش بجذب السكان إليها ، والسكان عندما يحضروا إليها يكون عددهم قليل جدا فيتزاوجوا وينجبوا جيلا جديدا وعددا جديدا في هذا الحال ينتقل هذا العدد القليل من أسره قليلة العدد يحكمها الأب إلى عشيرة يوجد بها عدد من الأفراد لابئس به يحكمها شيخ العشيرة ، فتستمر عملية زيادة عدد الأفراد بأشكال مختلفة وينتج عن ذلك قرية ثم تتحول هذه القرية إلى قرى ثم تتحول هذه القرى إلى مدينة ثم إلى مدن ومن ثم ومع زيادة عدد المدن تتشكل الدولة التي يحكمها سلطة معينة وهي عبارة عن عدد من أبناء الشعب .

"والدولة دوما هي مفهوم نظري ، ولذا فانه لا يمكن قيامها بأي صفة ملموسة أو مادية إلا حين تعبر عن نفسها من خلال الحكومة والدولة موجودة فقط لأن الشعب يؤمن بأنها موجودة ، وهي كالشركة القانونية ، كيان قانوني ".[1]

[1] الحكم والإدارة ص 64 .

ثانياً : تعريف الدولة:

قبل البداية في مضمون كلمة الدولة من أركان وعناصر ووظائف دعونا نستعرض أولا بعض التعريفات التي جاء بها الفلاسفة للدولة .

1- **الفقيه الفرنسي كاري دي مالبيرج carre de mailbarg** عرف الدولة بأنها " مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص ، يعطي جماعة معينة فيه سلطة عليها تتمتع بلامر والإكراه "[1] .

2- **الفقيه الفرنسي- بارتلي bartheley** حيث عرف الدولة بأنها " مؤسسه سياسية يرتبط بها الأفراد من خلال تنظيمات متطورة "[2].

3- **الأستاذ الدكتور محسن خليل** يعرف الدولة بأنها " جماعة من الأفراد تقطن على وجه الدوام والاستقرار ، إقليما جغرافيا معينا ، وتخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية ، تستقل في أساسها عن أشخاص من يمارسها "[3] .

4- **الأستاذ الدكتور كمال** العالي يعرف الدولة بأنها " مجموعة متجانسة من الأفراد تعيش على وجه الدوام في إقليم معين ، وتخضع لسلطة عامة منظمة "[4].

5- **ماكيفر mcypher** يعرف الدولة بأنها " اتحاد يحفظ داخل مجتمع محدد إقليمها الظروف الخارجية العامة للنظام الاجتماعي وذلك للعمل من خلال قانون يعلن باسطة حكومة مخولة بسلطة قهرية لتحقيق هذه الغاية "[5].

6- **الدكتور بطرس غالي و الدكتور خيري عيسى في المدخل في علم السياسة:** "مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين ، تسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها الحكومة . ويحدد المؤلفان ثلاثة عناصر لابد منه لكيان الدولة هي (1)مجموعة الأفراد ، (2) الإقليم ، (3)الحكومة .[6]

---

(1) الوجيز في النظم السياسية ص 14 .
(2) نفس المرجع .
(3) نفس المرجع .
(4) نفس المرجع .
(5) الحكم والإدارة ص 64 .
(6) الحكم والإدارة ص 66 .

7-**اما ديفو defoe** يعرف الدولة " مجموعة من الأفراد مستقرة في إقليم محدد تخضع لسلطة صاحبة السيادة ، مكلفة ان تحقق صالح المجموعة ، ملتزمة في ذلك مبادئ القانون " **وهو بذلك يحدد أربعة أركان لقيام الدولة هي** : (1) مجموعة من الأفراد (2) الإقليم ، (3) السلطة ، (4) السيادة .[1]

8-**رينه جان دولوي ، القانون الدولي** : " سلطة النظام الحكومي تمارسها حكومات قوية على العديد من السكان الموزعين في مناطق واسعة أو صغيرة " لذلك فهو يعتبر ان الدولة تتألف من ثلاثة عناصر : (1) السكان ، (2) الإقليم ، (3) الحكومة .[2]

9-**الدكتور نظام بركات و الدكتور عثمان الرواف والدكتور محمد الحلوة** . مبادئ علم السياسة :" كيان سياسي وقانوني منظم يتمثل في مجموعة من الأفراد الذين يقيمون على أرض محددة ويخضعون لتنظيم سياسي وقانوني واجتماعي معين تفرضه سلة عليا تتمتع بحق استخدام القوة ". ويحدد المؤلفون أربعة عناصر أساسية للدولة هي : (1) الشعب (الأمة) people ،(2) الإقليم (الوطن) territory ،(3) الحكومة government (4) السيادة sovereignty.[3]

10-**علي صادق ، القانون الدولي العام** : " الدولة هي مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين وتسيطر عليهم هيئة حاكمة ذات سيادة " .[4]

---

[1] الحكم والإدارة ص 66 .
[2] الحكم والإدارة ص 66 .
[3] الحكم والإدارة ص 67 .
[4] الحكم والإدارة ص 67 .

أركان الدولة (عناصر الدولة)

يوجد خلاف بين الدراسات والأبحاث على عناصر الدولة الأساسية فمعظمهم يركز على ستة عناصر أو أركان للدولة وهي :

1-السكان .

2-الإقليم .

3-الحكومة .

4-السيادة .

5-الاستقلال .

6-الاعتراف الدولي .

والبعض الأخر ذهب بتحديد ثلاثة أركان أساسية لأي دولة وهي :

1-الجماعة البشرية (الشعب) .

2-الإقليم .

3-السلطة السياسية .

والرأي الغالب ان عناصر الدولة او أركانها هي ست منها ثلاثة تنوب عن الباقيات حيث ان الثلاثة تشمل الباقي ، **سوف يوضح لنا ذلك من خلال الدراسة.**

دعونا نبدأ بدراسة الأركان (العناصر) كل واحد على حدة :

أولاً : السكان (الشعب) :

هل في حياتك سمعت عن دولة بدون سكان ؟ أو هل سمعت عن دولة لا يوجد بها سكان ومواطنين ؟ طبعا لا .

إن وجود الشعب في الدولة يعد ركن أساسياً لا غنى عنه لقيام ايه دولة، والشعب هو ركن أساسي من أركان الدولة . فلا يعقل وجود دولة بدون شعب لان الشعب وكما ذكرنا في بداية بحثنا هو الذي أنشئ الدولة . ولا يشترط حد أدنى لهذا الشعب كشرط لقيام الدولة ، فهناك دول تضم مئات الملايين من السكان ودول

أخرى لا يتجاوز تعدادها عن المليون فلا شرط لقيام الدولة وجود عدد معين من السكان ولكن يجب أن يكون هناك عدد كاف من الأشخاص من أجل تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطارها الذي يتجاوز إطار العائلة أو القبيلة .

سكان الدولة هم:

يقسم السكان في أي دولة إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهم :[1]

1 -**المواطنون** : وهم أفراد أو الجماعة داخل الدولة التي لها جميع الحقوق والواجبات ويمنحون ولائهم التام للدولة .

2 -**المقيمون** : وهم الأشخاص الذين يقيمون في الدولة لسبب من الأسباب ، دون أن تكون لهم جميع حقوق المواطنين وخاص التصويت .

3 -**الأجانب** : وهم رعايا الدول الأخرى ، وتكون إقامتهم لفترة محددة تتجدد دوريا ان تطلب الامر ذلك . فان أقاموا في غايات العمل عليهم الحصول على إذن خاص .

ثانياً : الأرض (الإقليم) : -

ثاني شرط أساسي لاعتبار كيان ما دولة ، هو وجود مساحة محددة من الأرض لها حدود مميزة تفصلها عن الدول الأخرى المجاورة ، ويتضمن مفهوم الارض ايضا اليابسة نفسها فقط ، والهواء فوفقها والمياه التي تغمرها وتحدها إلى مسافة اثنتي عشر ميلاً من سواحلها والبحيرات والجبال والمصادر الطبيعية والطقس ، وحسب القانون الدولي ، فان للدولة المستقلة نفس والوضع الشرعي بغض النظر عن مساحتها أو عدد سكانها .

(1) السياسة : نظريات ومفاهيم .

عناصر الإقليم :

الإقليم يشتمل عدة عناصر :-

1 -**اليابسة** : وهي عبارة عن مساحة من الأرض يطلق عليها اسم إقليم لها حدود معينة تكون عليها سلطة الدولة وحيث ان الدولة تمارس سيادتها على هذه اليابسة .

أنواع الأقاليم :

I- **الإقليم الأرضي** : وهو عبارة عن مساحة يابسة الدولة والأنهار ، وقد يحدد هذا الإقليم بعدة طرق منها الصناعية والطبيعية..... الخ .

II- **الإقليم ألمائي** : والإقليم المائي هو حق الدولة في البحار والأنهر الملاصقة بها . وقد تم تحديد هذا الإقليم من خلال طرق عدة منها أقصى مسافة لقذيفة مدفع من الشاطئ ، والبعض حددها بخمسة أميال ولكن التحديد السائد والمتبع في اغلب دول العالم هو اثني عشر ميلاً بحريا .

III-**الإقليم الجوي** : يقصد بالإقليم الجوي الفضاء الجوي ، الذي يعلو الإقليم الأرضي والبحري [1] . وإقليم الفضاء الجوي حدد حيث ان حدود فضاء الدولة ينتهي عند حدودها الأرضي . ولم يحدد ارتفاع للفضاء الجوي .

ثالثاً : السلطة السياسية : -

إن الدولة لا يمكن ان تنشأ بتوافر مجموعة من الأفراد وإقليم يعيشون به وإنما يجب ان يكون على هذا الإقليم سلطة سياسية ليخضع الأفراد لقرارات هذه السلطة والسلطة الحاكمة لا يكفي مجرد وجودها في الدولة للقول بوجود الدولة ، بل يجب أن تحصل هذه السلطة على اعتراف الأفراد وقبولهم . وهذا لا يعني أيضا ان تكون هذه السلطة بدون قوة فالسلطة وإن كانت إرضاء للأفراد إلا أنها يجب ان تستند إلى القوة لأن ممارسة السلطة تتم عبر القوة .

(1) السياسة : نظريات ومفاهيم .

وبالتالي فتختلف القوة يعني فناء الدولة لأنه يعطي القوة المنافسة القدرة على الظهور وفرض وجودها على الإقليم .[2]

- **التميز بين صاحب السلطة وبين من يمارسها :ـ**

في القديم كانت هناك فترة سادت فيها ما سميت بشخصية السلطة وهذه الفترة جاءت نتيجة تربط السلطة السياسية بفكرة الحاكم . إلا انه ومع تقدم الجماعات بدأت هذه الفكرة (الارتباط بين السلطة السياسية والحاكم) بالانهيار ، وبدأت ظهور فكرة جديدة وهي فكرة السلطة المجردة عن شخصية الحاكم ونتج عن هذه الفكرة الفصل بين السلطة والممارس وهو الحاكم.

- **مميزات السلطة :ـ**

تمتاز السلطة السياسية في أي دولة بأنها أصلية أي أنها لا تنبع من سلطات أخرى وإنما السلطات الأخرى هي التي تنبع منها ، وإن السلطة السياسية داخل الدولة تمتاز أيضا بأنها سلطة ذات اختصاص عام أي أنها تشمل جميع جوانب الحياة داخل الدولة بعكس السلطات الأخرى ، التي تهتم بتنظيم جانب معين من حياة الأشخاص . وتمتاز السلطة أيضا أنها تميز الدولة عن الأمة فالدولة يجب لقيامها وجود سلطة أما الأمة لا يوجد لقيامها سلطة سياسية .

رابعاً : الاستقلال : - من الشروط الأساسية للدولة هو ان تكون مستقلة عن سيطرة الدول الأخرى، وغير مرتبطة بحكم فيدرالي . ومع أن المحميات قد يكون لها سكان وأرض وحكومة سيادة ، إلا أنه لا يمكن اعتبارها دولاً لأنها غير مستقلة .

خصائص الدولة

أولاً : الشخصية المعنوية la perspnne morale:

الشخص المعنوي هو شخص قانوني يمتاز على الآدميين بأنه قادر على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات .

---

(2) نفسه .

ويترتب على الاعتراف للدولة بالشخصية القانونية إضافة إلى القدرة على التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات ، الفصل بين السلطة ومن يمارسها (الحاكم) .

إن الاعتراف بالشخصية المعنوية للدولة يعني وحدة الدولة واستقلاليتها وهذا لا يعني الاستقلالية فقط عن الأفراد المحكومين بل الاستقلالية ايضا عن الحكام وبالتالي زوال فكرة شخصية الدولة . وظهور السلطة المجردة النظامية .

إن التطور في الأنظمة السياسية وما يصاحب هذا التطور من تغيير في القائمين على السلطة لا يغير من وحدة شخصية الدولة ، التي تفسر في النهاية استمرارها وبقائها ككائن مستقل .

- **نتائج الشخصية المعنوية للدولة** :-

1- تعتبر الدولة وحدة قانونية مستقلة ومتميزة عن الأفراد المكونين لها .
2- إن المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها الدولة ، تبقى نافذة مهما تغير شكل الدولة أو نظام الحكم فيها .
3- تبقى التشريعات سارية في حالة تغيير شكل الدولة أو نظام الحكم فيها أو القائمين عليها ما لم تعدل هذه التشريعات أو تلغ.
4- إن الالتزامات المالية تبقى نافذة بغض النظر عن أي تغيير يلق بالدولة.
5- حقوق الدولة والتزاماتها تبقى قائمة ببقاء الدولة بغض النظر عن أي تغيراً يلحق بشكل الدولة.

ثانياً : السيادة

إن تمتع الدولة بالسيادة يعني ان تكون لها الكلمة العليا التي لا يعلوها سلطة أو هيئة أخرى . وهذا يجعلها تسمو على الجميع وتفرض نفسها عليهم باعتبارها سلطة آمرة عليا . لذلك فسيادة الدولة تعني وببساطة انها منبع السلطات الأخرى . فالسيادة أصلية ولصيقة بالدولة وتميز الدولة عن غيرها من الجماعات السياسية الأخرى .

والسيادة وحدة واحدة لا تتجزأ مهما تعددت السلطات العامة لان هذه السلطات لا تتقاسم السيادة وإنما تتقاسم الاختصاص .

- **مظاهر السيادة :**

1 -**المظهر الداخلي** : وهو ان تبسط السلطة السياسية سلطاتها على إقليم الدولة . بحيث تكون هي السلطة الامره التي تتمتع بالقرار النهائي .

2 -**المظهر الخارجي** : يعني استقلالية الدولة وعدم خضوعها لدولة أخرى (السيادة بالمظهر الخارجي مرتبطة بالاستقلال) .

مصدر السيادة وصاحبها

أهم النظريات التي قيلت في بيان صاحب السيادة :-

أولاً : النظرية الثيوقراطية : -

ترجع هذه النظرية إلى ان السيادة لله وحده ، أي أن الحكم والقرار الأول والأخير لله وحده .

اختلفت التفاسير للنظرية الثيوقراطية فقسمت إلى ثلاث صور :-

1 -نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم .

2 -نظرية الحق الإلهي المباشر .

3 -نظرية الحق الإلهي غير المباشر .

1 -نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم :-

هذه النظرية تقول ان الله موجود على الأرض يعيش وسط البشر ويحكمهم ، ويجب على الأفراد تقديس الحاكم وعدم أبدا أي اعتراض . (هذه النظرية كانت سائدة غي المماليك الفرعونية والإمبراطوريات القديمة) .

2- نظرية الحق الإلهي المباشر :-

هذه النظرية تقول ان الحاكم يختار وبشكل مباشر من الله (أي أن الاختيار بعيدًا عن إرادة الأفراد وأنه أمر إلهي خارج عن إرادتهم .

تمتاز :-

I- لا تجعل الحاكم غلها يعبد .

II- الحكام يستمدون سلطانهم من الله مباشرة .

III- لا يجوز للأفراد مسألة الحاكم عن أي شيء .

(تبنت الكنيسة هذه النظرية فترة صراعها مع السلطة الزمنية كما استخدمها بعض ملوك أوروبا لتدعيم سلطانهم على الشعب) .

3- نظرية الحق الإلهي غير المباشر :-

الحاكم من البشر لكن في هذه النظرية يقوم الله باختيار الحاكم بطريقة غير مباشرة.

حيث يقوم مجموعة من الأفراد باختيار الحاكم وتكون هذه المجموعة مسيرة لا مخيرة في اختيار الحاكم أي مسيرة من الله.

*** الانتقادات التي وجهت للنظرية الثيوقراطية :-**

1- نظرية مصطنعة فقط لخدمة مصالح معينة .

2- نظرية لتبرير استبداد السلطة.

3- بعض الفقه نادى بعدم تسميتها بالنظرية الدينية على أساس أنها لا تستند في جوهرها إلى الدين .

ثانياً : نظرية سيادة الأمة : -

بعض العلماء اخذ يقرب مفهوم سيادة الأمة إلى مفهوم الديمقراطية واعتبرهما تعبيران عن فكرة واحدة ولكن من ناحيتين .

حيث إن الديمقراطية هي تعبير عن الشكل السياسي أما مبدأ سيادة الأمة ، فهو عبارة عن التعبير القانوني .

أول ما ظهرت فكرة السيادة ظهرت على لسان القانونيين الذين كانوا يدافعون عن سلطات الملك في فرنسا ضد البابا والإمبراطور ، مؤكدين ان الملك يتمتع بالسيادة الكاملة في ممتلكاته ، وان هذه السلطة العليا لا ينافسه عليها أحد في الدولة .

ومع قيام الثورة الفرنسية بقيت فكرة سيادة الأمة قائمة بما لها من صفة الإطلاق والسمو والأصالة ولكنها انتقلت من الملك إلى الأمة ، لتصبح بذلك إرادة الأمة هي السلطة العليا أن لا تنافس .

إن مبدأ سيادة الأمة يعني أن الصفة الأمره العليا الدولة لا ترجع إلى فرد أو أفراد معينين بل إلى وحدة مجردة ترمز إلى جميع الأفراد أي الوحدة التي تمثل المجموع بأفراده وهيئاته وأنها بالإضافة إلى ذلك مستقلة تماما عن الأفراد الذين تمثلهم وترمز إليهم .

* النتائج المترتبة على مبدأ سيادة الأمة :

1- النظام النيابي التقليدي .
2- الانتخاب وظيفة وليس حقا .
3- الأخذ بالاقتراع المقيد .
4- النائب ممثل للأمة .
5- التنكر لمفهوم الوكالة الإلزامية .
6- الأخذ بنظام المجلسين .
7- القانون تعبير عن إرادة الأمة .

* نقد مبدأ سيادة الأمة :

1- مبدأ سيادة الأمة يؤدي الإعتراف للأمة بالشخصية المعنوية ، وبالتالي إلى قيام شخصين معنويين يتشاركان على إقليم واحد وهما الدولة والأمة .
2- قيل انه لا توجد حاجة في الوقت الحاضر للأخذ بنظرية سيادة الأمة .
3- تؤدي مبدأ سيادة الأمة إلى السيادة المطلقة وهذا يؤدي إلى الاستبداد ..
4- قيل ان مبدأ سيادة الأمة لا يمثل نظاما معينا .

ثالثاً: نظرية سيادة الشعب: -

التطور الذي لحق بالمذهب الفردي ، والانتقادات التي وجهت إلى مبدأ سيادة الأمة هي الأسباب الكافية لظهور أصوات تنادي في التمثيل النسبي الحقيقي للشعب منظورا إليه في حقيقته وتكوينه ، لا بوصفة المجرد كوحدة متجانسة مستقلة عن الأفراد المكونين له .

تقوم نظرية سيادة الشعب على ان السيادة للجماعة بوصفها مكونه من عدد من الأفراد ، لا على أساس أنها وحدة مستقلة عن الأفراد المكونين لها .

وطبقا لنظرية سيادة الشعب تكون السيادة لكل فرد في الجماعة ، حيث إنها تنظر إلى الأفراد ذاتهم وتجعل السيادة شركة بينهم ومن ثم تنقسم وتتجزأ .

الاختلاف بين مبدأ سيادة الأمة وسيادة الشعب

سيادة الشعب	مبدأ سيادة الأمة
ينظر للمجموع من خلال الأفراد	السيادة لمجموع الأفراد
السيادة للأفراد ، تنقسم السيادة بينهم	وحدة واحدة مجردة لا تقبل التجزئة
السيادة مجزأة ومنقسمة بين الأفراد	مستقلة عن الأفراد ذاتهم

للشعب مدلولان :-

1- المدلول الاجتماعي :-

ويشير هذا المدلول إلى كافة الأفراد الذين يقيمون على الإقليم ، والذين يتنسبون إليه عن طريق تمتعهم بجنسيتها .

2- المدلول السياسي :-

يحمل معنى أضيق من سابقة . يشمل الذين يتمتعون بالحقوق السياسية وهم(جمهور الناخبين) (أي الذين تدرج أسمائهم في جداول الانتخابات).

*** النتائج المترتبة على مبدأ سيادة الشعب :**

1 –تجزئة السيادة بين الأفراد .

2 –الانتخاب حق لا وظيفة .

3 –الأخذ بالاقتراع العام .

4 –العودة لمفهوم الوكالة الإلزامية ونشأة الأحزاب السياسية .

5 –الأخذ بنظام التمثيل النسبي .

6 –القانون تعبير عن إرادة الأغلبية .

*** نقد سيادة الشعب :**

1 –تجسيد علاقة التبعية بين النائب والناخب .

2 –إن الاخذ بمبدأ سيادة الشعب لن يحل المشكلة لانه في الواقع يجزئ السيادة ويجعلها مقسمة بين أفراد الشعب .

*** فقه القانون العام المعاصر انقسم في تقييمه للنظريتين إلى ثلاث اتجاهات:**

1 –تجاه يقضي بأن سيادة الأمة مبدأ نشأ وانشر لظروف خاصة مرت به شعوب معينة.

2 –تجاه يميل إلى الأخذ بمبدأ سيادة الأمة ويفضله على مبدأ سيادة الشعب .

3 –تجاه يسعى إلى ترجيح مبدأ سيادة الشعب على مبدأ سيادة الأمة .

أصل نشأة الدولة

هناك العديد من المذاهب والنظريات لتفسير وبيان نشأة الدولة :-

1 -نظرية العقد :

هذه النظرية ترى أن الدولة مصدرها الأول القوة والصراع بين الجماعات البدائية . هذه النظرية لم تجد صدى واسعا لدى الفقه العالمي لأن الاختلاف بين الحاكم والمحكومين مصدره القوة والغلبة .

فان الدولة في الوقت الحاضر لا تقوم فقط على فكرة الاختلاف السياسي وإنما تلعب السلطة دورًا هاما باعتبارها العنصر الرئيسي للتنظيم السياسي الحديث وما الحاكم إلا ممارس لهذه السلطة فقط .

إن عنصر القوة هام للدولة من أجل الوحدة والأمن ، وبدونها تصبح الدولة فريسة للعوامل الهدامة .

2 -نظرية تطور الاسرة :

هذه النظرية ترجع أصل الدولة إلى الأسرة وأساس سلطة الحاكم إلى السلطة الأوية المتمثلة في رب الأسرة .

الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظرية :-

1 -أثبت علماء الاجتماع أن الدولة لم تكن الخلية الاجتماعية الأولى لا غريزة الاجتماع والكائن ضد مخاطر الطبيعة هي التي دعت الأفراد إلى التجمع ..

2 -قيل أنه من الخطأ القول أن كل دولة مرت بالمداخل التي يبينها أنصار هذه النظرية .

3 -ومن أهم الانتقادات اعتبار الأسرة اللبنة الأساسية لنشأة الدولة وهو عبارة عن تفسير علاقة السلطة بالدولة بتلك التي تربط رب الحاسرة بالأسرة .

3 -النظريات العقدية : -

ظهرت فكرة العقد كأساس لنشأة الدولة منذ فترة زمنية بعيدة ، استخدمها الكثير من المفكرين في تأييد او محاربة السلطان المطلق للحاكم .هذه النظريات ترجع إلى القرن السادس عشر، والتي ساهم في صياغتها وابراز مضمونها كل من هوبز ولوك ، و روسو .

علماء هذه النظرية أرجعوا نشأة الدولة إلى فكرة العقد وان الافراد انتقلوا من الحياة البدائية التي كانوا يعيشونها إلى حياة الجماعة المنظمة بموجب العقد .

ركز فلاسفة هذه النظرية حول حياة الأفراد الفطرية والبدائية .

* **هوبز** : (**من أنصار الحكم المطلق**).

إن الفترة التي عاش بها هوبز وما رافقتها من اضطرابات في كل من إنجلترا وفرنسا كان لها بالغ الأثر على فكرة الذي عبر عنه بتأييده المطلق للحاكم .

* أغلب كتاباته تمثل الدفاع عن الملك وحقه في الحكم ضد أنصار سيادة البرلمان.
* أبرز هو بحق الملك المطلق في الحكم من خلال طبيعة العقد الذي ابرم بين الأفراد للتخلص مما رتبته الطبعة الإنسانية ونزعتها الشريرة التي قاساها الأفراد في الحياة الفطرية قبل إبرام العقد ، من خلال هذا العقد يتنازل الفرد عن حرياته وحقوقه الطبيعية للسلطة التي أقامها أيا كانت مساوئها واستبدادها . لأن السلطة وفي وجهة نظرة مهما بلغت من السوء فلن تصل إلى حالة الحياة الطبيعية التي كانوا يعيشونها . بل أن وضع أي قيد على الحاكم ، أو ترتيب أي التزام عليه يجعل العقد الاجتماعي قاصرًا عن تحقيق الغرض منه .

وهكذا يتمتع الحاكم على الأفراد بسلطة مطلقة ، ولا يحق للأفراد مخالفة هذا الحاكم مهما استبد أو تعسف .

*** جون لوك** : (**من أنصار الحكم المقيد**).

إذا كان لوك يتفق مع هوبز في تأسيس المجتمع السياسي على العقد الاجتماعي الذي أبرم بين الأفراد لينتقلوا من الحياة البدائية إلى حياة الجماعة ، إلا أنه يختلف معه في وصف الحياة الفطرية والنتائج التي توصل إليها .

الحياة الفطرية الطبيعية للأفراد كما يصفها لوك فهي تنصح بالخير والسعادة والحرية والمساواة ، تحكمها القوانين الطبيعية وبالرغم من وجود كل هذه المميزات لدى الفرد إلا أن استمراره ليس مؤكداً وهذا بسبب ما يمكن أن يتعرض له من اعتداءات الآخرين . وهذا ما يدفع الإنسان إلى الحرية المملوءة بالمخاوف والأخطار الدائمة والانضمام إلى مجتمع ما مع الآخرين من أجل المحافظة المتبادلة عن أرواحهم وحرياتهم وأملاكهم .

* إن العقد الذي أبرم بين الأفراد وبين الحاكم لإقامة السلطة لا يمنح الحاكم السلطة المطلقة وإنما يمنحه سلطة مقيدة بما يكفل تمتع الأفراد بحقوقهم الباقية والتي لم يتنازلوا عنها .

* الحاكم في نظرية لوك طرف في العقد كما الفرد وما دام أن شروط العقد قد فرضت على الحاكم الكثير من الالتزامات فهو مقيد وملتزم بتنفيذ الشروط ، والاجاز للافراد مقاومته وفسخ العقد .

*** جان جاك روسو** :

لوك	روسو
الحياة الفطرية حياة خير وسعادة يتمتع بها الأفراد بالحرية والاستقلال والمساواة .	الحياة الفطرية حياة خير وسعادة يتمتع بها الأفراد بالحرية والاستقلال والمساواة.
يختلف مع روسو على أسباب التعاقد وأطرافه ومن ثم النتائج التي تترتب على ذلك .	يختلف مع لوك على أسباب التعاقد وأطرافه ومن ثم النتائج التي تترتب على ذلك .
فسر رغبة الأفراد في التعاقد على أساس ضمان استمرارية المساواة والحريات العامة وضمان السلم الاجتماعي.	يرجع إلى فساد الطبيعة والحياة العصرية ، وذلك كمظهر الملكية الخاصة وتطور الصناعة من إخلال بالمساواة وتقييد الحريات.

وبالتالي ومن خلال نظرة روسو كان لابد للافراد السعي للبحث عن وسيلة يستعيدون بها المزايا ، فاتفق الافراد فيما بينهم على ابرام عقد اجتماعي ، هذا العقد يقوم الأفراد من خلاله بالتنازل عن كافة حقوقهم الطبيعية لمجموعة من الأفراد الذي تمثلهم في النهاية الإرادة العامة . هذا التنازل لا يفقد الأفراد حقوقهم وحرياته لأن الحقوق والحريات المدنية استبدلت بتلك الطبيعية المتنازل عنها للإرادة العامة .

* الحكومة لا تقوم على أساس تعاقد بينها وبين المواطنين وإنما هي هيئة من المواطنين مكلفة من قبل صاحب السيادة بمباشرة السلطات الذي له أن يستردها وأن يمنحها إلى أشخاص أخرين .

■ الانتقادات التي تعرضت لها النظرية العقدية :-

1 - **الخيالية** : لان التاريخ لا يعطينا مثلا واحدا واقعيا بان جماعة من الجماعات قد نشأت بواسطة العقد .

2 - **غير صحية من الناحية القانونية** :

3 - **غير صحيحة من الناحية الاجتماعية** : تفترض ان الإنسان كان في عزلة قبل نشأة الجماعة وهذا قول غير صحيح لان الإنسان كائن اجتماعي .

4 - نظرية التطور التاريخي : -

إن هذه النظرية تمتاز عن أخواتها من النظريات أنها لا ترجع أصل نشأة الدولة إلى عامل محدد بذاته وانما إلى عوامل متعددة منها (القوة، الاقتصاد، الدين والفلك... الخ). هذه النظرية تقول أن هذه العوامل اجتمعت مع بعضها البعض وشكلت تجمع للأفراد وأدت إلى ظهور فئة من الأفراد استطاعت ان تفرض سيطرتها على باقي الجماعة (ظهور هيئة عليا حاكمة).

- **تفاعل العوامل من اقتصادية واجتماعية وفكرية ومادية لم تحدث فجأة وفي تجمع واحد إنما حدثت في فترات زمنية طويلة ونطاقات مكانية متباعدة .**
- **أنصار هذه النظرية** :العميد ديجي و بارتلمي ومودو .

2 - النظرية الماركسية : -

نظرة ماركس للدولة لم تكن على اعتبارات حتمية أو سردمية بقدر ما كانت على حدث تاريخي . وهذا جاء نتيجة لانقسام الجماعات إلى طبقات متصارعة واحتكار البعض منها ملكية الإنتاج ، والتي استطاعت بواسطتها استغلال سائر الطبقات في المجتمع .

- **الدولة عند ماركس:**

لا تعدو ان تكون ظاهرة قانونية تمثل انعكاسا لتكوين الطبقات وسيطرة إحداها على المجتمع الذي تحكمه هذه الدولة .

- ظهور الدولة عند ماركس مرتبط بالصراع بين الطبقات الذي يمثل في النهاية سيطرة طبقة.

أنواع الدول

إن فقهاء القانون والسياسة اتبعوا مناهج متعددة في تقسيم الدول وذلك تبعاً لطبيعة اختصاصاتهم واهتماماتهم والزاوية التي ينظرون منها إلى الدولة.

وإذا كان القانون ركز في دراسته لأنواع الدول على مقدار ما تتمتع به الدول من سيادة حيث قسمها إلى دول كاملة السيادة ، وأخرى ناقصة السيادة ، فان فقه القانون الدستوري والنظم السياسي قد اهتم بتقسيم الدولة من حيث شكلها إلى دولة بسيطة (موحدة) ودولة اتحادية.

أولاً : الدولة البسيطة : -

هي التي تنفرد بإدارة شؤونها الداخلية والخارجية سلطة واحدة (فرنسا الأردن، لبنان ....). فالسيادة في مثل هذه الدول غير مجزأة تمارسها سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة كما هو مبين في دستورها الواحد الذي يطبق على كافة أنحاء إقليم الدولة.

- **وحدة الدولة تتجسد من خلال:-**

- **السلطة** : تتولى الوظائف العامة في الدولة سلطة واحدة لها دستور واحد ينظمها.
  - **الوظيفة التشريعية وضع القوانين** (سلطة تشريعية واحدة) .
  - **السلطة التنفيذية** واحدة يخضع لها كافة الشعب .
  - **السلطة القضائية** واحدة يلتجأ إليها كافة الشعب .
- **من حيث الجماعة** : أفراد الدولة هم وحدة واحدة يتساوون في معاملاتهم بغض النظر عما يوجد بينهم من فوارق واختلافات .
- **من حيث الإقليم** : الإقليم وحدة واحدة في جميع أجزائه ويخضع لقوانين واحدة دون تمييز إلا ما تقرره بعض القوانين المحلية في المسائل الإدارية فقط .

وهذا وتبقى الدولة الموحدة بسيطة إذا بقيت تتصف بها بيناه في النواحي الثلاث السابقة بغض النظر عن طبيعة نظام الحكم فيها فقد تكون (ملكية كالأردن والسعودية، أو جمهورية كمصر ولبنان، وقد تكون مطلقة دكتاتورية أو مقيدة ديمقراطية).

■ اللامركزية الإدارية في الدولة الموحدة

- ويقصد بالمركزية الإدارية قصر الوظيفة الإدارية في الدولة على ممثلي الحكومة المركزية في العاصمة (وهم الوزراء دون مشاركة ما من هيئات أخرى) .
- اللامركزية الإدارية فتعني توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات أخرى محلية أو مصلحيه تباشر اختصاصات محددة بقدر من الاستقلال تحت رقابة ووصاية الحكومة المركزية .

■ اللامركزية الإدارية في التنظيم الإداري الحديث تتخذ صورتين :-

1- **اللامركزية الإقليمية** : (الإدارة المحلية) وهي إعطاء جزءا من إقليم الدولة لجهة معينة (مثلا مديرية الحكم المحلي) وتكون هذه الجهة تحت رقابة السلطة المركزية (وزارة الحكم المحلي) .

2- **اللامركزية المرفقيه المصلحية** : تمنح من خلالها مرفق عام لشخصية معنوية لتمارس نشاطا معينا بقدر من الاستقلال تحت إشراف السلطة المركزية .

ثانياً : - الدولة المركبة :

و تتألف الدولة المركبة من دولتين، أو مجموعة دول اتحدت لتحقيق أهداف مشتركة، فتوزع سلطات الحكم فيها على الدول المكونة لها تبعا لطبيعة ونوع الاتحاد الذي يربط بينها .

تقسم الدول المركبة إلى :-

1 -**الاتحاد الشخصي** :- وهو عبارة عن اتحاد بين دولتين أو أكثر تحت عرش واحد لكن تحتفظ كل دولة بسيادتها الكاملة وتنظيمها الداخلي المستقل وبالتالي فمظاهر الاتحاد هنا لا تتجسد إلا في شخص الدولة فقط (فرئيس الدولة هو المظهر الوحيد والمميز للاتحاد الشخصي ، الامر الذي يجعله اتحادا عرضيا وموقوتا يزول وينتهي بمجرد اختلاف رئيس الدولة .

الدول المشتركة في الاتحاد الشخصي تبقى متمتعة بكامل سيادتها الداخلية والخارجية، فانه يترتب على ذلك :-

أ- إحتفاظ كل دولة بشخصيتها الدولية وانفرادها برسم سياستها الخارجية .

ب- تعد الحرب بين دول الاتحاد الشخصي حربا دولية .

ت- إن التصرفات التي تقوم بها أحد دول الاتحاد الشخصي إنما تنصرف نتائجها إلى هذه الدولة فقط وليس إلى الاتحاد .

ث- يعتبر رعايا كل دولة أجنبيا على الدولة الأخرى .

ج- لا يلزم في الاتحاد تشابه نظم الحكم للدول المكونة له .

2 -**الاتحاد الحقيقي(الفعلي)** :- يقوم بين دولتين او اكثر، وتخضع كل الدول فيه إلى رئيس واحد مع اندماجها بشخصية دولة واحدة ، تمارس الشؤون الخارجية . وتبقى كل دولة في الاتحاد محتفظة بدستورها وأنظمتها الداخلية .

يترتب على الاندماج في الاتحاد الحقيقي (فقدان الدولة لشخصيتها الخارجية) :-

أ- توحيد السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي .

ب- تعتبر الحرب التي تقوم بين الدول الأعضاء حربا أهلية .

ت- أمثلة (الاتحاد الذي قام بين السويد والنرويج).

الاتحاد الاستقلالي الكونفدرالي :- ينشأ من إتفاق دولتين أو أكثر في معاهدة دولية على تكوين الاتحاد أو الانضمام إليه مع الاحتفاظ كل دولة باستقلالها الخارجي وسيادتها الداخلية.

- صك الاتحاد او المعاهدة والاتفاقية هي الأساس في الاتحاد الاستقلالي .

يقوم الاتحاد الكونفدرالي على تكوين مجلس يتكون من مندوبين عن الاتحاد وهذا المجلس لا يختص الا بالمسائل التي تضمنها الصك .

- وهذا لا تعتبر الهيئة التي تمثل الدول في الاتحاد دولة فوق الدول الأعضاء ، وإنما مجرد مؤتمر سياسي .
- في هذا الاتحاد تبقى كل دولة متمتعة بسيادتها الداخلية ومحتفظة بشخصيتها الدولية.
- رعايا كل دولة من الاتحاد يبقون محتفظون بجنسيتهم الخاصة .
- العلاقة بين الدول مجرد ارتباط تعاهدي .
- حق الانفصال عن الاتحاد ممنوح للدول الأعضاء تقرره حسب ما تراه مناسبا ومتماشيا مع مصالحها الوطنية .

3 -**الاتحاد المركزي** :ـ ليس اتفاقاً بين دول، ولكنه في الواقع دولة مركبة تتكون من عدد من الدول أو الدويلات اتحدت معا ، ونشأت دولة واحدة .

✓ **ينشأ الاتحاد المركزي عادة بطريقتين** :

أ- تجمع رضائي او إجباري لدول كانت مستقلة .

ب- تقسيم مقصود لاجزاء متعددة من دولة سابقة ، كانت بسيطة وموحدة .

- الاتحاد المركزي لا يشمل الدول فقط إنما شعوب هذه الدول أيضا .
- في هذا الاتحاد تنصهر السيادة الخارجية للدول بشخصية الاتحاد .
- يبقى لكل دولة دستور يحكمها لكن بما يناسب دستور الاتحاد .
- هذا الاتحاد عبارة عن مجموعة من الدول تخضع بمقتضىـ الدستور الاتحادي لحكومة عليا واحدة هي الحكومة الفيدرالية .

✓ مظاهر الاتحاد المركزي (الكونفدرالي)

أولاً من الناحية الداخلية:

- تتكون دولة الاتحاد من عدد من الدويلات هذه الدويلات تتنازل عن جزء من سيادتها للدولة الاتحادية.
- للدولة الاتحادية حكومة يطلق عليها الحكومة الاتحادية.
- لكل ولاية او دولة سلطاتها الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) التي لا تخالف السلطات الثلاثة العامة للاتحاد (هذا ما يسمى ازدواجية السلطات).
- يوجد رئيس واحد للاتحاد .
- الشعب داخل الاتحاد يحمل جنسية واحدة .

ثانياً من الناحية الخارجية:

تتولى الدولة الاتحادية إعلان الحرب، وعقد الصلح، وإبرام المعاهدات، والإشراف على القوات المسلحة للاتحاد. للدولة الاتحادية وحدها حق التمثيل الدبلوماسي ، والانضمام إلى المنظمات الدولية.

- التمييز بي الاتحاد المركزي الفيدرالي والاتحاد الاستقلالي الكونفدرالي

الإتحاد الإستقلالي الكونفدرالي	الإتحاد الفيدرالي
يستمد وجوده من معاهدة تتم بين الدول الأعضاء	ينشأ من خلال عمل قانوني داخلي وهو الدستور الاتحادي
الانفصال حق مقرر لكل دولة فيه	الانفصال مرفوض
تتولى الاختصاصات وتحقيق الأهداف هيئة مشتركة ، ممثلين عن دول الأعضاء	تمارس السلطات الاتحادية اختصاصاتها على الأفراد مباشرة
لكل شعب جنسية في الاتحاد حسب دولتهم	جنسية الشعب واحدة
إذا قامت حرب بين دولتين في الاتحاد فهي حرب دولية	إذا قامت حرب بين دولتين في الاتحاد فهي حرب أهلية

- **أهم مزايا نظام الاتحاد المركزي الفيدرالي** :

1-نظام الاتحاد المركزي قادر على توحيد دول ذات نظم متغايرة ومتباينة في دولة واحدة قوية .

2-يعمل على التوفيق بين مزايا الدولة الموحدة ومزايا الدولة المركبة .

3-يعتبر حقلا واسعا للتجارب في الأنظمة السياسية .

- **عيوب الاتحاد المركزي**

1. قيل ان ازدواجية السلطات العامة سيؤدي إلى نفقات مالية كبيرة .
2. يؤدي هذا النظام إلى تفتيت الوحدة الوطنية .
3. إن تعدد السلطات واختلاف التشريعات كثيرا ما يسبب منازعات ومشاكل .

- **قد تناولت في بحثي هذا العديد من الجوانب التي تتعلق بالدولة** :

❖ **أصل كلمة الدولة**: تعرفت على اصل هذه الكلمة الصغيرة في حجمها الكبيرة في معناها ووجدت ان هذه الكلمة تشكلت عبر الزمن.

❖ **تعريف الدولة**: لم يجمع العلماء على تعريف محدد للدولة ولكنهم وبشكل غير مقصود وغير مباشر أجمعوا على أركان الدولة .

❖ **أركان الدولة**: تعرفت على أركان الدولة ووجدت ان للدولة العديد من الأركان وهي ست أركان عند بعض العلماء وعند البعض الآخر هي ثلاثة لكن الثلاثة يشملوا الباقي (السكان ، الإقليم ، الحكومة ، الاستقلال ، الاعتراف الدولي السيادة) .

❖ **خصائص الدولة**: هناك العديد من الخصائص للدولة (شخصي معنوية السيادة).

❖

- **مصدر السيادة وصاحبها**: وهنـاك نظريـات عديـدة قسـمت مصـدر السـيادة في الدولة وصاحبها (نظرية ثيوقراطية، وقسم إلى عـدة نظريـات. نظريـة سـيادة الأمة . نظرية سيادة الشعب).
- **أصل نشأة الدولة**: هناك عـدة نظريـات لأصـل نشـأة الدولـة (نظريـة العقـد، النظرية العقدية، نظرية التطور التاريخي، النظرية الماركسية).
- **أنواع الدولة**: يوجد العديد من أنواع الدول0 فهناك الدولة البسـيطة والدولـة المركبة والدولة المركبة لها عدة أنواع .

ولقد أصبحت التعرف على الدول من هذه الجوانب حيث أصبحت قادرًا على التفريق بين الدولة البسيطة والدولة المركبة أصبحت قادرًا عـلى ذكـر عنـاصر الدولـة والنظريات التي درست الدولة.

الفصل الثالث

أنواع الأنظمة السياسية

تصطدم دراسات السياسية المقارنة وعمليات التحليل السياسي اليوم في تفسيرها لمختلف المظاهر الصادرة عن الوحدات السياسية بالتنوع في طبيعة النظم السياسية وهي التي تحدد بالأساس سلوكيات الدول . وتطورت الأنظمة السياسية المحددة لأطر التفاعلات بين الحاكم والمحكومين وتعددت تصنيفاتها نتيجة التحولات في الظروف السياسية من جهة ومن جهة أخرى نتيجة تطور الفكر السياسي والاهتمام بإيجاد النظام الأمثل الذي يخدم مصلحة النظام نفسه أو أنه يخدم مصلحة الدولة فشهدت طبيعة الممارسة السياسية ثلاث أنواع من الحكم في تسيير المصالح السياسية لمختلف ما يمس المحكومين والدول بشكل عام وهي :النظام الديمقراطي ، والنظام الشمولي ، والنظام التسلطي.

وعليه ماهية الأنظمة الثلاثة وما هو جوهر الممارسة السياسية لكل شكل من أشكال التفاعل بين الحاكم والمحكوم فيها؟

المبحث الأول: ماهية النظام الديمقراطي:

في مفهوم الديمقراطية أنها حكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب وعليه فإن الحكومة الديمقراطية هي الأداة التي يحكم بها الشعب نفسه والوسيلة التي يعبر بها عن إرادته وسيادته وعن طريقها يمارس السلطة في دولته.

والصورة الأولى للديمقراطية ظهرت في المدن الإغريقية القديمة ومارست طبقة المواطنين الأحرار السلطة بطريقة مباشرة. وظهرت الديمقراطية الحديثة وطبقت في الدول الاروبية الغربية ولهذا أصبحت تعرف بالديمقراطية التقليدية أو الديمقراطية الغربية.

نظرية العقد الاجتماعي ومبدأ سيادة الأمة:

إذ يذهب الكثير من المفكرين والفلاسفة إلى أن الديمقراطية تستند أو تتأسس على نظرية »العقد الاجتماعي « لجان جاك روسو، وما انبثق عن هذه النظرية من نظرية سيادة الأمة الأساس الفلسفي للديمقراطية.

وجان جاك روسو يعتبر أبو الديمقراطية التقليدية فهو يتكلم عن الجماعة التي تكون الأمة أبرمت فيما بينها عقدا لإقامة دولة منظمة تسودها حياة الاستقرار والنظام المدني بدلاً من الاضطراب وعدم الاستقرار والأنانية التي كانت تسود حياة الإنسان البدائية ،وهكذا تكون الدولة قد نشأت بالتراضي والتعاقد ،أي بأسلوب ديمقراطي.

الأساس النظري :الرأي العام : تكمن أهمية الرأي العام في بناء المسار الديمقراطي وديمقراطية النظام السياسي من خلال ما عبر عنه خطيب الثورة الفرنسية »ميرابو « بقوله : »إن الرأي العام هو سيد المشرعين والمستبد الذي لا يدانيه في السلطة المطلقة أي مستبد آخر« والرأي العام يعني اتجاه أغلبية آراء المواطنين إلى موقف معين إزاء إحدى القضايا أو المسائل الهامة التي تهم المجتمع.

ومن أسس ديمقراطية نظام الحكم هو رضا الرأي العام للمواطنين عن الحكومة القائمة ورئيس الدولة رأس الحكم .وبالتالي يكون انزعاج رئيس الدولة أو رئيس الحكومة من انهيار شعبيته ونزول نسبة رضاء الرأي العام عنه لأن هذا الانهيار في شعبيته إذا ما استمر فهو يعني أفول نجم الحاكم ،وأنه إن لم يغير سياسته وأسلوبه في اتجاه قضايا شعبه وحل مشاكله فتكون نهاية بقائه في السلطة أمر حتمياً فإما إن يستقيل أو انه يخسر أول انتخابات مقبلة .

و من أهم آليات الممارسة الديمقراطية للنظم التي تتبنى الحرية السياسية والمشاركة هي:

الأحزاب السياسية :

نبتت بذور الأحزاب السياسية المعاصرة في النوادي السياسة والتكتلات البرلمانية، واللجان الانتخابية و التنظيمات الشعبية المختلفة ولقد ساهم في إبراز الأحزاب السياسية في صورتها الحالية عدد من الهيئات والمؤسسات كان من أبرزها النقابات المهنية، والتنظيمات الطلابية الجامعية والتنظيمات الماسونية والكنائس والفرق الدينية والجمعيات السرية.

والحزب السياسي في النظم الديمقراطية هي تلك الجماعة المنظمة من الأفراد تسعى إلى الوصول إلى الحكم وممارسة السلطة بالطرق المشروعة لتحقيق مبادئها المتفق عليها .

وإنطلاقا من زاوية التصنيف الحزبي لديمقراطية النظام السياسي تقوم الأنظمة الديمقراطية على صنفين وهما :نظام الثنائي الحزبية .وكذلك نظام الثنائية الحزبية . و في الأنظمة الحزبية المعاصرة ارتبط نظام الحزب الواحد ارتباطا وثيقا بالأنظمة الديكتاتورية [3] .

المبحث الثاني: الخصائص و المبادئ الرئيسية للنظام الحكم الديمقراطي:

احترام مبدأ الفصل بين السلطات: les séparation des pouvoirs:

ويعتبر أحد أهم المبادئ التي ترتكز عليها النظم الديمقراطية الغربية أو هو مبدأ رئيسي للديمقراطية في جوهرها تماما على نحو يماثل في ذات الأهمية مبدأ سيادة الأمة أو الشعب.

ويرجع هذا المبدأ إلى المفكر الفرنسي »مونتيسكيو »و المتمثل في الفصل بين السلطات الثلاثة :التشريعية ،والتنفيذية والقضائية في مؤلفه روح القوانين esprit des lois' 1 . والذي كان تأثيره على النظام الديمقراطي للثورة الفرنسية كبيرًا مثلما كان تأثير المفكر الفرنسي الكبير جان جاك روسو في كتابه »العقد الاجتماعي » الذي أبرز فيه نظرية أو مبدأ سيادة الأمة.

ويدعو هذا المبدأ إلى :

- حماية الحريات ومنع الاستبداد.
- ضمان احترام مبدأ سيادة القانون.
- حسن واتقانا داء وظائف الدولة.

إحترام الحقوق والحريات الفردية : تتأسس الديمقراطية الغربية على فكرة الحرية ولذلك تسمى الديمقراطية بالديمقراطية الحرة . والمقصود بهذا المبدأ هو انه لكل فرد من أفراد الشعب له حقوق وعلى قدم المساواة . والحريات الفردية منذ القرن الثامن عشر تسمى بالحريات التقليدية لكي تتميز عن تلك الحريات والحقوق الأخرى الاجتماعية والاقتصادية التي ظهرت خلال القرن العشرين.

وأضاف إعلان حقوق الإنسان للثورة الفرنسية وأعطى أهم الأمثلة على الحقوق والحريات الفردية فنصت إحدى مواده الهامة على ان غاية كل نظام سياسي هو محافظة على الحقوق الطبيعية أي الفردية للإنسان وهي :الحرية والملكية وحق الأمن وحق مقاومة الظلم .**ومن الأساسيات التي ينبغي على النظام الليبرالي إن يتبعها في احترامه للحريات الفردية هو ان يسعى إلى ضمان حماية الحريات التالية لإفراد الشعب:**

الحريات الشخصية:وتحوي الحق في الوجود الإنساني ، حرية وحق الأمن، حرية التنقل ، حرمة المسكن ...الخ.

الحريات الفردية:وتحوي حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية ،حرية الرأي والتعبير ،حرية التعليم ،حرية الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام،حرية التجمع في المحافل والتنظيمات الحرة في ظل ما يسمى بمؤسسات المجتمع المدني..

الحريات الاقتصادية:أي الحق في التملك للأموال والعقار وواجب الدولة في حماية ملكه وتأمين حقه القانوني في استعمال واستغلال هذا المال والتصرف فيه فيما يحقق الصالح الخاص ومن ناحية ثانية حق كل فرد في مباشرة كافة الأنشطة الاقتصادية الحرة والمشروعة كالتجارة ومشروعات التجارية والصناعية والزراعية.

الحريات أو الحقوق السياسية :وهذه الحريات السياسية تتجمع حول فكرة أساسية هي حق المواطنين في المشاركة في الحكم والشؤون العامة للدولة والحريات السياسية التي تتضمن حق المشاركة الشعبية في الحكم أو السلطة وتشمل أيضا حق الانتخاب والترشح[4].

خصائص النظام الديمقراطي:

تتميز الديمقراطية التقليدية بعدة خصائص يتجلى أهمها في أنها مذهب سياسي من ناحية وأنها فردية من ناحية ثانية كما أن الديمقراطية التقليدية تتميز بأنها تقرر مبدأ المساواة أمام القانون .

1 -**الديمقراطية مذهب سياسي** : تقوم الديمقراطية على أساس تمكين الشعب من ممارسة السلطة السياسية في الدولة وذلك إما مباشرة أو بواسطة ما ينتخبهم من نواب أو بإشراك الشعب مع هؤلاء أي النواب.

2 -**فردية الديمقراطية التقليدية** : بمعنى إن الديمقراطية التقليدية تستند على المذهب الفردي الذي يقدس الفرد ويسعى إلى حماية حقوقه وحرياته وإلى تحقيق سعادته.[5]

3 -**الحرية**: إذ أن الديمقراطية الغربية ارتبطت دائما بحريات

الأفـراد والشـعوب ولهـذا فهـي تسـمى بالديمقراطيـة الحـرة لتمييزهـا عـن ما يسمى بالديمقراطية الماركسية التي تسود في اروبا الشرقية والصين الشعبية . ومـن ناحيـة فـإن حريـة شـعب بوصـفه الجماعـة صـاحب السـيادة ويمكـن أن نسميها الحرية السياسية ومن ناحيـة ثانيـة حريـة الأفـراد بوصـفهم أفـرادا وهـذا يعني ضرورة الاعتراف للفرد بحرياته وحقوقـه الفرديـة التـي يجـب حمايتهـا إزاء سلطة الجماعة.

4-**المساواة**:هي أيضا من أسس الديمقراطية التي ارتبطت الحرية والمساواة بـين الأفراد من حيث ظروف الحياة المادية والمعيشية وأيضا المسـاواة القانونيـة égalité de roit التـي تعنـي عـدم التفرقـة أو التمييـز بـين الأفـراد في تمـتعهم بـالحقوق والحريات التي يكفلها لهم الدستور والقانون .

5-**التعددية السياسية** :الديمقراطية باعتبارها تكـرس حكـم الشـعب وسـيادة الشعب تتطلب التعددية السياسية و الاديولوجية وعليـه لابـد مـن وجـود إطـار مــن الحريــة الفكريــة والإيديولوجيــة ولــيس مجــرد رأي واحــد وإيديولوجيــة واحدة مفروضة مسبقا وتتضمن هذه التعددية السياسـية ضرورة تعـدد الأحـزاب السياسية التي يشنؤها الأفراد لتعبر وتدافع عن اتجاه أو فكر سياسي معين ومتميز فالديمقراطية ضد الحزب الواحد .[6]

المبحث الثالث: صور الحكم الديمقراطي:

يأتي غالبا النظام الديمقراطي في ثلاث صور هي:

- الديمقراطية المباشرة.
- الديمقراطية النيابية.
- الديمقراطية شبه المباشرة .

▪ الديمقراطية المباشرة :

وتعني هذه الصورة من صور الحكم الديمقراطي أن كل الشعب مجتمعين في جمعية شعبية يقومون بأهم شؤون العامة دون وساطة نواب عنهم فيصوتون على القوانين ويعينون القضاة والموظفين.

وهذه الصورة في ممارسة الحكم هي الصورة التي أتى بها جان جاك روسو حينما قال بأن الشعب يتولى مباشرة السلطة التشريعية) السيدة) كما يعين أفراد السلطة التنفيذية (الخادمة) بما فيها السلطة القضائية وهاجم روسو الديمقراطية في انجلترا قائلا : »أن الشعب الانجليزي ظن أنه حر ولكنه واهم.« ولم تظهر في الوقت الحاضر إلا في سويسرا وحتى هذه الدولة فهي لم تطبقها إلا في كنتونات صغيرة جداً ذات الكثافة السكانية القليلة ،وبالتالي يصعب الأخذ بها في الدول الكبيرة وخاصة الموحدة[7]..

▪ الديمقراطية النيابية :

على عكس الديمقراطية المباشرة حيث يمارس الشعب السلطة مباشرة وبنفسه ، أما في الديمقراطية النيابية تكون ممارسة الحكم بطريقة غير مباشرة بواسطة نوابه الذين ينتخبون في البرلمان . ففي منطق النظام النيابي يقوم البرلمان بالوكالة عن الشعب بممارسة مظاهر الحكم والسيادة كنائب عن الشعب الأصيل فالبرلمان يعبر إذن عن الإرادة العامة للشعب صاحب السيادة ، فكل ما يصدر عن النواب من قوانين أو قرارات يستند إلى قرينة عامة هي أن القانون أو القرار الصادر يعتبر وكأنه صادر عن إرادة الشعب.

وقد نشأ النظام الديمقراطي النيابي في انجلترا أولا وهي بلد التقاليد النيابية البرلمانية وقد مرت عدة قرون من التطور قبل أن يتكامل وتستقر أركانه وخصائصه وجاءت نشأة النظام النيابي تحت تأثير وضغط الظروف السياسية والاجتماعية والمالية

أركان النظام النيابي :

يقوم النظام الديمقراطي النيابي على أربعة أركان أساسية وهي:

-وجود برلمان منتخب من الشعب يمارس سلطات فعلية في الحكم.

-تقييد مدة الانتخاب البرلمان :أي من الضروري أن يكون للبرلمان مدة زمنية محددة.

-عضو البرلمان يمثل الأمة كلها.

-استقلال البرلمان عن الناخبين طوال مدة نيابته[8].

▪ الديمقراطية شبه مباشرة:

تعود أهمية النظام الديمقراطي شبه المباشر إلى توسطه بين النظامين (النظام الديمقراطية المباشرة ونظام الديمقراطية النيابية) وهذا يعني إن نظام الديمقراطية شبه المباشرة أو نصف المباشر **يقوم على أساس:**

وجود برلمان منتخب ولكن مع الرجوع إلى الشعب نفسه باعتباره صاحب السيادة ومصدر السلطات للفصل في بعض الأمور الهامة ويترتب على ذلك إن تصبح هيئة الناخبين سلطة الرابعة في الدولة إلى جانب السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وبذلك تزداد أهمية الناخبين على حساب البرلمان وذلك لأن الديمقراطية شبه المباشرة تشرك الشعب في ممارسة السلطة بجوار البرلمان وتجعله رقيبا عليها وعلى السلطة التنفيذية عن طريق الوسائل المتاحة.

مظاهر الديمقراطية شبه مباشرة:

-هناك 3 مظاهر للديمقراطية شبه المباشرة:

1. **الاستفتاء الشعبي** : يقصد به أخذ برأي الشعب في أمر من الأمور.
2. **الاعتراض الشعبي** : يقصد به حق الاعتراض الشعبي حق عدد معين من الناخبين في الاعتراض على قانون صادر من البرلمان من خلال مدة معينة من تاريخ نشره.

3. **الاقتراح الشعبي** : مفاداه أن يقترح عدد معين من الناخبين مشروع قانون أو فكرة معينة إلى البرلمان ويلتزم الأخير بمناقشة هذا المقترح فان وافق عليه صدر و بالتالي يحال إلى الشعب للاستفتاء حوله[9].

وهناك مظاهر أخرى لم يتفق عليها الفقهاء حول تعارضها مع النظام النيابي:

-إقالة الناخبين لنائبهم . و الحل الشعبي.

المبحث الأول: ماهية الشمولية

التعاريف:

- **كلمة الشمولية ظهرت أولاً في ايطاليا** « Totalitario » عام 1925م، و انتشر استعمالها بمعنى سلبي، قبل أن يعطيها منظرو الفاشية معناها الايجابي.

✓ **كتب « جيوفاني جانتيل » أحد منظري الفاشية:**

« الليبرالية تضع الدولة في خدمة الفرد، الفاشية تقيم الدولة كالحقيقة بالنسبة للفرد. إذا كان من الواجب أن تكون الحرية خاصية الإنسان الفعلي، وليس الشكلي المجرد كما تراها الليبرالية الفردية، فان الفاشية مع تلك الحرية. هي فقط مع حرية يمكنها أن تصبح جدية، مع حرية الدولة وحرية الفرد في الدولة. وهذا لأن بالنسبة للفاشي كل شيء في الدولة، ولا يوجد شيء إنساني أو روحاني، أي شيء ذو قيمة، موجود خارج الدولة. بهذا المعنى يكون الفاشي شمولي. والدولة الفاشية تلخص وتوحد كل القيم التي تفسر و تطور وتعطي قوة الحياة بكاملها للشعب « [10]

- **الشمولية طريقة حكم**، نظام سياسي يمسك فيه حزب واحد السلطة بكاملها، و لا يسمح بأية معارضة، فارضا جمع المواطنين وتكتيلهم في كتلة واحدة في الدولة وخلفها.

- **الشمولية طريقة عمل الدولة،** التي تقوم، زيادة على إدارة الحياة السياسية، بإدارة الحياة الخاصة للأفراد.
- **الشمولية صيغة استبداد ظهرت في القرن العشرين**. وهي منحدرة من الفاشية . ففي الدولة الشمولية لا يوجد الفرد ولا يعرف إلا من خلال علاقته بالمجموع « الشعب » أو » الأمة ». وتصبح الدولة مطلقة وموضوع عبادة حقيقية. ويتم عسكرتها لتأمين الإرهاب والتمكن من الهيمنة على الأفراد.

✓ **و حسب سغموند نيومان** :

فالطابع الرئيسي للأنظمة الشمولية هو مأسسة الثورة تنظيمها بمؤسسات (Institutionnaliser la révolution) في محاولة لتأمين إدامة هذه الأنظمة.[11]

✓ **و عند** « **حانه آراندة** » :

« الشمولية عندها تعني نوع من أنواع الأنظمة السياسية التي ظهرت في التاريخ المعاصر بهدف تنظيم الحياة الجماهيرية. و تعتبره حدث من النوع الجديد، الذي يمثل القطيعة مع الأحداث الأخرى و مع التاريخ أيضا كتسلسل الأحداث الأكثر أو الأقل تخليدا. و في هذا الصدد تعرف « الشمولية » أنها أزمة الحضارة الغربية شاملة، إذا هو بمثابة فجوة في التاريخ بصفة عامة و في التاريخ السياسي بصفة خاصة.

و ما يمكن استنتاج من هذا : هو أن الشمولية قطيعة جذرية مع جميع الأنظمة الممكنة و التي وجدت، و خاصة الأنظمة القريبة للنظام الشمولي إذ كانوا استبدادية غاشمة أو ديكتاتورية.[12]

✓ **وحسب** « **كلود بولين** » **تسمح الإيديولوجيات الشمولية** » بوضع العقول في حالة عبودية، وتعيقها في منبعها الحي عن كل تمرد، ملغية فيها حتى إمكانية تبلور النية في ذلك ».

✓ **أما** « **اميليو جنتيل** » فيرى أن : من عبارة الشمولية يُفهم: تجربة هيمنة سياسية تقودها حركة ثورية مكونـة في حـزب عسـكري التنظـيم، يسـتجيب لمفهوم سياسي أصولي . يهدف لاحتكار السلطة، ويعمل بعد استلامها، بطـرق غير شرعية، لهدم النظام السابق عليه أو إعادة صياغته، ويقـيم دولـة جديـدة، مؤسسة على الحزب الواحد. وتقوم هذه الدولة الجديدة بالسطو على المجتمـع، لإخضاعه أو إدماجه أو مجانسة ».

صفات النظام الشمولي :

- **حسب « كارل فريديريخ » أن هناك 5 صفات أساسية تميز النظام الشمولي :**

1. حزب وحيد يراقب جهاز الدولة، يديره رئيس ذو كاريزما خاصة.
2. إيديولوجية دولة تحتوي على أبعاد خارج حدودية وأممية.
3. جهاز بوليسي يعمد للإرهاب.
4. إدارة مركزية للاقتصاد.
5. احتكار وسائل الاتصال الجماهيرية.

عناصر الشمولية :

عناصر الشمولية تأتي بعـد التعريـف الـذي قدمـه « ريمـون آرون »

حيث يقول : « إنها كما يبدو لي ظاهرة كبقية الظواهر الاجتماعية، تقع تحت تعـاريف عديدة حسب الزاوية التي ينظر منها الملاحظ ». **وعناصرها الأساسـية خمسـة هـي:** الظاهرة الشمولية تأتي في نظام يعطي حزبا واحدا احتكار النشاط السياسي بكامله .

1. يقوم الحزب المحتكر على إيديولوجية يتسلح بها، وتقود فعالياته. ويمنحها سلطة مطلقة. وتصبح بالتالي الحقيقة الرسمية للدولة.
2. لنشر هذه الحقيقة الرسمية تقوم الدولة بنفسها باحتكار مـزدوج لوسـائل القـوة

ووسائل القمع. و تضع تحت إدارتها وتوجيهها مجموعة وسائل الاتصالات أمن صحافة، وإذاعة وتلفزيون، وغيرها من الوسائل.

3. تخضع النشاطات الاقتصادية والمهنية للدولة، وتصبح جزءا منها، وبما أن الدولة غير قابلة للفصل عن إيديولوجيتها، فان غالبية النشاطات الاقتصادية والمهنية تطبع بالطابع الرسمي.

4. وعندها تصبح الدولة منظمة الأنشطة وخالقها. ويصبح كل نشاط خاضع للإيديولوجية الرسمية. وكل خطيئة ترتكب في نشاط اقتصادي، أو مهني، يعتبر خطا إيديولوجيا.

المبحث الثاني: تقنيات السيطرة و آليات الهيمنة و الخضوع في النظام الشمولي

تقنيات السيطرة:

1. **التركيز الأقصى على السلطة.**
2. **الحكم بالقوة و التهديد و بالتخويف.**
3. **إفساد العلاقات الإنسانية و العامة.**
4. **الدعوة إلى التعبئة ضد مؤامرة العدو. العدو سيئ يعمل في الظلام، يخرب و يتآمر**[13].

آليات الهيمنة و الخضوع:

1. **التخلي عن استقلال الذات الفردية ودمجها في شخص آخر أو في حزب شمولي أو حركة توتاليتارية**، أي في سلطة ما، وخضوعها خضوعاً مطلقاً لهذه السلطة حتى لتبدو هذه السلطة قوام الذات وكيانها وماهيتها. وأساس هذه النزعة هو الهروب من العجز الفعلي إلى القوة الوهمية، ومحاولة فرض الأوهام الذاتية على الواقع الموضوعي. ووجها هذه العملية المتناقضان والمتكاملان هما الرغبة في الهيمنة والرغبة في الخضوع.
2. **الرغبة في الهيمنة والرغبة في الخضوع تسمان العلاقات الاجتماعية والسياسية في النظام الشمولي، الهيمنة على الأضعف والخضوع للأقوى**؛ الهيمنة على الأضعف تتخذ صيغة ممارسة سادية إزاء الآخر، كثيراً ما تكون عارية،)كالتعذيب الجسدي والنفسي– في السجون والمعتقلات، وضرب الأولاد والزوجات إلخ)؛ ترافقها وتبطنها في الوقت ذاته ممارسة مازوخية صريحة حيناً وضمنية أحياناً إزاء الذات القلقة الباحثة عن ملجأ وملاذ.

3. **الملجأ والملاذ قوة وهمية**: قوة الروابط الأولية التي يحاول الفرد استعادتها والانغماس فيها من جهة، وقوة الزعيم أو الحزب أو الحركة التوتاليتارية التي يتباهى بها، ويضفي عليها صفات العصمة والقداسة والكمال، من جهة أخرى. وكلما بدا له أن استعادة الروابط الأولية مستحيلة، يحاول إعادة إنتاجها في صيغة «روابط ثانوية» بديلة، في الحزب الشمولي وفي الحركة التوتاليتارية وفي صورة الزعيم التي تكثف السلطة والقوة الرمزيتين.
4. **عمليات التطهير والتأطير المتواصلة** وضعت الأفراد الذين تحرروا للتو من الروابط الأولية أمام أحد خيارين: أولهما، أن يتخلى كل منهم عن حريته واستقلاله وفرديته، فينضوي، ويضوي، في أحد تنظيمات السلطة التي لا توفر له الأمن والحماية فقط، بل تمنحه بعض الامتيازات أيضاً، بصفته مناضلاً باع نفسه في سبيل الأهداف النبيلة. وتتناسب الامتيازات طرداً، لا مع الولاء الشخصي- فحسب، بل مع درجة الضراوة في محاربة أعداء الحركة الفعليين والمحتملين[14].

المبحث الثالث : النظام الشمولي ينهي نفسه بنفسه

قسّم الاقتصادي الأميركي والت وايتمان روستو حياة النظام الشمولي إلى ثلاثة مراحل، في كتاب شهير أصدره عام 1954 بعنوان: "مراحل النمو الاقتصادي ":

1. **يتشكل في أولها.**
2. **يحاول إصلاح نفسه.**
3. **الانهيار.**

إن المرحلة الأولى من عمر النظام الشمولي تكون إيديولوجية، بمعنى إن النظام ينبني فيها انطلاقاً من « ترسيمة مغلقة » تحدد ماهيته وطابعه ونمط إنتاجه المادي والمعنوي وإشكال اشتغاله وآليات عمله ومصالحه وحتى نمط زعامته. في هذه المرحلة التي تكون الايدولوجيا فيها المنطلق والمعيار، ينفرد حزب أو تنظيم سري بمطابقة الواقع الجديد مع ما فيها من رؤى وخطط يجب أن يتشكل على صورتها ومثالها، الأمر الذي يجعل النظام الإيديولوجي منبع النظام الشمولي ومصدره الوحيد، ويضفي القدسية على حملتها وخاصة القياديين منهم، الذين يتحولون إلى كائنات فوق بشرية، معصومة وطهورة، لا يجوز المسّ بها أو انتقادها في أي ظرف أو حال، بما أنها تنفرد بمعرفة مفاتيح هذه الايدولوجيا وإسرارها، حيث تكمن صورة الواقع المسبقة والنقية، ويتجسد نظامه المنشود في حملتها وما يصدر عنها من أقوال وأفعال.

هذه المرحلة تنتهي إلى أزمة شاملة تتظاهر في أمرين خطيرين: عجز الايدولوجيا عن إيجاد علاج من داخلها وبأدواتها للمشكلات التي ينتجها تحققها في النظام الجديد، الذي يكون شمولياً بالضرورة، من جهة، وتحول الشمولية من وعد إلى كابوس، نتيجة غياب الدولة والمجتمع المتعاظم عن نظامها وانقلابها إلى بنية فوقية تعمل وفق معايير أوامريةواحادية الاتجاه ، تنزل من فوق إلى تحت، حيث البشر أدوات يتم تحريكهم في المنحى المطلوب، يكون التحكم فيها أكثر سهولة وتلبية لمصالح « النظام العام »، بقدر ما تتلاشى إرادتها وتموت حريتها، من جهة أخرى.

بكلام آخر: تقوض الشمولية الدولة والمجتمع، فلا يبقى من حامل لمشروعها غير سلطة يزداد طابعها الإكراهي إلى أن يصير هويتها الوحيدة ومركز إعادة إنتاجها واستمرارها. ولأن هذه السلطة تلغي بصورة متعمدة ومتعاظمة أساسها المجتمعي: فإنها تتحول إلى بناء معلق في الفراغ، لا يستند إلى أي أساس، يعيد إنتاج نفسه من فوق، من القيادة ممثلة في شخص الرئيس أو الأمين العام، فيشل الجمود حركته ويحول أجهزته الأمنية والإدارية والحزبية... الخ الضخمة: المكلفة بإدارته أو حمايته، إلى عبء يتصدع تحت ثقله.

ببلوغ النظام الإيديولوجي هذا الوضع، تبدأ مرحلة تفككه الأولى، التي تأخذ شكلاً محدداً يكمن في إستعارة آليات وتقنيات إدارة وحكم من خارجه. آليات وتقنيات غير إيديولوجية، تستخدم من أجل علاج أزماته وإرساء قواعد نواظم جديدة لوجوده تضمن تحديثه وتطويره وجعله قادراً على الحياة في زمن تغير، وسط عالم لا يشبهه ويمارس عليه ضغوطاً مصيرية. في هذه المرحلة، يحل جيل جديد من القادة محل الجيل الأول الايديولوجي، الخارج من النضال السري والتنظيم الحديدي، على صلة بالايديولوجيا لكنه لا يعتبرها مصدر معارفه ومواقفه والفيصل الذي يقيس به كل شيء ويعيد انطلاقاً منه إنتاج كل شيء. [15]

أنه جيل تكنوقراطي مؤدلج ولد في فترة ازدهار الايدولوجيا ونجاحات نظامها الأولية الكبيرة وترعرع في حقبة مآزقها التالية، لذلك تراه يعيش الأزمة التي أنجبتها الشمولية والتي تبدأ الآن بالتظاهر في كافة مناحي عملها. في هذا الواقع، يرفض هذا الجيل مقايسة الواقع بالأيديولوجيات، ويعزف عن الاستمرار في إنتاجه انطلاقاً منها. ويحصر جهوده في تخطّي نقاط ضعفها، بفصل بعض جوانب الواقع والنظام عنها والتعامل معهما كموضوعين يتمتعان باستقلالية نسبية عن أجهزتها وأفكارها ووعودها. مع هذا الجيل. ينتقل مركز ثقل الايدولوجيا أكثر فأكثر إلى مجال الضبط والربط، تحار الايدولوجيا المعصومة في تبرير الخطوات الإصلاحية، التي تجافي طابعها الأصلي وأمرها السائد.

تنتهي هذه المرحلة إلى الفشل، عندما يتأكد عجز تقنيات الإدارة والسلطة المأخوذة من خارج النظام الأيديولوجي عن تخليصه من أمراضه ومشكلاته الكثيرة، التي لا تني تتفاقم بلا توقف. عندئذ، تبرز عقلية مقطوعة الصلة بالايدولوجيا، تغلب عليها نزعة تقنية محضة، ليس لقضية النظام وطابعه أهمية أولى بالنسبة إليها، فهي تريد « قطاً يصطاد الفئران ولا يهمها لونه »، كما قال ذات مرة الصيني دينغ سياو بينغ. بسيطرة هذه العقلية – التي يمثلها جيل النظام الشمولي الثالث – على مقاليد السلطة، يسقط هذا النظاملأن استمراره يصير ببساطة ضرباً من الاستحالة. [16]

المبحث الأول: مفهوم السلطة التسلط وبعض المفاهيم ذات العلاقة

1. **السلطة**:يشير هذا المفهوم إلى الحق في ممارسة عمل ما، بما في ذلك الحق في صنع القوانين أو السياسة العامة. وبالخصوص يجب التمييز بين السلطة والقوة أو القدرة، فالأخير يقصد به القدرة على جعل الغير منقادين أو مطيعين لمن يمارس عليهم النفوذ والقوة المادية أو المعنوية. فمفهوم السلطة يتصل بمشكلة الطاعة أو الإذعان السياسي من جهة، وحقوق واستقلالية الأفراد من جهة أخرى.

ويضع الدكتور مصطفى خشيم مدخلان رئيسيان يمكن من خلالهما فهم واستيعاب مصطلح السلطة والتي يجب أن يتم التمييز بينهما:-أولاً- المدخل المرن يستخدم مفهوم السلطة وفق هذا المدخل ليشير إلى أي نظام للنفوذ أو السيطرة الاجتماعية بحيث يحضى بالتأييد والشرعية من قبل أطراف محددة، وبذلك فإن محور التركيز في هذا السياق ينصب على وجود نمط معين من الاتجاهات بين الأفراد الذين يؤيدون النظام السلطوي القائم تحث أي ظرف من الظروف. وترتبط السلطة وفق هذا الاتجاه بوجود الجماعة السياسية المنظمة ونعكس وجود أنماط مختلفة من العلاقات في المجتمع. **ومن أبرز مؤيدي هذا الاتجاه العالم المشهور ماكس فيبر**.

ثانياً- المدخل البؤري، محور تركيز هذا المدخل هو تحديد طبيعة العلاقة الخاصة بين الحاكم والمحكومين، بقصد التمييز بين هذا النمط من العلاقة الخاصة وغيره من أنماط العلاقة الأخرى، فمعرفة مفهوم السلطة يستوجب استيعاب مفهومي الإجبار عن طريق القوة والإقناع عن طريق الجدال.

2. **التسلط**:التسلط هو نمط من أنماط ممارسة السلطة يصف الوضع الذي يستحوذ فيه فرد أو مجموعة من الأفراد على الحكم دون الخضوع لأي قاعدة أو قانون، ودون أي اعتبار لجانب المحكومين، وما يميز هذا النمط من العلاقات بين أداة الحكم والرعية هو تدني درجة المشاركة السياسية، وتقييد الحرية الفردية، وحضر كافة المؤسسات التشريعية. ويتجسد التسلط في الممارسات القسرية للحكومات التي تختلف باختلاف أهدافها وأساليبها المختلفة التي تتباين باختلاف الأهداف والأساليب؛ ففي حين يحاول بعضها تغيير الواقع وفقا لجملة من المبادئ التي يقررها من بيدهم السلطة، فإن البعض الآخر يهتم أساساً بتركيز السلطة وممارستها بصورة بهيمية وقاسية.وعلى أية حال فإن التسلط أساسه رفض الحوار والنقاش الموضوعي وعدم تقبل الرأي المعارض، وسيادة علاقات أساسها الرضوخ وتقبل الأوامر العلوية، والرغبة المتأصلة في ممارسة التسلط والسيطرة على من هم أدنى في المرتبة. فالفرد الذي هو ذاته موضوعاً للتسلط ما أن يصبح في موقع المسؤولية حتى يتحول وبشكل غير مبرر إلى مشروع لمتسلط صغير، ولن يتواني أبداً في استخدام كل ما أوتي من وسائل القهر والإكراه[17].

3. **الاستبداد**: يستخدم الاستبداد عادة كمرادف للتسلط، ولغة يعني التفرد بالشيء والاستئثار به، وهو غرور المرء برأيه والأنفة عن قبول النصيحة أو الاستقلال المفرط في الرأي والحقوق المشتركة، وهو تصرف فرد أو جمع في حقوق الجموع بالمشيئة وبلا خوف تبعه. والمستبدَ هو ذلك الشخص الذي يتفرد برأيه دون غيره فيما ينبغي المشورة فيه، إلا أن تعبير الاستبداد انصرف مع

مألوف الاستعمال إلى نعت من نعوت الحكم المطلق المشوب بالجور والظلم الذي لا يأبه القائمون فيه بأية قيود أخلاقية أو قانونية، ويتبع المستبد أهوائه الخاصة بدلاً من تحكيم مقتضيات المصلحة العامة. وبذلك يخلو حكم المستبد من أية ضوابط رقابة على الحكم ومحاسبته أو أن تكون هذه الأجهزة معطلة. إن نظام الاستبداد هو حكم أو نظام مستقل بالسلطة فيه فرد أو مجموعة أفراد دون الخضوع لقانون أو قاعدة ودون النظر لرأي المحكومين.

وفي أصول اللغة اليونانية فإن اصطلاح الاستبداد despotes يتضمن معاني الظلم والجور والتفرد الأرعن بالرأي، بل أن هذه الكلمة تعني سيد البيت أو رئيس الجماعة، وأطلق أباطرة بيزنطة هذا الاسم على من كانوا يولّونهم من أبنائهم وأصهارهم حكّاماً لمقاطعات الإمبراطورية، ويعزى في هذا الصدد إلى اليكسيوس الثالث انجلوس البيزنطي الذي حكم من سنة 1195 إلى 1205م، إدخال هذا اللقب في مفردات تسلسل السلطة، وإضفاء رتبة عليا تأتي مباشرة بعد رتبة الإمبراطور مباشرة.ثم تطور مصطلح الاستبداد فلازمته صفة الافتقار إلى الشرعية، فأصبح يشير إلى نظام لا يستند إلى أي تقليد أو عرف أو دستور، ويميل فيه القائمون إلى الظلم والانفلات من القيود، فوصفه أرسطو بأسوأ أنماط الحكم وأكثرها فساداً يدور فيه اهتمام الحاكم حول تأمين رفاهيته الشخصية من دون المصلحة العامة. ويصف أفلاطون المستبد، وطريقة حكمه بأنه الحاكم الذي يستولي على السلطة بالقوة، ويمارسها بوسائل قمعية وإكراهية ليتخلص من خصومه ومعارضيه، فهو يكثر الوعود ويلجأ لإثارة الحروب لإضعاف المواطنين ليسهل عليه الاستئثار بالسلطة.

الاستبداد السياسي كما يرى الكواكبي هو تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة دون خوف أو تبعة ». الاستبداد بشكل عام إفراز ذاتي للتخلف، فالفرد حين يفقد عزّته الحقيقية يبحث عنها بشتى الوسائل، فعندما لا يجد الظمآن الماء يتجه إلى السراب الذي « يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً »، ومن هنا ينشأ

الاستبداد، فالمستبد إنسان فقد مثله الأعلى الذي يجد فيه ذاته وعزته، فراح يبحث عنها بشتى الوسائل، ومنها محاولته أن يفرض رأيه على من دونه، ويدفعه ذلك للتعصّب لرأيه دون سواه بل ويتشبث به، فالفرد موضوع الاستبداد هو في واقع الأمر مستبد في نفسه، ولو تمكن لجعل البشر جميعهم خاضعين لأمره.

أما عن كيفية مقاومة الاستبداد أمر الله عز وجل في القرآن الكريم المسلمين بضرورة حراسة دستورهم الأبدي القرآن الكريم، والدفاع عنه ضد استبداد الحاكمين، ولو باستخدام القوة إذا لزم الأمر، وحملهم مسئولية ما يصيبهم من استبداد وحرم التوكل ورجاء الإنقاذ **لقوله تعالى**:

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ ...﴾ [سورة الرعد:11]

﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ [سورة هود:117]

كما أمرهم بالتصدي للاستبداد والمستبدين لقوله تعالى :

﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾

[سورة آل عمران:104]

وحرم عليهم قبول الظلم والاستبداد والسكوت عليه وأنذر أولئك الذين يقبلونه لله تعالى :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾

[سورة النساء:97]

وأمرهم باستخدام كافة الوسائل لدفع الظلم: **﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴿٧٥﴾﴾** [سورة النساء:75].

4. **الطغيان:** أما الطغيان فإنه يعني تجاوز الحد من الظلم والجور والتعدي على حرية وخصوصية الآخرين، **كما ورد في قوله تعالى:**

﴿ٱذۡهَبۡ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ٢٤﴾ [سورة طه:24]

كما يفيد هذا المفهوم أيضاً الارتفاع كأن نقول طغى الماء، وهاج البحر وهذا يعني العلو، **كما ورد في الآية الكريمة:**

﴿إِنَّ فِرۡعَوۡنَ عَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [سورة القصص:4]

وقوله تعالى: ﴿...إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ٣١﴾ [سورة الدخان:31].

ويصل الطغيان في ذروته حد أدعاء الإلوهية كما فعل فرعون، **لقوله تعالى:**

﴿فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ ٢٤﴾ [سورة النازعات:24].

وهذا مثال للطغيان والتجبر، وما دون ذلك فهي صفات الإلوهية ومحاولة لتبرير التسلط وقهر الرعية.[18]

عادة ما تتحول أنماط الحكم الشخصي في حالة انهيارها إلي حكم الطغيان، ومن منظور تاريخي مقارن يتسم الطغيان بوجود درجة عالية من الغموض وعدم الاستقرار وغياب الأمن، وحكم الطغيان لا يتفق مع مبدأ حكم القانون بل الأدهى أنه لا يخضع لأية ضوابط في ممارسة السلطة. ويعتمد الطاغية على مجموعة الاتباع من المنتفعين والمرتزقة يحيطون بالحاكم الطاغية الذي لا يملك رؤية أيديولوجية أو دينية أو قيمة أخلاقية عليا ليبرر بها نظام حكمه، ووسيلته في ذلك الترغيب والترهيب، بمنح المكافآت للمرتزقة المتعاونة معه، وإرهاب المعارضة بما في ذلك اللجوء للتصفيات والاغتيالات السياسية التي تعتبر من الملامح البارزة لهذا النمط الحكم.

ويصف أفلاطون الطاغية بأنه الحاكم الذي ينفق على حاشيته دون قيود، ويشدد الحراسة من حوله، ويعيش في تعتيم إعلامي، ويحيط نفسه بالوشايات والدسائس والمؤامرات، فلا مكان للأخلاق أو الشرف، ولا الصدق ولا الوفاء

بالعهد، فكل الناس أعداءه، ويحيط نفسه بالمنافقين والمتملقين، ولا يهتم الطاغية بوضع رعاياه إن أثقلوا بالضرائب، فهذا يفيد بحيث يصبحوا منشغلين بالبحث عن قوت يومهم، ولا يحب الطاغية أصحاب الكرامة لذلك تجده يطارد الأخيار من الناس، كما يعمل على تدمير روح المواطنة ليصبحوا عاجزين.

والطغيان هو شكل من أَشكال الحكم يتمتع فيه الحاكم بسلطة غير محددة فالطاغية لا يأبه لأحد، وقد يلجأ أحيانًا لاستخدام أقصى درجات القوة للحفاظ على سلطته. وقد أطلق على أواخر القرن الثامن عشر في أوروبا عصر الحكّام الطغاة المستنيرين أمثال فريدريك الكبير ملك بروسيا وكاتْرينا العظمى قيصرة روسيا، وجوزيف الثاني إمبراطور النمسا، الذين بدلوا جهوداً حثيثة في سبيل إصلاح القوانين، وتشجيع التعليم والفنون، ويعتقد بعض هؤلاء الحكام بأن الحرية والتعليم يصنعان رعايا متمردين، ولذا فقد تخلوا عن فكرة الاستنارة، وخلفهم حكّام هدموا ما أنجزه من سبقهم من الحكام المستنيرين.ويصف أرسطو أساليب الطغاة والمستبدين في احتكار السلطة والاستفراد بها لضمان عدم خروجها من قبضتهم فيقول: لكي يتمكن الطغاة من الاحتفاظ بعروشهم يلجئون إلى تدمير روح المواطنين لجعلهم عاجزين عن فعل أي شيء إيجابي، وفي سبيل ذلك يعملون على القضاء – وبشتى الوسائل – على المثقفين الذين قد يشكلون خطراً على الحكم، كما يلجئون إلى منع الاجتماعات ويعملون ما في وسعهم لعزل كل من يساهم في تعليم الناس وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، كما يعملون على تنمية روح الاغتراب لدى المواطنين العادين ومحاولة قطع الصلة بينهم وبين الوطن، كما أنه كثيراً ما يلجئون إلى تقييد حرية المواطنين وعدم السماح لهم بتجاوز أبواب مدينتهم، ويعمل على بث الجواسيس في كل مكان ليكونوا على اطلاع دائم ومستمر بكل ما يقوله الرعية.

في ظل النظام التسلطي تقمع المعارضة المنظمة و يحد من حركة و نشاط مؤسسات المجتمع،لكنه لا يحاول السيطرة عليها أما فيما يخص صور الصراع بين مكونات البناء الاجتماعي فانه يحاول حصرها دون ان يلغيها.

أما فيما يخص السلطة السياسية فنلاحظ أن من يمتلكونها قد لا يعترفون بأية حدود لدستورية سلطة الدولة غير انهم في التطبيق يعترفون ببعض الحدودو في نفس السياق تحاول تعبئة المواطنين لتحقيق أهدافها السياسية لكنها لا تلغي التفرقة بين المجال العام و الخاص و غالبا ما لا تمس بالمجال الخاص بمعنى ان الفرد قد يكون محاصر من قبل ممثلي النظام السياسي لكنه مع ذلك يستطيع ان يهرب من المجال العام إلى الاستقلالية النسبية.

وهذه الأنظمة التسلطية ليس فيها الصلابة المتجمدة التي تميز الشمولية لكنها تفتقر أيضا إلى مرونة النظام الليبرالي بحكم السيطرة الثقيلة للنظام السياسي ،و بالتالي فهي تميل إلى ان تكون ذات طابع قلق و غير مستقر[19].

على العموم فإن هذه الأنظمة تجابه خطريين هما:

1 -**صحوة ليبيرالية** من خلال احياء سلطة الجماعات التي تم قهرها لفترة ما.

2 -**ظهور نظام شمولي** من خلال تحالف عديد من الجماعات و المصالح.

في الأخير يلاحظ ان هذه الانظمة التسلطية تتسم بميلها إلى الاستقلال الايديولوجي من خلال محاولة صياغة ايديولوجية وسطية لتصاغ بطريقة توفيقية أو تلقيفية-حسب الاحوال-بحيث تقتبس بعض عناصر الماركسية و بعض عناصر الليبيرالية.

المبحث الثاني: أنماط النظم التسلطية

لفهم و حصر أنماط النظم التسلطية تم اللجوء إلى ذكر النماذج التسلطية الافريقية التي تلت فترة ما بعد الاستقلال للدول التي تميزت أنظمة حكمها بالتسلطية. و تميزت الفترة التي تلت استقلال معظم الدول الإفريقية، بظهور نظم الحزب الواحد في الحكم في غالبية دول القارة ، فأقل من خمس دور من بين تسع وأربعين دولة مستقلة في القارة هي التي يمكن وصفها فقط بأنها دول متعددة الأحزاب، وهذا يعني أن اغلب الدولة قد أتبعت نظام الحزب الواحد الذي مكن

القيادات الإفريقية من ترسيخ علاقات التسلط والاستبداد، بل أضافت إليها جاهدة أنماط جديدة في سبيل المحافظة على السلطة التي أنتجت في نهاية المطاف أوضاع استبدادية وتسلطية على كافة المستويات، ساد الاعتقاد بأن الدول الإفريقية المستقلة سوف تسير على ذات النهج الذي سارت فيه النظم السياسية الغربية من حيث شكل نظام الحكم، وطبيعة المؤسسات السياسية القائمة التي تتميز بأن مركز الثقل في النظام السياسي يميل لصالح السلطة التشريعية إلى جانب التعددية والتنافس الحزبي . هذا ربما يعود إلى أن الدول الاستعمارية السابقة قد حاولت نقل نظمها السياسية والاقتصادية للمستعمرات السابقة عند الاستقلال، بهدف خلق دويلات تابعة تدور في فلك الدول الاستعمارية السابقة.

1. هيمنة نمط الحزب الواحد:

ارتبطت الظاهرة الحزبية في إفريقيا جنوب الصحراء بنظام الحزب الواحد أي أنها تدخل في إطار النظم اللاتنافسية، ويعود وجودها إلى أواخر الحقبة الاستعمارية والسيطرة الأجنبية، ومحاولات التخلص من هذا الوضع، وبناء كيانات جديدة مستقلة، فالنظم الاستعمارية على اختلاف أنواعها تركت أثاراً واضحة على سياسات ما بعد الاستقلال في إفريقيا، وبذلك فقد ساهمت على انتشار نمط الحزب الواحد بشكل أو بآخر. ويرى البعض أن نظام الحزب الواحد هو وريث النظام الاستعماري التسلطي، وربما الاختلاف الوحيد هو أن الأول نظام وطني وليس أجنبي مفروض من جانب المستعمر فالإدارة الاستعمارية عودت شعوب المستعمرات على الطاعة والخضوع لإرادة مفروضة من الخارج مصدرها الحاكم، واستمرت هذه العادة في الفترة ما بعد الاستقلال، وإن كان الإداريون الأوروبيون قد حل محلهم إداريون سود، ويستدل البعض على ذلك بأن إتباع فرنسا للمركزية الشديدة، والسلطة الهيراركية في ظل نظام الحكم المباشر كان وراء انتشار نمط الحزب الواحد، وخاصة في المناطق التي كانت تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي ، كما أن التنظيم الداخلي للحزب

الواحد قد بني على نفس التقسيمات الإدارية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، وفي ظل الاستعمار البريطاني، فإن وجود حزب قوي تحت رئاسة زعيم مسيطر قوي كان شرطاً أساسياً لمنح الاستقلال للوطنيين. وهو ما شجع أحزاب « الصفوة » تعتمد عليها الإدارة الاستعمارية في تنفيذ سياساتها، بحيث يستمر الولاء لها حتى ما الاستقلال، بحيث نجد أن النخبة أو الصفوة الجديدة من المثقفين الأفارقة في ظل النظم الاستعمارية كانوا أكثر الفئات تعبئة من الناحية الاجتماعية، **ويلاحظ أن الكثير من هؤلاء المثقفين أصبحوا** فيما بعد قادة لدولهم، وتأثروا بنمط الحزب الواحد الذي يتناسب مع النزعة التسلطية التي جبلوا عليها إبان الحقبة الاستعمارية

كما تأثرت الأحزاب السياسية الناشئة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت الحقبة الاستعمارية حيث ظهرت قوى اجتماعية ونخب قوية مرتبطة بالحكم الأجنبي، إلى جانب بروز حركات قومية تحاول تغيير الأوضاع القائمة وتأسيس حكومات وطنية في الدول القطرية حديثة الاستقلال على أنقاض الحكم الاستعماري فأغلب الأحزاب السياسية التي عرفتها الدول الأفريقية قد نشأت في ظل تدابير دستورية تبلورت إبان الحقبة الاستعمارية، وهذا يعنى أن عمر الأحزاب السياسية الناشئة يعتبر قصير نسبياً بمعنى أنها ظهرت للوجود بعد الحرب العالمية الثانية، وتبلورت مطالبها أساساٌ في المشاركة في الحركة.

كما ساهم الوجود الأجنبي في تعزيز الحركات القومية التي واجهته، بمعنى أن الاستعمار كان بمثابة عامل موحد ساعد على تكوين جبهة معارضة في شكل حركات تحرر وطنية تعمل على مقاومته التي انتشرت في أغلب الدول الأفريقية، ويعتبر ذلك بمثابة مناخ ملائم لنشأة نظام الحزب الواحد الجماهيري، إلى جانب ذلك ظهرت بعض الأحزاب ذات التوجهات الإقليمية والقبلية في مواجهة الحركات الوطنية واعتمادها على الولاءات الأولية في تنفيذ سياساتها بدلاً من الولاء للوطن. ورغم محاولات السلطات الاستعمارية بزرع نظم سياسية على غرار نظم الدولة الأم تقوم

على أساس التمثيل النيابي والتنافس الحزبي، فقد تحولت معظم الدول الأفريقية إلى نظام الحزب الواحد المسيطر الذي لا يحتكر الحياة السياسية ولكنه يسيطر عليها سيطرة تامة، ويترك لغيره فرصة للتواجد ولكن لا يسمح لها بأن تتحداه، ومنه إلى نظام الحزب الوحيد أو الأوحد الذي يحتكر الحياة السياسية ولا يترك لغيره فرصة التعايش معه، وبذلك فقد أصبح نظام الحزب الواحد هو القاعدة العامة في إفريقيا بعد أن كان موجوداً في بادئ الأمر في الدول التي كانت تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي.

تتفق النظم الحزبية في إفريقيا في الفترة ما بعد الاستقلال في أنها أحزاب جماهيرية ولو من حيث المبدأ، وبذلك فهي ليست أحزاب بالمعنى التقليدي حيث أن الحزب يمثل الجزء للكل وليس الكل، وبذلك درجت العادة على وصف أغلب الأحزاب السياسية في إفريقيا بالأحزاب الجماهيرية التي نشأت نتيجة إقرار نظم الانتخاب العام وصعود الأنظمة البرلمانية، وكانت في البداية مقتصرة على القوى اليسارية الصاعدة التي كانت تهدف إلى توعية الطبقة العاملة وتنظيمها سياسياً ونقابياً، ولكن بعض الأحزاب اليمينية أو البرجوازية التي كانت مقتصرة في البداية على النخب والوجهاء، أدركت أهمية الانفتاح على الجماهير، وبذلك عمدت على تبني الهياكل التنظيمية التي كانت تتبعها الأحزاب الجماهيرية. وتستمد هذه الأحزاب قوتها من الجماهير بمعنى آخر من الأعضاء المنتسبين إليها الذين يعول عليهم في تمويل النشاط السياسي، وذلك من خلال دفع للاشتراكات بصورة دائمة لأن الأحزاب الجماهيرية تفتح أبواب العضوية فيها لكافة طوائف الشعب بدون تمييز، كما أنها تدعي تمثيل مصالح الجماهير، وبذلك فهي تضم في صفوفها أكبر عدد من الأفراد، وتتميز بأنها تقوم على المركزية في علاقة أعضاء الحزب مع بعضهم البعض ومع القيادة. وتندرج تحت هذا النوع من الأحزاب الشمولية، والأحزاب ذات المضامين الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

يتميز نظام الحـزب الواحـد في إفريقيـا بـالتنظيم الهرمـي والمركزيـة والسـلطة الهيراركية ويتكون التنظيم الهرمي للحـزب في الغالـب مـن عـدة مسـتويات تنظيميـة تتراوح من 3–5 مستويات، يكثر وحداتها الأساسية في المستوى القاعـدي، ويقـل في المستويات العليا، ومن أهم خصائص التنظيم الداخلي للحزب الواحد في إفريقيا هـو اتساع قاعدته لتبنى على التنظيم الإداري للدولة. كما أن دعامة التنظيم الهرمي للحزب وأساسه المركزية الإدارية التي تضمن التناسق بين مستويات التنظيم الحـزبي المختلفـة وسير عملها.

يخضع الحزب الواحد في إفريقيا لسلطة الزعيم القومي، وهو ذاته رئيس الحزب ورئيس الدولة، وهذا يعني أن الحزب مرتبط مباشرة بسـلطة شـخص هـذا الـزعيم وأداته في الحكم يده بدلاً مـن أن يصـبح وسـيلة في إيجـاد مؤسسـات سياسـية قويـة، تعكس إرادة جموع الشعب، كما أن قرارات الحزب هي قرارات الرئيس، وهـذا يخلـق فراغ تنظيمي على المستوى الحزبي، وأن القضاء على الزعيم يؤدي إلى انهيار المؤسسات القائمة، ولهذا الأساس نجد أن أغلب الانقلابات العسـكرية خطـط لهـا عنـدما كـان الرئيس خارج البلاد. **ومن أبرز الأمثلة على ذلك:–**

الانقلاب العسكري الذي قاده عيدي أمين عـام 1971 عـلى الـرئيس ميلتـون أوبوتي عندما كان الأخير خارج البلاد في مؤتمر للكومنولث، وكذا الحال مـع الـرئيس نكروما عندما كان في زيارة لبكين.

إن الضعف التنظيمـي لنظـام الحـزب الواحـد وعجـزه عـن تحريـك الجماهـير وتعبئتها واتجاهها بدلاً من ذلك للاعتماد على القوة والقمـع بصـورة متزايـدة لتحقيـق الطاعة والولاء والقضاء على المعارضة السياسية أدى إلى ضعف الأحـزاب السياسـية المسيطرة لتفسح المجال لتنامي سلطة العسكريون والاتجاه نحو عسكرة السلطة.

2. العسكريون وعسكرة السلطة:

شهدت إفريقيا جنوب الصحراء خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي تنامي ظاهرة الانقلابات العسكرية وسيطرة العسكريون على السلطة بحيث تلعب المؤسسة العسكرية دوراً سياسياً بارزاً في الحياة السياسية، ويتجلى في أحدى الصور التالية:

- **النفوذ العسكري** الذي يمارسه العسكريون في شكل جماعة مصالح، ويوجد هذا النمط في الدول التي تتميز باستقرار ورسوخ التقليد الخاص بالسيطرة المدنية على القوات المسلحة.
- **المشاركة العسكرية** حيث يشارك العسكريون في عملية صنع القرار، وإدارة الهيئات والمؤسسات الهامة في الدولة.
- **سيطرة العسكريون المباشرة** على مقاليد العملية السياسية بحيث يتحكمون في عملية توزيع القيم والموارد داخل المجتمع.

ويرجع تنامي ظاهرة تدخل العسكريين في السياسة إلى الخبرة التاريخية التي تعتبر من أهم عوامل التنشئة المهنية والسياسية والاجتماعية للعسكريين. ويرى روستو بأهمية دور المواريث التاريخية في إفريقيا من زاوية الدور المعاصر للعسكريين في المجتمع والسياسة.

إن سيطرة العسكريون على زمام الأمور يصبح مطلباً ملحاً في الدول التي يسودها هذا النمط من أنماط الحكم. فالنظم البرلمانية التي وجدت في بعض الدول عند الاستقلال تحولت بعد سنوات قليلة إلى نظام الحزب الواحد ثم النظم العسكرية فيما بعد، ويرجع ذلك إلى ضعف المؤسسات المدنية، والمشاركة المفرطة والافتقار إلى الشرعية السياسية وفضلاً عن عدم الاستقرار الاقتصادي، وقد ساهمت هذه العوامل في تسهيل استيلاء الجيش على السلطة في إفريقيا خلال الستينيات. كما أن النزعة التسلطية الكامنة دفعت البعض لاستغلال المؤسسات العسكرية وذلك لاحتكارها

شبه الكامل لمصادر القوة في المجتمع مما يجعلها القوة الوحيدة القادرة للسيطرة على الدولة. ويوصف النظام السياسي بأنه عسكري عندما يسيطر العسكريون على مقاليد العملية السياسية فيتحكمون في عملية القيم والموارد داخل المجتمع. ويشير الجدول التالي إلى كيفية تولي الرئاسة في أغلب الدول الأفريقية جنوب الصحراء إذ يلاحظ أنه من بين 24 دولة التي خضعت للدراسة ست دول فقط كان التغيير فيها سلمياً سواءً بالاستقالة أو الوفاة، أما الباقي فتم من خلال الانقلابات العسكرية بما يؤكد تأصل نزعة التسلط عند أغلب القيادات السياسية.[22].

المبحث الثالث: الدولة التسلطية في الوطن العربي

ما يمكن تفسير به الأنظمة العربية هو نفسه نادى به عدد كبير من الفقهاء والباحثين وهو أقصى ما يطمح إليه الإنسان العربي أن يتمتع بالأمن والاستقرار في ظل حاكم مستبد يتصدى لجشع الأقوياء، ويشعر الجميع بواجب الطاعة إليه خوفا من عقابه.

استمر موروث «المستبد العادل» طويلاً في الفكر العربي الحديث، وما زال حاضراً بقوة في دراسات تصف بنية النظام السياسي العربي بأنها تسلطية وتجدد نفسها بأشكال مختلفة على امتداد الوطن العربي. فباتت الأنظمة السياسية العربية متشابهة إلى حد بعيد، رغم توصيفها بين نظم ملكية أو جمهورية. **وذلك يطرح تساؤلات منهجية حول مستقبل هذا النظام في عصر العولمة منها:**

1- **أن البنى الاقتصادية والاجتماعية القبلية والطائفية** ساهمت في توليد النظم السياسية التسلطية العربية. مما يعطي أهمية استثنائية لمقولات ابن خلدون عن العصبية، والبداوة، وأطوار الدولة، والعمران الحضري، وتحول العصبية القبلية المتحالفة مع العصبية الدينية إلى ملك. وبرز تشابه لدرجة التطابق في البنى السياسية العربية التي تولدت عنها أنظمة تسلطية تمارس الحكم على طريقة زعيم القبلية المستبد لا العادل. وما زالت الشعوب العربية تعيش حالة مزرية من الفقر والأمية، والبطالة كما دلت جميع تقارير التنمية العربية الصادرة عن الأمم المتحدة خلال السنوات الماضية.

2- **ليس من شك بأن شرعية الدولة العربية** ليست نتاج علاقة سليمة مع مواطنيها لأنهم لا يعاملون كمواطنين بل كرعايا لدولة تسلطية تجيد كل أشكال القمعولا تقدم الحد الأدنى من العدالة والمساواة والرعاية الاجتماعية. وبرزت فوارق هائلة بين القوى التسلطية والجماهير الشعبية التي تشكو غياب الخدمات على أنواعها، وفرص العمل، وتدني الدخل الفردي ومستوى التعليم وغيرها. بالمقابل، تكدست ثروات طائلة من الأموال النفطية وغيرها، لكنها لم توظف في عملية التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة داخل الوطن العربي بل نُقلت إلى الخارج، واستخدم قسم كبير منها في البورصة، وشراء الأسلحة التي لم تستخدم في المعارك القومية، وفي شراء السلع الاستهلاكية الغالية الثمن والقصور الفاخرة. فانتهى مفعول الطفرة النفطية الأولى والثانية إلى هدر للإمكانات الاقتصادية المتوافرة في بلاد العرب دون تطوير ملحوظ للبنى الاقتصادية والاجتماعية. وارتفع حجم الأموال العربية الهالكة بعد انفجار الأزمة الرأسمالية العالمية الحالية إلى أكثر من ثلاثة آلاف مليار دولار كان بإمكانها إحداث قفزة نوعية في الوطن العربي.

3- **فصيغة المستبد لا العادل هي التي سادت في الوطن العربي**. وقد بدأت فردية عبر زعماء الأسر الحاكمة وشيوخ القبائل، ثم تطورت إلى حكم عسكري عبر الانقلابات المتلاحقة في أكثر من بلد عربي. ورفعت في البداية راية الإصلاح السياسي والاقتصادي والتحديث الاجتماعي، لكنها سرعان ما تحولت إلى معوق أساسي للحداثة السليمة، والديموقراطية، وبناء الحكم الصالح. واتجه بعضها إلى بناء الحزب الواحد، وأوكل إدارة الحكم إلى أجهزة الاستخبارات التي باتت الحاكم الفعلي في الوطن العربي. وقطعت

الطريق أمام أي تغيير ديموقراطي، وأقامت شبكة من العلاقات الممتازة في ما بينها، وحدّثت أجهزة القمع حتى باتت أفضل مما هي عليه في الدولة المتطورة. [23]

4- **أصبح شعار «تحديث النظام التسلطي»**، الهاجس الرئيسي لكل من تسلم السلطة في أي بلد عربي. فالنظام لا يحمي نفسه عبر ضمان الحقوق الفردية والجماعية، ونشر العدالة والمساواة، وروح المواطنة، والتنمية المستدامة بل بالقمع وحده. فالحاكم العربي القوي هو الذي يضمن لنفسه الاستمرارية في السلطة أطول فترة ممكنة، ويمارس كل أشكال التسلط لضمان الاستقرار الداخلي، وتأمين الوراثة من الآباء إلى الأحفاد. ويُغيّب الفرد المستقل أو المواطن الحر بصورة شبه تامة بحيث بات عاجزا عن القيام بأي دور فاعل في عملية التغيير السياسي والاجتماعي. وما زال النظام التسلطي العربي يخوض معركة مفتوحة ضد ثقافة التغيير والمثقفين المتنورين، وإجبارهم على السكوت تحت طائلة السجن، والتهجير ومصادرة أعمالهم الإبداعية. فيما فتحت أبواب الوظائف العليا وجمع الثروة أمام أعداد كبيرة من المثقفين الذين ساندوا السلطة، وتسلموا وزارات الدولة وباتوا أعضاء في مجالسها البرلمانية بعدما أعلنوا ولاءهم التام للنظام التسلطي وكالوا المديح لقادة مستبدين دون أن يكونوا عادلين.

نجح النظام التسلطي في السيطرة على مؤسسات المجتمع الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني، عبر مختلف وسائل الترغيب والترهيب، وإلحاقها قسريا بأجهزة الدولة التسلطية. كما نجح أحيانا في تهدئة العصبيات القبلية والطائفية الموروثة إبان مرحلة الاستقرار، ثم استفاد من تناقضاتها الكثيرة في زمن الأزمات الحادة. فلم يسع الزعيم التسلطي أبدا إلى ضرب العصبيات التقليدية السابقة

على ولادة الدولة العربية الحديثة، واعتبرها، إلى جانب الأجهزة الأمنية، خط الدفاع الثاني عنه.ويواجه الآن معركة مصيرية في زمن العولمة والتكتلات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي تسعى إلى نشر ديموقراطية تتلاءم مع طبيعة النظام العالمي الجديد. ومع إسقاط النظام العراقي، والبدء بمحاكمة نظام البشير في السودان أمام محكمة دولية شعرت بعض الأنظمة العربية بمصير مشابه، وكأن هناك مخططا لتفكيك المنطقة العربية بهدف إدماجها قسريا بمشروع الشرق الأوسط الجديد.

نخلص إلى القول إن النظام التسلطي، فرداً كان أم حزباً، أو جماعة انقلابية، ساهم في تغييب المواطن العربي الحر الذي يشكل القاعدة الأساسية للتغير العقلاني الشامل. فيما المرحلة الراهنة تضج باحتمالات كثيرة للتغيير الجذري على غرار ما يجري في دول أميركا اللاتينية. ونجاح عملية التغيير رهن بضمان الحريات العامة والخاصة، وبناء الديموقراطية، وتشجيع المجتمع المدني ونشر العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة، والانفتاح على جميع الثقافات، والعمل على كسر التبعية مع الغرب وإقامة التوازن بين الأصالة والمعاصرة.

لذلك تخشى الدولة التسلطية العربية من مسار الديموقراطية الحقيقية وتستعيض عنها بديموقراطية شكلية هدفها إحكام سيطرة الدولة على المجتمع بطرق مرنة من خلال جذب الأفراد، والجماعات، والنقابات، والأحزاب السياسية والمهن الحرة وإلحاقها بالدولة. وقد نجحت في تحديث أجهزة الدولة التسلطية بوضوح في الدول التي تسيطر على الاقتصاد الريعي، وتتحكم بمراكز الإنتاج الأساسية وطرق توزيعه على المناصرين لها وحرمان المعارضة منها. ولم تنجح تلك السياسة إلى حد ما في الدول التي يتمتع فيها القطاع الخاص بنوع من الحرية التنافسية التي تجعله عصيا على الخضوع، ولديه شبكات أمان مع الخارج.

وفي الختام فإنه يمكن القول أن الوحدات السياسية و الأنظمة السياسية التي تحويها هي بمثابة الروح في الجسد وعلى هذا الأساس فالدول تحدد مكانتها على مختلف الدوائر الإقليمية و الدولية وحتى التحت الإقليمية وهذا محدد لتفاعلها مع مختلف الكايانات الأخرى والاتجاه الدولي اليوم في الناحية السياسية العملية وكذا

من الناحية الفكرية والاجتهادات المتعلقة بـأنجع الأنظمـة المناسـبة للـدول خاصـة بالمراعاة للجوانب لـيس فقـط السياسـية بـل حتـى الطبيعـة المجتمعيـة والتاريخيـة للمجتمعات على غرار بريطانيا وتفضيلها للنظام البرلماني باعتباره أنجع نظـام قـادر على الحفاظ على المكانة التاريخيـة للعائلـة الملكـة كنقطـة مهمـة محافظـة لـيس فقـط على تاريخية النظام السياسي بل حتى في جانب القدرة على الحفاظ على الوحدة بـين مختلف المكونات للمجتمع البرلماني .

وعليه فالدول اليوم تنحى إلى نظـام الـديمقراطي مـن أجـل الحفـاظ عـلى مختلف الخصوصيات القادرة على رسم تعامل سياسي داخل الدولة يفضي إلى الحـد من التهمي وبالتالي عقلانية في التعامل السياسي وهـذا قـد ينسـحب عـلى مختلـف الإشكال الأخرى من الأنظمة السياسية وعليه تبقى الإشكالية ليس في نوع النظـام بل في الممارسة السياسية لهذا النظام ؟

الفصل الرابع

سيطرة الحزب الواحد
وضعف التعددية السياسية

رغم النقاش الواسع الذي تثيره مسألة تجاوز النظم التسلطية والتحول نحو الديمقراطية في الوطن العربي منذ عدة عقود، لا يوجد هناك اقتناع بأنها تشكل أولوية بالنسبة للمجتمعات العربية إذا ما وضعت بجانب مسائل خطيرة مثل مسألة مواجهة حركة الاستيطان الصهيوني في فلسطين التي لم ينجح العرب في وضع حد لها بعد ثلاث حروب إقليمية مدمرة ومقاومة فلسطينية مستمرة منذ نصف قرن على إعلان دولة إسرائيل، أو إذا ما وضعت بجانب مسألة التنمية ومواجهة تحديات الإفلاس الاقتصادي وما ينجم عنه من مخاطر الإفقار المتزايد والبطالة المستفحلة والانتفاضات الداخلية المحتملة والمتوقعة. ولا يزال هناك قسم كبير من الرأي العام السياسي يعتقد أن نظام التعددية والديمقراطية بما يتضمنه من غياب المراقبة المباشرة على الفضاء العام وإباحة التنافس والصراع بين الأحزاب السياسية وحرية التعبير والتفكير، قد يساهم في توفير تربة صالحة لتزايد النفوذ الأجنبي وتنمية الصراعات الداخلية التي تهدد بتصديع الكيان الوطني وربما العودة نحو قيم الطائفية والعشائرية والمحافظة الدينية. ويلتقي هذا التفكير النابع من الحرص على حد أدنى من الانسجام الداخلي الوطني مع رأي النخب الحاكمة التي تعتقد أن الحفاظ على الأمن والوحدة الوطنية ومنع التدخل الأجنبي.. كل ذلك لن يكون ممكناً من دون تقييد حرية الرأي والتعبير والحد من الحريات السياسية والتنظيمية، بل ومن دون فرض الأحكام العرفية.

لا يزال الجدل قائماً حول أولوية الحديث عن التعددية والديمقراطية في العالم العربي، إذ يريالبعض وخاصة الفئات الحاكمة أن الحفاظ على الأمن والاستقرار أولى وأن الحريات تهددباتساعها تلك الأولويات. **والنتيجة هي** أنه رغم بعض مظاهر التعددية الشكلية التي تعرفها بعض النظم العربية بقي العالم العربي من أقل المناطق تأثراً برياح التغيير القوية التي هزت المعسكر السوفياتي والاشتراكي سابقاً كما هزت النظم العسكرية والدكتاتورية في معظم جنوب أميركا وأفريقيا وآسيا، كما أن تحرر هذا العالم من نير النظام السياسي التسلطي أو الشمولي لا يزال إشكالياً بالمعنى العميق

للكلمة، فلا تزال النخب الحاكمة بعيدة جداً عن أن تقر وتعترف بمبدأ صدور السلطة عن الشعب، وبحق هذا الشعب في المشاركة فيها فردياً وجماعياً، بل في قول رأيه فيها من دون طموح للمشاركة، ولا تزال الوصاية على المجتمعات هي العقيدة الرئيسية التي تحكم ممارسات النخب العربية الحاكمة، مع تعدد الحجج التي تسند إليها هذه النخب وصايتها وطرق التعبير عن هذه الوصاية وأشكال ممارستها.

فالسياسة - سواء أوجدت مظاهر للتعددية أو لم توجد- لا تزال معتبرة مسألة اختصاصية لا يحق لمن كان ولا لأي كان أن يدلي بدلوه فيها، وبالأحرى المطالبة بالتدخل في مسائلها وقضاياها. إنها محصورة بفئة محددة من السكان، يمكن أن تكون عائلة أو عشيرة أو أسرة مالكة أو حزباً واحداً أو تياراً سياسياً معيناً يعتبر أن كل ما عداه من تيارات سياسية -حتى حين يقر بوجودها- غير قادر على خدمة المصالح الوطنية والدفاع عنها.

هناك بالتأكيد بعض الانفتاحات التي لا يمكن إنكارها لكنها لا تغير في نظري من السمة الرئيسية للأنظمة السياسية العربية الراهنة، أو لمعظمها على الأقل، وهي لا تأتي غالباً من منطلق الإيمان بضرورة تحقيق الديمقراطية أو بنجاعة وأهمية المشاركة الشعبية بقدر ما تأتي نتيجة شعور بعض النخب المسؤولة بعمق الأزمة وسعيها عن طريق بعض الانفتاح إلى إصلاح النظام التسلطي والواحدي أو إنقاذه.

ومن هنا لا ينبغي البناء كثيراً على هذه التحولات والانفتاحات والرهان عليها فهي لا تصبح ذات قيمة مقياسية إلا عندما تمس بالفعل مبدأ المشاركة الفعلية في القرار من قبل رأي عام استقر وتهيكل وما عدا ذلك من مظاهر السماح بأشكال مختلفة ومسيطر عليها من التعددية تحت إشراف أجهزة الأمن التي تمارس وحدها القرار السياسي في نهاية المطاف أو تشكل الأداة الرئيسية لممارسة السلطة ودعم النخبة التي تحتكرها، فلا يمثل إلا تكتيكاً سياسياً استخدم منذ عقود ولا يزال من قبل الأنظمة ذاتها، ولا يشكل قطيعة حقيقية مع احتكار القرار والتحكم، بل والتلاعب به من قبل المجموعة الصغيرة الحاكمة مهما كانت طبيعة العصبية التي تستند إليها.

إن الذي يميز الانفتاحات السياسية التي تنبع من المسارات التي يمكن تسميتها بالفعل مسارات التحول الديمقراطي أو الانتقال نحو الديمقراطية عن تلك التي تهدف إلى تعزيز الدكتاتورية أو التغطية على التسلطية، هو الغاية التي توجهها في المسار العام. فهي لا تأخذ قيمتها كخطوة على طريق التحول الديمقراطي إلا إذا كانت بداية لوضع حد لمبدأ الوصاية السياسية على المجتمع والرأي العام وللاعتراف بالحق الذي لا يصادر للشعب في تقرير سياسته بنفسه عبر ممثلين منتخبين بنزاهة وبطريقة دورية. ويعني الانتقال عندئذ التدرج في تطبيق هذا الحق سواء من حيث ضيق أو اتساع دائرة المشاركين في التقرير السياسي، أو من حيث المراحل الانتقالية للوصول إلى تعميم حق هذه الممارسة السياسية.

وحتى في المغرب الأقصى الذي يبدو وكأنه خرق القاعدة، من الصعب أن نقول إن طريق الانتقال لا رجعة فيه، لأنه لم يقر بشكل واضح بعد مبدأ ومنطق السيادة الشعبية. إن الديمقراطية جاءت عن طريق التفاهم والاتفاق بين الملك الراحل والمعارضة السياسية التي نجحت في إثبات وجودها خلال الفترة الماضية، وكان الدافع الرئيسي لذلك لدى القصر هو قطع الطريق على احتمال تفاهم بين المعارضة الاشتراكية والمعارضة الإسلامية، مما كان يمكن أن يهدد وجود الملكية ذاتها في مرحلة دقيقة لانتقال السلطة. لقد وجد القصر أن إدراج المعارضة الاشتراكية في الحياة السياسية هو الوسيلة الوحيدة لتجنب الانحدار نحو مواجهة حتمية مليئة بالمخاطر. وليس لدي اعتراض على ما حصل كخطوة أولى وقد شجعت عليه، إنما لا يزال من غير الواضح ما إذا كان الاعتراف بحق المعارضة في التداول يعني الإقرار بمبدأ صدور السلطة عن الشعب أم أنه استجابة لأزمة متوقعة للنظام.

ثم إننا لا ينبغي أن نسحب تجربة المغرب على التجارب العربيـة الأخـرى، فمن الواضح أن الدول العربية التي تسيطر عليها نخب علمانية قـد فضـلت مواجهـة المعارضة الإسلامية الواسعة وسحقها، ولم تجد حاجة في سبيل تحقيق ذلك للتحـالف مع القوى شبه الديمقراطية، بـل إنهـا في مواجهتهـا القاطعـة للمعارضـة الإسـلامية أجبرت المعارضة العلمانية على الاصطفاف وراءها بتبعية واستزلام كاملين. وبالمقابل لم يكن بإمكان ملكية مثل الملكية المغربية أن تقوم بمثل هذه المواجهة أو تخاطر بها مـن دون أن تخسـر الأساس العميق الذي تقوم عليه، وهو التوحيد بين الشرعية التاريخيـة والشـرعية الدينية لسلطة الأسرة الشريفية. وهنا لعب الطـابع الـديني للملكيـة دوراً غير مباشر في الدفع نحو الديقراطية.

1 -غياب مبدأ التنافس على الحكم وتداوله

يشكل هذا الرفض العام والجامع في المنطقة العربية لمبدأ صـدور السـلطة عـن الشعب وحقه الكامل في مراقبتها -حتى عنـدما تسـمح النخـب بوجـود مؤسسـات برلمانية أو انتخابـات شـكلية- القاعـدة التـي تقـوم عليهـا الحيـاة السياسـية المـزورة للشعوب العربية وهو الذي يفسر أن هذه الحياة السياسية لا تزال بشكل عام محتجـزة وأسيرة تماماً في معظم الدول العربيـة، ولا يـزال مـن الصـعب الحـديث عـن تنـافس حقيقي ونزيه على الحكم أو تداوله في عموم البلاد العربية.

ففي مصر التي عرفت بداية التعدديـة في فـترة مـا بعـد الاسـتقلال منـذ عـام 1970 مع مجيء أنور السادات إلى الحكم، لا تزال السلطة السياسية حكراً على حزب الرئيس منذ ثورة الخمسينيات وهو الحزب الـذي ولـد مـن الحـزب الحـاكم في عهـد الرئيس جمال عبد الناصر، ونجـح في الاسـتمرار في الحكـم مـع تغيـير جميـع عقائـده وسياساته. ورغم مرور ثلاثين عاماً على الانفتاح السياسي في هذه البلاد لم يتطـور أي شكل مـن أشـكال المشـاركة السياسـية للنخـب المعارضـة أو للمـواطنين عمومـاً في القرارات المصيرية، ولا تزال التعددية تراوح في مكانها مع هامش لا يتغير مـن حريـة التعبير والتنظيم.

يلاحظ أن مساحة الحرية والديمقراطية والتداول السلمي في الدول العربية تنحسر لصالح النظم الأحادية سواء أكانت أشخاصا أم أحزابا.

أما في الجزائر التي همت بالانتقال نحو التعددية منذ 1988 إثر الأزمة التي عرفها نظام الحزب الواحد، فقد نجح الفريق العسكري الذي يسيطر عملياً على مقاليد الأمور في منع أي تحول سياسي حقيقي في اتجاه المشاركة السياسية، وكانت الحرب الداخلية ولا تزال وسوف تبقى لفترة طويلة ربما هي التكريس المباشر والدائم لأزمة التحول الديمقراطي.

وفي العراق -أكثر مما حصل في مصر وسوريا- كانت التصفية السياسية المباشرة والمنهجية للتعددية الموروثة عن الحقب السابقة هي السمة البارزة للتطور السياسي ولم يكن من الممكن الحفاظ على الحكم المطلق والأحادي من دون الدخول في حروب داخلية وخارجية مستمرة كان من نتيجتها التدمير السياسي والمعنوي والاقتصادي للمجتمع والبلاد معاً.

أما في سوريا فقد نجح الحزب الواحد الذي وضع يده على مقاليد الأمور منذ عام 1963 تحت حماية قانون الطوارئ في شق جميع الأحزاب وتمزيقها وتحويل القسم الأكبر منها إلى واجهة لتعددية شكلية لا وظيفة لها سوى تمجيد الحزب الواحد الذي ضمن لها عوضاً عن المشاركة في السلطة مشاركة في المنافع والامتيازات.

وفي ليبيا التي أراد لها معمر القذافي أن تكون جمهورية أكثر من كل ما سبقها من جمهوريات فأطلق عليها اسم الجماهيرية الكبرى، تكاد السياسة تقتصر على استعراض ذاتي لمواهب شخص واحد، وهو نفسه غالباً ما يضن على شعبه بتوضيح رأيه السياسي فلا تفتقر البلاد إلى التعددية فحسب ولكن إلى الحكم السياسي.

وفي السودان الذي عرف حركة شعبية ديمقراطية أطاحت بالنميري منذ منتصف الثمانينيات، آلت الأمور في النهاية إلى حكم عسكري منقسم على نفسه، وبدل أن يقود انهيار نظام الحزب الواحد إلى التعددية، عمق النزوع نحو الاقتتال الداخلي من دون أي أمل في الخروج من دوامة الحرب المستمرة منذ عقود بين الشمال والجنوب.

وفي تونس لم يعمل إبعاد الرئيس السابق الحبيب بورقيبة على توسيع دائرة المشاركة السياسية كما كان متوقعا، وإنما ساهم في التضييق المتزايد على الحريات الفكرية والتنظيمية حتى لم يبق منها شيء.

وربما كان الاستثناء الوحيد في مسار التطور السلبي هذا في العالم العربي هو المغرب الأقصى الذي شهد أول تجربة حكومة تناوب وطني بفضل الحوار الذي بدأ منذ بدايات التسعينيات بين الملك والمعارضة بقصد تجنيب البلاد -كما سبق وأشرت- مخاطر انتقال السلطة في مناخ من التوتر وانعدام الثقة بين الحكم والمعارضة وفقدان الأمل في المستقبل لدى أغلبية الشعب.

وليس الحال كذلك بالتأكيد في المملكة العربية السعودية التي لا تزال تعتبر الممارسة السياسية ذاتها أمراً غريباً على ثقافة البلاد وتقاليدها وتفضل الاختباء وراء غلالة الحكم باسم الدين وإخفاء العرف العائلي الحاكم وراء التعاليم القرآنية.

ومن الواضح في جميع هذه الأمثلة أن العالم العربي لا يزال يفتقر في جميع دوله إلى نموذج من الحكم السياسي الحي أي القادر على بلورة حد أدنى من الإرادة الجمعية والتعبير عن المصالح المتعددة والمتباينة للمجتمع والعمل على تقنينها وتوفير الإطار المناسب للتوفيق فيما بينها وتجاوز تناقضاتها وحلها بطريقة سلمية.

2 -معوقات قيام ديمقراطية وتعددية سياسية

يعزو العديد من الباحثين غياب التعددية السياسية والديمقراطية في العالم العربي إما إلى الثقافة السياسية التقليدية المستمدة من الإسلام، أو إلى ضغط الوضعية شبه الاستعمارية التي عرفتها ولا تزال تعرفها البلاد العربية التي توجد في منطقة حساسة من الجيوسياسية العالمية، والتي تتميز باحتوائها على أهم احتياطيات الطاقة في العالم أو أخيراً إلى المشكلة الإسرائيلية وما أثارته من استجابات كان من ثمرتها زيادة الاستثمار في القوات المسلحة وتضخم هذه القوات من حيث القدرات المادية والسياسية معاً وهناك من يرى أيضاً أن الديمقراطية كانت ضحية للأولوية التي أعطيت لمسألة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

تسيطر تفسيرات محافظة لحركة المسلمين السياسية في التاريخ على أفكار الكثير من المنظرين العرب الذين يقدسون فعل الإنسان في التاريخ ويخشون نقد العديد من حقب التاريخ لأسباب عديدة بالتأكيد يلعب التفسير السائد للإسلام اليوم -وهو تفسير محافظ ومعاد للغرب وقيمه الثقافية والسياسية معاً- دوراً مهماً في تقليل فرص نمو الوعي الصحيح بشروط تكون هذه البنية المفقرة وآفاق تغييرها، كما يعلب دوراً كبيراً في عرقلة نشوء وعي ديمقراطي صحيح أو في إبطائه أو تشويشه خاصة عندما تظهر الديمقراطية بالنسبة لقطاع من الرأي العام وكأنها معادية للدين. وبالمثل تلعب الهيمنة الإمبريالية -القوية استثنائياً في منطقة المشرق العربي- وأداتها الرئيسية وشريكتها معاً الاستعمار الصهيوني دوراً مهماً أيضاً في ترسيخ هذه البنية الإفقارية بقدر ما تضيق من خيارات النخب المحلية وتردعها عن اتخاذ مبادرات مستقلة جريئة. لكنهما لا يفسران لوحدهما تفكك الوعي الديمقراطي القائم ولا الكساح البنيوي الشديد وبالتالي لا يفسران التعثر الذي تواجهه عملية الخروج من النظم التسلطية والشمولية العربية وتفكيكها وبالتالي انغلاق آفاق الانتقال نحو الديمقراطية التي تشكل كممارسة تاريخية موضوع تفكيرنا.

وبدل أن تفسر غياب الديمقراطية تدفع الأطروحة التي تشدد على سيطرة الثقافة التقليدية إلى إضفاء الشرعية في الواقع على النظم التسلطية القائمة بقدر ما تربط مستقبل هذه الديمقراطية وقدرة المجتمعات العربية على الانتقال إليها بتغيير جذري في الثقافة وتجعل من هذا التغيير شرطاً لأي خطوة في اتجاه الحياة السياسية والفكرية الحرة. وقد قاد هذا التفكير ولا يزال إلى موقف يبرر استخدام القوة في سبيل تغيير الثقافة الدينية والاجتماعية ونشر ما يسمى بالعلمانية وبث الروح العقلانية والعلمية في المجتمعات العربية.

أما الأطروحة الثانية التي تجعل من الضغط الاستعماري والتبعية منطلقاً لفهم تردد النخب في بناء نظم سياسية ديمقراطية فهي تثبط همم أي قوى تغييرية وتدفع للاستقالة السياسية والمعنوية بقدر ما تروج لموضوعية خاطئة وخطيرة مفادها بأن النخب المحلية غير قادرة على انتزاع أي هامش استقلالية في سلوكها بمواجهة قوى الهيمنة الدولية، وهي تفسر التبعية بصورة ميكانيكية وسطحية يفهم منها أن النخب التابعة لا عقل لها ولا إرادة خاصة ولا تقوم إلا بالتنفيذ الآلي والمباشر للأوامر التي تعطى لها وتطلب منها.

والحال أن التبعية لا تعني العبودية بالضرورة، وليس هناك ما يمنع النخب المحلية حتى تلك المعتمدة إلى حد كبير على الحماية الأجنبية للبقاء في السلطة، وليست جميعها كذلك- من أن تتخذ مواقف مستقلة وتبلور خططاً وإستراتيجيات مستقلة نسبياً عن إستراتيجيات الدول الكبرى تهدف إلى خدمة أهدافها الخاصة، بل ليس هناك ما يمنعها من الوقوف في وجه بعض هذه الإستراتيجيات والأهداف الكبرى التي تريد أن تفرضها هذه الدول إذا كان ذلك يتعارض مع مصالحها.

إن التبعية تفترض حسابات أدق للمصالح توفق بين حاجات التحالف مع الدول الكبرى من جهة وحاجات الحفاظ على المصالح المحلية للنخب الحاكمة من جهة ثانية بما في ذلك الحد الأدنى من الصدقية أمام الرأي العام المحلي. ولذلك فليس هناك تبعية تلغي وجود النخب المحلية الحاكمة ومصالحها، ولكن التبعية -كل تبعية- تفترض علاقة معقدة ومرنة لتقاسم المصالح بحسب ميزان القوى القائم بين النخبتين المحلية والعالمية. فقد ترفض النخب التابعة القواعد العسكرية الأجنبية اليوم وتقبل بها غداً، وقد تطالب بنظام عالمي اقتصادي جديد وتوقع بعد سنوات اتفاقات الشراكة المتوسطية بل الشراكات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية.

وبالمثل كما كان من الدارج القول إن الحصول على نسب عالية من النمو والسعي نحو توزيع أكثر عدالة للدخل يستدعي وجود نظم قوية قادرة على اتخاذ القرارات الصعبة وضمان الاستقرار وإزالة الانقسام بين صفوف الشعب، فإن من الدارج اليوم القول بأن غياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحياة السياسية كان هو السبب الأول ربما في إخفاق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمر يتعلق في الواقع بمفهوم التنمية ذاته، فقد أصحبت الدوائر الدولية تنظر إلى التنمية اليوم بشكل أساسي كتنمية سياسية وثقافية في الوقت ذاته التي تنظر إليها كتنمية اقتصادية ولا تميز بين هذه الأبعاد المختلفة.

أما فيما يتعلق بدور الصراع الوطني الذي فرضه وجود إسرائيل في عرقلة التوجهات الديمقراطية فهو مزدوج التأثير، فمن الممكن أن يدفع ذلك إلى إخضاع جدول أعمال التحول الديمقراطي لجدول أعمال الصراع والمواجهة، وبالتالي تأجيل البحث في مسألة السلطة ونمط ممارستها حتى تحقيق التحرير، أو أن يشجع بالعكس على إدراج الديمقراطية كعنصر أساسي في إستراتيجية المواجهة باعتبار أن ما تقدمه الديمقراطية من إطار لحل النزاعات الداخلية بالطرق السلمية والقانونية هو شرط لا بد منه لتحقيق الوحدة الوطنية الحقيقية في مواجهة العدو الخارجي. وقد أظهرت التجربة أن تأجيل الاستحقاقات السياسية بحجة تأمين شروط مواجهة الاستعمار أو العدوان لم تساعد على إزالة الاحتلال ولكنها نقلت الأزمة إلى داخل المجتمعات العربية ذاتها التي شهدت حروباً داخلية عديدة في العقدين الماضيين. والواقع أن هذه الأطروحة لا تفسر غياب الديمقراطية بقدر ما تقدم مبررات لتغييبها، وبعكس ذلك فإن تحقيق التحولات الديمقراطية السياسية –أي تغيير نظام ممارسة السلطة من حيث الغايات والمبادئ والقواعد– يشكل رافعة للانتصارات الوطنية.

كما يقود كسر احتكار السلطة حتماً إلى إعادة توزيع أفضل للثروة، وإدخال المجتمع أو إشراك أوسع فئاته في الممارسة السياسية ومناقشة القرارات بصورة علنية وعامة يضاعف أيضاً من الشعور بالمسؤولية الوطنية ويحد من قدرة النخب الحاكمة على مصادرة السلطة والموارد العامة لخدمة مصالحها، وبالتالي يزيد من قدرة المجتمع على مواجهة التحديات الخارجية.

وقد نتسائل اليوم كيف نجحت النخب القائمة في تثبيت أطروحة أن تطبيق مبدأ وقاعدة الديمقراطية في اتخاذ القرار يمكن أن يسيء إلى موقف المقاومة للنفوذ الأجنبي أو حتى للاحتلال، وأن الانفراد في القرار في القضية الوطنية يعطي مردوداً أكثر من المشاركة فيه من قبل المجتمع. ربما جاء ذلك نتيجة لتسويد مفهوم يظهر الديمقراطية كما لو كانت رديفة للتعدد والاقتتال والتنازع بين أبناء الشعب الواحد بدل أن تكون -وهذا أصلها- إطاراً للتوحيد والجمع عن طريق احترام قاعدة الأغلبية وتكوين آلية مقبولة واضحة ومقياسية لاستخراج هذه الأغلبية.

في مقابل هذه الإطروحات السائدة هناك في نظري مجموعتان من العوامل الموضوعية يمكن أن تفسرا بشكل أكبر تعثر الديمقراطية وتباطؤ السير على طريقها وهو الطريق الذي تسير فيه اليوم، وسوف تسير فيه جميع الدول والمجتمعات الإنسانية فالديمقراطية لم تعد نموذجاً لشعب أو ثقافة أو مجتمع، ولكنها الصيغة الوحيدة التي تبدو اليوم في منظور القيم والمفاهيم السياسية السائدة قادرة على أن تؤسس لماهية الإنسان كإنسان سياسي، أي كمواطن حر ومسؤول وصاحب هوية سياسية تجمعه مع غيره من المواطنين. وحيثما فقدت أو غابت غاب شعور الإنسان بإنسانيته السياسية، واضطر إلى العودة إلى قيم التعصب الديني أو الطائفي أو القبلي أو العائلي بعد تحجير هذه القيم وإفسادها معاً، أي بعد أن تتحول إلى أساس للنزاع والصراع وتغذيه السلوكيات الهمجية.

تتعلق مجموعة العوامل الأولى بصيرورة المجتمع نفسه وبتكوين الرأي العام وتتعلق الثانية ببنية الدولة ونموذج السلطة التي نشأت بعد الاستقلال وظروف ولادة هذا الاستقلال.

3 -الديمقراطية والمعوقات

ينبغي القول منذ البداية أن المجتمعات العربية هي بشكل عام مجتمعات شابة قليلة التجربة بالممارسة السياسية الحديثة حتى بالنسبة لدول نامية مثل دول أميركا اللاتينية، ولا تزال تعيش في قسم كبير منها وتعتمد في إعادة إنتاج لحمتها وتضامناتها الداخلية إلى حد كبير على مؤسسات وهياكل وقيم قديمة ترجع إلى ما قبل السياسة الحديثة من أسرة وعائلة وعشيرة وطائفة وجيرة.. إلخ. أما الخبرة السياسية الحديثة – أعني العمل في إطار تضامن مواطني يجمع الأفراد من وراء انتماءاتهم وارتباطاتهم الأهلية الخاصة– فلا تزال ضعيفة جداً. كما أن الخبرة التي تراكمت خلال الحقبة الأولى من ممارسة الحياة السياسية الحديثة في منتصف القرن العشرين لم ولا تنتقل بسهولة وأحياناً لم تنتقل بتاتاً إلى الأجيال الجديدة وتعرضت إلى انقطاعات كبيرة فيها. فعدم الاستقرار عموماً للنظم السياسية وتكرر الانقلابات العسكرية وغير العسكرية وغياب التفاعل بين النخب السياسية الفلاحية والمدينية والعسكرية والمدنية المتنازعة والطامحة إلى السلطة وتصفية بعضها لإرث البعض الآخر، كل ذلك ساهم ولا يزال يساهم في هذا الانقطاع في انتقال الخبرة وبالتالي في تراكم تجربة سياسية حية بما تشتمل عليه من ممارسات نموذجية وتقاليد وتقنيات وقيادات وأصول معروفة ومتبعة.

تقف الخبرة الديمقراطية العربية عند مستوى متدن لا يرتقي أكثره إلى مستوى دول أميركا اللاتينية النامية،وقد عزز من فرص هذا التنازع بين النخب وبالتالي الانقطاع في التراكم السياسي ما عرفته المجتمعات العربية من انفجار ديمغرافي في نصف القرن الفائت. وتكاد معظم المجتمعات العربية تتكون من أكثر من 60 وأحياناً 70٪ من الشباب الذين تقل أعمارهم عن عشرين عاماً. وهذه النسبة الكبيرة

من الشباب والوتيرة السريعة لتزايد الأفراد لا يولدان ضغوطاً قوية جداً على الموارد الاقتصادية فحسب ولكن أيضاً على الموارد المعنوية والثقافية المحدودة أصلاً. ولذلك فإننا نجد أنفسنا أمام أغلبية اجتماعية من الشباب الذين يفتقرون إلى أي شكل من أشكال التأطير الاجتماعي والتربية المدنية بل والاندماج المجتمعي، ولا يحظون بأي رأسمال رمزي وثقافي ذي قيمة وهم بعيدون كل البعد عن الحماس للقيم والمفاهيم والمبادئ والمعايير التي لا يزال يتمسك بها جيل الآباء. إنهم أغلبية كبيرة من فاقدي الهوية الحقيقية أو الذين لم تتحقق مواطنيتهم ولا توجد شروط أو احتمالات لتحقيقها، وليس لديهم أي مفهوم أو وعي بطبيعة موقعهم ودورهم وحقوقهم وواجباتهم الاجتماعية. إنهم بشكل عام غير مؤهلين ولا معدين ليكونوا أعضاء في مجتمع وأن يشاركوا فيه وأن يتفاعلوا معه.

وهذا الكم الهائل من الجمهور المفتقر للتأهيل الاجتماعي والتكوين السياسي والمدني -أي المواطني- سيتحول إلى الخزان الواسع والهائل لكل الحركات التي ترد على مطالب فورية أو غريزية عند الشباب، سواء أكانت ذات طبيعة مادية أو معنوية، فليس لديهم جهاز للتفكير العام ولإنضاج القرارات وللتفكير على المدى الطويل بل والمتوسط ولذلك سيصبحون بسرعة ضحايا سهلة للمجتمع الاستهلاكي الذي يغذيه البث التلفزي المتعدد النوافذ والمصادر، وسيصبحون أيضاً ضحايا سهلة للنخب الحاكمة التي تستغل عطشهم وجوعهم لتحقيق الذات من أجل تجنيدهم لقاء بعض المزايا أو تحقيق بعض الرغبات في أجهزتها ومؤسساتها القمعية وتحويلهم إلى قاعدة يسهل التلاعب بها واستخدامها أداة للحكم والسيطرة، وسيصبحون كذلك ضحايا سهلة لحركات التمرد التي تعدهم بخلاص قريب من آفة الشعور بالفراغ المادي والروحي بل بانعدام الوجود والحق في حياة فردية واجتماعية طبيعة.

ومن الواضح أن هذه الكتل الكثيفة من الشباب المفرغين من أي قضية والمدفوعين نحو صراع مرير من أجل البقاء من دون أي رعاية فعلية أو شبكات أمان لا يمكن أن تشغلهم أي قضية عامة ولا أن يستبطنوا أي مفهوم للشأن العام. فهم مدفوعون للبحث عن إشباع حاجاتهم المباشرة والفطرية بالغريزة وحدها، وبعيداً عن أي معايير اجتماعية أو سياسية أو أخلاقية. وكما أن من الصعب عليهم الانسجام مع الهياكل والبنى التقليدية الأسرية والعائلية والطائفية والقبلية الموروثة وتحقيق ذواتهم عبرها كذلك فهم غير مؤهلين للانخراط في أحزاب مقاومة ديمقراطية ذات نفس طويل وممارسة مبدئية.

إن طريقهم الأسهل لإشباع حاجاتهم التي تتخذ هي ذاتها شك الحاجات البدائية المرتبطة بتلبية الغرائز الطبيعية -بما في ذلك حب السيطرة ومراكمة المغانم والملذات والمنافع والأغراض المادية- وإستراتيجيتهم المفضلة للهرب من الهامشية المدانين بها تتقاطع مباشرة مع إستراتيجية وأسلوب عمل أحزاب السلطة المنفعية والانتهازية. وهذا لا يعني أن جميع الشباب يفعلون ذلك أو لديهم الفرص الكافية لتحقيق ذاتهم حتى في إطار إستراتيجيات الاستخدام من قبل السلطات القمعية، وإنما يعني أن النظم التسلطية تنجح بسهولة -وظروف تكوينهم ووجودهم على ما هي عليه- في إخضاعهم لمنطق التنافس والمنافسة لتحقيق مكاسب فردية وتقضي لديهم على أي بذرة لتكوين إرادة تعاون وتضامن جماعية. إنها تطلق في صفوفهم ديناميكية الصراع والاقتتال على امتيازات محدودة، وتجبرهم على المزاودة في التنازلات والاستزلام والانتهازية فيما بينهم للوصول إلى أغراضهم، ولكن حتى عندما ينجح بعضهم في ذلك فإنه لا يصل إلى تحقيق ذاته إلا منزوع الكرامة وفاقد الشخصية والاعتبار مما يحوله بسهولة إلى ممسحة وأداة طيعة في يد السلطة وأجهزة الأمن التي تستخدمه للتجسس على أترابه والصعود على جماجمهم، ومن هؤلاء تولد النخب الجديدة التي تحمل راية النظام وتقود عملية استمراره.

ولعل النظم الأكثر كاريكاتورية في استخدام سلاح المنافع والامتيازات والرشاوى المادية والمعنوية وتخصيص مواقع ومناصب ثابتة لكل طائفة أو فئة من الشباب هي النظم الشمولية، فللطالب الحزبي مثلا استثناءاته من القانون والقاعدة أو حصته من الامتيازات عند الدخول إلى الجامعة أو المسابقة التعليمية أو التقدم للوظيفة، ويوعد الشباب الذين يقبلون المشاركة في بعض النشاطات الحزبية أو النقابية الحزبية بوظائف ومناصب معينة وتخصص مواقع محتكرة لبعض الفئات الاجتماعية وتقصر المنح والبعثات والتعيينات والمهمات على جماعات بعينها من دون غيرها وتحتكر بعض الأسر والعصائب تجارة بعض المواد أو تمثيل الشركات بينما تختص أسر وعصائب بوظائف رسمية معينة.

وتهدف هذه الممارسة التي تعمل من خلال تكريس غياب القانون في مقابل تأكيد فاعلية الولاء والتبعية والاستزلام إلى خلع المواطنين عن أي أخلاقية مجتمعية جمعية وطنية أو طبقية، ومن وراء ذلك إلى بناء السلطة البيروقراطية قاعدتها الاجتماعية المكونة من العناصر التي تستقطبها عن طريق التبعية والولاء والاستزلام. ومن البديهي أنه ليس هناك كبير أمل في أن تظهر هذه النخب الجديدة المكونة والمترقية بهذه الطريقة والتي تشكل الجيل الثاني من النخب الحاكمة اليوم في البلاد العربية، ميولاً أكبر نحو الديمقراطية والتعددية والانفتاح على الآخرين. إنها تعيش بالعكس من ذلك مع الشعور الدائم بأنها لا تستطيع أن تحافظ على مواقعها وتستمر وتفرض وجودها وسطوتها إلا من خلال طرد العناصر الشريفة وغير الانتهازية والانتقام منها. فهي ترى فيها خصماً كامناً طبيعياً حتى عندما لا تظهر هذه الأخيرة أي معارضة واضحة. وهي بعكس الجيل الأول من النخب الحاكمة لا تملك أي مفهوم للسياسة والدولة والمصالح العامة وتعتقد أن احتكارها للامتيازات وسطوها على الموارد العامة هو حق مكتسب لها بفضل ما تقدمه من خدمات للدولة والنظام من خلال الإعلان عن ولائها وتأكيد تبعيتها للدولة وتقديم القاعدة الاجتماعية الضرورية لتبرير وجوده.

ولذلك فإنها في الوقت الذي لا تنظر فيه إلى دورها إلا كمدافع عن النظام وحامل للشعارات والمديح والهتاف، لا ترى في موارد الدول التي تضع يدها ببراءة عليها إلا ميراثاً خاصاً انتقل لها من آبائها من الجيل الذي سبقها. إنها لا تطرح على نفسها أي سؤال عن المسؤوليات العامة وليس لديها أي إدراك لمعنى المصالح والحقوق الوطنية وتشعر أن تركها لموقع المحتكر والمستأثر بالسلطة والموارد العامة لا يمكن أن يكون إلا لصالح فئة أخرى تريد أن تحتكر وتستأثر، ولا يمكن أن تتصور لحظة نظاماً بعيداً عن استئثار أقلية اجتماعية محدودة واحتكارها للسلطة العمومية.

ويساهم في تعميق هذا المسار الانقطاع الذي تفرضه السلطات الشمولية على المجتمع عن التاريخ والعالم معاً، وعزلها له عن دورة المناقشة العالمية، مما يقود إلى تدمير الوعي العمومي وانحطاط الخطاب السياسي. وليس لظاهرة إضعاف الضمير الوطني وانحطاط الخطاب السياسي علاقة -كما يشاع عادة- باستمرار سيطرة الوعي أو القيم القديمة والثقافة السياسية التقليدية، فليست الثقافة التي تسيطر اليوم على المجتمعات العربية في نظري -لا من حيث هي رأسمال متراكم ووعي نظري ولا من حيث هي منظومات قيم سلوكية- ثقافية تقليدية، ولكنها ثقافة حديثة بالمعنى الحرفي للكلمة ولو أن هذه الثقافة توجد هنا على شكل شديد التشويه أحياناً ومليء بالثغرات والنقائص والتأويلات الخاصة، أي كثقافة سياسية حديثة رثة ومفقرة في مضامينها الأساسية، وهذه الثقافة هي التي تتحكم بقراءة الناس وفهم التراث والتقاليد العملية والنظرية بما في ذلك النصوص الدينية، وهي التي تفسر طبيعة التأويلات الثوروية أو الانقلابية في الدين التي تسود اليوم في المجال السياسي. وضعف نضج الرأي العام وافتقاره إلى ثقافة سياسية حديثة يعكس انعدام الجهد المبذول من قبل النخب المحلية في سبيل تكوين هذا الرأي العام، كما يعكس شروط الحصار الذي فرضته النظم القائمة عليه كي يبقى بعيداً عن تيارات التطور الفكري والسياسي العالمية.

4 -الديمقراطية والمعوقات المرتبطة ببنية الدولة

أما مجموعة العوامل الثانية التي تفسر تعثر التحولات الديمقراطية فهي مرتبطة بالدولة وما تشمله من بنى أساسية إدارية وسياسية وقانونية، فهذه البنى هي التي تحدد الإطار الموضوعي لممارسة الناس وحدود اختياراتهم الممكنة والآفاق المفتوحة أمامهم. وفي اعتقادي أنه ليس لهذه البنى أساس أو منطق آخر سوى إرضاء حاجات النخب التي سيطرت على الدولة لتمكين سيطرتها وتعزيز سلطتها وضمان البقاء إلى أطول فترة ممكنة في موقع الحكم.

وتكفي الإشارة إلى أن جميع النخب الحاكمة اليوم في البلاد العربية قد استلمت السلطة بالسيطرة المباشرة، إما بمناسبة خروج القوى المحتلة وبالتفاهم المسبق معها أو بسبب اعتمادها مشروعية تاريخية لم يعد النظر فيها أو تجديد أصولها كما في بعض الملكيات والمشيخات، أو بمناسبة انقلابات عسكرية، ولم تعتمد أي منها في صعودها إلى سدة الحكم وفي تجديدها لنفسها في هذا الحكم على أي مشاورة جدية وحقيقية للمواطنين، ولا تزال ترفض أن تطرح وجودها وبقاءها في السلطة بل وحتى سياساتها اليومية لأي استفتاء أو استشارة أو موافقة شعبية. فهي لا تقبل بأي شكل أن تربط استمرارها في السلطة بموافقة أو قبول الرأي العام، وتطلب أن ينظر إليها على أنها حقيقة قائمة تماماً كما أن الشمس والقمر حقائق أو ظواهر قائمة وغير مطروحة لأي نقاش ولا يمكن توجيه أي مساءلة لها أو اعتراض.

ومن الصعب أن تساهم بنية السلطة السياسية القائمة على إنكار السيادة الشعبية واعتماد مبدأ الأمر الواقع كقاعدة للتعامل السياسي في تسهيل فتح الحقل السياسي من قبل الدولة. بل إن فتح هذا الحقل يعني في هذا السياق إنكار منطق الوصاية الحقيقي الذي يحكم تفكير النخب الحاكمة وممارستها، والاعتراف بوجود للأفراد وبأن السلطة مسألة اجتماعية لا واقعة طبيعية وبالتالي يمكن طرح سياساتها وأساس البقاء فيها وطريقة ممارستها للنقاش والتفاوض عليها ومن حولها.

سلطة الأمرالواقع المؤسسة على القوة هي النوع المسيطر على كثير من الدول العربية وترفض سلطةالأمر الواقع تطوير مؤسسات ديمقراطية تأذن للجماهير بأن تعبر عن إرادتها في الاختيار، وربما كان أفضل اسم يطلق على هذه السلطات السياسية العربية ويعبر عن طبيعتها العميقة هو مفهوم السلطة الاستيلائية بالمعنى القديم للكلمة، أي التي تتحقق بسبب وعبر الشوكة والقوة المادية والعسكرية المحضة ومن دون السؤال أي سؤال عن رأي الأغلبية الاجتماعية أو الانشغال بقبولها أو رفضها. فهي سلطة الأمر الواقع، ومن الصعب على سلطة الأمر الواقع أن تطور أي تفكير في التعددية وأن تفهم مضمون ومعنى التحولات الديمقراطية باعتبارها تجسيداً لإرادة جمعية بل من تنمية أي شعور بالمسؤولية العمومية.

كما أن من الصعب لها أن تتطور وتتبدل وتغير نفسها أو تخرج من تقاليدها، وهي لا تتغير إلا بالانهيار من الداخل أو بفعل عوامل خارجية. وأفضل ما يجسد غياب منطق التحول والتطور والتغير فيها هو الثبات الأسطوري الذي ينبغي أن يحظى به ممثلها الأول وزعيمها، ومن هنا لا ينبغي لرئيس الدولة أو رأس النظام أن يتعرض لأي تبديل أو تغيير أو أن تنطبق عليه قوانين الحياة والموت الطبيعية ذاتها. بل لا بد في سبيل القضاء على وهم زواله إذا توفي أو تعرض لحادثة خطيرة من تنصيب أحد أبنائه ليحل تلقائياً محله ويجسد استمرار نظام الأمر الواقع وامتناع التغيير.

وهناك العديد من النظم السياسية العربية المرشحة كما هو معروف لوضع الأبناء محل الآباء، فهذا الحلول بالمعنى الحرفي للكلمة هو البرهان على أن استمرار نظام الأمر الواقع لا يمكن أن يتماشى مع أي منطق -مهما كان ضعيفاً ومحدوداً- للتغير والتحول والتطور. إنه تجسيد ساطع لهوس الثبات والاستمرار والاستقرار.

وبالعكس، تخضع النظم السياسية المستندة إلى منطق الاستشارات الشعبية - حتى لو كانت استشارات ناقصة أو مزورة في بعض الأحيان- لتغيرات حقيقية لأنها تكون حساسة لتنامي الضغوط الاجتماعية. بل النظم السياسية لا تتطور في الواقع إلا

بقدر ما تتضمن اعترافاً ولو جزئياً في البدء بصدور السلطة عن الشعب، وترفض مبدأ قدسية الرئيس أو الزعيم وملكية السلطة أو الأهلية الخاصة بالسلطة والحكم. أما في البلاد العربية فالاستشارات المحدودة التي تتم ليست حقيقية وإنما هي تغطية شكلية على قرارات وتشكيلات جاهزة الصنع، وغالباً ما تكون نسبة المصوتين في الانتخابات وعدد الأصوات مقررين مسبقاً قبل بدء العمليات الانتخابية.

وهكذا تلتقي نقاط الضعف الكبيرة التي تميز مجتمعاتنا المتنامية والمتفجرة والمتحولة بسرعة تفقدها السيطرة على نفسها وتأهيل أجيالها الجديدة مع بنية سلطة استيلائية تفرض نفسها كأمر واقع وترفض أن تخضع نفسها لأي محاسبة وطنية أو اجتماعية. وبينما سمح ضعف المجتمع البنيوي التقليدي بنمو دولة الاستيلاء فإن هذه الدولة ذاتها لا يمكن أن تعيد إنتاج نفسها وتستمر في البقاء إلا بقدر ما تعمل على قتل الإمكانيات والفرص التاريخية للعمل والمبادرة داخل المجتمعات وتدمير شروط تنظيمها ووعيها معاً حتى تجعلها عاجزة عن إفراز القوى القادرة على التغيير الذاتي. وهذا المثال ينطبق على المجتمعات العربية كما ينطبق على المجتمعات التي كانت متخلفة عموماً ولولا دعم الاتحاد الأوروبي لدول المجموعة السوفياتية واحتضانها اقتصادياً وسياسياً لكان مصيرها قريبا من مصير البلاد العربية، أعني انهيار النظام الشمولي من دون أن يؤدي إلى نشوء ديمقراطية، والسير إما نحو الفوضى والخراب السياسي كما هو الحال في بعض الدول ومنها أفغانستان والصومال واليمن الجنوبي، أو عودة النظام الشمولي بشكل جديد.

ولا يفسر عامل التدخل الأجنبي أو بقايا الاستعمار -كما تميل بعض الأطروحات إلى تأكيده- نشوء واستمرار هذه البنية الخاصة بالسلطة الشمولية رغم أنه لا ينبغي التقليل من أهمية ووزن هذا العامل في حالات معينة، ففي العديد من الحالات قامت الأجهزة الأمنية للدول الكبرى بتغيير السلطات وضع النظم التي تتلاءم مع مصالحها علانية.

ومع ذلك -وبالإجمال- يرتبط الأمر في نظري بصورة أكبر بالشروط الخاصة التي رافقت -ولا تزال- نشوء الدولة الحديثة وتطور دورها في مجتمعات متأخرة نسبياً لم يطور فيها الجمهور الواسع بعد آليات حماية نفسه وتعزيز قدراته في مواجهة الإمكانيات الهائلة التي تتضمنها الدولة الحديثة لتدعيم إشراف النخب ونفوذها وسيطرتها وتحكمها بالأفراد والجماعات التي تخضع لها. فقد أحدث هذا التفاوت الهائل في بنية الدولة الحديثة وبنية المجتمع القديمة وضعاً استثنائيا يشبه ما يحصل إذا وضعنا محركا انفجارياً حديثا هائل السرعة على هيكل حنطور، أي عربة قديمة من تلك التي كانت تجرها الأحصنة. فلم تنمُ الدولة هنا نمواً تدريجاً موازياً لنمو المجتمع الذي أنشأها ونشأت فيه، ولكنها اعتقلته وصادرت نموه وتنميته السياسية وعملت تماماً كأي تقنية حضارية آتية من خارج بناه على تدمير هذه البنى والحلول محلها كيما تضمن استقرارها واستمرارها، فكانت النتيجة أن المجتمع هو الذي انشغل بتنمية الدولة بدل أن تنشغل الدولة بتنمية المجتمع.

ولا يعني هذا أنه كان علينا أن نرفض الدولة الحديثة أو أن نصادر التاريخ ولا أدري من كان يمكن أن يفعل ذلك على كل حال، لكن المقصود هو أن نفهم طبيعة وأصل الاستلاب الذي أحدثه دخول الدولة الحديثة إلى المجتمع وخلق فرص تكون الطبقة الدولة حتى يكون من الممكن التحرر منه، ففهم حركة الواقع هو شرط تجاوزه.

وفيما يتعلق بالبلاد العربية، لعبت عوامل خاصة دوراً إضافيا في تدعيم بنية السلطة الاستيلائية وبالتالي تعزيز احتمال إعادة إنتاج النظام التسلطي أكثر من العديد من مناطق العالم الأخرى، ولو استندت إعادة هذا الإنتاج على أسس مختلفة.

ومن أول هذه العوامل عامل الثروة الريعية الكبيرة التي ميزت حقبة ما بعد الاستقلال، فقد استفادت البلاد العربية من مصادر ريعية كبيرة وهامة نتيجة تصدير النفط، ولا تزال هذه المصادر الريعية تشكل فيها أهم مواردها والعامل الرئيسي في

تأمين استمرار المجتمعات اقتصاديا. وقد عملت هـذه المصـادر -في ظـروف انعـدام البنية الصناعية المتينة والإدارة الحديثة وبصرف النظر عن طريقة توزيعها- عـلى قطـع الطريق على التطوير العقلاني والموضوعي للمؤسسات والممارسات العامة ومنظومات القيم.

وقد ساهمت بذلك في ترسيخ أسس الدولة الريعية التي تحظى النخب الحاكمة فيها بموارد مستقلة كبيرة تمكنها من الاستغناء عن المجتمع بل تجعل منها المرضعة لهذا المجتمع مقابل تنازله عن حقوقه السياسية والمدنيـة، وهـو مـا يفسر تطـور السـلوك الأبوي والعشائري لهذه النخب في إطار الدولة الحديثة واعتمادها المتزايد عـلى منطـق الزبائنية وتجاوز أي نموذج حياة سياسية وقانونيـة سـليمة، كـما يفسر النمـو المفـرط للعديد من القيم والسلوكيات السلبية مثل الميل إلى التبـذير والهـدر وسـيطرة النزعـة الاستهلاكية واحتقار العمل أو تخفيض قيمته على حسـاب الإثـراء السريـع وغيـاب روح الاستثمار العقلاني والمراهنة عـلى علاقـات القربـى السياسـية والتحـاق النخبـة الاجتماعية بالدولة والسلطة وانعدام الجدية والتساهل أمام الفساد والفوارق الخطـيرة بين الطبقات.

وقد ساهم هذا الريع النفطي الكبير أيضاً في تعميق التناقضـات والتـوترات الاجتماعية بقدر ما عمل على تعميم أنماط الاسـتهلاك الريعيـة الخليجيـة عـلى عمـوم أفراد النخبة العربية. ولم يكن أمام النخـب المالكـة والحاكمـة -أي أصـحاب الثـروة وأصحاب السلطة- من حل لتوسـيع قاعـدة نفـوذهم وثـروتهم والوقـوف في وجـه المطالب الاجتماعية المتزايدة التي جعلها الانفجار السـكاني مطالـب صـعبة التحقيـق سوى التفاهم والتحالف في سبيل إغلاق كلي وكامل للحقل السياسي. وهذا ما عمـم نموذجاً متشابهاً للحكم في البلاد العربية وجعـل مـن الممكـن بالفعـل الحـديث عـن منظومة عربية واحدة ومندمجة موحدة للتسلط والطغيان.

ومن هذه العوامل ثانياً سيطرة الشعبوية على عمل النخب الاجتماعية، بما ذلك في موقع المعارضة. فقد نشأ النظام المجتمعي الحديث لهذه البلاد -مثل العديد من البلاد النامية- في ظروف تاريخية محددة، هي ظروف التحرر من الاستعمار وما أحدثه من آمال وبثه من قيم ومطالب اجتماعية تتعلق بتحقيق الحرية والعدالة والمساواة والتنمية واللحاق بالدول الصناعية. وقد سعت النخب الحاكمة التي أدركت منذ البداية عجزها عن تلبية هذه المطالب والرد على التوقعات الشعبية الكبيرة والآمال العريضة إلى تجاوز الهوة العميقة بين الشعارات المرفوعة والممارسات المحدودة النتائج وأحياناً المعدومة الفعالية عن طريق تشجيع الشعبوية، أي الغوغائية الوطنية التي لا تقوم لا على محاسبة فعلية ولا على تحقيق أهداف وبرامج واضحة وحقيقية، إنها عرس دائم وتماه مستمر بين العشب والقيادة من خلال الاحتفاء والتمجيد والتقديس. وهذا ما يفسر كيف تحولت الوطنية والقومية فيها في النهاية إلى شعار وأصبح مقياس التقدم في الحركة القومية وإنجازاتها قائم في استعار الصراخ وارتفاع الصوت والمزاودة في إظهار الولاء والخضوع والاستزلام. ومن هنا أيضاً اتخذ الصراع والتنافس بين مختلف النزعات القومية في البلاد العربية صيغة حرب الشعارات وصور الزعماء ولم يخطئ مرة ليصبح تنافساً على تحقيق الإنجازات.

وتعكس الشعبوية التحقيق الوهمي لمتطلبات وأهداف وطنية وقومية يبدو تحقيقها في الواقع بعيد المنال. وهي تقدم للنخب الحاكمة وسيلة رخيصة للتغطية على مسؤولياتها وتجنب الاعتراف بأخطائها وإخفاقها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وفي مقدمها تحدي الصراع العربي الإسرائيلي، بل لقد سمحت لها بأن تعكس الآية فبدل أن تحاسب على إخفاقها في مواجهة التوسع الاستيطاني الإسرائيلي وأن يكون إخفاقها في تقديم حلول جدية له مصدراً لمناهضة مبدأ احتكار السلطة والمسؤولية ومنطلقاً لإشراك الشعب بشكل أكبر في القرارات الوطنية، أمكن للنخب المهزومة أن تستخدم الصراع مع إسرائيل لتبرير الحفاظ على السلطة ومنع التغيير الديمقراطي.

لقد نجحت هذه النخب في إرضاء الشعب بعبارات وطنية طنانة وجوفاء مقابل ممارسات انهزامية في العمق واستسلامية في الواقع، وهو ما يعكسه -مع استثناء وحيد في بداية السبعينيات- غياب أي إستراتيجية رسمية عربية بموازاة نمو التفوق الإسرائيلي حتى لا نتحدث عن إستراتيجية مواجهة إسرائيل بالفعل وتحرير الأراضي المحتلة.

ومن هنا أمكن تحويل قضية فلسطين إلى مصدر دائم للتوتر والإثارة والابتزاز الداخلي والخارجي، وأمكن استخدامها كذلك للتشويش على أي مطلب ديمقراطي، بل لمنع تطوير أي نقاش وطني جدي وعقلاني للمسائل العديدة والخطيرة الاقتصادية والسياسية والثقافية التي يفرضها تطور المجتمعات العربية وتنميتها.

ولا تزال هذه الشعبوية التي توفر على النخب الحاكمة والمعارضة معاً السعي الجدي والشاق إلى إيجاد حلول عملية للمشكلات المطروحة، تحكم إلى حد كبير الممارسة الجماعية العربية رغم ما أظهرته من لافاعلية وخسارتها جميع المعارك التي خاضتها منذ الاستقلال؛ معركة مواجهة الصهيونية، ومعركة التنمية والتصنيع، ومعركة الاشتراكية والعدالة الاجتماعية، ومعركة بناء الدولة القومية والقانونية والارتفاع فوق الولاءات العصبوية، ومعركة بناء الفرد بالتربية والتعليم. والواقع أن الشعبوية التي تجمع بين المبالغة في إرادة تأكيد الذات والاستقلال والسيادة، وجبن الممارسة وانفعاليتها المفتقرة للعمل الجدي والمنظم والعقلاني طويل المدى، لا تكف عن تنمية التناقض والتفاوت بين طموحات كبيرة جداً وفعالية ضعيفة جداً، وبالتالي عن أن تكون مصدراً مستمراً لتغذية مشاعر الإحباط والانكسار العميقة التي تنخر اليوم معنويات الشعوب العربية وتفقدها ثقتها بذاتها وبالمستقبل.

5 - هشاشة القوى الديمقراطية

إن مجموع هذه العوامل الاجتماعية والسياسية الموضوعية والذاتية التي حكمت تكوين النظام المجتمعي العربي ورسمت بناه المختلفة هو الذي يفسر نجاح النخب الأقلية بسرعة في وضع يدها على الدولة والموارد الوطنية وتثميرها لصالحها وبهدف ارتقائها الاجتماعي والدولي فحسب، واستمرارها -رغم التغير الكبير الذي حصل في العقدين الماضيين على الصعيد العالمي والمحلي وأزمة النظم الشمولية المفتوحة- في الحفاظ على سلطانها والتمديد لنفسها في السلطة.

وبالمثل فإن هذه العوامل التي دعمت سلطة النخب الأقلية ومكنتها من مواجهة المجتمع هي نفسها التي عملت على إضعاف فرص نمو قوى ديمقراطية حقيقية وقوية قادرة على استغلال فرص أزمة النظم التسلطية لإحداث نقلة في الحياة السياسية للمجتمعات. ومع غياب مثل هذه القوى يصبح من الطبيعي بل من الحتمي أن لا تقود الأزمة إلى تحول نوعي في النظام ولكنها تدفع جزءاً من القوى الحاملة له إلى إعادة بنائه من وجهة مصالحها ومنظوراتها الخاصة.

المجتمعات العربية تعيش عموماً مرحلة تفكيك النظم الشمولية والتسلطية ولم تدخل بعد بشكل جدي في إشكالية الانتقال الديمقراطي ، وتتجسد أزمة الانتقال نحو الديمقراطية في البلاد العربية اليوم -أكثر من أي عامل آخر- في هشاشة القوى الديمقراطية التي يمكن المراهنة عليها للسير بعملية التغيير السياسي والتحويل الاجتماعي. وتتجلى هذه الهشاشة في غياب التنظيمات الديمقراطية الحقيقية وغياب القواعد والتقاليد والممارسات الواضحة والثابتة التي تميزها وتهيكلها، واقتصار الدعوة للديمقراطية على مجموعات صغيرة من اليسار السابق -وهي المجموعات التي تستخدمها في أغلب الأحيان من أجل إعادة تثمين نفسها في الساحة السياسية- أكثر مما تنظر إليها كبرنامج سياسي حقيقي للتحويل الاجتماعي. ويخدم تبني الديمقراطية كوسيلة للاستفادة من الانفتاحات الجزئية التي تدفع إليها أزمة النظام أو

من الطموح إلى بناء تحالفات دولية جديدة. مما يعني أن هـذه القـوى لا تـزال متلقيـة تستفيد من الانفتاحات المحدودة التي يضطر إليها النظام أكثر مما تسـاهم في خلقهـا، وبالعكس لا تزال الأجيال الجديدة الشابة التي لم تدجن بعـد عـن طريـق الاضـطهاد والقمع والإرهاب غير مؤمنة بهذه الانفتاحات ولا حتـى بمعنـى الديمقراطيـة، إنهـا فريسة لمشاعر اليأس، وهي تريد تحويلات جذرية وسريعة.

ومن الصعب الحديث عن وجود خيار ديمقراطي حقيقي بعد في البلاد العربية مع غياب قوى ديمقراطيـة قويـة ومنظمـة، بيـنما تنـزع الـدعوة الديمقراطيـة السائدة إلى أن تكون الرأسمال الثقافي الجديد الذي تثمـره النخبـة اليسـارية الليبراليـة المهمشة في التنافس الجديد المفتوح بسبب الأزمة على السلطة.

إن السبب الرئيسي لإخفـاق عمليـة التحـول الـديمقراطي في العديـد مـن الأقطار العربية لا يرجع إلى مسائل ثقافية بقدر ما هو تعبير عن تضافر بنـى اجتماعيـة وسياسية وثقافية عملت على غياب أو تغييب القوى الاجتماعيـة والسياسـية المنظمـة القادرة على استغلال أزمة النظم التسلطية والشمولية، وبالتـالي إلى افتقـار الحركـة إلى قوة دفع حقيقية. وعندما نتحدث عن قوى اجتماعية وسياسية منظمة فـنحن نتحـدث في الوقت نفسه عن الوعي الذي يميز هذه القوى ويرشدها، كما نتحدث عن مجموعـة الممارسات التي تميزها وتحدد هويتها ومنهج عملها وقدرتها على الحركة والإنجاز.

فوجود مثل هذه القوى شرط لتحويـل أزمـة النظـام التسـلطي إلى مـدخل لعملية تحويل ديمقراطية بدءاً من تحقيـق التعدديـة السياسـية والفكريـة. ولـيس مـن الضروري أن تكون هذه القوى موجودة في المعارضـة، فمـن الممكـن كـما حصـل في الاتحاد السوفياتي أن تأتي من داخل النظام نفسه. كما أنه ليس من الضروري أن تكـون هذه القوى المدفوعة إلى تفكيك النظام قوى ديمقراطية الهوى والعقيدة والممارسـة، إذ من الممكن تماماً أن تكون مختلفة بل معادية للديمقراطية بجميـع معانيهـا الاجتماعيـة والسياسية.

ومن هنا أعتقد أن المجتمعات العربية تعيش عموماً مرحلة تفكيك النظم الشمولية والتسلطية ولم تدخل بعد بشكل جدي في إشكالية الانتقال الديمقراطي. وبسبب غياب قوى ديمقراطية حية ومنظمة انتهت مرحلة تفكيك النظم في معظم البلاد العربية بإعادة تركيب النظم الشمولية أو التسلطية على أسس جديدة وورثتها النخب ذاتها. ولم تكن إعادة التركيب هذه –كبديل عن التفكيك– لصالح الانفتاح السياسي دائماً ولم تجلب نظماً أكثر تسامحاً وقانونية. ولم تتم جميعها من دون حروب أهلية مدمرة وخسائر كبيرة. وفي بعض البلاد العربية لا تزال آثار فشل هذا التفكيك بارزة في استمرار العنف وتوطن الحركات التمردية الانتقامية في الجبال والمناطق المعزولة.

وما نستطيع أن نستنتجه من تجربة العقدين الماضيين هو أنه بالرغم من وجود قوى داخل النظام مستعدة للانخلاع عنه والوقوف مع حركة التحولات الديمقراطية إلا أن من الصعب المراهنة –في هذه المرحلة على الأقل– على هذه القوى لإطلاق العملية، مما يعني أن إنجاز مهام تفكيك النظام التسلطي والشمولي العربي سوف ترتبط بمهام الانتقال نحو الديمقراطية، وتتوقف بالتالي على عمل القوى الديمقراطية ذاتها، وبالتالي على بناء هذه القوى خارج النظام. وحتى يتحقق ذلك تظل الأوضاع التي نعرفها اليوم والتي تتميز بانسداد الآفاق وانعدام فرص المبادرة الداخلية والخارجية وضيق ذات اليد في جميع المجالات هي السائدة والمرشحة للاستمرار.

والنتيجة، إذا كانت المجتمعات العربية لم تدخل بعد مرحلة النظم الديمقراطية الحقيقية التي يمكن تلخيصها في أربعة أركان: ممارسة السلطة العمومية من قبل ممثلين منتخبين في انتخابات حرة وعامة، أي الاعتراف بالسيادة الشعبية، وتكريس دولة القانون التي تضمن احترام القانون وتطبيقه بالتساوي على جميع أفراد المجتمع كبيرهم وصغيرهم غنيهم وفقيرهم، وتأمين العدالة الاجتماعية من خلال

نظام للتكافل والتصحيح يضمن تجنب تهميش الأغلبية الاجتماعية ثقافياً وسياسياً، وضمان الحريات الفكرية والسياسية والتنظيمية، وإدارة مسؤولة وذات كفاءة، فذلك لأن الديمقراطية لم تطرح بعد في أي قطر عربي كمعركة رئيسية للتحويل الاجتماعي أو لتحويل المجتمعات بالعمق، وإنما كمطالب لتوسيع هامش الحرية والمبادرة لفئات محدودة من النخب الاجتماعية. وهي لم تطرح بعد بجدية لا من الناحية النظرية ولا من الناحية العملية.

ولا يزال المنهج الذي تعالج به في الأوساط العلمية والسياسية العربية والعالمية معاً -عندما يتعلق الأمر بالمجتمعات العربية- هو المنهج "الستاتيكي" تماماً سواء أكان ذلك من قبل من يسمون أنفسهم أصحاب المنهج التحديثي أو الديني. فالفريق الأول يسعى إلى الكشف عن فرص الديمقراطية العربية من خلال المقارنة بين الثقافات والكشف عما إذا كانت الثقافة العربية والكلاسيكية تتحمل القيم الديمقراطية أو تؤمن بها أم لا، فتظهر الديمقراطية هنا كأنها عنصر جامد موجود أو غير موجود في ثقافة ما كما لو أن الفكرة هي التي تولد النظام الاجتماعي.

أما الفرق الثاني من أصحاب النظرية الدينية أو المنهج الإلهي واللاهوتي للتاريخ والمجتمع فيناقش مسألة الديمقراطية من حيث هي منسجمة مع الإسلام أو غير منسجمة معه. وهم في الواقع يصلون إلى النتائج ذاتها التي يصل إليها الفريق الأول بالرغم من اختلاف العقائد لأنهم ينطلقون من القول بوجود حضارات مختلفة ولكل منها خصائصها ومنظومات قيمها وتوجهاتها الخاصة. ولا تمثل الديمقراطية إلا تجسيداً للقيم الغربية. والغائب في هذين المنهجين الثقافويين السائدين اليوم للأسف هو الإنسان نفسه أي الإنسان كوعي فاعل وقدرة على التأمل والتفكير وكإرادة جماعية قادرة على التأثير والتحكم ببيئتها، ومن خلال ذلك، على اكتشاف وفهم أنماط التنظيم الجديدة والكشف عن المتسق والناجع منها وطرح غير الناجع، أي عن الإنسان كمسؤول ومؤثر في محيطه سواء أكان محيطاً ثقافياً أم مادياً حضارياً أم دينياً أم طبيعياً.

وهم يتجاهلون معاً أيضاً أن الديمقراطية -مثلها مثل أي فكرة وممارسة اجتماعية- نبته تاريخية نشأت ربما في حضن مدنية معينة في المرحلة الأولى، لكن شيئاً لا يربطها ربطاً حتمياً ولا نهائياً بهذه المدنية، وإنما هي ثمرة حضارية تشارك فيها جميع المدنيات، تماما كما أن الكمبيوتر نشأ في حضن المدنية الغربية لكن شيئاً لا يمنع الصيني والعربي والأفريقي من إدراك القيمة العلمية والنجاعة العملية لهذا الاكتشاف ويقبل عليه ويطمح إلى السيطرة على تقنيته ويكون من أكثر الناجحين في العمل عليه كما هو الحال اليوم في الهند حيث إن أفضل المبرمجين يأتون من هناك.

وطالما ليس هناك وجود لديمقراطية جاهزة ولا ناجزة ولا نموذجية في أي مكان، فكل بناء لديمقراطية محلية هو تجربة تاريخية خاصة وإبداعية، وككل تجربة إبداعية يستدعي النجاح فيها تشغيل المخيلة وتجنب الحلول المطروقة والمعروفة واكتشاف الآليات الناجعة في الظرف الخصوصي والمعين. فهي مسار اجتماعي تاريخي، وككل مسار من هذا النوع تشكل عملية التحويل الديمقراطي سيرورة صعبة ومعقدة تحتمل التقدم والتراجع والفشل والنجاح. فإعادة توزيع السلطة في أي مجتمع من المجتمعات ليست قضية نظرية ولا إيمانية ولا ثقافية ولكنها تستدعي معركة حقيقية، ذلك أنها تمس مصالح فئات وطبقات حية وموجودة على الساحة وقادرة على الحركة والقتال للدفاع عن مكتسباتها. وتكريس الحريات السياسية ليست مسألة أخلاقية أو قيمية ولكنها مسألة مرتبطة مباشرة بالتوزيع المادي للموارد، فمتى ما تمكن المواطنون من حرياتهم السياسية صار بإمكانهم الاعتراض على الاستخدام الاحتكاري لهذه الموارد من قبل نخبة دائمة وقائمة سواء أكانت أرستقراطية ملكية أو ثورية جمهورية.

والخلاصة أن الديمقراطية نظام سياسي لا يمكن أن يتحقق من دون عمل مهما كانت طبيعة ثقافة المجتمعات ونصيبها من الحداثة والتقليد، وأن هذا العمل لا يمكن أن يكون ناجعاً ومنتجاً من دون أن يستند إلى أسس عقلية سليمة ومتسقة. وهذه هي بداية الطريق.

الفصل الخامس

فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الإجتماعية

عندما نتحدث عن دور للمجتمع المدني في صنع السياسة، يتبادر إلى الذهن فوراً الشريك الأخر والأساسي في عملية صنع السياسة وهو الدولة. فعملية صنع السياسات من المهام الأساسية لأي دولة. بيد أن هذه العملية لا تنطلق من فراغ، فهي عملية ذات طابع ديناميكي ونتاج تفاعل أطراف عديدة حكومية وغير حكومية، داخلية وخارجية وما يتضمنه ذلك من مشاورات واتصالات وضغوطات. وهذا الأمر مسلم به في أدبيات السياسة المقارنة منذ عقود عديدة، فهناك إقرار أن للجماعات المنظمة في المجتمع دوراً أساسياًفي عملية صنع السياسة سواء من خلال صراعاتها مع بعضها البعض، أو مع الدولة في سبيل التأثير على عملية صنع السياسة (منهج الجماعة)، أو من خلال تقديمها لأنماط عديدة من المدخلات (معلومات- مشاورات- خبرة- مطالب- تأييد...) للنظام السياسي (منهج النظم)([1]).

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة إحياء مصطلح المجتمع المدني من جديد ليشير إلى مجموعة التنظيمات الطوعية والاختيارية القائمة فعلاًفي معظم المجتمعات المعاصرة، مثل النقابات المهنية والعمالية واتحادات رجال الأعمال واتحادات المزارعين والجمعيات الأهلية وغيرها من تنظيمات. وربما يكون من المفيد الإشارة إلى أن إحياء مفهوم المجتمع المدني بصياغته الجديدة لم يكن إلا نتاج أزمة، ففي حين كان لأحداث أوروبا الشرقية الفضل في تسليط الأضواء على دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي، فإن أزمة دولة الرفاهة في أوروبا الغربية قبل سنوات مما حدث في أوروبا الشرقية هيالتي أدت إلى إحياء مفهوم المجتمع المدني من جديد.([2])

---

[1]- أنظر المزيد عن هذه المداخل: كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987، وجلال معوض، **قضايا نظرية في السياسة المقارنة**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة، 1993

- Chilcote, R., *Theories of Comparative Politics, The Search for a Paradigm*, Boulder, Westview Press, 1981

[2] - راجع المزيد عن تعريف المجتمع المدني وأسباب إحياء المفهوم من جديد:

- Delve, S., Political Thinking, Political Theory and Civil Society, Boston, Allyn & Bacon, 1997

وبناء على ذلك برزت أدوار جديدة وعديدة منوطٌ بها المجتمع المـدني ، بعضـها متعلق بالتحول الديمقراطي والبعض الآخر ذو صلة بصنع السياسة.

وعلى أية حال فإن تحليل دور المجتمع المدنيفي عمليـة صـنع السياسـة بأبعـاده وحدوده وتقييم مدى فاعليته، مرهون بطبيعة العلاقـة بـين الدولـة والمجتمـع المـدني هل هي علاقة متبلورة تقوم على الثقـة والاعـتماد المتبـادل بـين الطـرفين؟ أم علاقـة مازالت في طور التشكل، وتتجاذبها توجهات متناقضة ما بين إيجابية وسلبية؟

إن كل نمط من أنماط هذه العلاقة من المتوقع أن يفرز أدواراً مختلفـة للمجتمـع المدنيفي صنع السياسة، ففي حين تتواجد علاقة شراكة فعالـة وناجحـة بـين الدولـة والمجتمع المدنيفي صياغة السياسات العامة وتنفيذها في الحالة الأولى (حالـة الاعـتماد المتبادل)، فإنه في الحالة الثانية غالباً ما ينحصر دور المجتمع المدنيفي القيام بمشروعات صغيرة هنا وهناك لمساعدة الفقراء والمهمشين، أو ما يطلـق عليـه مـلء الفـراغ الـذي تركته الدولة بعد انسحابها دون أن يمارس دوراً حقيقياً في صـنع السياسـة مـن حيـث صياغتها وتنفيذها وأيضاً تقويمها. وفي الغالب– وهـذا وضـع كثـير مـن دول العـالم الثالث– يكون وراء إفساح بعض المجال للمجتمع المدني الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها هذه البلدان بالإضـافة إلى الضـغوطالتي تتعـرض لهـا مـن المؤسسـات الدوليـة وغيرها من أجل الاعتراف بوجود هذا المجتمع المدني والإقرار باستقلاله([1]).

-Keane, J., Civil Society and The State, New European Perspective,New York, Verso, 1988.

Hall, J., (ed), *Civil Society , Theory – History – Comparison*, Cambridge, Polity Press, 1995.

Diamond, L., Toward Democratic Consolidation, Rethinking Civil Society, Journal of Democracy, vol 5, no. 3, 1994.

- مصطفى كامل السيد، مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية، **سلسلة بحوث سياسية** (1995)، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995
- هويدا عدلي، المجتمع المدنيالعربي والتحول الديمقراطي، **فصلية الديمقراطية**، مؤسسة **الأهرام**، صيف 2002
- -------، التحول الديمقراطيفي بولندا في مصطفى كامل السيد (محرر)، **شرق أوربا بعد انتهاء الحرب الباردة، تحولاتهاالسياسية والاقتصادية والاجتماعية**، جامعة القاهرة، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، 2004

[1]- Fisher, W., Doing Good? The Politics and Antipolitics of NGOs Practices, *Annual Review of Anthropology*, vol. 26, 1997, p 451

أولاً: الهدف من الدراسة وتساؤلاتها الرئيسية:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور منظمات المجتمع المدني وبالتحديد المنظمات غير الحكومية (NGOs) في بلورة سياسة للرفاهة الاجتماعية في الوطن العربي وتقييم هذا الدور، أبعاده وحدوده ومدى فعاليته، وأيضاً القيود المحيطة به.

وبناء على ذلك يتم طرح التساؤلات التالية:

1- ما أسباب تزايد الحديث عن دور للمجتمع المدنيفي صنع السياسة بصفة عامة وسياسات الرفاهة الاجتماعية بصفة خاصة في العقود القليلة الماضية على الصعيد العالمي؟

2- ما الأسباب والمتغيرات الدافعة للتعويل على دور للمجتمع المدنيفي صنع سياسات الرفاهة الاجتماعية في الوطن العربي؟

3- ما أبعاد الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في الوطن العربيفي صنع سياسات الرفاهة الاجتماعية، طبيعته وأبعاده وحدوده؟

ثانياً : نحو وضع إطار مفاهيمي ضابط للدراسة:

تعريف المجتمع المدني

بمراجعة عديد من الأدبيات التي عُنيت بتعريف المجتمع المدني يمكن استخلاص عدد من العناصر التالية:

1. المجتمع المدني هو المنظمات الوسيطة والمستقلة التي تملأ الفضاء الاجتماعي القائم بين الدولة والسوق والأسرة.
2. يقوم المجتمع المدني على أساس رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية.
3. يتطلب المجتمع المدني نظاماً قانونياً يحدد مجموعة الحقوق التي تكفل استقلال هذا المجتمع وتنظم العلاقة بينه وبين الدولة.

4. سيادة ثقافة مدنية تقوم على أساس قبول الأخر المختلف وإقرار التعددية داخل المجتمع، والقدرة على حل الصراعات بطريقة سلمية وديمقراطية.[1]

ثالثاً:العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني:

إن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة تناقض أو خصومة، فالمجتمع المدني ماهو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظامٍ للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع. كما أن المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات. فالدولة والمجتمع المدني متلازمان، لا دولة من دون مجتمع ولا مجتمعمن دون دولة، بل إن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة ومن أجل موازنة قوتها. فلم يتطور المجتمع المدنيفي الغرب لتقويض الدولة، لقد كان المجتمع المدني والدولة القوية حصيلة التطور المتوازي. كما أن الدولة تستطيع أن تسهم في تقوية المجتمع المدني أو في تطور مجتمع مدنيصحي من خلال وضع قوانين واضحة قابلة للتطبيق لعمل هذا المجتمع وأيضاً تقديم حوافز له. وعلى الصعيد المقابل فإن منظمات المجتمع المدني تصبح أكثر فعالية في المشاركة في عملية صنع السياسة، إذا كانت الدولة تتمتع بسلطات متماسكة قادرة على وضع السياسات وتنفيذها.[2]

---

[1] - راجع المزيد من التفاصيل عن عناصر المفهوم :

- -Hall, op.cit.
- -Norton, A., (ed.) *Civil Society in the Middle East***,** New York, E.J.Brill, 1995
- -Blaney, D., & Pasha, M., Civil Society and Democracy in Third World, Ambiguities and Historical Possibilities , *Comparative International Development*, vol 28, no. 1, 1993
- -Keane, op.cit
- -Walzer, M., The Idea of Civil Society, A Path to Social Reconstruction, **Dissent**, spring 1991.

[2]- عزمي بشارة، **المجتمع المدني، دراسة نقدية مع إشارة إلى المجتمع المدنيالعربي**، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 14-15

- -Carothers, T., Think Again, Civil Society, Internet, http://www.globalpolicy.org/ngos/civsoc.htm

رابعاً: تشكيلات المجتمع المدني:

يضم المجتمع المدني تشكيلات عديدة مثل النقابات العمالية والمهنية واتحادات رجال الأعمال واتحادات الفلاحين والجمعيات الأهلية والخيرية وغيرها من التنظيمات. تقوم بعض هذه التنظيمات مثل النقابات العمالية والمهنية من أجل دافع فئوي خاص بمصالح فئة مهنية معينة،في حين تتشكل منظمات أخرى مثل المنظمات غير الحكومية من أجل دافع عام، قد يكون تنمية المجتمع أو الدفاع عن الفقراء والمهمشين.

برزت في السنوات الأخيرة المنظمات غير الحكومية كفاعل رئيسيفي التنمية خاصة بعد النمو غير المسبوق في العدد والحجم والمجال، فعلى سبيل المثال يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية (2) مليون منظمة غير حكومية، وفي الهند مليون منظمة قاعدية وفى أوروبا الشرقية حوإلى 100.000 منظمة تشكلت في الفترة من1988-1995([1]). وجدير بالذكر أنه رغم وجود المنظمات غير الحكومية منذ بدايات القرن التاسع عشر واهتمامها بقضايا مثل مناهضة العبودية، إلا أن السنوات الأخيرة هيالتي شهدت تحولاًمحورياً ونقلة كمية وكيفية في واقع المنظمات غير الحكومية. وقد دفع ذلك أحد علماء السياسة المعنيين بهذه الظاهرة وهو "سالمون" أن يطلق على هذه الظاهرة الثورة التنظيمية العالمية (Global Association Revolution)([2])،وقد واكب ذلك إعادة تعريف دور المنظمات غير الحكومية في خطاب التنمية، كما تم النظر إليها على أنها تمثل مقترباً حقيقياً وأصيلاً لتمثيل الجماعات المهمشة([3])، وعلى

- Blaney, op.cit., p. 6

[1]-The Economist, The Non-Governmental Order: Will NGOs Democratise, or Merely Disrupt, Global Governance? **Internet**, http://www.globalpolicy.org/ngos/99role.htm

[2]-Knickerbocker, B., Nongovernmental Organizations are Fighting and Winning Social, Political Battles, **Internet,** http://www.globalpolicy.org/ngos/00role.htm

[3]-Paul, J., NGOs and Global Policy Making, **Internet,**http://www.globalpolicy.org/ngos/analysis/ana100.htm

صعيدٍ ثان فهي من وجهة نظر بعض الباحثين تتمتع بمزايا نسبية عديدة تجعلها أكثر فعالية من الدولة والسوق معاًفي عملية تخصيص الموارد وفي عملية التنمية.

وقد عدَّد بعض الباحثين هذه المزايا، ففضلا عن أنها تمتلك أساليب أكثر فعالية في الوصول إلى الفقراء، فإن طريقة عملها تتسم بالمرونة في الاستجابة للاحتياجات التنموية للمجتمعات المحلية على خلاف البيروقراطية التي تحكمها قواعد مؤسسية صارمة. كما إنها تتمتع بمهارات أكثر إبداعاًفي التعامل مع المشكلات، هذا فضلاً عن التكلفة المنخفضة لما تقدمه من خدمات، وأيضاً القدرة على جذب التمويل. وأخيراً تماسها مع الناس بطريقة مباشرة من خلال تبني منهج قائم على المشاركة القاعدية.(1)

وبناء على ما سبق من طرح نظري ستركز هذه الدراسة على دور المنظمات غير الحكومية بالتحديد،في المساهمة في صنع سياسة للرفاهة الاجتماعية في الوطن العربي.

خامساً:المتغيرات الدافعة لتصاعد دور المنظمات غير الحكومية في صنع السياسة في العقود القليلة الماضية على الصعيد العالمي:

يمكن تحديد متغيرين أساسيين: الأول، خاص بأوضاع دولة الرفاهة الاجتماعية وتحولاتها في الدول الرأسمالية، وكذلك دولة الرعاية في الوطن العربي، والثاني، متعلق بالنظام العالمي وتحولاته.

وأيضا زينب عبد العظيم، العولمة والمنظمات غير الحكومية في نجوى سمك والسيد صدقي عابدين (محرران)، **دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية**، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2002، ص 55.

[1]-Cross, J., Development NGOs, the State and Neo-Liberalism: Competition, Partnership or Conspiracy, *Proceedings of the Fourth Annual AUC Research Conference*, July 1997.

Also see : Clark, J., The State, Popular Participation, and the Voluntary Sector, *World Development*, Vol 23, No.4, 1995

1) دولة الرفاهة الاجتماعية وتحولاتها

رغم نشأة المنظمات غير الحكومية في صورتها الأولى في الغرب من سنوات طويلة، إلا إنه ما كان يحكم عملها فلسفة الخير والإحسان، لكن مع تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية في تلك البلدان تغيرت الفلسفات الحاكمة لحركة هذه المنظمات. وعموماً يمكن القول أن ظهور المنظمات غير الحكومية مرتبط بتعميم حقوق المواطنة في أوروبا وأمريكا في القرن التاسع عشر.[1]

اتجهت دول الغرب الرأسمالي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 وتحت تأثير إسهامات كينز الاقتصادية، إلى **الدعوة** لتدخل الدولة في مجالات اقتصادية واجتماعية عديدة من أجل إنقاذ النظام الرأسمالي من أزمته. وقد نتج عن هذا التدخل نشوء ما أطلق عليه دولة الرفاهة الاجتماعية، إذ تحملت الدولة عبء تقديم الخدمات الأساسية للشعب. وقد استمر هذا الوضع طيلة فترة الانتعاش الاقتصادي التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حتى بداية السبعينيات، حين بدأت أزمة النظام الرأسماليوالتي عرفت بأزمة دولة الرفاهة، وتجلت في ضعف الأداء الاقتصادي للدول الصناعية. في ذلك الوقت برز تيار فكرى محافظ ينسب هذا الوضع إلى التوسع في دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وجاء نجاح حكومة ثاتشر في بريطانيا عام 1979، ثم انتخاب ريغان في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1980 تأييداً لهذا التيار الذي يرغب في حكومة أصغر. ثم انفجرت كل مشاكل الدول الاشتراكية وخاصة في السنوات الأخيرة من الثمانينيات ودعمت هذا الاتجاه.

وبذلك تكاتفت الظروف نحو الأخذ بأيديولوجية جديدة في السياسات الاقتصادية امتد تطبيقها لاحقاًفي الدول النامية. إذ بدأ يتردد الحديث عن ضرورة تحقيق التوازن الماليوالنقدي على مستوى الاقتصاد **الكلي**، وأيضاً الإصلاح الهيكليالذي يتطلب الأخذ باقتصاد السوق والتخصيصية وخلق المناخ الاستثماري المناسب سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي. وهكذا لم تلبث سياسات التنمية في

---

[1]-Paul, op.cit

معظم الدول النامية، أن تأخذ منذ الثمانينيات وبوجه خاص في التسعينيات بهذا التوجه الجديد نحو تقليص دور الدولة في الاقتصاد والحد من الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم وغيرها(1)

وقد تزامن مع ما سبق أزمة أو تحول آخر أطاح بمقولات خطاب التنمية الكلاسيكي وبخاصة في الدول النامية، هذا الخطاب الذي يركز على دور الدولة في التنمية والمتأثر بالمدرسة الكينزية. فقد أدت النتائج المتواضعة التي حققتها خطط وبرامج التنمية واسعة النطاق والتي قامت بها الحكومات لتحقيق التغيير المجتمعي السريع، إلى إعادة النظر في المفاهيم الكلاسيكية للتنمية. فهذه التنمية الكلاسيكية التي كانت تعتمد على دور مركزي للدولة لم تصل أثارها للمستويات المحلية والقاعدية، ولم تتح الفرصة لقوى الإبداع أن تظهر، ولذا بدأ الحديث عن ضرورة تنمية القدرات البشرية، وتشجيع المشاركة على المستوى المحلي، والتركيز على إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين. وقد برزت في هذا الإطار مصطلحات جديدة مثل التمكين والمشاركة الشعبية والتنمية المستدامة والوصول لأفقر الفقراء(2). كما تبلورت استراتيجيات تنموية جديدة تعتمد في صياغتها وتنفيذها على فاعلين عديدين مثل المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.(3)

---

[1] - حازم الببلاوي، **النظام الاقتصاديالدولي المعاصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، سلسلة **عالم المعرفة** 257، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أيار/مايو 2000، ص 111-112.

- شهيدة الباز، **المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، محددات الواقع وآفاق المستقبل**، القاهرة، لجنةالمتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، 1997

- Abdelrahman, M., *Civil Society Exposed, The Politics of NGOs in Egypt*, Cairo, The American Univ. in Cairo Press, 2004, pp 10-18

[2]-Fisher, *op.cit*

[3]- هويدا عدلي، العمل الأهلي العربي بين ضغوط المتغيرات العالمية واحتمالات التحول الديمقراطيفي صابر نايل، (محرر)، **حول مستقبل العمل الأهلي في مصر**، البرنامج العربيلنشطاء حقوق الإنسان، 2000، ص 116

-السيد يسن، **الزمن العربي والمستقبل العالمي**، القاهرة، **دار المستقبل العربي** 1998، ص 46

-سعد الدين إبراهيم، العمل الأهلي في مصر، **كراسات استراتيجية** (8)ن القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، ص 2

-أحمد ثابت، **الدور السياسيوالثقافي للقطاع الأهلي**، القاهرة، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، ص 18

-Cross, op.cit.

وتدريجياً بدأ يبرز المجتمع المدني وفي القلب منه المنظمات غير الحكومية كإطار لهذه التنمية البديلة،وبخاصة بعد الدور الذي لعبه في قلب أنظمة عسكرية في أمريكا اللاتينية وأنظمة شمولية في شرق أوروبا. بل تحول إلى الرهان الجديد لتحقيق الحرية السياسية والاجتماعية وتخفيف الفقر وتمكين المهمشين. وجدير بالذكر أنه على الرغم من اشتراك كل من الماركسيين والليبراليين الجدد في عدم رضائهم على نماذج التنمية الكلاسيكية التي تقودها الدولة، وتأييدهم لقيام المجتمع المدني بدورٍفي التنمية، إلا أن أهدافهم كانت مختلفة، فعلى حين عول اليسار على دور المنظمات غير الحكومية في تغيير منهجية التعامل مع الفقر والفقراء من مجرد تقديم المساعدات إلى إنجاز التنمية القاعدية، مما يمكن الفقراء من مواجهة القهر، فإن التيار الليبرالي نظر إلى المنظمات غير الحكومية على إنها الفاعل الجديد الذى يخفف الأعباء عن كاهل الدولة في التنمية([1]). وعموماً يمكن القول إن تبلور دور المنظمات غير الحكومية كفاعل رئيسي، ارتبط بالسياسات الاقتصادية لليبرالية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا في الثمانينيات، هذه الليبرالية التي مثلت تغيراً أساسيا في التنظير حول دور الدولة في التنمية. وقد ساهم في صياغة مبادئها المؤسسات المالية الدولية حينما أكدت على دور المجتمع المدنيفي تحقيق التنمية والديمقراطية معاً.([2])

وفي هذا الإطار بدأت حركة تشجيع تأسيس المنظمات غير الحكومية على تقديم خدمات اجتماعية للمواطنين، بيد أن هذا التشجيع شكلته رؤى مختلفة، فقد نظرت الحكومات المحافظة مثل بريطانيا الثمانينيات إلى نشاط هذه المنظمات باعتباره بديلاً عن الدولة ومستقلاً عنها، ولذلك اعتبرت التبرعات الخاصة هي المورد الأساسي لتمويل هذه المنظمات. أما الحكومات التي لم تتراجع كلية عن أسس دولة الرفاهة الاجتماعية مثل ألمانيا وفرنسا، فقد شجعت المنظمات غير الحكومية وموَّلتها على اعتبار

[1]-Ibid.
-Fisher, op.cit

[2]-Abdelrahman, op.cit,

أنها جسر يربط بين الدولة والمواطنين بحيث يمكـن أن يقـدم الخـدمات لهـم دون أن تضطر الدولة إلى التوسع في الهيكل البيروقراطي([1]). وبالفعل زاد إسهام المنظمات غير الحكومية في بلدان عديدة مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وغيرها،في مجالات الصحة والتعليم والثقافة ومساعدة الفقراء، فحوإلى ثلاثة أرباع إنفاق هذه المنظمات في البلدان السابق الإشارة إليها تواً يتجه إلى الخدمات الاجتماعية بأنواعها([2]).

وهكذا تبلور لهذه المنظمات غير الحكومية والتي أطلق عليها كثير من البـاحثين القطاع الثالث، دوراً اقتصادياً يحل محل الدولة والسوق معاً(القطاعين الأول والثـاني) في وظيفة تخصيص الموارد بصورة أكثر عدالة وكفاءة، أو مـا يطلـق عليـه نظريـة سـد الفجوة (The Gap Filling). هذه النظرية التـي ارتبطـت بمجـال نشـاط دولـة الرفاهة بمعنى ارتباط حجم هذا القطـاع غـير الربحـي عكسـياً مـع الـدور الرعـائي للدولة، فإذا انحسر هذا الدور اتسع حجم القطاع والعكس صحيح([3]).

بيد أن الأمر الأكثر أهمية أن حدود التعاون بين الدولـة في المجتمعـات الغربيـة وغيرها من ناحية، والمنظمات غير الحكومية من ناحية أخرى، لم يقف عنـد هـذا الحـد السالف الإشارة إليه، ولكنه تجـاوز ذلـك إلى بلـورة شراكـة مؤسسـية ومنظمـة بـين الطرفين في التنمية.([4])، ففي بلدان مثل بريطانيا والولايات المتحـدة وكرواتيـا وغانـا، تطور التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية بسرعة هائلة، وبغية دعـم هـذا

---

[1] -شهيدة الباز، **مرجع سابق**، ص 17-18

[2]-Anheier, H. & Salamon, L., (eds), The Emerging Sector, USA, John Hopkins , 1994

[3] -الباز، **مرجع سابق**، ص 19

- راجع المزيد عن هذه النظريات:

Ott, S., (ed.), *The Nature of the Nonprofit Sector*, Colorado: Westview, 2001

[4] - انظر المزيد عن فكرة الشراكة وتطبيقاتها المختلفة:

-Kolybashkina, N., Reaching the Equilibrium? State-Voluntary Sector Partnership in Social Services Provision: A Case Study Analysis of Current Policies in England and Ukraine, a Paper submitted to *ISTR Sixth International Conference*, Toronto, Canada, July 11 –14 – 2004.

-Liiv, D., Guidelines for the Preparation of Compacts, *International Journal of Non-For-Profit Law***,** vol3, issue 4, June 2001

التطور تم الاتفاق على أسس وأطر لهذا التعاون تعيد صياغة العلاقة بين الطرفين بصورة أكثر توازناً، وتؤكد أن دور المنظمات غير الحكومية ليس مجرد دور مكمل لدور الدولة (Supplementary Provider) ، ولكنه طرف أساسي (Stakeholder)فيصياغة السياسات العامة وتنفيذها.

2)النظام العالمي وتحولاته: تغير محوري

منذ عقد التسعينيات لم يعد الخطاب المتعلق بدور المنظمات غير الحكومية يركز على سد الفجوة أو ملء الفراغ الذي انسحبت منه الدولة بعد تطبيقها سياسات التحرير الاقتصادي، ولكنه تطور إلى التأكيد على ضرورة قيام المنظمات غير الحكومية بدور في عملية صنع السياسة جنباً إلى جنب مع المؤسسات الحكومية. وعلى هذا يمكن القول إنه لم تكن أزمة دولة الرفاهة هي السبب الأساسي والوحيد للتعويل على دور للمنظمات غير الحكومية في التنمية، لكن كان بجانب ذلك التحولات الجذرية التي طرأت على النظام العالمي.

من هذه التحولات الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية خاصة مع دول العالم الثالث من خلال قيامها بتوجيه المعونات مباشرة للمنظمات غير الحكومية في هذه البلدان.

وعلى الصعيد المقابل كانت هناك ضغوط موجهة من منظمات غير حكومية كبيرة على بعض المؤسسات المالية الدولية لتعديل أجندتها ومنهجيتها في العمل مع البلدان النامية. فعلى سبيل المثال كان البنك الدولي يساهم في إقامة عديد من البرامج الصناعية التي تضر بالسكان الأصليين وبالبيئة في بعض البلدان. وتحت ضغوط هذه المنظمات غير الحكومية امتنع البنك الدولي عن تمويل مثل هذه المشروعات في بلدان مثل الهند وماليزيا وغيرها. بل بدأ يتعاون مع منظمات غير حكومية مثل أوكسفام وغيرها. (1)

[1]-Knickerbocker, op.cit

وجدير بالذكر أن البنك الدولي استمر لعدة عقود يرفض المطالب والأصوات المنادية بالتغيير من قبل المنظمات غير الحكومية. إلا أنه في خلال التسعينيات اشتركت أكثر من 150 منظمة غير حكومية في حملة قوية لحث البنك على مزيد من الانفتاح والشفافية وتشجيع خفض الديون واتباع استراتيجيات إنمائية أكثر عدلاً وأقل تدميراً للبيئة. وقد نجحت هذه الضغوط إلى حد كبير في دفع البنك الدولي عام 1994 إلى إعادة النظر في أهدافه وطرائق عمله. وقد وضح التغيير بصورة عملية ، فحوإلى نصف مشروعات الإقراض الخاصة بالبنك تتضمن بنوداً وتدابير خاصة بمشاركة المنظمات غير الحكومية مقارنة بحوإلى 6 بالمئةفي الفترة من 1973–1988(1)

كما أن صندوق النقد الدولي والذي أبدى لفترة طويلة موقفاً رافضاً لأي دور للمنظمات غير الحكومية على اعتبار أن القضايا الذي يتناولها تتطلب قدراً من السرية فقد اضطر أن يغير من موقفه المتعنت، ووضح ذلك في مقابلة مجلس مديري الصندوق مع العديد من المنظمات غير الحكومية لمناقشة مقترحاتهم بغية زيادة شفافية الصندوق(2).

على صعيد آخر كان للأمم المتحدة دورها هي الأخرى في تصعيد أهمية دور المنظمات غير الحكومية والذي تمثل في المؤتمرات العالمية العديدة التي انعقدت في التسعينيات، فقد شهد هذا العقد عديد من المؤتمرات العالمية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة مثل مؤتمر البيئة والتنمية في البرازيل عام 1992 والذي عرف بقمة الأرض، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام1994، ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام 1995، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيجين عام1995، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في اسطنبول عام 1996.

---

[1]- زينب عبد العظيم، **مرجع سابق**، ص 67 .

[2]**- مرجع سابق**، ص 67-68.

وقد تناولت توصيات تلك المؤتمرات قضايا عديدة تركزت بالأساس حول التنمية الاجتماعية المستدامة، كما أشارت إلى مجموعة من الإجراءات التي يجب أن تتخذها المؤسسات الحكومية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية. وبذلك استقر فيوجدان الخطاب العالمي أن هناك طرفين مسؤولين عن التنمية هما: الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

دارت توصيات تلك المؤتمرات حول قضايا وثيقة الصلة بالرفاهة الاجتماعية مثل تنظيم النمو السكاني، وحماية البيئة، وتوفير خدمات الصحة الإنجابية، وتعزيز الخدمات الأساسية للجميع وتوفير التعليم للجميع، والقضاء على الفقر، وتوفير مصدر عيش مستديم، وتمكين المرأة وإنجاز المساواة بينها وبين الرجل، وإيجاد بيئة ملائمة تمكِّن من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء القدرات والآليات المؤسسية اللازمة لإدارة التنمية. وقد تم التأكيد في هذه المؤتمرات على أن أي سياسة توضع لمواجهة هذه المشكلات لابد أن يشارك المجتمع المدنيفي وضعها. فعلى سبيل المثال في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام 1994 تمت الإشارة إلى أنه ينبغي على الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية أن تتحاور مع المنظمات غير الحكومية في عملية صنع القرار. وفى مؤتمر كوبنهاغن وردت الإشارة إلى ضرورة توافر مساهمة أوسع نطاق من جانب المجتمع المدنيفي صوغ وتنفيذ القرارات التي تتحكم في سير المجتمع، وتعزيز قدرة المجتمع المدني على المشاركة الفعلية في تخطيط ووضع برامج التنمية الاجتماعية، وفي اتخاذ الإجراءات والوصول إلى الموارد اللازمة لتنفيذها. أما في مؤتمر بكين فقد تم التأكيد على ضرورة تشجيع التعاون فيما بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني من أجل وضع استراتيجية وطنية شاملة لتحسين خدمات الرعاية الصحية للمرأة والطفل(1).

[1] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2000

وأخيراً جاءت العولمة بتجلياتها وتحدياتها وأبرزها الثورة الهائلة في الاتصالات والتي أدت إلى كسر احتكار الدولة للمعلومات، وإلى فتح أكثر مناطق العالم عزلة أمام شبكات الاتصال العالمية، مما فتح المجال أمام البشر أن يتحاوروا معا وينظموا أنفسهم. وربما قد يكون من الملائم هنا الإشارة إلى تظاهرات سياتل والتي شملت عشرات الآلاف من البشر من 700 منظمة غير حكومية. وفيي الواقع أن ما ظهر في هذه التظاهرات لم يكن إلا قمة جبل الثلج، فقد كان وراء تنظيم هذه المظاهرات حوإلى 30.000 منظمة غير حكومية[1]. كما أصبح من المسلم به قيام كثير من منظمات المجتمع المدني خاصة المندمجة في شبكات عالمية في توظيف المجتمع المدنيالعالمي للضغط على الحكومات خاصة في قضايا الحريات وحقوق الإنسان([2]).

سادساً: مبررات التعويل على دور أكبر للمنظمات غير الحكومية في صنع السياسات العامة:

من واقع تقييم دور المنظمات غير الحكومية في مدى قدرتها على إنجاز التنمية في المجتمعات التي تعمل بها، بدأت حركة مراجعة شاملة لدورها وفاعليتها. فعلى الرغم من كثير من النجاحات الصغيرة التي حققتها هذه المنظمات في المجتمعات التي عملت بها، فإن هذه التأثيرات ظلت محدودة وجزئية، والسبب أن النظم والهياكل التي تحدد توزيع السلطة والموارد داخل هذه المجتمعات ظلت كما هي([3]). وربما من أهم العوامل المؤدية إلى هذا الوضع إخفاق المنظمات غير الحكومية في إقامة روابط بين عملها على المستوى القاعدي، وبين الأنظمة والهياكل الأوسع التي تعد جزءاً منها،

---

[1]-Knickerbocker, **op.cit**

-Longworth, r., Activist Groups Gain Influence in Global Body, **Internet,** http://www.globalpolicy.org/ngos/issues/ngos99.htm

[2]- أماني قنديل، **المجتمع المدنيالعالمي**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، 2002، ص 94

[3]- Edwards, M. & Hume. D., *Making a Difference, NGOs and Development in a Changing World,* London, Save the Children, Earthscan Publications Ltd., 1992, p 13

فقد ركزت في عملها على تقديم خدمات الغـوث والرعايـة الاجتماعيـة، فضـلاً عـن الاهتمام بالصحة الوقائية وتنظيم الأسرة. ورغم أهمية هذه المشروعات لكنها لا تخلق إلا جزر من الرفاهية النسبية في غِمار بحرٍ معاكس وبيئة غير مؤاتية، وما يعنيه ذلك من أن الآثار المفيدة للمشروعات والبرامج التي تقوم بهـا المـنظمات غـير الحكوميـة عـلى المستوى الجزئي غالباً ما كانت تفقد جدواها بفعل تـأثير السياسـات الكليـة. فوفقـاً لكلارك لن تتحقق المشاركة الشعبية الحقيقية إلا من خـلال إدخـال إصـلاحات عـلى الهياكل الرسمية، وليس مجرد مضاعفة أعداد المشروعات التي تقوم بها المـنظمات غـير الحكومية(1).

وبالفعل هناك اختلافات في الاقترابات التي تتبناها كل مـن المـنظمات غـير الحكومية والحكومـات في عملهـا، فعـلى الـرغم مـن كفـاءة وفاعليـة المـنظمات غـير الحكومية في ممارستها لنشاطها في مجتمعاتهـا المحليـة، إلا أن نشـاطها محـدود النطـاق جغرافياً، فضلاً عن تبنيها لمفاهيم جزئيـة للتنميـة تسـتجيب للمصـالح ذات الطـابع المحلي. وعلى النقـيض مـن ذلـك فـإن الحكومـات تعمـل عـلى نطـاق أكثـر اتسـاعاً وتستهدف المجتمع ككل بالمعنيين الاجتماعيوالجغرافي، إلاأنهـا قـد تعجـز عـن رؤيـة العلاقات الفعلية عن قـرب، ولـذلك تصـل إليهـا المعلومـات كمعلومـات عموميـة تنقصها الخبرة الميدانيـة، وهـذا قـد يـؤدي لعـدم ملاءمـة قراراتهـا لفئـات اجتماعيـة معينة.(2) ، وما يعنيه ذلك من حاجة كل طرف للآخر.

وربما كان هذا التقييم هـو السـبب الرئيسي لتطـور المـنظمات غـير الحكوميـة والحديث عن أجيال لهذه المنظمات، لكل جيل اقتراب مختلف في التعامل مع التنمية.

---

[1]-Clark , J., *Democratizing Development, The Role of Voluntary Organizations*, London, Earthscan, 1991, p 120

[2]-Frantz, D., The Role of NGOs in the Strengthening of Civil Society, **World Development,** Vol 15, 1987

مرت المنظمات غير الحكومية بعدة أجيـال في تطورهـا. يمثـل الجيـل الأول جيل الإغاثة، حيث إن العديد من المنظمات غير الحكومية مثل منظمة إنقـاذ الأطفـال وغيرها كانت تتولى عمليات الإغاثة وتقـديم الخـدمات الاجتماعيـة للفقـراء. وتعـد جهود الإغاثة استجابة للمواقف الطارئة سواء كانت بفعل الطبيعة أو البشر، ولكـن دون العمل مباشرة في التنمية، أي التعامل مع أعراض المشكلة من خلال تخفيفها. أما الجيل الثاني وهو جيل الاعتماد على الذات، فقد ظهر هـذا الجيـل مـن المـنظمات غـير الحكومية نتيجة عدة عوامل أهمها إدراك عدم جدوى التعامل مع أعراض المشكلة من دون أسبابها. قام هذا الجيل من المنظمات غير الحكومية (وبالتحديـد في دول الشـمال) بمشروعات استهدفت زيادة القدرات المحلية للمجتمعات المحليـة، والسـيطرة عـلى الموارد الضرورية والمطلوبـة لتحقيـق التنميـة المتواصـلة. إن نشـاط هـذا الجيـل مـن المنظمات غير الحكومية لم يركز على الضغط من أجل مزيد من المعونات بقدر تركيزه في السعي إلى إزالة القيود التي تحول دون تنمية العالم الثالث.

كان الجيل الثالث بمثابة نقلة كيفية في التعامل مع التنمية وصـنع السياسـات العامة. أدرك هذا الجيل أن أي عملية إنمائية معتمدة على الذات ستكون قابلة للانهيار والاختراق إذا لم يتوافر إطار مؤسسيوسياسي يشجع المبادرات المحلية. وقد أدرك هذا الجيل من المنظمات ضرورة تطوير سياق وبيئة دافعـة لتحقيـق التنميـة المسـتدامة مـع مراعاة الفئات الأضعف في المجتمـع. وعـلى هـذا فـإن الاسـتراتيجية الإنمائيـة التـي يطرحها الجيل الثالث من المنظمات غير الحكوميـة، تتطلـب ديمقراطيـة صـنع القـرار والمشاركة الكاملة من جانب الأفراد في صياغة احتياجاتهم الإنمائية[1] ، وهكـذا كـان لهذا الجيل الفضل في طرح فكرة ضرورة مشـاركة المـنظمات غـير الحكوميـة في صـنع السياسة. كما أدرك أن نجاح هذا الأمر مرهون بالقدرة على إقامة تحالفات وشـبكات وليس بالعمل الفردي. وأخيراً يؤمن هذا الجيل من المنظمات غير الحكومية أن عملية الدفع الرسمية للتنمية المستدامة التي تضطلع بها الأمم المتحدة مـن خـلال المـنظمات

[1]-Liiv, **op.cit**

الدولية والمنظمات الإقليمية والحكومات لن يكون لها قيمة حقيقية من دون وجود قدرٍ أكبر من المشاركة من جانب المجتمع ومنظماته.(1)

وفي هذا السياق بدأ الاهتمام بطرح أفكار متنوعة واقتراح أطر متعددة لضمان مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات العامة وخاصة المتعلقة بالرفاهة الاجتماعية(2).

سابعاً: محددات نجاح المنظمات غير الحكومية في التأثير على عملية صنع السياسة:

كما هو مستقر عليه في أدبيات السياسة المقارنة أن أي سياسة هي مخرج نهائي لعملية ضغوط وضغوط متبادلة. تؤثر المنظمات غير الحكومية على عملية صنع السياسة من خلال عدة وسائل وآليات مثل تقديم المشورة والخبرة الفنية، وبناء تكتلات وتحالفات للضغط على صنَّاع السياسة، و تنظيم حملات دعوى، وأيضاً حملات إثارة لوعي الجماهير بقضية ما. فضلاً عن طرح المطالب مباشرة وكذلك مراقبة الحكومات(3). كما برزت في الآونة الأخيرة فكرة الشراكة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، هذه الشراكة التي تبدأ من مراحل مبكرة في صنع السياسة وقبل أن تلتزم الحكومة بأي التزامات. والأمر المثير للانتباه الاهتمام المفرط في هذه البلدان من قبل الباحثين والنشطاء على السواء بوضع أسس ومعايير لهذه الشراكة. فنجاح عملية

---

[1]- Korten, D., Third Generations, NGOs Strategies: A Key to People-Centered Development, *World Development***,** No. 15, 1987

-Fowler, A., NGDOs as a Moment in History: Beyond Aid to Social Entrepreneurship or Civic Innovation?, *Third World Quarterly*, vol 21, no 4, 2000, pp 639- 641

[2]-Knickerbocker, **op.cit**

[3]-Rooy, A., Civil Society and Global Change, **Internet,** http://www.globalpolicy.org/ngos/analysis/canacso.htm

-Also : Carothers**, op.cit**

-Paul, **op.cit**

الشـراكة يتطلب أمور عديدة منها إقامة شبكات وتحالفات بين المنظمات غير الحكومية وبعضها البعض، بغية تسهيل تبادل المعلومات والخبرات مع مراعاة إشراك المـنظمات القاعدية في هذه الشـبكات. كـما يشـترط لنجـاح الشـبكة تطبيـق ديمقراطيـة اتخـاذ القرار.(1) ، ومن ناحية ثانية فإن الشـراكة الناجحة تتطلب توفير إطار مؤسسي يحـدد أسس التعاون بين الدولة والمنظمات غير الحكومية مـع مراعـاة مراجعـة هـذا الإطـار باستمرار في ضوء التغيرات التي تطرأ على المجتمع.

قد يأخذ هذا الإطـار شـكل اتفـاق بـين الحكومـة والمـنظمات غـير الحكوميـة أو استراتيجية قومية للتنمية يشارك فيها الطرفان أو أي شكل أخر. وفي هذا الاتفاق ـ فضلاً عن تحديد أسس التعاون تقر الحكومة بأهمية الدور الذي تلعبه المـنظمات غـير الحكومية. فضلاً عن الالتزام باحترام استقلاها وحقها في ممارسـة أيـة أدوار دفاعيـة يبتغيها، وحقها في توجيه الانتقادات إلى الحكومة بل ورفضها التعاون معها. فالشراكة الناجحة تقوم على أساس الثقة المتبادلة بـين الشرـكاء واحـترام اسـتقلال كـل طـرف وتوفير آليات للتعاون.

إن الوصول بالشراكة إلى هذا المستوى يعني إقرار الحكومات بعدم قدرتها عـلى إنجاز المهام المطلوبة منها بكفاءة وفعالية في ضوء تزايد هذه المهام بدرجة غير مسبوقة. ففي السويد مثلاً هناك **إقرار** أن المنظمات غـير الحكوميـة جـزء مـن النظـام السـياسي والإداري للدولة. وفي فرنسا تشـارك المـنظمات غـير الحكوميـة في صـنع السياسـات وتنفيذها، وأيضاًفي تخصيص الموارد وتحديد الفئات المستهدفة من خلال لجنة التعاون التنمويوالتي تضم ممثلين من الحكومة والمنظمات غير الحكومية.[2]

---

[1]-Liiv, **op.cit**
[2]-Abdelrahaman, **op.cit**, p 54

إن قدرة المنظمات غير الحكومية في التأثير على عملية صنع السياسة يتطلب أموراً عديدة؛ أولها متعلق **بالدولة**، والثاني متعلق بالمنظمات غير الحكومية، والثالث متعلق بالعلاقة بين الطرفين.**فيما يتعلق بالدولة**، إن نجاح المنظمات غير الحكومية في التأثير على عملية صنع السياسة مرتبط بالإطار القانونيالتي تضعه الدولة لتنظيم وجود ونشاط هذه المنظمات، بمعنى هل هو إطار قانوني منظم أم مقيد؟ كما يرتبط الأمر نفسه بمدى استجابة الدولة بمؤسساتها المختلفة للمطالب والضغوط القادمة من المجتمع ومؤسساته.

تتعدد المحددات الحاكمة لقدرة المنظمات غير الحكومية على التأثير على عملية صنع السياسة. أول هذه المحددات ما تتمتع به هذه المنظمات من قدرات إدارية ومؤسسية (بناء الهياكل التنظيمية– **تنمية** روح العمل الجماعي- مهارات الاتصال– التخطيط الإستراتيجي) أو ما يطلق علية عملية بناء القدرات، هذه المهارات المرتبطة بالجيل الثالث للمنظمات غير الحكومية(1). أما المجموعة الثانية من المحددات فترتبط بالقدرة على بناء رصيد للقوة والتأثير من خلال النجاح في إقامة تحالفات وشبكات فيما بين المنظمات الحكومية وبعضها البعض، وأيضاً مع كافة الأطراف الفاعلة فى عملية التنمية سواء على المستوى الوطني أو العالمي.(2)

وأخيراً مدى قدرة المنظمات غير الحكومية على تحديد احتياجات مجتمعاتها المحلية وهذا يتطلب إشراك هذه المجتمعات في تحديد المشروعات والتخطيط لها وتدبير التمويل وتنفيذها ومتابعتها. وهذا الأمر ليس هين إذ يحتاج إلى مهارات خلق جسور مع المجتمعات المحلية وبناء للثقة بين هذه المجتمعات والمنظمات غير الحكومية. وجدير بالإشارة إن مصدر شرعية أي منظمة غير حكومية استنادها لقاعدة شعبية.

---

[1] - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، **كيف تؤثر المنظمات الأهلية في السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة**، القاهرة، مركز البحوث العربية، دون تاريخ 46.

[2]- يقصد بالشبكة إطار طوعي أو اختياري يضم أفراداً أو جماعات أو منظمات بطريقة أفقية غير تراتبية، تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرة والاتصال، راجع أماني قنديل، **المجتمع المدنيالعالمي، مرجع سابق**، ص 14.

تتعلق المجموعة الثالثة من المحددات بطبيعة العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية، وهيفي الواقع قضية مرتبطة بكل المحددات السابق الإشارة إليها تواً. وعلى أية حال هناك أكثر من سيناريو، فإما أن تكون هذه العلاقة تعاونية وتستند للاعتماد المتبادل وتوزيع الأدوار، وفي هذه **الحالة** من المتوقع أن تقوم علاقة شراكة ناجحة وفعالة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية في عملية صنع السياسة. وعلى النقيض يأتي السيناريو الثاني إذ يشوب العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية الصراع ويحكمها الخصومة فأي مكسب تحققه المنظمات غير الحكومية يكون على حساب الدولة والعكس صحيح. وعلى أية حال من الصعب في الواقع المعاش افتراض وجود أي من العلاقتين بشكل مطلق، فالمجتمع المدني وفي القلب منه المنظمات غير الحكومية مجتمع غير متجانس في الرؤى والمصالح وبالتالي العلاقة بالدولة.

ثامناً: المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي

تشكل المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي أو ما يطلق عليها الجمعيات الأهلية العربية، العمود الفقري للمجتمع المدني. ورغم نشأة هذه المنظمات في كثير من البلدان العربية منذ زمن بعيد، فإن العقود الأخيرة من القرن العشرين شهدت صحوة ملحوظة ونمو غير مسبوق في تأسيس المنظمات غير الحكومية. وقد كان ذلك في الواقع نتاج متغيرات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية بعضها له سمة عالمية والأخرى محلية. **يمكن تحديد ثلاث مجموعات من العوامل أسهمت في هذه الصحوة:**

أولها : السياسات الاقتصادية التي اتبعتها معظم البلدان العربية منذ منتصف الثمانينيات والتي تمثلت في التحرير الاقتصادي وتخلي الدولة عن جزء كبير من الدور المحوريالتي كانت تشغله اقتصادياً واجتماعياً. وقد كان وراء ذلك تفاعل الضغوط القادمة من المؤسسات المالية الدولية مع الأزمة الاقتصادية التي أمسكت بخناق غالبية

الأنظمة السياسية العربية، حيث وصلت سياسة التصنيع بإحلال الواردات إلى سقفها وازداد استيراد الطعام من 2 بليون دولار في الثمانينيات إلى 20 بليون دولار في التسعينيات. ناهيك عن ارتفاع الديون الخارجية من أقل من 5 بليون دولار في عام1970 إلى 200 بليون دولار في عام 1990. أدت سياسات التحرير الاقتصاديالتي اتبعتها معظم الدول العربية غير النفطية إلى خفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وبرامج الرفاهة الاجتماعية (1).

أما المجموعة الثانية من المتغيرات فمرتبطة بالتحولات الديمغرافية والاجتماعية التي شهدتها تلك البلدان مثل تزايد عدد السكان وما يفترضه ذلك من احتياجات جديدة فضلاً عن النمو الحضريالذي لم يواكبه تنمية اقتصادية وغيرها من تحولات(2).

تدور المجموعة الثالثة من المتغيرات حول الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية والذي تجاوز مجرد الضغط من أجل تطبيق برامج التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى البحث عن فاعلين جدد غير حكوميين يتم التعامل معهم. وبالفعل اتجهت هذه المؤسسات إلى التعامل بشكل مباشر مع المنظمات غير الحكومية بغية سد الفجوة التي تركتها الدولة وإنقاذ ضحايا التحرير الاقتصادي. ولا يفوت في هذه النقطة الإشارة إلى الدور الذي لعبته أيضاً منظمة الأمم المتحدة في مؤتمراتها المختلفة من خلال تأكيدها على ضرورة مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات وصياغة خطط التنمية.

1-Ibrahim, S., Crisis, Elites and Democratization in the Arab World, *Middle East Journal*, vol 47, no. 2, Spring 1993 , p 293.

2- أماني قنديل، **المجتمع المدنيفي العالم العربي، دراسة للجمعيات الأهلية العربية**، القاهرة، **دار المستقبل العربي** 1994، ص 11.

كل هذه المتغيرات مهدت الطريق إلى تحولات جذرية على مستوى الكم والكيف في أوضاع المنظمات غير الحكومية العربية. فقد تزايد عدد هذه المنظمات بنسب كبيرة في بعض الأقطار العربية مثل مصر واليمن وتونس والجزائر والمغرب. يقدر عدد المنظمات غير الحكومية - وفقاًإلى التقرير الذى أصدرته الشبكة العربية للمنظمات الأهلية عام 2003ـ بـ 230 ألف منظمة في عام2002 (1).

لم تقتصر التحولات على النمو الكمي في أعداد المنظمات غير الحكومية لكن تجاوز ذلك إلى تحول كيفي يتعلق بأنشطة وفعاليات هذه المنظمات. فقد برز جيل من المنظمات الدفاعية التي تقوم بدور تنويري ونشط في مجال حقوق الإنسان والمرأة والطفل والفئات المهمشة. إلى جانب ذلك وضح الاهتمام بمكافحة الفقر وتبني منهجٍ جديدٍ للتعامل مع هذه المشكلة، يستند إلى فكرة التمكين وليس مجرد تقديم المساعدات الخيرية. كما احتلت قضية مكافحة البطالة مكانة أساسية في بعض الدول العربية مثل مصر والأردن والمغرب من خلال تركيز المنظمات غير الحكومية في هذه البلدان على التدريب والتأهيل والمشروعات الصغيرة. كما ظهرت أنماط جديدة من المنظمات التي هدفت إلى ملء الفراغ الذي تركته الدولة وخاصة في مجالات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية (مصر- الأردن). بالإضافة إلى ذلك نشطت منظمات أهلية جديدة في مواجهة ظواهر اجتماعية سلبية مثل عمالة الأطفال وأطفال الشوارع والإدمان، بل وسعت إلى وضع هذه القضايا على أجندة الحكومات في بلدان مثل مصر والسودان والمغرب(2).

خلاصة القول أن هناك مؤشرات إيجابية تمثلت في النمو الكميفي أعداد المنظمات غير الحكومية والنقلة الكيفية في مناهج واقترابات هذه المنظمات في التعامل مع الواقع.

1- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، **التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية، مكافحة الفقر والتنمية البشرية**، 2003، ص 14.

2- **مرجع سابق**، ص ص 15-20 .

وجدير بالذكر أن هذه التحولات صاحبها خطاب سياسي داعم لهذه المنظمات ودورها في التحول الاقتصادي. بل بدأت إرهاصات بناء شراكة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية،والتي كانت أبرز تجلياتها قيام الحكومات بإسناد عديد من المشروعات للمنظمات غير الحكومية لتنفيذها.

ورغم كل ما سبق من تطورات فإنها لا تمثل توجهاً عاماً ولكن مجرد حالات أو استثناءات لم تصل إلى حالة القاعدة العامة، فمازالت التوجهات الخيرية لها الغلبة على نشاط المنظمات الأهلية العربية، فحوإلى نصف المنظمات غير الحكومية العربية يعمل في الأنشطة الخيرية في المتوسط (في لبنان 53.3 بالمئة وفى سوريا 80 بالمئة والكويت 78.2 بالمئة والسودان 70 بالمئة).في حين لاتزيد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية والتي تتبنى فلسفة التمكين عن الربع.(1)

ويمكن القول أن العلاقة المتوترة بين الدولة والمجتمع على مر التاريخ قد لعبت دوراًفي تكريس هذا الاتجاه، فالعمل الخيري نشاط لا يثير الحكومات ولا يؤدي إلى مصادمات مع الأنظمة السياسية. وعلى صعيد أخر فهو نشاط يصبفي صالح استقرار الأوضاع القائمة من خلال تسكينها والحد من قسوتها. كما أنه لا يرتبط برؤية نقدية لواقع المجتمع وخريطته الطبقية، على عكس الحال في المنظمات الدفاعية والحقوقية وبدرجة أقل المنظمات التنموية والتي تطرح رؤية نقدية للواقع وتسعى لإصلاح السياق السياسيوالمؤسسي الذي تعمل فيه وفقاً لاستراتيجيات الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية.

ومع ذلك يمكن رصد بدايات لدور تلعبه المنظمات غير الحكومية في صنع السياسة وبالتحديد السياسات المتعلقة بالرفاهة الاجتماعية.

---

[1] - **مرجع سابق**، ص 14.

تاسعاً: المنظمات العربية غير الحكومية ودورها في صنع سياسات الرفاهة الاجتماعية:

بناء على ما سبق ذكره أن هناك اهتمامات وليدة بقضايا الفقر والتهميش الاجتماعي من قبل المنظمات غير الحكومية العربية، يلاحظ أن هذه المنظمات تعمل في مجالات الرفاهة الاجتماعية أما بمفردها وبمعزل عن الدولة تماماً من خلال ما تقوم به من مشروعات مستقلة، أو من خلال شراكة مع المؤسسات الحكومية.

من ضمن الأمثلة الدالة على الحالة الأولى: الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في تقديم الرعاية الصحية للمواطنين في بلدان مثل مصر والأردن ولبنان([1]) فعلى سبيل المثال في لبنان، فإن المنظمات غير الحكومية تسهم في خفض التكلفة الصحية ما بين 30 بالمئة و40 بالمئة، وفي الأردن تغطي المنظمات غير الحكومية 60 بالمئة من خدمات الرعاية الاجتماعية، وفي مصر يعتمد 14 بالمئة من السكان على الخدمات الصحية التي تقدمها الجمعيات الأهلية([2])، بيد أنه كما سبقت الإشارة في موضع سابق أن هذا النوع من النشاط لا يسعى في الأغلب الأعم إلى إحداث تعديل جوهريفي السياق العام سياسياً ومؤسسياً.

أما في الحالة الثانية: وهي حالة بناء الشراكة، فإن الأمر يختلف، فالشراكة في أحد أبعادها الأساسية هي إسهام مباشر في عملية صنع السياسة من جانب أطراف عملية الشراكة، كما أنها تسعى إلى تغيير السياق السياسيوالمؤسسي العام.

برزت في الآونة الأخيرة نماذج وتجارب للشراكة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مجالات عديدة في الوطن العربي، مثل تنمية العشوائيات

[1] - انظر المزيد عن هذا الدور:
-عبد الله الخطيب، المملكة الأردنية الهاشمية، فدى الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، **مرجع سابق**
-هاشم الحسيني، الجمهورية اللبنانية، مرجع سابق
-أماني قنديل، جمهورية مصر العربية، مرجع سابق

[2]- أماني قنديل، (محرر)، **الإسهام الاقتصاديوالاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية،دراسات حالة: الأردن – لبنان- مصر – تونس**، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 1999، ص 262

والتعليم ومكافحة الفقر والتنمية الريفية ومواجهة البطالة وغيرها. فعلى سبيل المثال في قضية مكافحة الفقر أصدرت دول عربية عديدة استراتيجيات لمكافحة الفقر شارك في إعدادها ممثلون عن المجتمع المدني. كما خصت هذه الإستراتيجيات المنظمات غير الحكومية بأدوار محددة.

ففي مصر ظهرت في عام 2003 مبادرة قومية لرعاية الأطفال بلا مأوى (أطفال الشوارع)، حيث تأسست شراكة بين المجلس القومي للطفولة والأمومة وهو مجلس شبه حكومي، وشبكة الجمعيات الأهلية المعنية بوضع استراتيجية متكاملة للحد من الظاهرة. وعلى المنوال نفسه قامت شراكة بين المجلس القومي للمرأة وحوإلى 300 جمعية أهلية في مصر لمساعدة المرأة المعيلة لأسر.(1)

وإذا تناولنا قضايا فرعية في إطار سياسات الرفاهة الاجتماعية مثل التعليم والصحة وغيره سنجد بعض التجارب الوليدة.

1- قضية التعليم

مازالت قضية التعليم تشكِّل مع مطلع الألفية الجديدة تحدياً ضخماً سواء على مستوى القيد في التعليم الأساسي، أو تكافؤ الفرص بين الجنسين، أو على صعيد مواجهة مشكلات التسرب من التعليم وتحسين نوعيته. تحظى هذه القضية باهتمام عديد من المنظمات غير الحكومية في بلدان عربية مثل مصر ولبنان والسودان وتونس والكويت.(2)

بدأت في مصر تجربة شراكة بين وزارة التربية والتعليم وبعض الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم (174) جمعية بهدف مواجهة مشكلات التعليم المتعددة. هدفَ نموذج الشراكة إلى تحسين العملية التعليمية في المناطق الفقيرة وإشراك الأهالي والطلاب في تحسين بيئة التعليم. ولكي تؤطر وزارة التربية والتعليم

1- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، مرجع سابق .

2- مديحة السفطي وأخرون، **دور المنظمات الأهلية العربية في التعليم غير النظامي(السودان – فلسطين – مصر المغرب – اليمن)**، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2005، ص ص 15 -23 .

هذا النموذج، أُنشئت إدارة بالوزارة للجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم عام 1999. اضطلعت هذه الإدارة المذكورة بمهام رئيسية من أبرزها إنشاء قاعدة بيانات للجمعيات الأهلية النشطة في مجال التعليم والتنسيق بين هذه الجمعيات وصنَّاع السياسة التعليمية. كما شكلت الوزارة لجنة تنسيقية تضم في عضويتها ممثلي الوزارة وممثلي الجمعيات الأهلية، وعقدت اجتماعاً موسعاً يحدد ملامح هذه الشراكة.

واللافت للانتباه صدور قرارات وزارية تيسر من مهمة الجمعيات الأهلية وتمهد الطريق لها مثل القرار الوزاري رقم 613 لسنة 1998، والذي تم بمقتضاه تعديل تشكيل مجالس الآباء والمعلمين بحيث تضم في عضويتها ممثلاً عن الجمعيات الأهلية النشطة في مجال التعليم، وأيضاً القرار الوزاري رقم 300 لسنة 2000 بشأن مشاركة الجمعيات الأهلية في دعم وإنشاء مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع. وخلال السنوات القليلة الماضية انعكست هذه الشراكة على المجتمع بوضوح حيث قامت الجمعيات الأهلية في الأحياء الفقيرة والعشوائية بالتعاون مع الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين باستكمال البنية الأساسية لمئات من المدارس ورفع شعار مدرسة جميلة نظيفة متطورة. كذلك قامت مجموعة من الجمعيات بتنفيذ مشروع رفع كفاءة العملية التعليمية فيمائة مدرسة حكومية في عدد من المحافظات والتي استهدفت المعلمين في هذه المدارس، فضلاً عن الإمداد بالحواسب الآلية.

وفي تونس دخلت بعض الجمعيات الأهلية في شراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة شؤون المرأة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار. ففي عام 2000 تم البدء في برنامج وطني برعاية وزارة الشؤون الاجتماعية، يطمح في تخفيض نسبة الأمية الأبجدية من 27 بالمئة إلى 20 بالمئة في عام 2004، وتم تنفيذه من خلال 24 جمعية جهوية و60 جمعية محلية.

2ـ مكافحة الفقر

شهد عام 2003 في بيروت إطلاق تقرير لبنان حول الأهداف الإنمائية للألفية من مبنى الأمم المتحدة هناك. هذا فضلاً عن عدد من أوراق العمل والمنتديات والأنشطة التي نظمتها وكالات الأمم المتحدة العاملة في لبنان والمؤسسات الحكومية والقطاع الأهلي للإحاطة بموضوع التنمية والفقر، ووضع خطوات واستراتيجيات واضحة للتعامل مع هذه القضية.

وجدير بالذكر أن هناك عديد من الجمعيات الأهلية النشطة في لبنان في مكافحة الفقر وتسعى إلى توفير شبكة تأمين للفقراء ومشروعات مولدة للدخل. كما تتفق الجمعيات الأهلية مع الحكومة في تحديد بعض معوقات التنمية في لبنان، ولكنهما تختلفانفي تحديد الأسباب والمسؤوليات والخطوات الواجب تنفيذها. وفي محاولة لتعزيز التقارب بين القطاع الأهلي والمجلس النيابى، يجرى دورياً تنظيم ندوات في البرلمان اللبناني تحت عنوان ترتيبات التعاون بين مجلس النواب وهيئات المجتمع المدني. وتهدف الندوات إلى تعزيز علاقة المواطنين بمجلس النواب وإتاحة الفرصة أمام الجمعيات الأهلية في طرح المشكلات.

في فلسطين تم إنشاء اللجنة الوطنية لمحاربة الفقر وتضم في عضويتها ممثلين عن المجتمع المدنيالفلسطيني والوزارات الفلسطينية المختلفة والقطاع الخاص وبعض ممثلي الجهات المانحة. قامت اللجنة بإصدار أول تقرير فلسطيني عن الفقر بدعم من البنك الدولي، ثم قامت بعد ذلك وبدعم من الحكومة البريطانية بإجراء بحث واسع عن الفقر في فلسطين، وتم إصدار تقرير البحث والذي تضمن تقارير جزئية عن الفقر من وجهة نظر الفقراء في 16 محافظة فلسطينية، بالإضافة إلى التقرير الشامل. كما تم تنظيم عديد من ورش العمل في مختلف المناطق الفلسطينية لعرض نتائج التقرير. يُعَد إصدار هذا التقرير عملية مهمة ساهمت في إجراء نقاش جدي بين مختلف الأطراف المؤثرة في عملية التنمية حول الموضوعات الأساسية المتعلقة بالفقر، والأهم من ذلك

تم من خلاله وضع أسس استراتيجية فلسطينية لمحاربة الفقر. مازالت اللجنة الوطنية لمحاربة الفقر تقوم بعملها للتأكد من أن وزارات السلطة الفلسطينية تأخذ بعين الاعتبار توصيات التقرير وتحاول أن تدمجها في سياساتها العامة وخاصة وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل والصناعة والاقتصاد.

في تونس—ووفقاً للقانون الأساسي رقم 67 لسنة 1999- والمتعلق بالقروض الصغيرة، سمح لعديد من الجمعيات التونسية في إطار علاقة شراكة مع البنك التونسي للتضامن إسناد قروض صغيرة للفئات ضعيفة الدخل من أجل تحسين ظروف حياتها. ويبلغ عدد الجمعيات الحاصلة على تراخيص من وزارة المالية لتنفيذ هذا البرنامج 69 جمعية تستهدف مناطق متعددة من الجمهورية التونسية.

3ـ الصحة

يملك القطاع الأهلي في لبنان 700 مركز صحي من أصل 800 موجودين على الأراضي اللبنانية. وترى وزارة الصحة أن التعاون مع القطاع الأهلي لتنفيذ البرامج الوقائية قد أثبت فعاليته، مما يعني أهمية تعزيز هذا التعاون واعتبار العلاقة المتجسدة بعقود مع مراكز المؤسسات الأهلية بادرة تستحق الدعم.

وفي إطار تعزيز التوجه الجديد لوزارة الصحة بالانخراط في استراتيجية الرعاية الصحية الأولية أقرت الوزارة عام 1996 وبالتنسيق مع البنك الدولي إجراء عقود مع المؤسسات الأهلية، فأطلقت الاستراتيجية الوطنية للإعاقة الصحية الأولية بمشاركة مختلف القطاعات الصحية الوطنية الرسمية والأهلية والخاصة. وتم إجراء عقود مع 30 مركزاً صحياً منها 20 مركزاً تابعاً للقطاع الأهلي و10 تابعة لوزارة الصحة.

خاتمة

كان وراء بروز دور جديد للمجتمع المدني وفي القلب منه المنظمات غير الحكومية في صنع السياسة بصفة عامة وسياسة الرفاهة الاجتماعية بصفة خاصة، عوامل عديدة بعضها متعلق بدولة الرفاهة الاجتماعية وتحولاتها في أوروبا الغربية، وأيضاً بما طرأ من تحولات على الدولة الرعائية في الوطن العربيوبخاصة منذ الثمانينيات، وما صاحب ذلك من إعادة النظر كلية في مفاهيم التنمية الكلاسيكية وأيضاًفي دور الدولة.

كما كانت التغيرات الجذرية التي لحقت بالنظام العالمي من حيث هيكله وديناميات عمله وطبيعة العلاقات بين الفاعلين المختلفين، لها تأثيراتها الضخمة على إعادة النظر في أدوار كل من الدولة والمجتمع المدني.

وبالطبع لم تقتصر كل هذه التأثيرات على العالم الأول والثاني (سابقاً) بل امتدت إلى العالم الثالث ومنه العالم العربيفي الوقت الذي كان فيه هذا العالم غير مهيأ للتفاعل مع هذه التحولات. فقد تلقى العالم العربي هذه التأثيرات والضغوطات وهو يمر بأزمة خانقة اقتصادياًوخاصة في دوله غير النفطية، وفي ظل عدم قدرته على حسم إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

في هذا السياق كله برزت المنظمات غير الحكومية كفاعل رئيسي- في التنمية على الصعيد العالمي. وقد التزمت دولياً كثير من أقطار الوطن العربي بضرورة إشراك المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات العامة خاصة الاجتماعية.

لم تكن الدولة العربية هي الوحيدة التي تواجه مأزق التفاعل مع هذه التحولات، بل أيضاً المنظمات غير الحكومية التي وجدت نفسها فجأة وبدون تمهيد مطالبة بسد الفراغ الذي انسحبت منه الدولة في مجالات الإنفاق الاجتماعي. فهذه المنظمات فيأغلبها خيرية إحسانية، فضلاً عن ضعف الأطر المؤسسية والقدرات والمهارات التنظيمية لدى هذه المنظمات. فلم يكن موجود إلا القليل من المنظمات غير

الحكومية التي هي على دراية بالتغيرات التي طرأت على مفاهيم وآليات التنمية.

وعلى صعيد أخر فقد كانت الأطر القانونية (ومازالت في كثير من أقطار الوطن العربي) مقيدة لحركة المجتمع المدني ومنظماته الحكومية نتيجة أزمة الثقة القائمة بين الطرفين. فالعلاقة بين المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الوطن العربي لم تقم أبداً على أساس الاعتماد المتبادل.

وهكذا أصبحنا أمام طرفين مفترض أن يتعاونا معاً بحكم الضغوط الدولية والحاجة الداخلية ولكن في إطار علاقة غير صحية، أزمة ثقة، غياب أي خبرات للتفاعل والحوار.

ومع ذلك قامت المنظمات غير الحكومية بعديد من الأدوار وعوضت انسحاب الدولة من عديد من مجالات الرفاهة الاجتماعية مثل التعليم والصحة ومواجهة الفقر والبطالة وغيره. بل تدريجياً بدأت كثير من الحكومات تقوم بإسناد جزء من مشروعاتها للمنظمات غير الحكومية، وتدريجياً بدأت إرهاصات بناء شراكة، ولكنها مازالت قليلة ومحدودة وتفتقر إلى الإطار المؤسسي- المنظم لها،والذي يجعل دور المنظمات غير الحكومية يتجاوز مجرد تقديم الخدمات إلى فاعل أساسي ومحوريفي عملية صنع السياسات وتنفيذها وتقويمها. كما أن هذا الإطار المؤسسي- يجب أن يعترف باستقلال المنظمات غير الحكومية ويقبل تمثيلها في أجهزة صنع السياسة.

وأخيراً فإن الشراكة الناجحة تحتاج إلى قطاعٍ ثالثٍ قوي ومتبلور تنظيمياً ومؤسسياً، ودولة قوية ذات شرعية واسعة تفرض النظام وتحترم حقوق الإنسان.

الفصل السادس

مفهوم الصراع دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع

موضوع هذه الدراسة يدور حول ظاهرة الصراع باعتبارها ظـاهرة ذات أبعـاد متناهية التعقيد، بالغة التشابك، يمثل وجودها أحد معـالم الواقـع الإنسـانى الثابتـة، حيث تعود الخبرة البشرية بالصراع إلى نشأة الإنسان الأولى، حيث عرفتها علاقاتـه فى مستوياتها المختلفة: فردية كانت أم جماعية، وأيضاً فى أبعادها المتنوعة: نفسية أو ثقافية، سياسية أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو تاريخية، ... الخ(1). وتسـتهدف الدراسـة تقـديم إطار مقارن لفهم وتحليل مفهوم الصراع: طبيعته، أسبابه، وأنواعه. وفى هذا الصـدد، فإن هذه الدراسة تتبنى وجهة نظر ترى أن الطبيعة المعقـدة والمتداخلـة للصرـاع تجـد جذورها فى مصادر متعددة؛ منها ما يعود إلى تعـدد أبعـاد الظـاهرة الصرـاعية ذاتهـا، ومنها ما يتعلق بتداخل مسبباتها ومصادرها من جانب، بالإضافة إلى تشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة من جانب آخر، هذا فضلاً عن التفاوت فى مستويات الظاهرة من حيث المدى أو الكثافة والعنف(2).

وعلى ذلك، فإن الدراسة تعتمد على تقديم تحليل مقـارن للاتجاهـات النظريـة الرئيسية فى مجال الصراع من خلال محاور ثلاثة تشتمل على: التعريف بمفهوم الصراع كظاهرة معقدة، ثم طبيعة الصراع وأسبابه العامة كمفهوم وكعمليـة مركبـة، وأخـيراً أنواع الصراع وجذوره كظاهرة متعددة المظاهر تتميز بالاعتماد المتبادل بـين جـذورها ومظاهرها.

1- مفهوم الصراع : ماهيته وأبعاده

تعكس أدبيات الصراع ثراءً واضحاً فيما تقدمه من تعريفات لمفهـوم الصرـاع، كما تتعدد أيضاً بؤر الاهتمام، ونقاط التركيز التى يوليها المتخصصون أهمية كبيرة عنـد تناولهم للمفهوم بالدراسة والتحليل. وفى إطار استعراض بعض التعريفـات اللغويـة التى تقدمها دوائر المعارف والقواميس اللغوية لمفهوم الصرـاع، فـإن دائـرة المعـارف الأمريكية تعرف الصراع بأنه عادة ما يشير إلى "حالة مـن عـدم الارتيـاح أو الضـغط النفسى الناتج عن التعارض أو عـدم التوافـق بـين رغبتـين أو حـاجتين أو أكثـر مـن رغبات الفرد أو حاجاته" (3).

أما دائرة معارف العلوم الاجتماعية فإن اهتمامها ينصرف إلى إبراز الطبيعة المعقدة لمفهوم الصراع، والتعريف بالمعانى والدلالات المختلفة للمفهوم فى أبعاده المتنوعة. فمن المنظور النفسى، يشير مفهوم الصراع إلى "موقف يكون لدى الفرد فيه دافعٌ للتورط أو الدخول فى نشاطين أو أكثر، لهما طبيعة متضادة تماما"، وهنا يؤكد موراى على أهمية مفهوم الصراع فى فهم الموضوعات المتعلقة بقدرة الفرد على التكيف الإنسانى وعمليات الاختلال العقلى أيضاً(4). أما فى بعده السياسى، فإن الصراع يشير إلى موقف تنافسى خاص، يكون طرفاه أو أطرافه، على دراية بعدم التوافق فى المواقف المستقبلية المحتملة، والتى يكون كل منهما أو منهم، مضطراً فيها إلى تبنى أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثانى أو الأطراف الأخرى(5).

وبينما يهتم لويس كوزر بالتركيز على الصراع فى بعده الاجتماعى، فإن لورا نادر تتجه إلى إيضاح البعد الانثربولوجى فى العملية الصراعية. ومن ثم فإن الصراع فى بعده الاجتماعى إنما يمثل "نضالاً حول قيم، أو مطالب، أو أوضاع معينة، أو قوة، أو حول موارد محدودة أو نادرة"، ويكون الهدف هنا متمثلاً "ليس فقط فى كسب القيم المرغوبة، بل أيضاً فى تحييد، أو إلحاق الضرر، أو إزالة المنافسين أو التخلص منهم"(6). الصراع فى مثل هذه المواقف، وكما يحدد كوزر، يمكن أن يحدث بين الأفراد، أو بين الجماعات، أو بين الأفراد والجماعات، أو بين الجماعات وبعضها البعض، أو داخل الجماعة أو الجماعات ذاتها. تفسير ذلك يرجعه كوزر إلى حقيقة أن الصراع فى حد ذاته أحد السمات الأساسية لجوانب الحياة الاجتماعية. أما فيما يتعلق بالبعد الأنثربولوجى للصراع، فإن الصراع ينشأ أو يحدث نتيجة للتنافس بين طرفين على الأقل. وهنا قد يكون هذا الطرف متمثلاً فى فرد، أو أسرة، أو ذرية أو نسل بشرى معين، أو مجتمع كامل. إضافة إلى ذلك، قد يكون طرف الصراع طبقة اجتماعية، أو أفكاراً، أو منظمة سياسية، أو قبيلة، أو ديناً(7). وهنا فإن الصراع يرتبط بالرغبات أو الأهداف غير المتوافقة، والتى تتميز بقدر من الاستمرارية والديمومة يجعلها تتميز عن المنازعات الناتجة عن الشطط، أو الغضب، أو التى تنشأ نتيجة لمسببات وقتية أو لحظية. فى هذا

الاتجاه، يذهب قاموس لونجمان إلى تعريف مفهوم الصراع بأنه "حالة من الاختلاف أو عدم الاتفاق بين جماعات، أو مبادئ، أو أفكار متعارضة، أو متناقضة". أما قاموس الكتاب العالمى، فإنه يعرف الصراع بأنه "معركة أو قتال Fight، أو بأنه نضال أو كفاح Struggle، خاصة إذا كان الصراع طويلاً أو ممتداً".

وبوجه عام، فإن مفهوم الصراع فى الأدبيات السياسية المتخصصة ينظر إليه "باعتباره ظاهرة ديناميكية.." (8). فالمفهوم، من جانب، يقترح "موقفاً تنافسياً معيناً، يكون كل من المتفاعلين فيه عالماً بعدم التوافق فى المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطراً أيضاً لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر" (9). من هنا كان هناك اتجاه ينصرف إلى التركيز على البعد التنافسى فى تعريف الصراع باعتبار أنه "أحد أشكال السلوك التنافسى بين الأفراد أو الجماعات"، وأنه "عادة ما يحدث عندما يتنافس فردان أو طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة، سواء كانت تلك الأهداف حقيقة أو متصورة، أو حول الموارد المحدودة"(10). وفى تعريف آخر، فإن مفهوم الصراع يتميز بالبساطة والمباشرة، حيث يوصف الصراع بأنه "عملية منافسة ظاهرة، أو محتملة بين أطرافه" (11). وهنا تثار أهمية التمييز بين الصراع وبعض أنواع المنافسة – كالتى تحدث فى المجالات الرياضية على سبيل المثال –، "ففى المنافسة يتعاون الأفراد أو يتنافسون من أجل المرح وقضاء وقت طيب وممتع"، بينما فى الصراع، فإن "إحداث أو إلحاق الضرر المادى أو المعنوى بالآخرين إنما يعد هدفاً محدداً للصراع نفسه"(12).

أما متغير "الإرادة" عند أطراف الصراع، فإنه يمثل أساساً محورياً فى تعريف الصراع لدى اتجاه آخر من كتاب الأدبيات السياسية. ومن ثم يتم النظر إلى مفهوم الصراع باعتبار أنه فى جوهره "تنازع للإرادات"، ينتج عن اختلاف فى دوافع أطرافه، وفى تصوراتهم، وأهدافهم وتطلعاتهم، ومواردهم وإمكاناتهم، مما يؤدى بهم إلى اتخاذ قرارات، أو انتهاج سياسات تختلف فيما بينها أكثر من اتفاقها"، ومع ذلك، "يظل الصراع دون نقطة الحرب المسلحة" (13).

إضافة إلى ذلك، فإن هناك رأياً ثالثاً يفضل الاهتمام ببنية الموقف الصراعى والمصالح المتضمنة فيه. فى هذا الاتجاه، يذهب كل من لوبز وستول إلى أن مفهوم الصراع يمثل أو يعكس "موقفاً يكون لطرفين فيه أو أكثر أهداف أو قيم أو مصالح غير متوافقة بدرجة تجعل قرار أحد الأطراف بصدد هذا الموقف سيئاً للغاية"، ومن هنا يمكن النظر إلى مفهوم الصراع باعتباره "نتيجة لعدم التوافق فى البنيات والمصالح، مما يؤدى إلى استجابات بديلة للمشكلات السياسية الرئيسية". وعلى ذلك يخلص الكاتبان إلى "أن الصراع بهذه الكيفية، يعد سمة مشتركة لكل النظم السياسية الداخلية والدولية" (14).

أما الصراع فى مفهوم كوزر فإنه يتبلور فى ضوء القيم والأهداف التى تمثل الإطار المرجعى لأطراف الموقف الصراعى. وعلى ذلك يرى كوزر أن الصراع يتحدد فى "النضال المرتبط بالقيم والمطالبة بتحقيق الوضعيات النادرة والمميزة، القوة والموارد، حيث تكون أهداف الفرقاء هى تحييد أو إيذاء أو القضاء على الخصوم" (15).

إضافة إلى ما سبق، فإن هناك رؤى أخرى تسعى إلى توجيه الاهتمام نحو الأبعاد النفسية المتعلقة بعلاقات القبول والرفض بين أطراف الموقف الصراعى. ومن هنا تتجه تلك الرؤى إلى تعريف الصراع فيها بأنه "ذلك العداء المتبادل بين الأفراد والجماعات أو الشعوب أو الدول فيما بينها على مختلف المستويات" (16).

وعلى ضوء ما سبقت الإضارة إليه من نماذج التعريفات التى تقدمها أدبيات الصراع بصدد التعريف وبأبعاده المختلفة، يمكن الانتهاء إلى التأكيد على الأبعاد الثلاثة التالية كمحاور أساسية فى التعريف بمفهوم الصراع:

1 - **المحور الأول: ويتعلق بالموقف الصراعى ذاته:** ويشير إلى أن مفهوم الصراع يعبر عن موقف له سماته أو شروطه المحددة: فهو بداية يفترض تناقض المصالح أو القيم بين طرفين أو أكثر، وهو ثانياً يشترك إدراك أطراف الموقف ووعيها بهذا التناقض، ثم هو ثالثاً يتطلب توافر أو تحقق الرغبة من جانب طرف (أو الأطراف) فى تبنى موقف لا يتفق بالضرورة مع رغبات الطرف الآخر، أو (الأطراف الأخرى)، بل إن هذا الموقف قد يتصادم مع باقى هذه المواقف.

2 – **أما المحور الثانى : ويختص بأطراف الموقف الصراعى**: بوجه عام، فيمكن التمييز فى الموقف الصراعى من حيث أطرافه بين مستويات ثلاثة: المستوى الأول يتعلق بالصراعات الفردية: أى التى يكون أطراف الصراع فيها أفراداً، ومن ثم فإن دائرة مثل هذا الصراع وموضوعه يتجهان إلى أن يكونا محدودين بطبيعتهما. وفى المستوى الثانى يكون الصراع بين جماعات: وتتعدد أنواع هذا الصراع بتنوع أطرافه، كما أن دائرته ومجالاته تكون عادة أكثر اتساعاً وتنوعاً عن نظيرتها فى دائرة الصراع الفردى. أما المستوى الثالث فإن يختص بالصراع بين الدول، والذى عادة ما يعرف أيضاً بالصراع الدولى وتكون دائرة (أو دوائر) الصراع فيه أكثر تعقيداً واتساعاً عن المستويين السابقين من الصراعات.

3 – **المحور الثالث : ويهتم بالصراع الدولى**: وهنا تجدر الإشارة إلى أن اتساع دائرة المستوى الثالث من الصراعات، عبر المراحل التاريخية المتعاقبة للعلاقات الدولية، كان من شأنه توجيه وتكتيل قدر متزايد لا يستهان به من الجهود العلمية والأكاديمية لدراسة وتأصيل الظاهرة الصراعية، وذلك بهدف تطوير التفسيرات والنظريات العلمية التى تيسر فهم أسبابه ومحدداته، ومن ثم تقدم البدائل المختلفة التى يمكن من خلالها التحكم فى الظاهرة الصراعية، أو على الأقل التقليل من المخاطر المرتبطة بها والمترتبة عليها وتحديد أساليب التعامل معها. وفى هذا المجال، فإن هذه الجهود العلمية قد أسفرت عن تراث غنى وأصيل من النظريات والتفسيرات، ولعل من بينها نظريات المعرفة العقلانية النظرية السلالية، نظريات القوة، نظريات صنع القرار، والاتصالات، والنظم، وغيرها كثير من النظريات المفسرة للصراع فى أبعاده المختلفة: النفسية، البيولوجية، الثقافية والاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، ومؤخراً البيئية والحضارية .. الخ.

2- طبيعة الصراع

تثير محاولة الإجابة عن السؤال "هل يجب أن يكون الصراع مدمراً أو ذا طبيعة تدميرية؟" عدداً من النقاط الجوهرية، ولعل من أهمها ما يتعلق بإمكانية وجود أبعاد أو وظائف إيجابية للصراع، وما يرتبط بذلك من تحديد لعلاقة مفهوم الصراع بغيره من المفاهيم ذات الصلة الوثيقة به كالنزاع، والأزمة، والعنف ... إلخ.

أ - طبيعة الصراع:

بوجه عام ، تجب الإشارة إلى أن للصراع بعيدين يمكن التمييز فيهما بين بعد سلبى وآخر إيجابى. وإذا كان من اليسير إدراك الجانب السلبى للصراع من خلال ارتباطه العام والمستقر فى الأذهان بما يتضمنه الصراع من "محاولات لتدمير، أو لاستغلال، أو لفرض حل على طرف آخر أو آخرين"، فإن البعد الإيجابى للصراع إنما يشير بوجه عام إلى ذلك الجانب المتمثل فى "الدفع نحو عمل أو إقامة الاتصالات، وحل المشكلات، والتبادل الإيجابى بين الأطراف المعنية" (17). من هنا كانت أهمية النظر إلى الصراع باعتباره، وكما يذكر موراى، "متضمناً لدوافع الإنجاز، والارتباط، والإتباع، وغيرها من الدوافع الإيجابية" (18)، أى أن الصراع فى بعض أبعاده يمثل "عنصراً خلاقاً فى العلاقات الإنسانية: فهو يمثل وسيلة للتغيير يمكن من خلالها تحقيق القيم الاجتماعية المتعلقة بالرفاهية والعدالة، وفرص تحقيق وتنمية الذات" (19).

وفى هذا الاتجاه، فإنه يمكن التأكيد على بعض المنطلقات الأساسية التى تسهم فى دعم الاتجاه نحو تعظيم الأبعاد الإيجابية للصراع. أهم تلك المنطلقات يمكن إيضاحها على النحو التالى:

- **أن الطبيعة الهدامة** ليست جانباً محتماً فى الصراع، كما أنها ليست سمة ملازمة للطبيعة البشرية لا يمكن السيطرة عليها. فالأفراد – كانوا وما زالوا – يكتشفون إمكانية التوصل إلى وسائل مختلفة للتعامل مع اختلافاتهم، والمنازعات فيما بينهم، ولإدارة الصراع بصورة تؤدى إلى نتائج أفضل بوجه عام(20).

▪ **أن الصـراع موجود** كأحد سمات وخصائص الحياة والعلاقات الإنسانية. ففى التفاعلات التبادلية اليومية عادة ما يسعى كل طرف إلى تعظيم منفعته، والتى لكى تتحقق لابد أن تنخفض منفعة الطرف الآخر، من هنا كانت ضرورة أن يتوصل الطرفان إلى تبادل مقنع يراعى ويحقق بعض القواعد والحدود، وبما يحقق التوافق والاستقرار بدلاً من التصادم والصراع(21).

▪ يرتبط بما سبق أيضاً أن طرفى أو أطراف الصراع فى موقف صراعى، ومن خلال اختيارهم لقنوات الاتصال بينهم، إنما يختاران عادة بين أحد صورتين رئيسيتين: إما إقامة نمط لعلاقة صراعية بينهما a Conflict Set، وفيها يؤدى أحد الأفعال إلى تحقيق فائدة لأحد الطرفين أو الفاعلين على حساب الآخر، أو أن يختارا تأسيس نمط لعلاقة تبادلية aTrading Set للوسائل والغايات. ومن ثم، فإن الحركة بينهما تفيد كلاً من الطرفين بشكل ملحوظ(22).

على ضوء ما سبق، يمكن التأكيد على أن للصراع بعض الوظائف الهامة التى تبيح فى مجملها، - وخلال دورة حياته، وفى مستوياته، وأنواعه المتعددة – إمكانية تحويله من صراع مدمر إلى صراع إيجابى، له دوره ووظيفته كأداة فعالة وذات اتصال وثيق بقضايا التغيير الاجتماعى وضبطه(23). من أهم مجالات تلك الوظائف ما يتعلق بدور الصراع كميسر للتغيير الاجتماعى، وفى تحقيق التكامل والاندماج، واستعادة التوازن والاستقرار وزيادة كفاءة معدلات التنسيق بين أطرافه. هذا بالإضافة إلى الوظيفة التقليدية للصراع والتى تدور فى معظم الأحوال حول دعم وتأكيد عمليات السيطرة على الموارد المحدودة أو المرغوبة من قبل أحد طرفيه(24).

ب- مفهوم الصراع والمفاهيم الأخرى:

يتطلب الاهتمام بتعظيم الجوانب أو الوظائف الإيجابية للصراع دفع الباحثين والمتخصصين إلى الاهتمام المتزايد بعمليات التفاوض، والوساطة، وتسهيل حل المشكلات، كوسائل بديلة لتسوية المنازعات. وإذا كان نجاح مثل هذه الوسائل يؤدى، بلا شك، إلى تطوير فرص التعاون والتنسيق بين أطراف العلاقة الصراعية، فإنه من جانب آخر يبرز الحاجة ابتداءً إلى التمييز بين مفهوم الصراع وما عداه من المفاهيم الأخرى المرتبطة به أو المتداخلة معه حتى يمكن التوصل إلى الفهم الصحيح للموقف الصراعى، وبالتإلى اختيار الأدوات والآليات المناسبة للتعامل معه من جانب آخر.

1 – الاختلاف، عدم الاتفاق، والمشكلة:

هناك بعض من المفاهيم الأخرى مثل الاختلافات، وعدم الاتفاق، والمشكلة وعلى الرغم من ارتباطها بمفهوم الصراع، وتميزها عنه من حيث الذيوع والانتشار إلا أنها تتسم بوجه عام بتواضع مضمونها الصراعى مقارنة بمفهوم الصراع فالاختلافات Differences تشير إلى طبيعة بشرية بين الناس حيث هم مختلفون بالميلاد، ومن هنا يُنظر إلى الاختلافات كأمر من أمور الحياة العادية، إن لم ينظر إليها باعتبارها من الأشياء التى تتسم بنكهة ومذاقٍ خاص للحياة يضفى عليها قدراً من الحيوية والفعالية لم يكن ليتحقق فيما لو تماثل الأفراد فى كل شئ بينهم. ومن هنا فالاختلاف بذاته ليس سبباً للصراع، وإن مثَّل مصدراً له. أما فيما يتعلق بعدم الاتفاق Disagreement فإن حدوثه يرتبط بتعبير الأفراد عن تفضيلاتهم وأولوياتهم مقارنة بتلك الخاصة بالآخرين. وهنا تجب الإشارة إلى أن عدم الاتفاق فى حد ذاته يمكن ألا يرتب أياً من أنواع الأذى أو الضرر أو أى نتائج محددة. وأخيراً، فإن المشكلة Problem تحدث عندما يسبب عدم الاتفاق أو الاختلاف بعض النتائج، على الأقل لأحد الأطراف.

وعلى الرغم من أن المشكلة يمكن تجنب حدوثها، إلا أنها عادة ما تكون مزعجة، ومكلفة، أو كليهما في أن واحد. وبوجه عام، فإن الأفراد عادة ما يواجهون العديد من المشكلات في حياتهم اليومية، كما أن وجود المشكلات يمثل في حد ذاته مصدرا محتملا للتصعيد وبالتإلى حدوث أزمات أو اتخاذ قرارات قد يكون من نتيجتها تطور صورة أو أخرى من صور النزاع [25].

2ـ النزاع:Dispute

يعرف النزاع في دوائر المصادر اللغوية بأنه " إعطاء أسباب أو حقائق لتأييد أو معارضة شئ ما"، أو أنه "المناقشة" ، أو المجادلة، أو السجال حول شئ ما أو بخصوصه". كذلك يدور النزاع حول، أو على، أو مع شئ ما، خاصة عندما يكون النزاع غاضبا، وممتدا لفترات طويلة. كما يعرف النزاع أيضا بأنه "جدال أو شجار – يكون بصفة خاصة ذا طبيعة رسمية- بين جماعة أو منظمة، وبين جماعة أو منظمة أخرى".

أما في الأدبيات المتخصصة، فإن النزاع يتم تعريفه بأنه "تعارض في الحقوق القانونية قد تتم تسويته بالتوصل إلى حلول قانونية وسياسية"[26]. كما أنه يفترض أيضا وجود طرفين أو أكثر يعترفان بوجود الاختلافات والمشكلات بينهما من جانب، وأن يبدى أحد هذه الأطراف على الأقل استعداده ورغبته فى حل المشكلة[27]. على ضوء ذلك، فإن النزاع يشير إذاً إلى موقف صراعى تواجه أطرافه أحد موقفين أحدهما قابل للتفاوض، بينما الأخر لا يحتمل التوفيق، ومن هنا كانت أهمية وحيوية البحث عن إطار لتحليل وحل المشكلة موضع النزاع[28]، وفى هذه الحالة، فإن مفهوم النزاع هنا إنما يشير إلى الأسلوب أو الطريقة التى يتناول بها متخصصو العلوم الاجتماعية الحديث عن الإجراءات القانونية، وشبه القانونية والمؤسسية المتعلقة بتسوية أو حل النزاع من جانب، كما أن منظور النزاع بهذا المعنى إنما يحول الاهتمام عن الأبنية وعن القواعد الرسمية إلى عمليات الصراع ومظاهرها، وأفعالها[29].

ومن ثم، فإن مقارنة مفهوم النزاع بمفهـوم الصراع توضـح أن مفهـوم الأول يشير إلى درجة أقل حدة وأقل شمولا فى الاختلافـات عـن الثـانى، وأنـه قـد يمكـن احتواؤه والسيطرة عليه من وجود تعارض في القـيم أو المصـالح بحيـث تشـعر معـه أطراف الصراع أن أهدافها غير متوافقة من جانب. كما أن كلا من أطراف الصراع لا يكون فقط متورطاً بصورة أو بأخرى في الموقف الصراعى، ولكنه أيضا يكـون مهـتما من جانب آخر باستثمار هذا الموقف الصراعى مـن خـلال التصـعيد، وذلـك بهـدف تحقيق الفوز والنصر، أو على الأقل حتى لا يخسر. وأنه قد يمكن احتـواؤه والسـيطرة عليه ومنع انتشاره[30]

3 – **الأزمة** : CRISIS

يواجه مفهوم الأزمة مشكلة من نوع خاص تتمثل في كونه، وعـلى حـد تعبـير جيمس روبنسون، "مفهوما عاما يبحث عـن تعريـف، ومعنـى علمـى متخصـص" فـالبعض يعاملونـه كمـرادف للضـغط Stress ، أو الانهيـارPanic ، أو الكارثـة Disater أو العنف Violence ، أو الكـامنPotentialViolence . أما في إطار ممارسـات المدرسة الطبية، فإن استخدام مفهوم الأزمة من قبل المنتمين إليها إنما يتم للدلالة عـلى "نقطة تحول بين التحول المحظوظ وغير المحظوظ في حالـة الكـائن الحـى"، أى بـين الحياة والموت، خصوصية مفهوم الأزمة تزداد صعوبة إذا أخذ في الاعتبـار حقيقـة أن المفهوم يكثر استخدامه من قبل العديد من المتخصصين في علوم النفس، والاجـتماع، والسياسة والتاريخ، وفى غيرها من مجالات العلوم الاجتماعيـة، الأمـر الـذى يترتـب عليه قصور فائدة المفهوم في بناء نظام معرفى حول الأزمـة كظـاهرة اجتماعيـة. وعـلى ضوء ذلك يرى روبنسون أن هناك اتجاها عاما نحو اسـتخدام المفهـوم للتـدليل عـلى "نقطة تحول تميز ناتج حدث مـا بشـكل مرغـوب أو غـير مرغـوب فيـه، بـين الحيـاة والموت، العنف أو اللاعنف، الحل أو الصراع الممتد[31].

ومن ثم، ففى إطار السعى نحو التوصل إلى دلالات أكثر دقة وتحديدا لمفهوم الأزمة، فإن الاتجاه العام ينصرف إلى التمييز بين جوانب جوهرية وأخرى إجرائية عند تعريف الأزمة، كما يتم التمييز أيضا فى الأزمة كموقف اتخاذ قرار. وبينما يستند التعريف الجوهرى للأزمة على تحديد محتوى السياسة، أو المشكلة، أو الموقف، فإن التعريف الإجرائى يؤكد على السمات الجوهرية الأساسية للموقف بدون النظر إلى ما إذا كانت حالة خاصة تتضمن على سبيل المثال، أزمة داخلية، أو سياسية، أو حتى أزمة على المستوى الفردى(32). أما تعريف الأزمة كموقف قرار، **فإنه يتطلب تحديد عناصر ثلاثة أساسية**:

أصل الحدث لصانع القرار، سواء كان هذا الحدث داخليا أو خارجيا، الوقت المتاح لاتخاذ القرار أو للاستجابة، وهنا يتم التمييز بين مستويات ثلاثة: قصير، متوسط طويل، وأخيرا تحديد الأهمية النسبية للقيم موضع الخطر بالنسبة للمشاركين من حيث كونها عالية أو منخفضة(32).

على ضوء ذلك، يمكن الإشارة إلى بعض تطبيقات المعايير فى التعريف بالأزمة. فهناك من يتجه إلى تعريفها بأنها " فعل أو رد فعل إنسانى يهدف إلى توقف، أو انقطاع نشاط من الأنشطة، أو زعزعة استقرار وضع من الأوضاع، بهدف إحداث تغيير في هذا النشاط أو الوضع لصالح مدبره"(34). كما تعرف الأزمة أيضا "بأنها تحول فجائى عن السلوك المعتاد" بمعنى تداعى سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف مفاجئ ينطوى على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية لأحد أطراف الصراع (أفراد، جماعات، دول)، مما يستلزم اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق، وفى ظروف عدم التأكد، وذلك حتى لا تنفجر الأزمة في شكل صدام أو مواجهة (خاصة المواجهة العسكرية في حالة كون أطراف الأزمة دولا). وعادة ما تتم مواجهة الأزمة بإدارتها أو التلاعب بعناصرها المكونة لها، وبأطرافها بهدف تعظيم الاستفادة من ورائها لصالح الأمن القومى(35).

ومن **الناحية الاجتماعية** تحدد الأزمة بأنها توقف الحوادث المنتظمة، والمتوقعة واضطراب العادات والعرف، مما يستلزم التغيير السريع لاستعادة التوازن، ولتكوين عادات جديدة أكثر ملاءمة[36].

وبوجه عام، فإن الطبيعة العامة لمفهوم الأزمة تتحدد فى خمس سمات أساسية توجز فيما يلى :

أ- **الأصول الإدارية للأزمة**: ويعنى ذلك أن الأزمة ترجع فى جذورها إلى تصور إدارى حيث تثار مشكلة في أحد مناطق النزاع حول صنع قرار ما، لكن الوسائل الروتينية المتاحة لاتخاذ قرار بشأن هذه المشكلة تكون غير كافية، ومن هنا يزداد الضغط من أجل التغيير.

ب- **المحور النخبوى**: وهو متعلق بالنخبة بمعنى أن أى تغيير في البيئة المحيطة قد يؤدى إلى تولد مشكلة سياسية، ويتوقف ذلك على الجماعة التى تتأثر بالتغيير، وكلما كانت تلك الجماعات أقرب إلى قنوات الاتصال المركزية، وأكثر تنظيما، وأقوى سيطرة على الموارد الهامة، كلما زاد الاحتمال بأن تتحول المشكلة إلى أزمة سياسية، ويعود ذلك إلى نشأة الأزمة داخل النخبة وليس خارجها.

ت- **الإطار المؤسسى**: ويشير إلى أن احتمالات أن تتطور أى مشكلة إلى أزمة إنما يتوقف على المرونة التنظيمية للمؤسسات القائمة. وهذا يعنى ضرورة انتهاج النظام لسلوك إدارى تجديدى من جانب النخبة بما يؤدى إلى تغيير النمط المؤسسى للمجتمعوإلا استدعى الأمر استبدال النخبة ذاتها.

ث- **الوضع الحدى**: بمعنى أن الأزمات المتتالية لا تتضمن حركة صاعدة مستمرة في اتجاه زيادة قدرة النظام السياسى، فليست كل الأزمات تحل بقرارات تجديدية ابتكارية، فقد يؤدى بعضها إلى انهيار مؤسسة أو أخرى من مؤسسات النظام السياسى، أو إلى انهيار مجتمعى شامل .

ج- **الآلية المتجددة**: وتشير إلى أن الأزمات بتتابعها وتداخلها يرجح أن تترك انطباعا عاما بأنها آلية متجددة توحى بالاستمرار وبالتواصل. وتنتج هذه الآلية من الاحتمالات التى تنتظر أى أزمة[37].

3- مفهوما العنف والإرهاب Violence & Terrorism

يختلف مفهوما العنف والحرب، فالأخيرة وإن مثلت إحدى صور الأول، إلا أنه العنف - مفهوم له شموله وخصوصيته عن مفهوم الحرب. فمن جانب، يعد إحداث الضرر، أو إلحاق الأذى، أو استغلال الموارد، كلها تعد أهدافا أساسية للطرف المعنى من أجل تحقيق أهدافه، كما أن مفهوم العنف هنا لا يقتصر على الجانب العضوى فقط، حيث قد يمتد إلى المجالات العاطفية والنفسية[38]. ومن جانب آخر، فإن العنف باعتباره متميزا عن الحدة أو الكثافة التى تميز الصراع فإنه يشير إلى اختيار وسائل تنفيذ الصراع أكثر من إشاراته إلى درجة التورط من قبل المشاركين. أما كثافة الصراع أو حدته يتنوعان بشكل مستقل عن بعضهما البعض. فكلما كانت أطراف الصراع أكثر اندماجا في المجتمع أو الجماعة، كلما قل الاحتمال أن يكون الصراع بينهما عنيفا. في حين أنه كلما ازدادت وكبرت درجة الاندماج، كلما ارتفع احتمال أن تختار الأطراف المتصارعة أسلحة تؤدى بشكل دائم إلى تهديد الروابط المشتركة بينها[39].

إضافة إلى ذلك، فإن العنف من حيث موضوعه أو أشكاله وصوره يتضمن – إلى جانب الحرب- أنشطة وأعمالا أخرى مثل الاغتيالات السرقة، الإكراه، الشغب والتظاهر غير السلمى أو الصاخب، التجاوزات في بعض أعمال البوليس وممارسته الأعمال الانتقامية والتدخلات القسرية في شئون الآخرين. أما من حيث أطرافه، فإنها قد تكون أفرادا أو جماعات أو دولاً. كما أن مجاله أو نطاقه يتسم بالشمول والاتساع فيتراوح من مجرد الأعمال الفردية إلى مستوى أعمال العنف على المستويين القومى والدولى من قبل الجماعات المنظمة، كما قد ترتبط هذه الأعمال بدوافع عقيديه أو أيديولوجية سياسية – كما في حالات حركات التحرر الوطنى على سبيل المثال- أو

بمصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية معينة، كما تؤثر مصالح الأطراف المعنية على تقييمها ونظرتها لهذه الأعمال وبالتإلى تتنوع المواقف والسياسات إزاء أعمال وجماعات العنف بوجه عام على المستويات الفردية أو الجماعية للأفراد والجماعات والدول وكذلك للأطراف الأخرى كالمنظمات والهيئات الإقليمية أو الدولية وما شابهها.

أما مفهوم الإرهاب فإنه يمثل صورة خاصة من صور الصراع منخفض الحدة أو إحدى صور الصراع التى تنخفض فيها درجة العنف نسبيا. وعادة ما تتم الأعمال الإرهابية بواسطة الأفراد أو الجماعات التى تتصرف أو ترتكب أعمالها كنوع من المعارضة لحكومة قائمة، أو نائبة عنها، أو عن سلطة حكومية. وتتمثل السمة المميزة للإرهاب في أن نية التأثير – أو التأثير المقصود- على جماعة محددة كهدف لها، أكثر من التأثير على ضحيتها مباشرة، والتى قد تكون، أولا تكون طرفا في النزاع المباشر. وعلى ذلك، ومقارنا بالصراع، فإن الإرهاب يمثل استراتيجية سياسية قائمة على القهر تستخدم التهديد بالعنف والألم كأداة رئيسية لها (40).

4-مفهوم الحرب War

تعد الحرب أكثر صور العنف ذيوعا وشهرة في الصراعات الدولية. وعلى الرغم من الاختلاف حول التعريف الدقيق للمفهوم، أو ما يمكن تسميته التعريف، الجامع المانع للحرب. وفى هذا الصدد يعرف دوكاكى الحرب بأنها حالة قانونية تسمح وبصورة متساوية لعدوين أو أكثر الاستمرار في صراعهما باستخدام القوة المسلحة(41). وفى تعريف مبسط آخر تعرف الحرب بأنها " أعمال عنف مسلح بين دولتين –أو أكثر – ذواتى سيادة"، أو أنها – أى الحرب- هى "أقصى صور الصراع عنفا وأكثرها وضوحا وسفورا كما أن الأطراف، وقد تورطت فعلا في الحرب والصدام، عادة ما تتجه إلى تجاهل اختلافاتها الأساسية، والتطورات التى قادتها إلى الحرب من جانب، كما أنها وقد تورطت فعلا في الحرب، تصبح أولويتها الأولى متمثلة في الإضرار بمصادر قوة الخصم، والسعى إلى تدميرها بما يحقق هدفها في الانتصار أو عدم الخسارة.

على ضوء ما سبق من تعريفات يمكن الإشارة إلى بعض الملاحظات الأساسية حول الحرب كمفهوم، والحرب كعملية. من أهم تلك الملاحظات ما يلى:

أولاً : فيما يتعلق بالحرب كمفهوم :

1- **توصف الحرب بأنها** "حالة قانونية"، الأمر الذى يعنى أن القانون والعرف يعترفان بأنه بمجرد قيام الحرب، فإن هناك أنماطا معينة من السلوك والاتجاهات تصبح مقبولة، أو ملائمة للموقف. فالحرب لا تتضمن فقط انتشار أعمال العنف المسلح بين أطرافها، ولكن أيضا أن يتم الاعتراف بحالة الحرب هذه، مع ما يرتبه ذلك من التزام أطرافها باحترام القواعد التى حددها القانون الدولى لمثل تلك المواقف.

2- **إن الربط بين قيام هذه الحالة ووجود** " جماعتين أو أكثر على حالة عداء Hostile Groups إنما يشير ضمن عوامل أخرى إلى وجود، وتأثير اتجاهات جماعية أكثر من كونها فردية، وإلى أن هذه الاتجاهات عدائية أكثر من كونها صديقة أو موالية.

3- **أن القول بأن الحرب** "استمرار للصراع بين الجماعات باستخدام القوة المسلحة "the Groups are carrying on a conflict by armed forces" إنما يعكس الطبيعة الصراعية أو التنافسية للعلاقة بين الأطراف المعنية في الفترة السابقة على اندلاع أعمال العنف المسلح بينهما. من هنا يعد اندلاع الحرب تعبيرا عن وصول الصراع إلى ذروته وسعى أطرافه لتسوية أو حله من خلالها. بعبارة أخرى، فإن اندلاع الحرب يعنى فشل كل الوسائل أو الآليات الأخرى غير العنيفة في التوصل إلى تسوية أو حل مقبول بين أطراف الصراع.

وهكذا يتضح أن مفهوم الصراع، وبصفة خاصة في المجال الدولى، يعد أكثر شمولا عن مفهوم الحرب في نطاقه، وأكثر تعقيدا في طبيعته وأبعاده. فالحرب متى بدأت تصبح خيارات أطرافها محدودة بالنصر أو الهزيمة، بينما في ظروف الصراع، وفى المراحل السابقة على حدوث الحرب، يكون هناك ثمة مجال أوسع لإدارة الصراع، والتكيف مع ضغوطه في اتجاه أو آخر، مع الاحتفاظ بالمقدرة النسبية على الاختيار بين

البدائل المتاحة أمام كل طرف من أطرافه [42]

ثانياً : فيما يتعلق بالحرب كعملية :

فإن الحرب كعملية تشير إلى الارتباط والتفاعل بين مكونـات أو سـمات أربـع أساسية حددها البروفسور كوينسى رايت بأنها تشمل: نشاطا أو عمليـات عسـكرية، مستوى عالي من التوتر، قانونا غير عادى، ودرجة رفيعة من التكامل السياسى[43] .

وهنا يثار عدد من الأسئلة والملاحظات الهامة من بينها على سبيل المثال ما يلى:

1. **هل يشترط لقيام الحرب إعلان رسمى من قبل أطرافها المعنية؟** وبافتراض كـون الإجابة إيجابية، فهل يجب تورط هذه الأطراف في الأعمال العدائية بصورة فعلية ؟ ولأى مدى زمنى يمكن أن تستمر الحرب ؟ وإلى أى درجة من الحدة والـدمار ينبغى أن تصل الحرب ؟
2. **ما هى الأهداف الموضوعية للحرب،** ومـا علاقاتهـا بالآليـات أو الـديناميكيات التى من خلالها يتم تحديد هذه الأهداف ؟ ثم كذلك مـا علاقـة الظـروف التـى تؤدى إلى انفجار الموقف وحدوث الحرب بكل من الأهداف والآليات؟[44]
3. **إنه وقد سبقت الإشارة إلى أن الحرب كعملية تمثل صور الصـراع عنفـاً** وأكثرهـا وضوحا وسفورا، فإن ذلك يتضمن الإقـرار بـأن حـدوث الحـرب يمثـل نهايـة لمرحلة في الصراع اتسمت بفشل كل الوسائل والآليات غير العنيفة في تسوية أو حل الصراع بين طرفيه (أو أطرافه)، كما أنها – أى الحـرب– تبـدأ أيضـا مرحلـة جديدة يتم فيها اللجـوء إلى اسـتخدام العنـف كآليـة يمكـن توظيفهـا لتحقيـق مصالح أو مكاسب محددة لم يكن تحقيقها ممكنا من وجهة نظر أطرافها مـا لم يـتم اللجوء إلى الحرب لحسم الصراع بينهما.

5- أسباب الصراع وجذوره

CONFLICT: CAUSES AND ROOTS

تتصف المداخل أو النظريات المفسرة لظاهرة الصراع بوجه عام بالتنوع والثراء. فمنها ما يهتم بتفسير الصراع كظاهرة عامة، ومنها ما يتجه إلى قصر اهتمامه على دائرة الصراع الدولى بوجه خاص. وهنا يمكن القول ابتداءً، أنه أيا كانت دائرة الاهتمام النظرى في تفسير ظاهرة الصراع، فإن الصراع كظاهرة بالغ التعقيد لتداخل المتغيرات المرتبطة به وتشابكها من جانب، ولتعدد أنواعه ودوائره، ومن ثم مستويات تحليله ودراسته من جانب آخر. ومن هنا كانت ضرورة أن ينهض التفسير الموضوعى لظاهرة الصراع على الاستفادة المتكاملة من الإمكانات التى توفرها تلك المناهج والنظريات مجتمعةمع الأخذ في الاعتبار السمات الخاصة لكل حالة صراعية.

وفى هذا الصدد، فإنه تنبغى الإشارة إلى أن الأدبيات المتخصصة في تفسير نشأة الصراع وتطوره بوجه عام، إنما تتيح إمكانيات هائلة للتمييز في اتجاهات التنظير بين مداخل متعددة، منها على سبيل المثال كل من : المدخل النفسى أو السيكولوجى والمدخل الأيديولوجى، ومدخل المصالح، والمدخل الاقتصادى، ومدخل سباق التسلح ومدخل النظام السياسى، والمدخل الجيوبوليتيكى، والمدخل السوسيولوجى[45]،والمدخل البيئى[46]وفى إطار الإشارة العامة إلى مجمل هذه النظريات مجتمعة، سواء تعلقت بالصراع بوجه عام أو بالصراع الدولى بوجه خاص، فإن الاهتمام سوف يوجه بصفة خاصة إلى ما يسمى بـ "دائرة الصراع" كأداة تحليلية يتم من خلالها استخدام مجموعة من النظريات – في مستويات متكاملة– لتفسير السلوك الصراعى، والتعرف على جذوره ومسبباته.

أولاً : النظريات المفسرة للصراع في بعدية العام والدولى

1- المدخل النفسى أو السيكولوجى :

يعتمد المدخل النفسى أو السيكولوجى في تفسير الظاهرة الصراعية على عدد من الاتجاهات النفسية أو السيكولوجية العامة التى تهتم بتقديم تفسير نفسى أو سيكولوجى لظاهرة الصراع في مستوييها الفردى والدولى.

أ- التفسيرات النفسية للصراع على المستوى الفردى:

بوجه عام، فإن الصراع – طبقا لهذا المدخل– قد يحدث على المستوى السلوكى المعلن أو الواضح Overt عندما يكون لدى المرء دافع للاقتراب من، أو الابتعاد عن الأشياء المحرمة أو الممنوعة في آن واحد. كما يكون على المستوى اللفظى أيضا عندما يود المرء أن يتحدث بصراحة لكنه يخشى الإساءة للآخرين. أيضا على المستوى الرمزى، فإن الأفكار قد تتصادم وتنتج نوعا من عدم الاتزان الفكرى. وهكذا، فإن حدوث الصراع من المنظور النفسى يكون وظيفة لعدو التوافق بين الاستجابات المطلوبة –العلنية أو اللفظية أو الرمزية أو العاطفية أو غيرها– لإشباع دافع معين مع تلك المطلوبة لإشباع دافع آخر(47).

وفى مجملها، فإن إسهامات المدخل السيكولوجى متمثلة في تقديم عدد لا بأس به من المتغيرات أو العوامل النفسية التى تستخدم كأساس أو كمسببات نفسية لحدوث الصراع في مستواه الفردى. هذه المسببات النفسية يمكن الإشارة إليها كما يلى(48):-

النزعات العدائية Aggressiveness ، التحيز والتحاملBisa ، الإلقاء بمسئولية الذنب على الآخرين Blaming Others ، الحقد Hatred، التعطش للثأر والانتقام Revenge، انعدام الشعور بالأمنInsecurity، الإحباط االاجتماعىSocialFrustration ، الرغبة في تحقيق الذات Ego Fulfillment الحاجة إلى التقدير والبحث عن المكانة Self Esteem الرغبة في الإخضاع والسيطرة

Control Orientation ، الـــدافع للتضـحيةSacrifice ، الشـــعور بـــأداء رسالةSense of a Mission أما على مستوى الأفراد العاديين، وفى إطار محاولاتهم العامة لتفسير أسباب حدوث الصراع، فإنهم عادة ما يتجهـون إلى أن ينسـبوا وجـود الصراع إلى الطبيعة البشرية. هذا الاتجاه عادة ما يعكسه مضمةن تعليق شهير، كثيرا ما يتردده هؤلاء هم الناس، أو هذه هى طريقتهم..، وبعدها ينسحب المرء المعنـى ليعيـد حساباته بطريقة جديدة ليتمكن من هزيمة منافسة أو خصمه في جولـة قادمـة. وعـلى الرغم مما قد يتضمنه مثل هذا التعليق من قدر نسبى من صحة، إلا أن اسـتمرار مثـل تلك الاتجاهات في السيطرة على تفسير الإنسان لظاهرة الصراع، وقصرها بالتإلى عـلى الطبيعة البشرية إنما هو أمر من شـأنه أن يحجـم فرصـة الإنسـان المهـتم بالتوصـل إلى إحداث تغيير جوهرى بصدد النزاعات التى لم يستطيع كسبها أو الفوز فيها، أو بمعنى آخر التى قهرته، ومن ثم. فإن إمكانياته في فهم الصراع، وبالتـإلى قدراتـه عـلى تحليـل أبعاده، واتخاذ القرارات المناسبة بصدد مواجهته، سوف تظل قاصرة.

ب- التفسيرات النفسية للصراع على المستوى الدولى :

في مجملها، تستند التفسيرات النفسية أو السيكولوجية العامة لظاهرة الصراع على المستوى الدولى إلى مجموعة العوامل النفسية أو السيكولوجية التى يمكن الإشـارة إلى **أهمها في إطار الاتجاهات الأربعة التالية :**

الاتجاه الأول : ويربط بين النزعة العدوانية وبين الطبيعة الإنسانية . ومن أبرز دعاة هذا المنهج كل من عالم الـنفس الشـهير سـيجموند فرويـد، واسـتاذ العلاقات الدولية المعروف كينيث والتز.

في هذا الخصوص، فإن فرويد يذهب إلى القول بـأن "الـدوافع المحركـة لعمليـة التنازع والتصارع إنما ترجع إلى غريزة حب التسـلط والسـيطرة، وكـذلك إلى الـدافع نحو الانتقام والتوسع والمخـاطرة". واسـتنادا إلى ذلـك، رأى فرويـد ان الصرـاعات والحروب إنما تمثل فرصة مثلى لإرضاء مثل هذه الدوافع والنزعات الكامنة في أعـماق الطبيعة الإنسانية ذاتها(49).

أما كينيث والتز فإن الصراعات والحروب في مفهومه إنـما تنـتج عـن "مشـاعر الأنانية والغباء الإنسانى" من جانب، وكذلك عن "سوء توجيه النزعات العدوانيـة" من جانب آخر. ويضيف والتز أن "ماعدا ذلك من عوامل إنـما يعـد ثانويـا لا ينبغـى النظر إليه إلا في ضوء هذه الحقيقة السيكولوجية الأساسية".

ومع التسليم بأهمية المتغيرات النفسية كأحد المصادر الأساسـية لتفسـير ظـاهرة الصراع، إلا أنها لم تحُل دون ظهور بعض الانتقادات الأساسـية لاسـتخدام النزعـات العدوانية كمحدد لتفسير الصراع، **والتى يتمثل أهمها فيما يلى**:

أ- **أن القول بأن الصراعات** تسببها نزعـة غريزيـة للعـدوان لا ينطبـق عـلى كـل مـن حالات الصراع، فالصراعات الدولية على سبيل المثال لا تتسبب عن " تلك النزعة الغريزية للعدوان" ، ولكنها تنشأ بسـبب تـراكم مشـاعر الحقـد والكراهيـة التـى تخلفها الدعاية العدائية المتطرفة. إضافة إلى ذلك، فإن الاسـتناد إلى تلـك " النزعـة الغريزية للعدوان" لا ينطبق أيضا في العديد من حالات الصراع التى اضطر فيهـا قادة العديد من الدول إلى انتهاج وسيلة الصراع المسلح بعد اسـتنفاد كافـة السـبل والبدائل الأخرى، وإخفاقها في حماية المصالح الوطنية لدولهم، أو في التوصـل إلى تسوية الموقف النزاعى بطريقة مقبولة .

ب- **أن العدوان وكما يقول لينز Lentz لا يقـوم لوجـود غرائـز عدوانيـة .....، وإنـما يرجع** إلى العادة وإلى أن العدوان هو التعود على الهجوم[50].

الاتجـاه الثـانى : ويمثـل مـا يسـمى بنظريـة الإخفـاق أو الإحبـاط Frustration:

ويقوم هذا الاتجاه على النظر إلى الصراع على أنه نتيجة لعامل الإحباط ووصوله إلى ذروة تأثيره في ظروف الأزمة التى يمر بها أطرافه، وبصفة خاصـة عنـدما تصـاب خططهم بالإخفاق. ومن أبرز دعاة هذا الاتجاه عالم الـنفس **فلوجل** Flugel وأريك فروم Fromm .

وفى تفسيره للصراع، يقول "فلوجل" بأن الدول التى تحقق فيها الحاجات الأساسية لشعوبها بصورة معقولة تكون أقل استعدادا من الناحية السيكولوجية للصراع والحرب من تلك الدول التى يسيطر على شعوبها الشعور بعدم الرضا أو الضيق. أما أريك فروم فيرى فيقول بأن " العنف والميل إلى التدمير إنما يمثلان الناتج التلقائى والحتمى للشعور بالإحباط الذى ينشأ عن الصدمة الناتجة عن خذلان الآمال والتطلعات القومية لسبب أو لآخر".

وبدوره، فإن الاتجاه إلى تفسير الصراع كنتيجة لعوامل الإخفاق والإحباط قد استثار بدوره بعض الانتقادات، والتى تمثلت في غياب الموضوعية والواقعية في هذا الاتجاه، حيث إن معظم الدول العدوانية في التاريخ لم تكن دولا فقيرة، بل على العكس من ذلك، كانت في أغلب الأحوال من أكثر الدول ثراء ورفاهية، ومن ثم فإن التركيز على عامل الإحباط وحده كقوة محركة للصراعات الدولية يخلو من الواقعية والموضوعية (51)

الاتجاه الثالث : والتركيز على الشخصية القومية National Character :

ويفسر هذا الاتجاه ظاهرة الصراع على أساس من وجود ما يسمى "بالسيكولوجية القومية العدوانية" أو "الطابع العدوانى لبعض الطبائع والسمات القومية العامة"، والتى تشكل في تصور القائلين بهذا الاتجاه " القوة الرئيسية المحركة للصراعات والحروب الدولية". وعلى ذلك يرى هذا الاتجاه "ضرورة مواجهة تلك الأمم ومحاصرتها كوسيلة فعالة للحيلولة دون تفجر الحرب نفسها" .

وينتقد هذا الاتجاه على أساس أنه لا يمكن القول بوجود اتفاق عام حول وصف بعض الشخصيات القومية بالميل للعدوان، فالأمر كله يتوقف على الاتجاه العقائدى أو السياسى أو القومى لمن يقوم بتصنيف الدول إلى مجموعات عدوانية وأخرى محبة للسلام (52)

الاتجاه الرابع: المعتقدات القومية كسبب للصراع: ويقوم هذا الاتجاه على التفرقة بين أنماط المعتقدات القومية وعلاقتها بظاهرة الصراع الدولى **على النحو التالى**:

النمط السلبى : ويقوم هذا النمط على الاحتفاظ باتجاهات سلبية إزاء الدول الأخرى ويأتى في مقدمة العوامل الدافعة لذلك إعادة توجيه الشعور بالإحباط الداخلى إلى بعض الدول التى ينظر إليها نظرة عدائية، ومحاولة إفراغه فيها، الأمر الذى يدفع بالعلاقات المتبادلة لهذه الأطراف إلى مستوى أعلى من التوتر والصراع.

النمط الثابت: ويتمثل في الاتجاهات الناتجة عن استمرار الاحتفاظ بفكرة نمطية ثابتة عن الأمم الأخرى، ودون محاولة تغيير سمات أو مضمون هذه النظرة بما يتلاءم والواقع. ومن الطبيعى أن يؤدى هذا التصور غير الواقعى إلى مضاعفة احتمالات سوء الفهم، والتحيز وتوليد المشاعر العدائية غير المستندة إلى أسباب أو حقائق موضوعية.

النمط بالغ التبسيط : ويشير إلى قيام تصور مبالغ فيه عن طبيعة مسببات التوتر الدولى والحلول الممكنة في مواجهتها. وعادة ما يحدث ذلك نتيجة التغافل عن التركيب المعقد للعلاقات الدولية، والاتجاه نحو إلقاء مسئولية التوترات على النوايا السيئة أو على التصرفات التى تنسب إلى دولة أجنبية معينة، ومن ثم الدخول معها في حرب بدلا من متاعب الحلول الواقعية للمشكلات الداخلية (53).

وعلى ضوء ما سبق يمكن الانتهاء إلى القول أيضا بأن القوة الحقيقية للتفسير النفسى للصراع إنما تكمن في إمكانات التنبؤ بالنتائج المتعددة للمواقف الصراعية على أساس من المعرفة بالعوامل التى يفترض أن لها تأثيرا على قوة الاتجاهات الاستجابية المتنافسة، ومدى تأثيرها على اتجاهات أطراف الصراع بالاستجابة والتفاعل أو بالتجنب والابتعاد.

2-المدخل الأيديولوجى:

يستمد المدخل الأيديولوجى دعاماته الفكرية من المنطلقات الأيديولوجية الماركسية باعتبار أن منهجها في صميمه يعد منهاج صراع. ويستهدف هذا المدخل من وراء ذلك إثبات وبرهنة قوة منطقة من جانب، وإثبات خطورة الصراع الأيديولوجى من جانب آخر. وفى هذا الصدد، يؤسس المدخل الأيولوجى تفسيره لظاهرة الصراع، خاصة على المستوى الدولى، على التناقضات الأيديولوجية بين الدول. فالحرب، كما يرى دعاة هذا المدخل، تمثل نقطة الذروة في تفاعل أى صراع، وأن الفهم الصحيح لأبعاده لا يتحقق إلا من خلال التصنيف الطبقى لقواه وأطرافه، ومن خلال تحديد علاقات القوى الطبقية بينها، وبالتإلى يتم تحديد الدوافع المحركة للصراع من جانب، والمصالح المستترة ورائه من جانب آخر.

من هذا المنطلق، فإن حدوث الصراع طبقاً لهذا المدخل يترتب على التناقض في الرؤى الأيديولوجية والنتائج المرتبطة به، والتى تجعل من غير الممكن تسوية أو حل هذه الصراعات من خلال عملية المساومة. بل إن الأمر يصبح أكثر صعوبة عندما يتعلق الموقف بصراعات المصالح المرتبطة بتشعب الاختلافات الأيديولوجية بين طرفى أو أطراف الصراع، حيث يضيف البعد الأيديولوجى وضعا خاصا على الصراع يزيد من تعقيده فيصعب بالتإلى على طرفيه-أو أطرافه- التوصل إلى حلول مرضية لكليهما(54)

وهكذا، فإن دعاة هذا المدخل يخلصون إلى أن أى نظرية معاصرة للصراع يجب أن تستند أدواتها الأساسية إلى فكرة الصراع الأيديولوجى، ومنها يمكن أن تنطلق كافة أبعاد التحليل لظاهرة الصراع عامة، والصراع الدولى بوجه خاص(55).

3- مدخل المصالح:

في إطار تعريفه للصراع باستخدام مدخل المصلحة، يـرى البروفسـيور مـاننج العميد السابق لمدرسـة الحقـوق بجامعـة سـتانفورد الأمريكيـة أن " صراع المصـالح يختص بمصلحتين فقـط: مصـلحة الفـرد كموظـف عـام مسئول عـن أداء واجبـه، ومصلحته الاقتصادية الخاصة كفرد أو مواطن عادى". ومن ثم ، فـإن قواعـد تنظـيم صراع المصالح إنما تسعى إلى منع حـدوث مثـل هـذه المواقـف، أو الإغراءبهـا. بهـذا المعنى، يذهب مـدخل المصـالح إلى التمييـز بـين أشـكال ومجـالات متعـددة لصرـاع المصالح. فهى قد تحدث في أو بين أى من السلطات الثلاث" التشرـيعية، والتنفيذيـة، والقضائية وقد ينجم عنها إثارة طرح الثقة بالحكومة في دولـة مـا. كـذلك فـإن مجـالا حيويا لحدوث هذه الصراعات إنما يتمثل في القطاع الحكومى، والجهاز البيروقراطى، الشركات الكبرى، ومجالات الأعمال الدولية، كما يحدث صراع المصـالح بـين أى مـن هذه الجهات وبعضها البعض(56).

وبوجه عام، فإنه يمكن التمييز بين مسـتويين عـامين لصرـاعات المصـالح.في دائرته الفردية، فإن صراع المصالح في جوهره إنما يدور بوجه عام حول الإجابـة عـن التساؤل حول كيفية وإمكانية قيام طرف ما بأداء مهام واجباته كما ينبغـى، في الوقـت الذى يؤثر فيه ذلك بشكل سلبى على مصالحه. أى أنه يشير إلى موقـف صراعـى يجـد الفرد فيه أن مصلحته وولاءه في تنـاقض وتعـارض مـع مصـالحه وولائـه في موقـف آخر(57). ومما يزيد من أهمية هذا النوع من الصراعات ارتباطه بقضية الالتزام الاخلاقى لدى الفرد عندما تتعارض مصالحه الفردية كفرد أو كمواطن مع المصالح العامة التـى يمثلها بصفته الوظيفية العامة. ففى هذا الموقف، قد يذهب الفرد إلى استغلال وضـعه العام وسلطاته الوظيفية ولأسباب متعددة-كالطمع والمنافسـة والجشـع والانتهازيـة وعدم التأكد وضعف الوازع الأخلاقى أو الدينى أو لغيرها من الأسباب- في تحقيـق مصالح خاصة أو ذاتية على حساب المصلحة العامة (58). من هنا كانت أهميـة وضرورة

حماية المصالح العامة من جراء هذا التعارض. في هذا الاتجاه، يؤكد مدخل المصالح في دراسة الصراع على خطورة هذا النوع من الصراعات نظراً لاعتبارات متعددة تدفع كلها باتجاه زيادة فرص حدوث هذا الصراع في الحياة العامة **نتيجة لأحد الاعتبارات التالية:**

- **اتجاه الحكومات** للاعتماد على مهارات المتخصصين من الأفراد في المجالات العلمية والتكنولوجية.
- **تزايد دور الحكومة** وتنامي دورها المؤثر في عمليات تراكم الثروة.
- **تصاعد دور الأفراد** ونمو مصالحهم مع القطاع الخاص بمجالاته وأنشطته المتعددة، وبالتالي تزايد فرص واحتمالات حدوث التعارض بين العام والخاص بصدد تلك المصالح.
- **تزايد التداخل والتعقد في شبكة العلاقات الحكومية بالقطاع الخاص**، وتنامي اعتماد الحكومات على هذا القطاع في التمويل والمشاركة في المشروعات التنموية المختلفة.
- **ضخامة القدرات والمتطلبات الاستهلاكية** الحكومية واعتمادها على القطاع الخاص للوفاء بقدر لا بأس به من تلك المتطلبات.

وعلى ضوء هذا التزايد المطرد في احتمالات حدوث التعارض بين المصالح العامة والخاصة، فإن اقتراح الحلول لهذا التناقض المحتمل في الدائرة الفردية لصراع المصالح **يمكن أن يتم في ضوء القواعد التالية:**

- **أن الموظف الحكومي** لا ينبغي أن يشارك في عمل حكومي يكون من شأنه التأثير على مصالحه الاقتصادية الخاصة.
- **منع الموظف العام** من قبول التحويلات ذات القيمة الاقتصادية من القطاع أو المصادر الخاصة (كالهدايا، الهبات، وما شابه ذلك).

- **عدم السماح للموظف العام أو الحكومى** بالتغاضى عن المقتضيات الوظيفية والمهنية لدوره ووظيفته في إطار علاقاته بالأفراد أو الهيئات أو المنظمات التى تقع في نطاق معاملاته وعلاقاته الوظيفية.
- **وضع ضوابط وقيود زمنية وموضوعية** تنظم عملية انتقال الموظف العام إلى القطاع الخاص، وبصفة خاصة إلى المجالات التى يكون بينها ارتباط بشكل أو آخر مع وظيفته السابقة.
- **وضع الضوابط والقواعد التى تحكم علاقة الموظف العام** بما يكون في حوزته بصفته الوظيفية من معلومات، ولا يجب السماح له باستخدامها في تحقيق نفع أو عائد خاص.

أما في دائرة صراع المصالح بين الدول، فإن الفرض الرئيسى لهذا المدخل يتمثل في أن "القوة الرئيسية المحركة لسياسات الدول الخارجية تتمثل في السعى المستمر نحو حماية وتنمية المصالح القومية" وأن السبيل إلى تحقيق ذلك إنما يتمثل في "مضاعفة الدولة لمواردها من القوة". وهنا تجدر الإشارة إلى أن مفهوم المصلحة هنا، وكما عرفه مورجانزو في هذا الخصوص، "يصبح مرادفا وقرينا للقوة"، وأن القوة هنا تشتمل- بالإضافة إلى الأدوات العسكرية- على التأثير السياسى الدولى، وكذلك قوة الضغط الاقتصادى ووسائل الحرب النفسية والدعائية، وأساليب التفاوض الدبلوماسى،...الخ".

وعلى ذلك، يرى القائلون بهذا المدخل، ومن أبرزهم كينيث تومسون، وفردريك شومان، وريمون آرون، أن "الصراع على القوة باعتبارها الركيزة التى تستند عليها المصلحة القومية، يعد حقيقة ثابتة تتجاوز المعتقدات الفردية والمذهبيات والأحزاب السياسية، وأشخاص الحكام". وهكذا يصبح "الصراع وليس التعاون هو الطابع المميز للعلاقات الدولية، وأن الدولة تستمد مقدرتها على البقاء من قوتها الذاتية أو من الحماية التى يوفرها الآخرون لها إذا عجزت منفردة عن تأمين حق البقاء لنفسها"[59].

وبوجه عام، فإن مما يسهم في نجاح محاولات حل صراعات المصالح بين الدول أن تتجه جهود الحل والتسوية نحو إمكانية، وكيفية إحداث تغيير في العملية الذهنية أو العقلية المهتمة بالتوصل إلى اتفاقات. في هذا الاتجاه، قد يكون من المفيد الاهتمام بالتركيز على التفكير الابداعى أكثر من التفكير التحليلى من جانب، وتبنى منهج "حل المشكلات" أكثر من تبنى " منهج تنافسى" في إطار مناقشة الاختلافات بين طرفى الصراع من جانب آخر.

4- مدخل النظام السياسى:

وينطلق هذا المدخل من الافتراض القائل بأن "النظام السياسى الدولى المرتكز في أساسه على مبدأ السيادة القومية يشكل المصدر الأساسى لكل أشكال الفوضى والصراعات الدولية" ومن ثم، فإن القضاء على هذه الصراعات بصورة إيجابية وفعالة يستلزم التعديل في هذا الأساس عن طريق إذابة الإرادات أو السيادة القومية وإدماجها في إدارة واحدة تتولى لغرض السلام وتدعيم فرص الاستقلال"

يضاف إلى ذلك، أن الاتجاه العام للدول للبحث عن مصادر إضافية أو بديلة لدعم قوتها وقدراتها الوطنية على استعادة أو تصحيح التوازن في علاقاتها مع الأطراف الأخرى، يؤدى بدوره إلى تقوية وتعضيد الاتجاه نحو الصراع بين الدول، أو على الأقلزيادة احتمالات تورطهابدرجة أو أخرى في هذا الصراع. ومن هنا يخدم التعرف على الأهداف القومية للدول كأحد مؤشرات تمييز الأسباب المؤدية إلى الصراع الدولى، والتى يمكن بصددها التمييز بين الأهداف ذات الطبيعة المحدودة، وتلك ذات الطبيعة المطلقة(60)

5- المدخل الاجتماعى:

يعد المدخل الاجتماعى أحد أهم المقتربات النظرية في دراسة ظاهرة الصراع في مستوياتها المتعلقة بالأفراد أو الجماعات على حد سواء. وبينما اتجه هذا المدخل في مراحله الأولى إلى الاعتماد على المقتربات المتعلقة بتحليل الصراع الطبقى – ماركس

وانجلز، أو على نظريات التطور الاجتماعى - داروين وأنصاره-، أو على مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية – ماكس فيبر- ، فإن نطاق الاهتمام في هذا المدخل قد اتسع بدوره ليشمل المتغيرات المتنوعة التى تمثل روافد الظاهرة الصراعية في جذورها المتعددة كالإدراك، والقيم، والأصول العرقية أو الأثنية، والأيديولوجية، والثقافة بوجه عام.

وفيما يتعلق بالإدراك ودوره في الصراع الاجتماعى، فإن الفرضية الرئيسية للمدخل الاجتماعى إنما تقوم على الاعتراف بالدور المحورى الذى يلعبه سوء الإدراك في الصراع الاجتماعى. ذلك أن التصارع في سبل الفهم والمدركات يكتسب أهميته وتأثيره من حقيقة أنه يشير إلى "الاختلافات بين الذات والآخرين حول أفضل طرق تحقيق الأهداف المشتركة"[61] من هنا كان الارتباط وثيقا بين الإدراك والصراع الاجتماعى حيث يتطور الصراع نتيجة لإدراك أحد أطرافه لخصومة أو لأعدائه بشكل لا يتوافق مع مصالحه، الأمر الذى يسهم بدوره في تبنى الطرفين لسبل غير متوافقة لتحقيق أهدافهم[62]

إضافة إلى الإدراك، فإن المدخل الاجتماعى يوجه النظر أيضا إلى حقيقة أن أسباب الصراع الاجتماعى عادة ما توجد في مصادر متعددة، وبصفة خاصة في إطار عضوية الجماعات العرقية، الطبقات الاجتماعية، الفرق والجماعات الدينية، وغيرها من الجماعات المشابهة، وعلى ضوء وجود قنوات عادلة لتوزيع وتوصيل الموارد بكافة أنواعها: الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والقانونية أو أى موارد أخرى يمكن أن توجد في المجتمع، أو تكون مرغوبة من قبل الغالبية في المجتمع [63].

أما فيما يتعلق بالقيم فإن الصراع الاجتماعى يمكن تعريفه بأنه: " نضال أو كفاح حول القيم، أو المطالب المتعلقة بالوضع أو المكانة، أو القوة، أو الموارد النادرة، والتى يكون هدف الأطراف المتصارعة فيها ممتدا إلى تحييد، أو إلحاق الضرر، أو إزالة المنافسين أو التخلص منهم، إضافة إلى كسب، وتحقيق القيم المرغوبة"[64] .

إضافة إلى ما سبق، فإن البعد الأنثربولوجى- وبما يمثله من تطـور وتفـاعلات بين الأجناس والأعراق البشرية- إنما يشكل بدوره أحد الأبعـاد الهامـة للصرـاع مـن المنظور الاجتماعى، حيث يتم النظـر إلى الصرـاع بإعتبـاره "عمليـة اجتماعيـة معقـدة متعددة الأبعاد تنشـط في محتويـات عديـدة مختلفـة، وينـتج عنهـا عديـد مـن النتـائج المتنوعة". وفى تفسيرها لهذه الرؤية، فإن لورا نادر ترى بأن الصراع والعدوان يشكلان جزءا هاما، من النموذج العام لتطور الكائنات الحية وقدرتها على التكيف بوجه عام ، والإنسان وقدرته على التكيف السلوكى وبوجه خاص. من هنا، فإن الكاتبة ترى أنـه ليس من الممكن إغفال البعد الأنتثربولوجى في دراسة الصراع الاجتماعى فالإنسـان، من جانب قد طور الثقافة والقدرة على تطويع رموزها، كما أن فهم الصرـاع ودراسـته لا تحتاج لأن ترتبط بشكل دائم بالسلوك العدوانى باعتبار أنه لـيس نوعـا سـلوكيا في حد ذاته بقدر ما هو تعبير عن موقف ناتج عن عدم التوافق في المصالح أو القـيم مـن جانب، وبالعديد من الخصائص والسمات المميزة لهذا الموقف من جانب آخر. من هذه السمات ما يتعلق بعناصر الاجتماع أو الاتحاد Associative Aspects ، التناقض في نظـام القـيم، عنـاصر الإحبـاط والعدوانيـة، الأبنيـة والهياكـل الوظيفيـة، آليـات الاتصال، والسيطرة، والحل، وغيرها من الخصائص التى تميز موقفا صراعياً بذاته(65).

أما المتغـير الأيـديولوجى كأحـد عنـاصر المـدخل الاجتماعـى لفهـم وتحليـل الصراعات، فإنه يشير إلى التناقض في الـرؤى الأيديولوجيـة والنتـائج المترتبـة عليـه، والتى تجعل من تسوية أو حل الصـراعاتأمرا غاية في الصعوبة والتعقيد. فمن جانب، هناك التأثير الموضوعى للالتزام الأيديولوجى على أنواع الصراعات الأخرى خاصـة صراعات المصالح والقيم باعتبـار مـا تمثلـه الأيـديولوجيات عـادة مـن رؤى محـددة للغايات والوسائل كما أن هناك أيضـا بعـض الأبعـاد النفسـية والذهنيـة والإدراكيـة المرتبطة بالاختلافات الأيديولوجية، الأمر الذى يـؤدى ولا شـك إلى تعقيـد الموقـف الصراعى وصعوبة التوصل إلى حلـول موضـوعية في غيـاب الفهـم الكامـل لأبعـاد الموقف الاجتماعى(66).

على ضوء ما سبق، يمكن الانتهاء إلى أن المدخل الاجتماعى - وبما يتطلبه من دراسة للروافد الصراعية المتنوعة - إنما يجعل من الممكن ليس فقط إمكانية التوصل إلى رؤية شاملة ومتكاملة للظاهرة الصراعية في أبعادها المتنوعة، ومستوياتها المختلفة، بل أنه أيضا ييسر من سبل تحليل وحل هذه النوعية من الصراعات من خلال فك الارتباط delink بين مكوناتها أو متغيراتها المختلفة –القيمية والثقافية والأيديولوجية، وبين المصلحة أو المصالح المتضمنة في الموقف الصراعى موضع الاهتمام أو الدراسة، ومن جانب آخر التخفيف من حدة الأوزان النسبية لمصادر الصراع –وقد تم التعرف عليها وتحديدها بدقة، هذا فضلا عن إدخال التغييرات الجوهرية والهامة على بيئة التسوية بما يجعل من الممكن خلق أو دعم مناخ التعاون والتفاهم بصدد التوصل للحل أو التسوية المشتركة.

6- مدخل سباق التسلح بين الدول:

ويرى هذا المدخل أن المصدر الرئيسى للصراع فى دائرته الدولية إنما يتمثل في السباق على التسلح. وعادة ما يشار إلى المتغيرات التالية لدعم وتقوية هذا الرأى :

الثورة التكنولوجية في ميدان الأسلحة ، وما تؤدى إليه من حدوث فجوة في نظم التسلح بين الدول المتقدمة وما دونها، مما يدفع الأولى إلى المبادرة بشن الحرب قبل أن تفقد الدولة مزايا التطور التكنولوجى الذى تمتلكه في مواجهة الأطراف الأخرى.

إن التفوق التكنولوجى في نظم التسلح يدفع أيضا لاستعراض القوة كوسيلة للضغط بصدد التسوية الدبلوماسية مما يؤدى إلى شحن الصراعات بمزيد من التوتر والعنف بصرف النظر عن الأسلوب المقصود أو غير المقصود الذى قد يحدث.

إن إطار السرية المرتبط بسباق التسلح يخلق مناخاً من الشك والخوف وعدم التيقن لدى الأطراف المعنية، الأمر الذى لا يساعدها على حل المنازعات السياسية، بل قد يكون سببا في الدفع نحو الصدام والصراع.

إن استمرار التطور التكنولوجى في مجالات ونظم التسلح يدفع بدوره مجموعات المصالح المرتبطة به نحو مواصلة ضغوطها على دوائر صنع القرار للإبقاء على كل أو بعض بؤر التوتر والصراعات ساخنة وملتهبة بما يضمن مصالح هذه الجماعات بأقصى درجة ممكنة.

وتتمثل أهم الانتقادات الموجهة إلى هذا المدخل في أن سباق التسلح في حد ذاته لا يمكن أن يكون سببا بمفرده في خلق الصراع الدولى ، فهو وإن أدى إلى زيادة التوتر وشحن أجواء الصراعات إلا أنه لا ينتج بذاته صراعا، فالصراع سوف يستمر ، حتى في ظل إمكانية التوصل إلى إجراءات نزع السلاح ، وذلك لأن جذور الصراع لازالت قائمة دونما حل، ومن ثم يصبح المطلوب هو تصفية أو تسوية هذه الجذور مما يبرر إضعاف اللجوء إلى سباق التسلح ، وعلى ضوء ما سبقت الإشارة إليه من استعراض لبعض اتجاهات التنظير المتنوعة في تفسير الصراع ومسبباته المختلفة، **فإنه يمكن الانتهاء إلى النتيجتين الأساسيتين التاليتين:**

النتيجة الأولى : وتتعلق بكون الصراع – بوجه عام – ظاهرة مركبة بالغة التعقيد من حيث مكوناتها وأبعادها ومستوياتها. ومن ثم، فإن محاولة تفسير الصراع استنادا إلى تأثير متغير وحيد تؤدى غالبا إلى قصور خطير في فهم الظاهرة الصراعية من جانب، كما أنه سيرتب آثاره السلبية على قرار مواجهته والتعامل معه من جانب آخر، الأمر الذى يفرض ضرورة تبنى رؤية تكاملية للصراع كأمر ضرورى، إن لم يكن شرطاً أساسياً ليس فقط لفهم وتحليل الظاهرة الصراعية، بل أيضا لنجاح استراتيجية مواجهة الموقف الصراعى موضع المواجهة أو الدراسة .

النتيجة الثانية : وتتعلق بمصادر الصراع على المستوى الدولى. وهنا أيضا يمكن القول بأنه أيا كانت المصادر المباشرة للصراع في هذه الدائرة ، فإنه عادة ما يرتبط بسعى أطرافه وتنافسهم فيما بينهم لدعم تطلعاتهم في زيادة قوتهم أو الإحتفاظ بها، والعمل على زيادتها ودعمها، والسيطرة على موارد أو مصادر جديدة لتعضيد تلك القوة

وبالتالى، فإنه من المتصور أن يؤدى نجاح أحـد أطـراف الصرـاع في تحقيـق درجـة أو أخرى من النجاح في هذا المجال إلى زيادة مخاوف الأطراف الأخرى، وسـعيها بالتـإلى إلى البحث عن طرق أو مصادر بديلة للقوة تستطيع من خلالهـا اسـتعادة أو تصـحيح التوازن في علاقات القوى مع تلك الأطراف، الأمر الذى قد يؤدى بطبيعة الأمور إلى تقوية وتعضيد الاتجاه نحو الصراع بين الدول أو توريطها فيه بوجه عام .

ثانياً : دائرة الصراع : المستويات والأنواع

يشير مفهوم دائرة الصراع (شكل 2) إلى أداة تحليليـة يـتم بمقتضـاها دراسـة وتحليل جذور السلوك الصراعى ومسـبباته. فباسـتخدام دائـرة الصرـاع تـتم دراسـة وتقييم الصراع طبقاً لخمس مجموعات من المتغيرات (العلاقات ، المعلومات، المصالح من البنية أو الهيكل ، والقيم). على ضوء تلك المتغيرات ، يتم تقسـيم الصرـاعات إلى صراعات جوهرية أو ضرورية، وأخرى غير جوهرية أو غير ضروريـة. النـوع الأول يتضمن صراعات المصـالح ، والقـيم، والصرـاعات البنيويـة . أمـا الصرـاعات غـير الجوهرية فتشمل صراعات المعلومات وصراعات العلاقات. إضـافة إلى ذلـك وعـلى ضوء تلك المتغيرات الخمسة، يمكن أيضا تحديد مسببات الصرـاع أو النـزاع والـدور والوزن النسبى لكل منها في الصراع، بصرف النظر عن مستوياته (المستوى الشخصى، والجماعى – داخل المنظمة أو الجماعة الواحدة ، أو بين هذه الجماعات–، والقـومى أو المجتمعى) أو سياقة، وبالتإلى يتيسر اتخاذ القرار المناسب بصدد اسـتراتيجية التعامـل مع هذا الصراع[68].

إضافة إلى تعقده المتناهى، فإن مفهوم الصـراع يتميـز بالإشـارة في كـل مكـان في المجتمع حولنا. أينما ينظر المرء فعادة ما تكون هناك إحدى صور أو دوائـر الصراع أو مستوى من مستوياته. فمن جانب قد تكون صورة الصراع كامنـة مسـتترة ، أو في مرحلة التطور والظهور، وقد تكون سافرة واضحة. ومـن جانـب آخـر فـإن دوائـره أو مستوياته قد تتحدد عند مستوى أو أكثر على نحو ما يلى :

أ- **ففى الدائرة الفردية أو الشخصية** عادة ما يوجد الصراع بين الأقران والأزواج والأبنـاء ، والأصـدقاء، والجـيران. والملاحـظ أن السـمة الخاصـة بالصراعات والنزاعات في هذا المستوى، أنه غالبا ما يؤدى إلى حدوث أنـواع مـن الخسـارة في العلاقات الشخصية أو الفردية لأطرافها قد تمتد على المدى الطويل.

ب- **أما على المستوى المجتمعى** فقد تحدث الصراعات داخل أكثـر مـن دائـرة: فالمنظمات الاجتماعية بطبيعتها تمثـل سـاحة أو مجـالا للاحتكاكـات ذات الصـبغة العاطفية العالية. فعلى سبيل المثال، فـإن الكنـائس ، والنـوادى، واتحـادات مـلاك المساكن والجيران، والاتحادات المهنية، وما شابهها إنما تشهد كلهـا نـماذج للصراع بين الأفراد والجماعات، كذلك أيضا في أماكن العمل تثار المنازعات بين العـاملين، والمديرين والمشرفين، والموظفين وأصحاب الأعـمال، كـما أن هـذه المنازعـات قـد تتطور وتتسع فتصل إلى مستويات أعلى بين كبار المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة. وفى هذا السياق فـإن هنـاك العديـد مـن الشركات التـى تضـطر لتحمـل أعبـاء وتكاليف مالية باهظة في محاولاتها لتسوية الدعاوى القضائية المرفوعة ضدها مـن شركات أخرى أو من أطراف داخلها.

ج- **وفى القطاع العام** أيضا يحدث الصراع بصـورة منتظمـة بـين رجـال الصـناعة وبين أعضاء جماعات حماية المصالح العامة ، والهيئـات الحكوميـة، بـل أيضـا بـين المستويات المتعددة من السلطة أو الحكومة الوطنية الواحدة. وبالطبع فإن العديـد من هذه المنازعات قد يكون لها آثارها الخطيرة والمدمرة، والتى قد يـتراوح مـداها بين مجرد المشكلات النفسية والصحية للأطراف المتورطة فيها ، وبين الخسائر المالية والمادية للموارد المالية والبشرية والوقت المستهلك والجهد المستنزف للأفراد .

د – **إضافة إلى ذلك ، فهناك المستوى الدولى** حيث نـماذج الصراعات الدولية اكثر وضوحا في أشكالها ومستوياتها، وإن اتسمت غالبا بالتعقيد والتداخل الشديدين.

أما فيما يتعلق بموضوع الصراع وتنوع آلياته ، فهو قد يكون صراعا سياسيا أو اقتصاديا أو مذهبيا أو اجتماعيا أو حتى تكنولوجيا .كما أن أدوات الصراع يمكن أن تتدرج من أكثرها فاعلية إلى أكثرها سلبية ، ومن نماذجها على سبيل المثال : الضغط والحصار، والاحتواء والتهديد والعقاب والتفاوض والمساومة والإغراء والتنازل والتحالفات ، والتحريض ، والتخريب، والتآمر. أما الحرب فهى التصادم الفعلى بوسيلة العنف المسلح حسما لتنقضات جذرية لم تعد تجد لحلها الوسائل الأكثر لينا أو الأقل تطرفا. ولذلك ، تعد الحرب نقطة النهاية في بعض الصراعات الدولية (69) .

2-أنواع الصراع

تتنوع التقسيمات المختلفة للتميز بين الصراعات بتعدد المعايير أو المؤشرات المستخدمة من قبل الباحثين . وفى هذا الصدد، يمكن الإشارة فيما يلى مجموعة من معايير التمييز بين الأنواع المختلفة للصراعات. فمن المنظور المتعلق بمصدر الصراع، فإنه يمكن التمييز بين صراع بنيوى وصراع مدركى. أما فيما يتعلق بمسببات الصراع فتقسم الصراعات إلى صراعات العلاقات، وصراعات المعلومات ، وصراعات المصالح وصراعات البنيات، وصراعات القيم. كذلك فإن درجة ظهور الصراع يتم على أساسها التمييز بين الصراع العلنى أو المسافر ، والصراع الكامن والمستتر، والصراعات المقهورة أو المقموعة. إضافة إلى ذلك فهناك أيضا موضوع الصراع ، وعلى ضوئه يتم التمييز بين صراع سياسى، واقتصادى، واجتماعى، وثقافى، ....إلخ أما المتغير الخاص بأطراف الصراع، فعادة ما يستخدم في تقسيم الصراعات إلى ثنائية ومتعددة. وأخيرا ، فهناك درجة العنف المرتبطة بالصراع والتى يتم على اساسها التمييز بين الصراعات العنيفة ، والأخرى غير العنيفة .

أ- **أنواع الصراع طبقا لمسبباته:** باستخدام مفهوم دائرة الصراع، **فإن أنواع الصراع طبقا لمسبباتها يمكن التمييز فيها بين المجموعات الخمس الرئيسية التالية:**

أ) صراعات تنشأ بسبب العلاقات بين الأفراد أو الناس .

ب) صراعات تنتج عن مشكلات المعلومات.

ج) صراعات تسببها المصالح .

د) الصراعات البنيوية أو الهيكلية ، هـ) صراعات بسبب القيم.

ب- **صراعات العلاقات:** وتنشأ هذه الصراعات بسبب وجود انفعالات سلبية قوية سواء نتجت عن سوء فهمن أو نتيجة لوجود صور نمطية معينة، أو لسوء الاتصالات أو فقرها، أو لتكرار أنماط سلوكية سلبية . وغالبا ما تؤدى هذه المشكلات إلى ما يسمى بالصراعات غير الواقعية (70)، أو غير الضرورية(71) لأنها من الممكن أن تحدث عندما تتوافر الظروف الموضوعية للصراع، مثل قصور الموارد المحدودة، أو قصور الأهداف المتبادلة وهكذا، فإن صراعات العلاقات، وعلى نحو ما سبق ذكره ، غالبا ما تشعل المنازعات وتؤدى بشكل غير ضرورى، إلى تصعيد الصراعات المدمرة.

ت- **صراعات المعلومات:** تحدث هذه الصراعات عندما تفتقد الأطراف المعلومات الضرورية اللازمة لاتخاذ القرارات الحكيمة، أو عندما يتم تزويدهم بمعلومات غير صحيحة، أو عندما يختلفون حول أهمية المعلومات، أو الاختلاف في تفسيرها أو عندما يصل الأفراد إلى تقييمات مختلفة بصورة جذرية لنفس المعلومات. وهنا تجب الإشارة إلى أن حدوث صراعات المعلومات قد لا تكون ضرورية الحدوث لأنها تقع نتيجة سوء الاتصالات أو انعدامها بين أطراف

الصراع. كما أن البعض الآخر من صراعات المعلومات قد تكون صراعات حقيقية وقوية بسبب أن المعلومات أو الإجراءات التى استخدمها الأفراد في جمعها، أو كلا من المعلومات والإجرات قد تكون غير متوافقة .

ث-**صراعات المصالح**:يرى دروكمان أن صراع المصالح إنما يشير إلى "اختلاف أو اضطراب في النتائج المفضلة للذات أو النفس وللآخرين" (72).

والصراع حول المصالح غالباً ما يحدث عندما يتبنى طرف أو أكثر من أطرافه موقفا يسمح بحل واحد لمواجهة حاجاتهم. ففى سبيل إشباع حاجتها يحدث أن يعتقد طرف الموقف الصراعى أنه تجب التضحية بمصالح الآخرين. وهكذا، تحدث هذه الصراعات ذات الأسس المتداخلة حول : قضايا موضوعية (النقود، الموارد الطبيعية الوقت ،..إلخ) ، أو موضوعات إجرائية (كأسلوب حل النزاع) ، أو حول موضوعات نفسية (مدركات أو تصورات الثقة، العدالة، الرغبة في المشاركة، الاحترام، ..الخ) ويزداد الأمر تعقدا عندما تكون مصالح أو مكاسب شخص ما نسبية بشكل لخسائر شخص أخر، وهو ما يشار إليه أحيانا بتعبير المكسب خسارة Zero – Sum، أى أن مكسب طرف يعد خسارة للطرف الأخر أما الحالة العكسية هنا فتتمثل في تساوى العوائد بالنسبة للطرفين، والتى يشار إليها بالعائد أو الناتج الإيجابى Positive – Sum وبين هذين النموذجين ، فإن هناك نماذج عديدة تتوافر فيها عناصر للمنافسة والتعاون ويشار إليها بالدافع المختلط Mixed – Motives.

وبوجه عام ، فإن صراعات المصالح عادة ما يمكن تحقيقها أو إشباعها بطرق عديدة (73) و يتطلب حل صراع المصالح وجوب مناقشة عدد كبير وهام من مصالح الأطراف المعنية، وأن يحققوا أو يتوصلوا إلى نقاط التقاء مشتركة في المجالات الثلاثة السابقة (الموضوعية، الإجرائية ، النفسية).

وهكـذا ، فـإن هـذا النـوع مـن الصراعات تسـببه المنافسـة حـول المصـالح والحاجات غير المتوافقة سواء كانت تلك المصالح أو الحاجات حقيقيـة أو متصـورة . وغالبا ما يتخذ صورته الظاهرة في التتنافس من أجل الحصول على المـوارد أو الجـوائز ذات القيمة ، كما أن حله يكون بطرق عديدة تتبلور في جوهرها حول كيفيـة إحـداث تغيير في العملية الذهنية أو العقليـة لأطـراف الموقـف الصراعى، وبـما يسـاعد عـلى التوصل إلى اتفاق بينهم. ولعل من أهم الوسائل في هذا الاتجاه، أن يـتم التركيـز عـلى التفكير الابداعى أكثـر منـه عـلى التفكـير التحلـيلى، وتبنـى مـنهج حـل المشـكلات Problem Solving بدلاً من الحل التنافسى في مناقشات أطراف الموقف الصراعى لاختلافهم.

ج- **الصراعات البنيوية أو الهيكلية**:ويحدث هذا النوع من الصراعات بسبب نـماذج القهر في العلاقات الإنسانية[69]، ومن ثم، فإنها تتعلق بتأثير تلك الأبنية والهياكـل الاجتماعية على الصراعات، ودور الصراع في التأثير عليه أيضا.

وبوجه عام، فإن نماذج هذه التأثيرات عـادة مـا تشـكلها قـوى خارجيـة عـن الأفراد في الصراع. فالموارد الطبيعية المحدودة، والقيود الجغرافية (كالبعـد أو القـرب على سبيل المثال) ، الوقت (من حيث كونه محددا أو متسعا) ، الأبنية التنظيميـة ، ومـا شابه ذلك من متغيرات غالبا ما تدفع نحو، أو تمهد باتجاه السلوك الصراعى. كذلك ، **فإن تأثير تلك القوى إنما يختلف من مجتمع إلى آخر طبقا لبنية أو هيكل الجماعة أو طبيعة المجتمع نفسه بحيث يمكن التمييز بين الأنماط التالية :**

- في المجتمعات ذات الأبنية أو الهياكل الفضفاضة أو الواسعة – غير المحددة – كـما في المجتمعات المفتوحة، والتعددية، فغن الصراع الذى يهدف إلى حل التـوتر بـين الأطراف المتخاصمة من المحتمل أن يكون له وظـائف اسـتقرارية ، بمعنـى دعـم الاستقرار.

- في المجتمعات ذات الأبنية أو الهياكل الاجتماعية المحددة، والجماعات المغلقة، فإن تأثير الصراع من المحتمل أن يكون مختلفا. فكلما كانت الجماعة أكثر انغلاقا كلما ازداد تورط الأطراف بشكل كبير في الصراع، وبالتالي يزداد تأثير الصراع عليهم[75].

ح- **صراعات القيم** : وهى الصراعات التى ترتبط بالقيم، وتسببها المعتقدات القيمية أو النظم العقيدية المتصورة أو الفعلية ، وذلك لعدم توافقها أو لعدم التوافق بينها ولما كانت القيم عبارة عن معتقدات يستخدمها الأفراد لإعطاء معنى لحياتهم تشرح ما هو جيد أو سيئ ، صواب أو خطأ، عادل أو ظالم، فإنه تنبغى الإشارة إلى أن القيم المختلفة في حد ذاتها لا تشكل صراعا، فالأفراد يمكنهم العيش معا في انسجام مع وجود نظم قيمية مختلفة . بينما الصراعات القيمية تثار عندما يحاول أحد أطراف النزاع فرض مجموعة محددة من القيم على غيره من الأطراف، أو عندما يدعو إلى اتباع نظام قيمى محدد لا يسمح بالاختلافات العقيدية[76] .

من هنا ، فإن لصراعات القيم أهمية تجعلها من أهم صراعات القرن العشرين، كما أنها استحوذت على قدر كبير من اهتمامات الدارسين في مجالات علم النفس والعمليات الذهنية وذلك بهدف الربط بين حجم الصراع والسلوك المرتبط بحل الصراع. وفى هذا الصدد ، فإن فك أو حل الارتباط بين القيم والمصالح، والعمل المشترك على اكتشاف الاختلافات القيمية، والأيدلوجية، والتركيز على إيجاد، واستخدام الصيغ التوفيقية والحلول الوسط تعد من أهم سبل حل الصراعات القيمية.

3 - أنواع الصراع من حيث درجة ظهوره :

ويقصد بذلك التمييز بين أنواع الصراع على أساس من وجـود مظـاهر سـلوكية علنية من قبل أطراف الصراع ترتبط به، ومن ثم تعد دالة على وجوده من جانب ، كما تستخدم في تحديد نوعه من جانب آخر. وفى هذا الصدد، يتجه بعض المتخصصين إلى التميز بين الصراعات السافرة، والكامنة، والمقموعة أو المقهورة [77] **وتتحدد أهم سمات كل منها على النحو التالى:**

أ- الصراع الظاهر أو السافر Manifest Conflict:

ويقصد به ذلك النوع من الصراعات التى أنتجت، أو ارتبط بها مظاهر سلوكية من قبل أطرافه(أو أطرافها) مثل أعمال العنف ، أو التهديـدات باسـتخدام القـوة، أو إعلان مطالب محددة بصددج الصراع القائم. ومن هنا فإن مثل المظاهر تعكس مرحلة متطورة ومتقدمة من مراحل الصراع، ومن ثم تستخدم هذه المظاهر المرتبطة بالصراع كاساس لوصفه بأنه صراع ظاهر أو سافرا تمييزا له عـن النـوعين التـاليين: الكـامن ، والمقموع.

ب- الصراع الكامن أو المستتر Latent Conflict:

وهذا النوع من الصراعات وإن اشترك مع سابقه في وجـود أسـاس أو قاعـدة موضوعية للصراع بين طرفيه (أو أطرافه) ، فإن السمة المميزة له إنـما تتمثـل فى عـدم تبلور أى مظاهر سلوكية ملموسة أو محسوسة يمكن الإشارة إليها كدلالة على وجـود الصراع. وفى عبارة أخرى، إن هذا النوع إنما يعتبر عن صراعـات ذات مسـتوى أقـل نضجاً وتطوراً عن النوع السابق.

ج- الصراعات المكبوتة أو المقهورة Suppressed Conflict:

هذا النوع مـن الصر ـاعات يشـترك مـع سـابقيه فى تبلـور أسـاس موضـوعى للخلاف والتنافس بين طرفيه أو أطرافه، كما يتشابه مع الصراع الكامن فى عدم تبلـور مظاهر سلوكية دالية عليه، لكن سمته الأساسية تتمثل فى وجـود اخـتلال واضـح فى علاقات القوة بين طرفيه (أو أطرافه) لصالح طرف عل حساب الطرف الأخر، كما أن

الطرف الأقوى لا يضطر إلى استخدام قوته ليحقق أهدافه في الصراع، حيث قيامه بالتهديد باستخدامها يصبح كافيا لإحداث الاستجابة المطلوبة أو المرغوبة من الطرف الثانى .

ففى دولة يستند نظامها الحاكم على درجة عالية من القمع والبطش الشديدين إزاء المواطنين بوجه عام ، فمن المتوقع على سبيل المثال أن تقوم بقمع أشكال التظاهر والاحتجاج السياسى بدرجاتها المتفاوتة من المظاهرات وحتى الثورة. من هنا فإن المواطنين – حتى وإن توافرت لديهم المبررات الكافية للاختلاف ، والصدام مع السلطة الحاكمة – لا يقومون بعمل جماعى محدد إزاءها ومن ثم لا توجد مظاهر سلوكية ترتبط بهذا الصراع . تفسير ذلك يرجع بداية إلى إقرار المواطنين بقوة الدولة وبطشها ،وخشيتهم ثانيا من انتقامها وما يتضمنه من إجراءات قمعية تعسفية وعنف رسمى. وهكذا يصبح من المقصور أن قيام الدولة بالتهديد صراحة أو ضمنا باستخدام قوتها يصبح كافيا لقهر وقمع الإمكانيات الصراعية لدى المواطنين ومن هنا كانت التسمية بالصراع المقموع أو المقهور.

وهنا تجدر الإشارة إلى وجود بعض التشابه مع دائرة الصراع الدولى وتحديدا مع ما يعرف بتأثير ،الردع، والذى يتمثل في إحجام أو امتناع أحد أطراف الصراع عن اللجوء إلى استخدام القوة لتحقيق مصالحه، وذلك لأسباب متعلقة بقوة الخصم أو الطرف الأخر، اقتناعا بأن استخدام القوة المسلحة لن يكون في صالحه.

خاتمة

على ضوء ما سبق من استعراض مقارن لعـدد مـن الاتجاهـات النظريـة العامـة بصدد ظاهرة الصراع ومفهومه، يمكن الانتهاء إلى التأكيد على نتيجتين هامتين لما لهـما من دلالة خاصة في دراسة وتحليل وفهم ظـاهرة الصرـاع، وبالتـإلى في التعامـل معهـا واختيار الآلية المناسبة لكل موقف صراعى. **وتحدد هاتان النتيجتان فيما يلى:**

أولا: ضرورة التمييز في دراسة الصراع بين دراسته كمفهوم ، وكظاهرة وكعملية:

إن الصـراع كمفهوم له طبيعتـه المركبـة التـى تسـتمد خصائصـها مـن الموقـف الصراعى ذاته، ومن طبيعة وعلاقات القـوى التـى تحكـم أطرافـه وموضـوعه. أمـا **الصراع كظاهرة** فإنه يتسم **بالتعقد البالغ** ، فظاهرة الصراع وإن كانت تجمـع – وعـلى الأقل بشكل كامن ومحتمل – بين مـزيج مـن الأبعـاد الإيجابيـة والسـلبية معـا، فـإن التكييف النهائى للظاهرة الصراعية إنما يتوقف إلى حد كبـير عـلى مجموعـة المتغـيرات التى تتشكل أولا طبقا لمتغير الإدراك الخاص بأطراف الصرـاع، ثـم ثانيـا بمتغـيرات التوقيت، الموضوع ، البدائل المتاحة وغيرها من متغيرات بيئية تسهم بشكل متـداخل في تحديد مدى وكثافة الظاهرة الصراعية. وأخيرا، فإن **الصراع كعملية** إنما يجد جذوره في روافد متعددة، كما أن أشكاله ، ومظاهر التعبير عنه إنما تتداخل وتتقاطع فـيما بينهـا بشكل يعكس قدرا لا بأس بـه مـن الاعـتماد المتبـادل بـين منـابع العمليـة الصرـاعية ومظاهرها.

ثانيا: محورية دور الإدراك في فهم ظاهرة الصراع :

ويندرج تحت ذلك الاهتمام مجموعة المتغيرات المتنوعة المشكلة للعملية الإدراكية والمحددة لها فتأثير وأهمية الإدراك لا تتوقف فقط عند فهم وتوصيف الظاهرة الصراعية بل إنها تتجاوز ذلك إلى التحليل الدقيق لأسبابها ، واختيار لآلية الحل أو التسوية المناسبة وهنا تجدر الإشارة أيضا إلى محورية المتغيرات الثقافية في فهم المواقف الصراعية وأهميتها لتجاوز ما قد يرتبط بها من أبعاد ذات تأثير إيجابى أو سلبى في فهم ظاهرة الصراع وبالتالي في اختيار آلية الحل المناسب.

الفصل السابع

المشكلات السياسية لدول آسيا، أفريقيا، أمريكا اللاتينية

إن دراسة المشكلات في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية هي دراسة وطيدة الصلة بحقول متعددة في العلوم السياسية، ودراسات المناطق؛ فهي دراسة ترتكز على منظور تتقاطع فيه حقول معرفية متعددة في دراسة النظم السياسية: النظرية السياسية علم الاجتماع السياسي، والتنمية السياسية أو ما يعرف بسياسات التنمية. الدراسات الاقتصادية، ومرد ذلك إلى طبيعة المشكلات إنما تتطلب تحليل متعدد الأبعاد يجمع بين ما هو : سياسي واقتصادي وتاريخي واجتماعي وثقافي.....الخ. ولذلك فان الطبيعة المعرفية التي يتميز بها المقرر والتي تنعكس بالأساس على تنوع الاقتراب التي تتبناها دراسة هذه المشكلات كل على حدة ،نظريا فضلا عن إعطاء الطلبة تطبيقات في أهم الدول التي تعاني من هذه المشكلة أو تلك ، يحتم الأخذ بعين الاعتبار التنوع في التطبيق فتارة نأخذ مثالا من دول آسيا وتارة من إفريقيا وأخرى من أمريكا اللاتينية.وبذلك نضمن مخرجات نظرية وتطبيقية تمكن الطالب من الإحاطة بالطبيعة التي تفرضها كل مشكلة وانعكاساتها على تطور هذه الدول ، اخذين بعين الاعتبار الطبيعة التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية لكل مشكلة حتى يومنا الحاضر.

إن أهمية هذه المشاكل للمهتمين بشؤون هذه الدول قد تنوع تبعا لفهم كل كاتب وأدناه أهم المنهجيات التي يمكن من خلالها الإحاطة بالطبيعة العلمية التحليلية لها:-

1- يتخذ بعض الكتاب من نمط التطور في المجتمعات الغربية الصناعية معيارا لدراسة التطورات الذ ومشكلاته ضمن أطار المنهج المقارن.

2- اعتبار العامل التاريخي معيارا لتفسير المشكلات ، والاتفاق على أن الظروف التاريخية التي مرت بها دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية هي القدح المعلى في ظهور أنماط من النظم السياسية والاقتصادية وهو ما يعرف بالمنهج لتاريخي.

3- عد النظام السياسي معيارا لدراسة المشكلات من خلال التعرف على مدى نجاح أو فشل نظام سياسي معين ، فدول القارات الثلاث قد جربت العديد من النظم (البرلماني ، الرئاسي، نظام الحزب الواحد) ، ومن خلال التحليل لأسباب الفشل يمكن تحديد المشكلات التي تعاني منها هذه الدول.

4-اعتبار الموقع الجغرافي أساس يمكن الاستعانة به لمعرفة المشكلات وتحديد طرق معالجتها ، ويعتقد عدد من الكتاب بان التسمية التي أطلقت على هذه الدول (دول الجنوب) هو مفهوم وتعبير سياسي أريد منه تحديد هذه الدول على أنها تعاني من ذات المشكلات.(المنهج الجغرافي).

إن المفاهيم التي أخذتها هذه الدول وأسباب كل مفهوم من حيث وقت ظهوره ودواعيه ومن يستخدمه (كالدول المتخلفة، الدول النامية، دول الجنوب ، دول العالم الثالث ، الدول في طور النمو) تتطلب ضرورة إحاطة الطالب بها وان استخدام أي مفهوم من هذه المفاهيم يعني دول آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ،فمفهوم (الدول المتخلفة) تم استخدامه في أدبيات الكتاب الغربيين ،بعد الحرب العالمية الثانية الدولية على الرغم من كونه لا يعتبر مفهوما علميا دقيقا ، فهو يثير أفكارا خاطئة من الناحية العلمية ، إذ أن التخلف امرأ نسبيا ووضع تاريخي مرحلي .

أما مفهوم الدول النامية والدول في طور النمو الذي ظهر في العام 1957 فإنه يعني أن هذه الدول مستمرة في القضاء على تخلفها وتأخرها، في حين أن الهوة تتسع بين البلدان الغنية والبلدان في آسيا ،أفريقيا ،أمريكا اللاتينية وان بعض هذه الدول لا يسمح باستخدام هذا التعبير كما يرى (ادموند جوف) كما أن هذا المفهوم غامض وغير حقيقي فان جميع الدول تسعى للنمو الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وذات الشئ مع مفهوم (الدول في طور النمو.).

ومن المفاهيم الأكثر شيوعا في الأدبيات السياسية والاقتصادية مفهوم (العالم الثالث) :

هو مصطلح سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، يقصد به الدلالة على الدول التي لا تنتمي إلى العالمين الأول والثاني، وهما الدول الصناعية المتقدمة. استُعمل تعبير العالم الثالث لأول مرة سنة 1952 في مقالة صدرت للاقتصادي والسكاني الفرنسي (ألفريد سوفيه) في إشارة إلى الدول التي لا تنتمي إلى مجموعة "الدول الغربية" (أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأسترالياواليابان وجنوب إفريقيا) ولا إلى مجموعة الدول الشيوعية (الإتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية). وقد استوحى سوفيه هذه التسمية من الفئة الثالثة في المجتمع الفرنسي أثناء النظام القديم وقبل الثورة الفرنسية.وبات من أكثر المفاهيم شيوعا واستخداماً في جميع حقول المعرفة الإنسانية .

مشكلة التخلف الاقتصادي والسياسي

ظهر تعبير التخلف ليدل على الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية للمرة الأولى في عام 1943 ولكنه برز بروزا شديدا على المسرح الدولي في العام 1948 فخصصت له الأمم المتحدة في العام 1949 العديد من المؤتمرات والبيانات ، فتولد عنه كتابات كثيرة وفي شتى حقول المعرفة الإنسانية (السياسة، الاقتصاد، الجغرافية، علم النفس) ، وقد اعترف كثير من الكتاب بغموض المفهوم لذا نجد العديد من التعاريف التي حاولت توضيح دلالاته ، وقد اتخذ كل تعريف مؤشر في هذه الدول اعتمد كأساس للتعريف ، **ولكن يمكن تحديد أهم المؤشرات التي استخدمت لتعريف التخلف** :-

1- يتفق مفهوم التخلف لدى العديد من الكتاب مع معدل أو متوسط دخل الفرد فيعرف على انه(الدول التي ينخفض فيها مستوى المعيشة عن المستوى السائد في الدول الصناعية المتقدمة).إلا أن هذا المؤشر قد تعرض لعدد من الانتقادات منها أن هناك العديد من دول العالم الثالث يرتفع فيها متوسط دخل الفرد إلى مستويات عالية وتكون أعلى من الدول المتقدمة كالدول البترولية في الخليج العربي وغيرها.

2- هناك عدد من الكتاب يتفق مفهوم التخلف عندهم مع عدم الاستغلال الأمثل للموارد الأولية الطبيعية والبشرية في الدول محل البحث ، أو مع عدم التوازن بين استغلال الموارد والزيادات السكانية (نمو السكان) **فعرفت بأنها**: (الدول التي تتواجد فيها قوى إنسانية عاطلة وغير مستغلة وذلك بسبب انخفاض معدل تكوين رأس المال أو الجهل في استغلال الموارد المتوافرة) .

3- وهناك قسم آخر من الكتاب يقرون عدم أمكانية تعريف التخلف إلا وفق مقارنة مع التقدم فالتخلف لا يقاس – حسب رأيهم – من دون معرفة الفوارق الاجتماعية والثقافية لوضع متقدم.

4- وهناك من يرى أن الطبيعة تؤكد تفوق الجنس الأبيض على باقي الأجناس مستندين في رأيهم على إن كل البلدان المتقدمة من العنصر الأبيض بينما اغلب دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية هم من الملونين إلا أن تاريخ الشعوب يثبت بطلان هذا المؤشر.

5- أثار علماء الاجتماع مؤشر آخر لتعريف التخلف ويتمثل في جمود البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها سكان دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ويعلل أصحاب هذا الرأي بان فلسفة حياة هذه الدول تختلف تماما عن السلوك الاقتصادي المالوف.

جذور التخلف

إذا كان تعريف التخلف يثير تناقضات وآراء عديدة بين المعنيين بدراسته فان جذور التخلف تبين انقساما بين طرفين:-

الأول: الذي ينظر إلى المشكلة (التخلف) كمشكلة تاريخية لها أسبابها ومسببها.

الثاني: يتعامل مع مشكلة التخلف كظاهرة طبيعية تقليدية .

اما الطرف الأول : والذي عرف بمدرسة التبعية حول نشأة التخلف فانه يبني صياغته التحليلية على النحو الآتي (أن التخلف لم يكن حالة أصلية وجدت عليها اقتصاديات دول آسيا أفريقيا أمريكا اللاتينية قبل إخضاعها للنفوذ الأوربي ، بل نشأ وتطور في لحظة تاريخية اقترنت مع نشأة وتطور المراكز الرأسمالية المتقدمة ، أي أن التخلف والتقدم وجهان لعملية تاريخية واحدة بدأت مع ولادة النظام الرأسمالي العالمي منذ القرن السادس عشر).

هناك إجماعاً على درجة كبيرة على هذا الافتراض بين كتاب مدرسة التبعية خاصة في أمريكا اللاتينية ، إذ يؤكد (فرانك) أن البلاد الأمريكية اللاتينية لم تكن نامية ولكنها لم تكن متخلفة فالتخلف يشير إلى خصائص هيكلية معينة بدأت مع الدمج

العنيف لهذه الدول في السوق الرأسمالي العالمي، وكذلك يرى (اوسفالدو سنكل) أن تخلف دول القارات الثلاث ككل كان احد أسباب تقدم البلدان الصناعية ، لان هذه الدول قد استخدمت الأولى لإشباع حاجاتها لا لإشباع حاجات السكان الأصليين وقد أدى ذلك إلى فقدان الاستقلال الاقتصادي للدول محل البحث منذ ذلك الوقت.

وهناك ثلاث أسس رئيسية تساند هذا الافتراض:-

1-صورة النهب الاستعماري المباشر للثروات ونقلها إلى دول المركز.

2-فرض شروط دول المركز في للتبادل والتي لا تتيح الاستفادة للدول التابعة وتخدم أغراض الدول المهيمنة .

3-حماية وتدعيم هياكل سياسية واجتماعية في البلاد الخاضعة غير ملائمة للنمو الاقتصادي.

وقد أثبتت الكاتبة سوزان بودنهيمر ((أن الهياكل الأساسية للتبعية قد بدأت في غواتيمالا منذ القرن السادس عشر عندما تم ربطها بحاجات اسبانيا عن طريق نظام الهيمنة السياسية المباشرة ولوائح تنظيم التجارة وتكوين طبقات محلية ذات مصالح في توطيد التبعية ، إذ أصبحت الأوليات السياسية والاقتصادية تتحدد باحتياجات ومصالح القوة المسيطرة)).

أما بالنسبة للطرف الثاني: الذي يرى في التخلف طبيعة تقليدية له مسببات داخلية ، فأنهم ينطلقون في معرض دفاعهم من حجم الثروة التي نقلت إلى البلدان الأوربية ويحجبون أهميتها في التطور الاقتصادي ، ويرون في أفكار الطرف الأول تعميم مضخم ، فضلا عن اعتقادهم أن دول القارات الثلاث كانت مسئولة مسؤولية مباشرة على عدم القدرة في استغلال مواردها بالشكل الأمثل ، أي انه لا يمكن إعفائها عن المسؤولية في واقعها المتخلف.

ومع الإقرار بالعوامل الذاتية التي أثرت على النمو ، إلا أن هذه العوامل لا تقارن بما سببته المرحلة الاستعمارية ، ويكفينا هنا الإشارة إلى ذكر ما قاله (الماركيز سالزبوري) وزير شؤون الهند في العام 1875 في معرض تحذيره من السياسة البريطانية المفرطة في استنزاف الهند ((ما دامت الهند يجب أن ينزف دمها فان هذا النزف يجب أن يتم بحكمة)) .

ومما يؤشر رجحان أصحاب الطرف الأول هو ما فعلته فرنسا في غينيا، ودول أفريقيا الأخرى ، وما فعلته بريطانيا في احتكارها للثروات الوطنية لمستعمراتها.

نماذج التخلف

تبعاً للحالة التي تسود في كل دولة من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وعدم تماثلها سياسياً واقتصادياً وجغرافياً وسكانياً فقد عمد المختصون على تقديم نماذج للتخلف أهمها:-

1- البلدان ذات الكثافة السكانية الكبيرة ، مقابل البلدان ذات الكثافة المنخفضة (مثال اندونيسيا وموريتانيا) .

2- البلدان التي تمتلك موارد طبيعية ،مقابل البلدان التي تفتقر إلى هذه الموارد (الدول الأفريقية) .

3- البلدان التي تمتلك مركزا استراتيجيا والبلدان التي ليس لها موقع مؤثر وفاعل (شمال أفريقيا من جهة ووسط أفريقيا من جهة أخرى) .

4- البلدان ذات الرقعة الجغرافية الواسعة مقابل البلدان محدودة المساحة (مثال الهند وغينيا) .

5- البلدان التي تعرف معدل نمو مرتفع ، مقابل الدول التي تعرف معدل نمو منخفض(مثال دول أمريكا اللاتينية البرازيل ، الأرجنتين ، المكسيك،مقابل هاييتي، دول أفريقيا الوسطى) .

وقد قدم الاقتصادي الأمريكي(جون كلبرايت) نماذج مناطقية ثلاث هي:-

1 -**النموذج الأفريقي**: الذي يتسم بصفة خاصة بانعدام الأرضية التقنية والثقافية إلى الحد أنها تشكل عائقا أمام التقدم الاقتصادي.

2 -**النموذج الأمريكي اللاتيني**: الذي يتسم بوجود بنية اجتماعية تحول دون تقدم البلاد وتتمثل في الدور الذي يمارسه كبار الملاك والطبقات الحاكمة.

3 -**النموذج الآسيوي**: إذ تتوفر إمكانات مادية وثقافية ولكنها تعاني من ضغط سكاني يضعف دور الإمكانات الأخرى.

نظـريات التخـلف

تعددت النظريات التي حاولت تفسير مشكلة التخلف وسبب استمرارها وسيتم التركيز على أهمها :-

نظرية الحتمية الجغرافية :

يرى أصحاب هذه النظرية بان معظم الدول المتخلفة في الجنوب من الكرة الأرضية،بينما تقع الدول المتقدمة في الشمال، ويعزون سبب التخلف إلى عوامل تتعلق بالعامل الجغرافي والمناخي ، **وقد لاقت النظرية الكثير من الطعون منها:-**

أ- أن طبيعة المناخ لم تمنع دول الجنوب من إقامة اعرق الحضارات كوادي الرافدين ووادي النيل والحضارة الهندية.

ب- أن العديد من الدول المتخلفة تقع في مناطق معتدلة ولا زالت متخلفة.

ج- أن البيئة الجنوبية تقع فيها اكبر قوة اقتصادية في عصرنا (اليابان) كما استطاعت دول أخرى من النهوض والتقدم كدول جنوب شرق آسيا والبرازيل والأرجنتين وغيرها

د- أن استخدام التكنولوجيا المتطورة يلغي في مجالات إنمائية عدة عوامل المناخ والموقع الجغرافي.

وعلل سبب ابتداع هذه النظرية بأنها محاولة لسد الطريق أمام شعوب (دول الجنوب) فكما هي الحالة الجغرافية من الثوابت فحالة التخلف هي حالة مستدامة ولا يمكن الخروج منها، ثم يتم الحديث عن القفزات التنموية التي حققتها بعض دول القارات الثلاث والتي تدحض هذه النظرية .

نظرية الحلقة المفرغة

تبرز أهمية نظرية الحلقة المفرغة من خلال تناولها لمظاهر اقتصادية موجودة فعلا في دول القارات الثلاث ، كما تحظى هذه النظرية بتأييد الكثير من الكتاب والأكاديميين وهي تقوم على دراسة العلاقة السببية لمجموعة من العوامل المتأثرة والمؤثرة في بعضها البعض ضمن إطار متشابك ومتداخل لميادين الحياة المادية والاقتصادية والسياسية والثقافية والصحية والمؤسسية وغيرها، مثل:(انخفاض متوسط دخل الفرد يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة وهذا يؤدي إلى انخفاض المستوى الصحي ،مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاجية فانخفاض متوسط دخل الفرد). أن بعض دول القارات الثلاث يفوق فيها دخل الفرد مستواه في الدول المتقدمة كدول الخليج العربي.

نظرية التوازن شبه المستقر

وهي امتداد للنظرية السابقة،فقد حاول (لبنشتاين)أن ينظر إلى المتقدمة باعتبارها تكون نظماً غير متوازنة، وإلى الدول المتخلفة باعتبارها تكون نظماً شبه مستقرة ،وأن أي اختلال بالتوازن يدفع إلى التوازن مرة أخرى، وقد استند لبنشتاين في صياغته لهذه النظرية إلى عاملي للاستثمار والسكان، ذلك أن ما يسببه الاستثمار من ارتفاع في دخل الفرد سيشجع على النمو السكاني نتيجة لتحسن مستوى الصحة مما يؤدي إلى إرتفاع في نسبة السكان يسهم الأخير في إرجاع دخل الفرد إلى مستواه السابق أو عدم قدرته على استيعاب متطلبات النمو السكاني0 فالتخلف طبقا لهذه النظرية حالة تعيد إنتاج نفسها بنفسها.

انعكاس ظاهرة التخلف على الواقع السياسي:

إن التخلف كظاهرة معقدة وشمولية تصيب نواحي الحياة كافة في دول آسيا أفريقيا أمريكا اللاتينية ذلك لان تأثيراته متعددة ومتنوعة سواء منها المباشر أو غير المباشر، وإلى جانب ذلك فهي خطيرة وذات نتائج تسهم في إعاقة تطور الدول وعلى الصعد كافة، فالتخلف يؤدي إلى إرباك الحياة السياسية وعدم الاستقرار في حراك القوى السياسية وعمل المؤسسات الدستورية بسبب الدور السلبي الذي يمكن أن تلعبه الاعتبارات والقوى التقليدية في تشويه دور المواطن في الحياة السياسية وإعاقة الإسهام الايجابي في تقدم المجتمع، والحديث عن تأثير التخلف على التطورات السياسية في الدول لا يعني الاقتصار عليها فحسب بل في مختلف ميادين الحياة (فالسياسة لا تعني قطاعا جزئيا من الكل الاجتماعي بل أنها إطار شامل للجماعة بكاملها)، **ومن أهم انعكاس مشكلة التخلف يمكن تحديد الآتي** :-

1- إرباك الحياة السياسية وعدم الاستقرار والفوضى في حركة القوى السياسية .
2- إعاقة كل أشكال التنمية (السياسية ، الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية)لعدم استجابة وضعف الوعي للبنى الاجتماعية، فاقتصاد متخلف وبنى اجتماعية جامدة وأوضاع ثقافية متردية تورث أوضاع سياسية سلبية.
3- ضعف الدور الجماهيري في الحياة السياسية ، وتكريس الانتماءات العرقية والدينية واللغوية والقبلية التي تفرز مؤسسات سياسية غير قادرة على تلبية متطلبات مراحل التطور والبناء.
4- الارتجال والتقليد الذي لم يخلو من خطورة في ميدان الاختيار السياسي الأمر الذي أدى إلى فشل العديد من التجارب البرلمانية التي مارستها الدول بعد حصولها على الاستقلال .
5- فساد بعض العناصر البشرية الموكول لها مهمة تنفيذ القرارات السياسية بدءا من أبسط أنواع العلاقات بين المواطن والموظف الحكومي إلى أرقى درجات النشاط الوظيفي.

6- ضعف الوعي القانوني مما يؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار.

7- الخضوع للماضي وعدم الإيمان بالتجدد والبناء والتطور.

8- عدم الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والكفاءات .

9- كثرة الانقلابات وعدم الاستقرار وتكريس ظاهرة شخصنه السلطة.

مشكلة الوحدة الوطنية

تعريف مفهوم الوحدة الوطنية والمفاهيم المقاربة له:

إن الدول والشعوب على مر العصور تتباين وتختلف في عناصر القوة والضعف كما أن مثل هذا التباين ينعكس بشكل واضح على المستوى الاجتماعي الذي يميز دولة عن غيرها، وأن الاختلاف سمة مجتمعية لا يمكن تجاهلها أو إنهاء وجودها بأي وسيلةأو ذريعة سواء كانت قومية أو دينية فالاختلاف شئ مسلم به في كل مجتمع.

واجهت الدول في مراحل تطورها وبنائها مشكلة الوحدة الوطنية سواء كانت متقدمة أم متخلفة ، ففي فرنسا كان لمشكلة الصراع بين الجماعات الاثنية القاطنة في مقاطعة كورسيكا والباسك أثر في تأخر انصهار هذه الجماعات واندماجها مع المجتمع الفرنسي، فكانت تسعى من أجل الحكم الذاتي ، وفي بلجيكا وإلى وقت قريب كان هناك صراع بين الجماعتين الرئيستين في البلاد (الوالون، الناطقون بالفرنسية ويقطنون جنوب بلجيكا ، والفلاندرز الناطقون بالألمانية ويسكنون شمال البلاد)، وفي اسبانيا لا زالت تعاني من سعي إقليم كاتلونيا للانفصال.

إن الذي يميز مشكلة الوحدة الوطنية في دول آسيا أفريقيا أمريكا اللاتينية عن الدول آنف الذكر أن حدتها أكثر وضوحاً وذلك للتفاوت الاجتماعي والاقتصادي الملحوظ مما يؤدي إلى تفجر صراعات وحرب أهلية ن ولعل دول أفريقيا تقدم مثال واضحاً لما ذكرناه.

لقد أخذ مفهوم الوحدة الوطنيـــة عديد من التعاريف من خلال ربطه بمفاهيم أخرى مثل (الانصهار ، الاندماج ، الاعتمادية) فتعرف بأنها(صهر العناصر السكانية في وحدة اجتماعية وينظمها نظام سياسي واحتوائها في هيئات ومؤسسات الدولة).

أما ربطها بالاندماج فإنها تعرف (الانـدماج والتماثـل لمكونـات المجتمـع)، وقد شاع ربط الوحدة الوطنية مع مفهوم الاعتمادية بـين أسـاتذة العلاقـات الدوليـة فعرفت (الترابط بين الوحدات المتفاعلـة في كيـان الدولـة) وعرفـت (شـعور عنـد الجماعات المكونة للدولة على الرغم من اختلافاتها القومية والدينية واللغوية بضرورة الترابط من خلال إشاعة العناصر المشتركة بينهم لتحقيق أهداف الصالح العام للجماعة الوطنية في إطار الدولة الواحدة)

أبعاد الوحدة الوطنية

البعد الا ثني

يشوب اللبس على كثير من البـاحثين عنـدما لا يضعون منطقـة فصـل بـين (الاثنية) و(الأقلية)وعدم الدقة في الاثنيـة جعـل الـدكتور ريـاض عزيـز هـادي إلى ضرورة توضيحه إذ ذكر بان الاثني مصطلح يطلق لوصف الواقع الثقـافي لمجموعـة بشرية وهو يستخدم لوصف مفاهيم تنطبق على العرق ، الحضارة ، الشعب ، القبيلة ، ويستعمل استعمالات عديدة وغير دقيقة ، فقد يكون المقصود به جماعة لغوية كـما هـو الحال مع مجموعة (الهوسا) في نيجيريا ، أو عرقيا كما ينطبـق عـلى السـكان الأصـليين الأفارقة، أو قبلياً (قبيلة الكيكويو) في كينيا، لكن مفهوم الاثني يبقـى مفهومـا يتسـم بالمرونة للجماعات البشرية التـي تتميـز ثقافيـاً عـن غيرهـا بقيمهـا الثقافيـة ولغتهـا المشتركة، ويعرف قاموس علم الاجتماع الاثنية (جماعة لهـا شخصـية متميـزة يختلـف أعضائها في خصائص ثقافية عن الجماعات الأخرى ويشتركون في الـدين والعـادات والتقاليد واللغة).

يظهر البعد الاثني في أغلب دول آسيا وأفريقيا وأمريكـا اللاتينيـة ، ولكنـه في الدول الأفريقية أكثر وضوحا وتأثيرا ، ذلك أن معظم حدود القارة كان قد وضع من قبل الإدارات الاستعمارية الأوربية ودون مراعاة لأوضاع الجماعات الاثنية مما أدى إلى انشطار القبيلة الواحدة أو الجماعة الاثنية بين دولتـين أو أكثـر ، فشـعب (الهيـو) تـم تشتيته في ثلاث كيانات سياسية فمن أصـل 961 ألـف كـان حـوالي 377 يسـكنون

ساحل الذهب ، و139 ألف في توغو البريطانية 176 في توغو الفرنسية ودول أخرى ، والنتيجة أن أصبح ولاء كل مجموعة إلى الدولة التي ضم إليها ضعيفا ، وذات الأمر نجده في آسيا ، إذ حتى وقت قريب لم تكن الحدود التي تفصل بين الهند وبورما تعني أي شيء بالنسبة لقبائل (الناجاز) القاطنة في المناطق الحدودية ، وكذا الحال بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية ، إذ تم تشتيت الهنود (الايمارس) بين جمهوريتي بيرو وبوليفيا .

إن التعددية الاثنية ظاهرة إنسانية عرفتها وتعرفها كل المجتمعات بسبب اختلاف البشر من حيث الطبيعة والمصالح ، والتعددية لها وجهان:-

الأول إيجابي: عندما تصبح عامل قوة تدعم وتطور سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

الثاني سلبي: عندما تمثل خطرا يهدد الماسك الاجتماعي وتفتح الباب أمام التدخلات الأجنبية.

وهذا الوجه هو السائد في دول القارات الثلاث ، وتأخذ نماذج آسيوية وافريقية وأمريكية لاتينية تعزز العرض النظري السابق

البعـــد السياســـي

إن من أهم متطلبات الوحدة الوطنية هو النظام السياسي ومدى قدرته على تحقيق التفاعل والاندماج للمكونات الاجتماعية، وتأسيس رؤى مشتركة قائمة على أساس المشاركة والشرعية والمساواة ، ويحدد(ميلفين دوبندنك) العلل التي تسهم في ضعف النظام السياسي وعدم قدرته على صيانة الوحدة الوطنية بما يسميه تعرض النظام لضغوطات ، تكون السياسات المتبعة عاجزة عن استيعاب المشاكل الناتجة عنها ، فضلا عن عدم القدرة على وضع حل مناسب يديم فاعلية النظام السياسي وسيطرته على إقليم الدولة ، **وهذه الضغوطات مترابطة في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ويعتمد أحدها على الآخر وهي :-**

1-**ضغوط سكانية** ناشئة عن الزيادة المستمرة والسريعة في عدد السكان.

2-**ضغوط ناتجة** عن الزيادة المستمرة لمطالب الجماعات والتي تنشد وضعا سياسيا أفضل خاصة في المشاركة وعدم قدرة الدولة على بناء المؤسسات السياسية لتلبية أو حل أزمة المشاركة.

3-**ضغوط اقتصادية** ناتجة عن القيود الموضوعة على موارد المجتمع وعدم قدرة الدولة على تامين المتطلبات الاقتصادية بالتساوي لجميع المكونات.

4-**ضغوط اجتماعية** لخلق قاعدة من العدالة الاجتماعية وتحسين الوضع الاجتماعي وخاصة الأقليات التي تشعر بأنها مهمشة ومحرومة.

أن هذه الضغوط تعرف من جانب آخر بأزمات النظام (أزمة الشرعية، المشاركة التوزيع ، التغلغل ، وأزمة الهوية) ، **فالبعد السياسي يأخذ حقيقتين أساسيتين:-**

الأولى : **الأهمية المحورية للنظام السياسي بوصفه احد مكونات البنية الفوقية للمجتمع.**

الثانية: **الترابط بين النظام السياسي وكافة القوى الاقتصادية والاجتماعية المكونة للشعب.**

أن تبني النظام السياسي سياسات قائمة على الولاءات التقليدية – وهذا ما يمكن تأشيره على الأنظمة السياسية في أفريقيا بشكل خاص وأسيا وأمريكا اللاتينية بشكل عام– وبما يكرس مصالح الجماعة التي ينتمي إليها النظام وعزل الجماعات الأخرى مما يؤدي إلى طغيان علاقات القوة داخل المؤسسة السياسية وشعور الأخيرة بالاضطهاد مما ينمي الولاءات الضيقة على حساب الولاء الوطني ويضعف الوحدة الوطنية.

ففي الكونغو تميز العنف السياسي فيها بطابع اثني سياسي عندما اتهم الانقلابيين رئيس الوزراء (ميلونجو) بالعمل على تأجيج مشاعر العداء بين الشمال والجنوب ودعمه للجنوب حيث مسقط رأسه ، ففي العام1993 كان البعد السياسي الاثني واضحاً في تفجر الصراع المسلح والاضطرابات التي أخذت شكل حروب قبلية.

إن الفجوة بين النظام السياسي والجماعات الوطنية يكون ورائها جملة أسباب أهمها:-

1-غياب أو ضعف التنظيمات الوسيطة.

2-ضعف وسائل الاتصال بين النظام والشعب مما يؤدي إلى ضعف إيصال مخرجات النظام.

3-التباين الحاد بين النخب السياسية ومكونات المجتمع سياسياً واقتصادياً وثقافياً.

4-تبني الولاءات التقليدية.

البعد الاقتصادي للوحدة الوطنية

إن أي نوع من أنواع الصراع لا بد أن تكون له صلة بسبب اقتصادي، بغض النظر عن مستوى حضوره، إذ يقول عالم الاجتماع العربي عبدالرحمن بن خلدون ((اعلم أن المعاش هو عبارة عن تحصيل الرزق وهو مفعل من العيش ، لما كان العيش الذي هو الحياة لا يحصل إلا بهذه جعلت له موضعا عن طريق المبالغة، ثم أن تحصيله أما أن يكون بأخذه من يد الغير أو انتزاعه بالاقتدار عليه) تفيدنا هذه اللمحة عن الصراع وأن كانت أولية أو مجرد مشروع أن الصراع داخل المجتمعات لا بد أن يتمحور حول (لقمة العيش) وما يتعلق بها من ثروات وطاقات وأدوات، وأن نظرة متفحصة لأغلب الدعاوي الانفصالية وفرط عقد الوحدة الوطنية تؤكد الدور الذي يلعبه العامل الاقتصادي.

إن جوزيف شتراير يبين في كتاب (الأصول الوسيطة للدولة الحديثة) الدور الحيوي الذي قدمه الاقتصاد الإقطاعي في أوربا على المدى التاريخي إلى التقدم في العمل الوحدوي حين يقرر ((كان التقدم قوياً وواضحاً في الفعل الذي قام به الإقطاع، بحيث استتبع نهوضاً بارزاً جداً للنشاطات في القسم الأكبر من أوربا فازدياد الإنتاج الزراعي والمبادلات التجارية الكبيرة ونمو السكان وانبعاث الاهتمام إزاء السلطة بحيث أصبح النظام الإقطاعي في خاتمة المطاف قاعدة لبناء كيان الدولة الموحدة ، بعد أن كان في مرحلة متقدمة عامل معرقل لهذه الوحدة)).

على غرار النماذج السابقة نجد (باريلوتشي Barelutchi) يقدم نموذجاً آخر للوحدة بتأثير العامل الاقتصادي ، ويستخدم في نموذجه التقنية والتقدم الاقتصادي كأساس الاستقرار الدولة وديمومة وحدتها من خلال السيطرة على ثلاثة أنساق فرعية رأسية هي، السكان، الغذاء، الموارد، ثم يجري سلسلة من التفاعلات بينها ليصل إلى بعض التصورات لمواجهة الأزمة القائمة -على حد اعتقاده- والمتمثلة في الاختلال البنيوي للدولة. ويضع جملة أمور لتمكين الدولة من المحافظة على بنائها من خلال زيادة القدرة على استغلال الموارد والاستثمار والعدالة في التوزيع وربط أقاليم الدولة بشبكة من الاتصالات والمواصلات التي تؤدي إلى انصهار واندماج وتكامل الفئات القومية داخل الدولة، ومن هذه الحالة تنسجم وتتسق حركة البنيات بغض النظر عن تنوعها واختلافها-وبتأثير المصالح الاقتصادية- لتقود نحو المحافظة على الوحدة الوطنية للدولة. **فقد أورد (تيد روبرت جار) بان هناك 147 أقلية من بين 233 تعاني من التمايز الاقتصادي وقد صنف أسس هذا التمايز بين الجماعات المسيطرة والأقليات الاثنية بالآتي:**

1- تفاوت الدخل .
2- تفاوت في المكتسبات المادية .
3- الوصول إلى التعليم العالي والفني .
4- المشاركة في النشاطات التجارية .
5- المشاركة في الوظائف الرسمية .

ولقد تبين لدى (جار) بان المجموعات المحرومة اقتصاديا تزداد إجماعا على المصالح المشتركة طبقا للمبدأ السوسيولوجي الذي يقر بان الصراع مع عدو خارجي يزيد من التضامن داخل الجماعة ويكرس الولاء للأقلية العرقية.

فلقد جاء انفصال بنغلادش عن الباكستان نتيجة للمارسة سياسات اقتصادية مجحفة بحق البنغال على الرغم من كونهم يشكلون أغلبية السكان في الجهة الشرقية فعدم التوازن التنموي صعد من مطالب البنغال على ضرورة الانفصال وإقامة دولة بنغلادش في العام 1971 .

وتتضح هذه الحالة في قياس البعد الاقتصادي بأجزاء واسعة من أفريقيا ، فمعانات إقليمي (شابا ، وكاتانغا) في زائير ، وإقليم كابندا في انغولا ، قياسا بباقي الأقاليم أدى إلى قيام أكثر من محاولة انفصالية ، والشيء ذاته في إقليم بيافرا في نيجيريا، وجنوب السودان وإقليم دارفور (سنخصص محاضرات لدراسة انفصال الجنوب السوداني لاحقا). وانفصال تيمور الشرقية عن اندونيسيا.

البعد الشعبي

إن المصالح المادية لا تستطيع أن تحرك وتحفز في ذاتها إمكانات الخلق والإبداع وبواعث العطاء التي تحتاجها التحولات السياسية الكبرى ،لهذا لا يمكن الاقتصار في بناء كيان الدولة ووحداتها على إيضاح الفوائد المادية الكبيرة المترتبة على وحدة الدولة فهذا ، وأن كان ضرورياً يجب ان يكون جزءاً في إطار أكبر واعم تتجه إلى الإنسان كانسان في جميع إمكاناته ومستوياته ، فالتنمية الاقتصادية الهائلة التي حدثت في أوربا وأمريكا والاتحاد السوفيتي-سابقاً- واليابان لم تحدث بدوافع اقتصادية محضة ، بل اقترنت بإرادة وطنية أسهمت إسهاماً فاعلاً في البناء الوحدوي وقوة هذه الدول.

وفي هذه المحاضرة نحاول لا نريد ان نقلل من شأن العوامل التي سبق الإشارة إليها والبحث فيها ولكن معالم العمل الوحدوي تبدو ناقصة بدون الإشارة إلى مادة هذا العمل وهو الشعب ، فكيف يمكن تصور قيام وحدة وطنية بدون البحث في مكوناتها ؟ ومن أهم المكونات أو كما أسميناه مادة الوحدة ، بل والشروط الأساسية في تحديد مفهوم الدولة هو الشعب وأرادته السياسية ، فإذا ما تحدثنا عن السلطة وقدمنا مشروعية عملها من خلال الرضا والمشاركة السياسية التي تعني القطاعات المحكومة ومدى تفاعلها في إطار النظام السياسي ، وفي العامل الاقتصادي فان العمل ومادته الإنسان هو أحد أركان العملية الاقتصادية إضافة إلى (رأس المال ، الإنتاج ، السوق) ، يتضح من ذلك دواعي البحث في الإرادة الوطنية كعامل فاعل في العمل الوحدوي.

أن الشعب بإرادته الوطنية هو صاحب المصلحة في تحقيق الوحدة أو الانفصال وهذه البديهية قادت الكثير من الكتاب إلى اعتمادها كأهم أداة للوحدة ، فان (والتر روزنباوم Walter A. Rosenbaum) يعد الإرادة الوطنية الأساس الرصين والقوي الذي يستند عليه العمل الوحدوي ويشير في هذا الخصوص إلى أن ((هذه الإرادة تعمل على خلق الروابط الداعية إلى الشعور بالاندماج داخل حدود الدولة.))، ويضعE. E. RenRoseأسلوبين للوحدة في ظل الاختلاف القومي في الدولة بعد أن يستبعد وجود دولة تتماثل فيها حالة الشعب من حيث القومية أو اللغة أو الدين ، **مؤكداً الإرادة الوطنية وهذان الأسلوبان هما:**

الأول: أن الاتحاد السياسي والسيطرة على السلطة من خلال التأييد الشعبي يدعمها لنشر سيادتها على الإقليم وإنجاز الوحدة الوطنية ، خصوصاً بعد ان تتضح مزايا الوحدة التي ستنعم بها القوميات المختلفة داخل الدولة.

الثاني: ويعد أيضاً امتداداً إذ يبدأ من تعميق الوعي الوطني الموحد والبحث في عملية الاتصال القومي بين القوميات المختلفة من خلال روابط سياسية و اقتصادية وعسكرية بحيث يؤدي هذا العمل بالتدريج إلى عمليات التواصل الاجتماعي وتأسيس شعور مشترك بمصالح مشتركة .

غير أن الإرادة الوطنية بوصفها عاملاً مهماً في الوحدة بحاجة إلى استنهاض أو بمعنى أكثر وضوحاً ودقة وكما أشار إليها العديد من الكتاب الذين عرضنا آرائهم إلى وعي بضرورة الوحدة أي إلى تعميق للثقافة الوحدوية التي تنمي هذه الإرادة وتجعلها فاعلة ، حيث أن بدون الثقافة يصبح العمل الشعبي عملاً غير منظم (فوضوي) يضع هدف الوحدة ولا يعي الكيفية أو السبل التي تحققه فضلاً عن الهدر في استخدام الإمكانات الشعبية لتحقيقه.(وهذا ما سوف نتناوله في المحاضرة القادمة).

وإذا ما عدنا إلى التجارب الوحدوية التاريخية ومنها إيطاليا مثلاً- فان المثقفين الإيطاليين هم الذين قادوا الشعب حيث انخرط بعضهم في صفوف الحرس المدني والتبرع وإشراك جميع الطبقات في العمل من اجل الوحدة ، كما أن ديمومة هذه الثقافة الوحدوية لم تقتصر على مؤسسات السلطة فحسب بل لعبت اتجاهات سياسية لتعميق الصيرورة الوحدوية ومنها الدين ، إذ كان للدين الإسلامي دور في تغيير توجه العرب الوحدوي باحلالة وحدة الأمة محل التحالفات القبلية وقد أرسى إرادة الوحدة كونها عاملاً أساسياً في حفظ الدين ونشره .

وكذلك الحال مع الديانة الكونفوشيوسيه التي استنهضت الإرادة الوحدوية للشعب الصيني ، ثم أصبح الحزب الشيوعي بقيادة ماو تسي- تونغ ،وكان حزب العمل الفيتنامي هو الداعي لتسخير إمكانات الشعب الفيتنامي شمالاً وجنوباً ، خصوصاً بعد تشكيله جبهة لتحرير فيتنام تألفت من رجال الدين والأحزاب والشخصيات الأخرى التي قدر لها أن تحقق النصر ومن ثم الوحدة .

البعد الثقافي

لا شك أن ما الثقافة ؟ سؤال قديم قدم التوق لمعرفة دلالاته ، ومن الصعب تقديم جواب مانع جامع ، وهذا ما أشار إليه كل من كروبير وكلاكهون في كتابهما المعنون (الثقافة عرض نقدي للمفاهيم والتعريفات) إلى أن هناك ما يقارب ما بين 150 - 164 تعريفا مختلفا للثقافة لكونه من أكثر المفاهيم تقلبا ، وانه من المفاهيم التي تتميز بالحركية وعدم الثبات انطلاقا من مفهوم ضيق إلى شمولية الدلالة ، الأمر الذي دفع (جورج لاكاش) إلى القول بان تعريف الثقافة (أشبه بالبحر) لسعته.

ولعل أبرز تعريف للثقافة هو تعريف الانثروبولوجي البريطاني (تايلر)

إذ يعرف الثقافة بأنها (ذلك الكل المركب الذي يحتوي على المعرفة والمعتقدات والفن والاخلاق والقانون والعرف وكل القدرات والعادات التي حصل عليها الانسان كعضو في المجتمع).

والـذي يعنينـا في دراسـة اثـر الثقافـة في الوحـدة الوطنيـة يحـتم علينـا معرفـة الثقافةالسياســية يعــرف الــبعض الثقافــة السياســية بأنهــا: ((مجموعــة مــن الاتجاهاتوالمعتقدات والمشاعر التي تعطـى نظامـا ومعنـى للعمليـة السياسـية وتقـدم قواعد مستقرهتحكم تصـرفات أعضاء التنظيم السـياسي" ويعرفهـا الـبعض الآخـر بأنها "القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية للأفـراد حيـال مـا هـو كـائن في العـالم السياسي)) وهذا يمكن القول أن الثقافة السياسية هي :((مجموعة الأفكار والمشـاعر والاتجاهات التي يؤمن بها الفـرد وتحـرك سـلوكه تجـاه النظـام السـياسي)) والثقافـة السياسية بهذا المعنى هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع وهى بذلك تؤثر في الثقافـة العامة وتتأثر بها فالثقافة السياسية تجد مصادرها في المـيراث التـاريخي للمجتمـع وفى الأوضاع السياسيةوالاقتصادية والايدولوجية السائدة في المجتمع كذلك فإن الثقافـة السياسية تؤثر في الثقافة العامة للمجتمع عن طريق قيامها بمساندة اسـتمرار أوضـاع أو السعي لتغيرها كذلك لا تعرف الثقافة السياسية لأى مجتمع ثباتـا مطلقـا، ولكنهـا تتعرض للتغيير ويحدث هذا التغيير استجابة للتحولات التي تطرأ على المجتمع سـواء سياسياً أواقتصادياً أو اجتماعياً وسعى الثقافة السياسية للتكيـف مـع تلـك الأوضـاع الجديدة وبالإضافة إلى وجود قاسم مشترك مـن الثقافـة السياسـية بـين أفرادالمجتمـع ككل إلا أن ذلك يمنـع مـن وجـود عـدد مـن الثقافـات السياسـية التـي قـد تـرتبط بمكانالإقامة مثل ثقافة أهل المدن وثقافة أهـل الريـف أو الاختلافـات الجيليـة مثـل ثقافةالكبار وثقافة الشباب أو الاختلافات بين ثقافة الجماهير وثقافـة الصـفوة. فعـلى سبيلا لمثال تتسـم الصـفوة بأنهـا حديثـة وعقلانيـة في حـين تتصـف ثقافـة الجماهـير بالتقليديةوالقدرية. كذلك تتسم ثقافة الكبار بالسعي إلى المحافظة على القيم القديمـة ومقاومة التغيير فى حين أن الشباب يتقبل القيم الجديدة ويسعى إلى التغـير الأوضـاع القائمة ما هو مضمون الثقافة السياسيةتحتوى الثقافةالسياسية **لأي مجتمع على عدد من القيم السياسية يتراوح مضمونها فى الآتي**:

1 - **الحرية والإكراه** : حيث أن الثقافة السياسية قد تؤكد على قيمة الحرية وهنا فان طاعة الفرد للسلطة الحاكمة يكون على أساس الاقتناع وليس الخوفويكون لدى الفرد أحساس بالقدرة على التأثير فى مجريات الحياة السياسية والمشاركةالايجابية أو قد تؤكد على قيمة الإكراه وفى هذه الحالة فعادة ما ينصاع الفردللحكومة بدافع الخوف لا الاقتناع ويفتقد الإحساس بالقدرة على التأثيرالسياسي.

2 -**الشك والثقة** : حيث يعتبر عنصر الشك أو الثقة فى السلطة الحاكمةعنصراً أساسيا من عناصر الثقة السياسية مع ويتوقف مدى ثقة الفرد أو شكله فيالحكومة على طبيعة سلوك الحكومة تجاه الأفراد ومدى استجابتها لمطالبهم كذلك فانانخفاض الثقة بين الأفراد وبعضهم البعض يقلل من ثقة الأفراد فى حكومتهم .

3 - **المساواة والتدرج** : فقد تؤكد الثقافة السياسية أما على المساواة بين الأفراد أو على التمييز والتفرقة بينهم وتزداد درجة المشاركة السياسية فى المجتمع كلما زاد الإحساس بالمساواة بين أفراده .

4 -**الولاء المحلى والولاء القومي** : ففي المجتمعات التي تعلى من قيمة الثقافة الوطنية يتجه الفرد بولائه نحو الدولة ككل بما يتضمنه ذلك منشعور بالمسئولية العامة وإعلاء المصلحة العامة على المصلحة الخاصة. والاهتمام بالقضايا الوطنية. أما فى المجتمعات التي تعلى من قيمة الثقافة المحلية يتجه الفرد بولائه إلى أسرته أو قبيلته أو جماعته الدينية أو العرقية أو اللغوية على حساب الدولة ويصاحب ذلك غياب الشعور بالمسئولية العامة والانغلاق على القضايا المحلية والذاتية ويتم نقل الثقافة السياسية أو خلقها أو تغييرها عن طريق عملية التنشئة السياسية أو نقل ثقافة المجتمع من جيل إلى آخر ويقوم بهذا الدور عدد من الأدوات أهمها الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام المختلفة.

الحقائق الأساسية

ونحن نلقي هذه المحاضرة تسير الاستعدادات لإجراء الاستفتاء على مصير الجنوب السوداني ، وان قراءة تحليلية لما سيفرزه هذا الاستفتاء تبين أن الانفصال هو الخيار الأكثر رجحانا ، لذا نرى ضرورة معرفة الجذور التاريخية لازمة الجنوب السوداني، وما آل إليه الوضع من خلال تطبيق الأبعاد النظرية التي درسناها سابقا لمعرفة مدى حضورها ودرجته ، ونستطيع القول بدءا أن كل الأبعاد سالفة الذكر قد مهدت للانفصال ، إذ لا يمكن أن نجتزئ بعدا دون الحديث عن الآخر، إلا أننا سوف لا نعتمد المحاكاة لكل بعد بقدر ما نعتمد مسارات الأزمة وما أفرزته ومن خلال ذلك تتوضح لنا الأبعاد بصورة جلية لا لبس فيها.

في هذه المحاضرة سنتطرق إلى بعض الحقائق الأساسية للسودان والمعطيات الثابتة وهنا ليس المقصود بالمعطيات الثابتة العناصر التي لا تتبدل مثل المساحة والحدود فحسب بل المقصود بها العناصر هو عدم قدرة الدولة على تغييرها على المدين المتوسط والبعيد فضلا عن ثبات ذات العناصر وحضورها ولو بدرجات متفاوتة في معظم المشاكل التي تمر بها الدولة .

السودان هي أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة التي تبلغ مليوني كم مربع ، وينفرد السودان بتنوع ملحوظ في طبيعة اراضيه فهي تتباين من مناطق صحراوية في أقصى الشمال إلى شجيرات وأراضي معشبة في الوسط ، إلى استوائية ومنطقة مستنقعات تنتهي إلى غابات استوائية في أقصى الجنوب، وهذا التنوع البيئي افرز أنماط حرفية كالرعي والزراعة والصناعة البسيطة .

ويتميز السودان بصفة عامة باختلاف وتعدد أعراقه وقبائله ودياناتـه ، فحسـب تقديرات الأمم المتحدة لعام 2003 يبلغ سكان السودان 33ونصف المليون يتوزعون على 752 قبيلة ، و114 لغة متداولة ، ينحدر 40/ من السـكان مـن أصـول عربيـة ، و30/ من أصول افريقية اغلبهم يسـكن جنـوب السـودان، 12/ مـن قبائـل غـرب أفريقيا ، و12/ نوبايون ، و3/ أجانب ، والباقي قبائل نزحت إلى السودان من الدول المجاورة واستقرت في السودان.

وفي ذات الخصوص فان السودان يتكون من ثقافات شتى ويتحدثون 400 لغـة ولهجة وينتمون إلى أديان ومعتقدات مختلفة يشكل الإسلام حـوالي 70/ والمسـيحيين بنسبة 20/ والباقي معتقدات إفريقية .

شكل هذا التباين الاجتماعي والثقافي والاقتصادي مع سعة مساحة السودان إلى ظهور التباينات التي أدت إلى تضييق مساحات الحوار بين الأطراف السودانية ، وعدم قدرة النظام السياسي على دمجهـا وصـهرها في مجتمـع متجـانس واحـد ، ممـا دفـع إلى التصادم والنزاع القبلي والسياسي طوال تاريخ السودان الحديث والمعاصر.

الجذور التاريخية لمشكلة الجنوب السوداني

((ليست مشكلة الجنوب السوداني بنت اليوم ، أنها مشكلة يوم بعد يوم وتعقدت سنة بعد سنة)) هذا ما قاله الرئيس السوداني عمر البشير ، وقد طرح قبله المؤرخ الانكليزي توينبي تساؤل مفاده (هل سيتمكن أبناء أفريقيا المنحدرين من أصول سوداء افريقية من التعايش والتعاون مع أبناء أفريقيا المنحدرين من أصول عربية)) ويبدو أن الأحداث المتلاحقة في تاريخ السودان منذ استقلاله ولحد يومنا هذا تثبت عمق المشكلة وتطوراتها حتى وصلت إلى مراحلها النهائية بإعلان انفصال الجنوب السوداني.

فجذور الأزمة تمتد إلى ما قبل الاستقلال، إذ ساهم النظام الاستعماري في بناء الهوية (شمالية – جنوبية) التي كانت مستقطبة إلى حد بعيد جغرافية الصراع ، ففي بادئ الأمر لم يضم الجنوب السوداني بطريقة فعالة وأحكام إلا بعد أن أملت المصلحة البريطانية في مصر ضرورة تامين المراكز الهامة للنيل الأبيض خوفا من الاستعمار البلجيكي والفرنسي التي كانت تمثل دول الجوار للجنوب السوداني ، وبمجرد إخضاعه عمل الاستعمار على تأكيد الهوية الدينية للجنوب من خلال مكافحة وصد وكبح انتشار الدين الإسلامي أو التوسع في تعليمه ، والسماح بل التشجيع على التبشير المسيحي ومنح اللغة الانكليزية الأولوية الثقافية فكانت عملية تنصير الجنوب التي كانت عامل من عوامل تأجيج وتاطير الصراع الشمالي الجنوبي وبذلك عزز الاستعمار البريطاني صورة عززت الانقسام بين شطري السودان دينياً وثقافيا.

نال السودان استقلاله في العام 1956 ومنذ هذا التاريخ إلى يومنا لم تستطع الحكومات المتعاقبة على السودان أن تستوعب المطالب الجنوبية ، وتمهد لإحلال أسس الوحدة الوطنية ، نتيجة مؤثرات داخلية وفواعل خارجية أسهمت في تنامي الصراع الشمالي الجنوبي.

يعيد بعض الكتاب توتر العلاقات بين الطرفين إلى سببين :

الأول: السياسة الاستعمارية والتأثير النفسي والإداري الذي تركته .

الثاني : قرار سودنة الوظائف في العام 1954 التي منحت الجنوبيين ست وظائف من جملة الوظائف التي بلغت (800) وظيفة تم إخلاؤها من طف الانكليز الذين كانوا يتولون إدارة شؤون البلاد ، إذ تم منح الوظائف إلى الشماليين بذريعة الكفاءة والخبرة مما جعل الجنوبيون ينظرون لهذا القرار على أنه استبدال السيد بسيد آخر رغم أنهم تحصلوا في مؤتمر جوبا 1947 على وعود بملىء هذه الوظائف بالمساواة، وبدت في صفوف الجنوبيين معالم السخط وسادت مقولة (يظهر أن إخواننا الشماليون يريدون استعمارنا لمائة سنة قادمة).

وكان لاتخاذ مشروع الزاندي وهو مشروع زراعي للقطن ، قرار يقضي بفصل (300) عامل من الجنوبيين ، إلى انتقال الشعور العدائي إلى خارج نطاق دائرة المشروع وبداية الشرارة للتمرد ابتدأ بأعمال عنف ومظاهرات لينطلق بعد ذلك بشكل صارخ في خريف 1955 في شكل تمرد فرقة عسكرية ضد قرارات الشمال ، وبعد قمع التمرد هرب الجنود الجنوبيون إلى الدول المجاورة وكونوا نواة التنظيم المناهض للشمال والساعي للانفصال .

لقد كان لعدم احترام الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين اثر في انعدام الثقة لإرساء سلام حقيقي كاتفاقية جوبا 1947، واتفاقية أديس أبابا للسلام 1972 ، واتفاقية 1988 واتفاقية 1992 ، وكان آخرها في العام 2005 .

الجنوب السوداني حقائق جغرافية وإثنية

يشمل الجنوب السوداني الولايات الإدارية الثلاث ، النيل الأعلى وعاصمتها ملكال بمساحة تقدر 338 كلم مربع ، وبحر الغزال وعاصمتها (واو) بمساحة 300 كم مربع، والاستوائية وعاصمتها (جوبا) بمساحة 198 كم مربع ، وتبلغ نسبة السكان في هذه الولايات إلى مجموع سكان السودان على الترتيب 7،8/ و 11/ و 6،8/ فمساحة الجنوب تشكل ربع مساحة السودان ، وعدد سكانه ربع العدد الكلي لنفوس السودان ، ويمكن القول ان ارتباط الجنوب بالدول الأفريقية المجاورة أكثر من ارتباطه بالسودان.

ينتمي اغلب الجنوب إلى أعراق وقبائل مختلفة وهم من المجموعات الزنجية ، ومن أهم السلالات العرقية الآتي:-

1-**النيليون** : وهم أكثر ارتباط بالسلطة ويتألفون من قبائل الدينكا ، النوير ، الشلوك الانواك ، ويعيشون في ولاية بحر الغزال وأعالي النيل ، ومن اقبل القبائل هم الدينكا الذين يتمركزون في ثلاث مناطق رئيسة على الضفة الشرقية للنيل الأبيض ويمتهنون الزراعة والرعي ، ويقدر عددهم بثلاث مليون ، ومنهم القيادات التي كانت في طليعة المطالبة بالانفصال أمثال (جون غرنق) ، ويتمتعون بلهجة واحدة تميزهم عن باقي القبائل.

2-**النيليون الحاميين**: ويستوطنون حنوب السودان إلى بحيرة رودولف في كينيا ، وقد أطلق عليهم هذا الاسم لاشتراكهم في كثير من السمات السلالية واللغوية وفي نمط الحياة المعيشية مع القبائل السابقة ، ويتالفون من مجموعة قبائل أهمها (الباري، المنداري ، التوبوسا ، التوركاتا) ويخضع أفرادها لسلطان القبيلة.

3-**المجموعة السودانية** : وتتألف من قبائل صغيرة الحجم وتسكن المناطق الغربية من الجنوب وتنتمي إلى قبائل الزاندي والمور والماوي والبونجو ، ويمارسون الزراعة.

لعب هذا التنوع دور كبير في عدم استقرار الجنوب ذاته ، إذ كان الصراع القبلي ولا زال السمة التي طغت على علاقات الجنوبيين أنفسهم ، وكان من نتيجته تشتت قوى الجنوب في بداية التسعينات ، إذ انشقت الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون غرنق الذي ينتمي إلى قبيلة الدينكا ، وبين (رياك مشار) الذي ينتمي إلى قبيلة النوير و(لام آكول) الذي ينتمي إلى قبيلة الشلك وشكل الاثنان حركة الناصر التي انضوت تحت سلطة الحكومة السودانية ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان.

إن هذا التنوع خلق أيضا أزمة الهوية ، فهل السودان عربي أم أفريقي ؟ وهل مسلم أم مسيحي أم مختلط من أديان وأعراق مختلفة؟ أم أنهم أفروعرب؟

إنفصال الجنوب وتداعياته

تضاعفت الجهود الدولية لإرساء سلام حقيقي في السودان بعد ان استنزفت الحرب الشمالية الجنوبية ما قدر أكثر من (100) مليار دولار ، كان أولى ان تستثمر في بلد لا زال يعاني من التخلف والجوع والتردي الصحي والأمية ، إلى ان تم توقيع اتفاق سمي برتوكول (ماشكوس) في العام 2002 والذي أعطى للجنوب حكم ذاتي لفترة قصيرة ، مدتها ست سنوات ، لإعطاء الجنوبيين الفرصة في بناء المؤسسات والتفكير في الانفصال من عدمه ، وفي العام 2005 وقعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان على اتفاقية السلام الشامل والذي نصت بنوده على الآتي :-

1- حق تقرير المصير للجنوب في عام 2011.
2- إجراء انتخابات عامة على كافة المستويات في مدة لا تتجاوز 2009 .
3- تقاسم السلطة بين الشمال والجنوب .
4- تقاسم الثروة.
5- إدارة المناطق لمهمشة بين الشمال والجنوب .
6- الترتيبات الأمنية .

لقد رسم هذا البروتوكول خارطة الطريق لانفصال الجنوب ، والذي ستكون له تداعيات عديدة أهمها :-

1-نظرا للتعدد العرقي في الجنوب السوداني وعدم الاستقرار ، فان ذلك ربما يدفع إلى الاقتتال بين الجنوبيين ، خاصة إذا نجح عرق بعينه الاستئثار بالسلطة والثروة وهو أمر وارد نتيجة للافتقار للخبرة السياسية ، خصوصا بعد ان بدت بوادره في شكل قيام بعض القبائل بحمل السلاح في مواجهة أبناء القبائل المسيطرة (الدينكا والنوير) ففي الجنوب يتواجد (40) فصيل مسلح قام على أساس قبلي.

2-ان الدولة الوليدة ستكون في قلب صراعات لن تنتهي ، إذ توجد قبائل مناوئة على طول خطوط التماس معها ، كجيش الرب الذي يحارب نظام موسيغي في أوغندا ، فضلا عن المعارضة في شمال كينيا وشرق أفريقيا الوسطى ، والذي سيدفع هذه الدول للتدخل في الشأن الجنوبي.

3-الافتقار إلى الكوادر الفنية اللازمة لاحتياجات بناء الدولة ، فضلا عن عدم توافر رأس المال الاجتماعي لتعزيز الخدمات.

4-تصعيد النعرات الانفصالية الأخرى في السودان ، فهناك أربع دول من الممكن أن ينقسم السودان إليها (دولة الجنوب ، الغرب دارفور ، كردفان الشمال ، وكردفان الشرق).

5-التأثير على الحصة المائية لكل من السودان ومصر ، وحرمان الدولتين من قيام مشاريع مائية واروائية فيما بينهم.

6-أما أكثر الدول تضررا فهي الصين والهند وماليزيا باعتبارها تمتلك استثمارات خاصة وضخمة في صناعة النفط في السودان ، فضلا عن عدم توفر أجندة خاصة لهذه الدول في التعامل مع هذا الطرف أو ذاك.

الفصل الثامن

اللاتسامح وأزمة الفكر العربي المعاصر

تعج الساحة العربية والشرق أوسطية الإسلامية بقضايا ومفاهيم عديدة تتباين درجة خطورتها وأهميتها بحسب ارتباطها بخطاب العنف والقتل والتكفير والجهاد المسلح الذي عبر عن ثقافة يائسة تهديمية تقوم على نبذ الآخر وإقصائه وإلغائه . لعل خطورة الخطابات الاسلامية والفكرية الأخرى تتحدد بمدى قربها أو بعدها من هذا الخطاب. وخطاب اللاتسامح الذي نحن بصدده هو أحد المفاهيم المتعلقة بالعنف والمؤسس له. فقد ارتبط العنف الديني والسياسي بكل اشكاله بمفاهيم اللاتسامح، وأكد على تبني القوة والخيار المسلح في تغيير الواقع السياسي الراهن ومن هذا المنطلق يعد خطاب اللاتسامح أحد أهم القضايا التي ينبغي تسليط الضوء عليها ضمن دراستنا لازمة الفكر العربي المعاصر فضلا عن خصوصية هذه الاشكالية اذ تختص هذه الاشكالية الفكر العربي والمجتمعات الاسلامية المعاصرة التي تعيش اليوم حالة ارتباك وقلق كبيرين نلتمس بعض أسبابها بشكل مختصر في ثنايا هذا البحث .

ومما دعانا إلى تناول هذا الموضوع ارتباطه بالتحولات الكبيرة التي تظهر اليوم على الساحة الفكرية والاجتماعية والثقافية وتؤدي إلى ظهور ضروب جديدة من الاستبداد الاجتماعي الديني ، الذي أنتج أيديولوجيا شمولية ، تدعي أكتساب شرعيتها من تفسيرها الضيق للدين ، طبقا لمذهب ما ، أو حقبة تاريخية معينة ، مما يفقد الدين دوره الاصلاحي الاخلاقي العام ، ويحل هذه التفسيرت والاراء محل النصوص الاصلية وتسوغ لخطاب العنف واللاتسامح وتقوم عليه وتوظفه كنسق فكري وأيدلوجي لايقبل النقاش. وترتبط هذه الايديولوجيا التي يشكل اللاتسامح حجر الاساس فيها بغايات لها صلة بتطلعات مجتمعات حرمت من ممارسة أدوارها ، أخذت على أنها الدين الحقيقي وبغياب نقد عقلي لتلك التفسيرات غابت إمكانية الحوار وأصبح التسامح غاية بعيدة المنال.

لعل أحد أسباب غياب التسامح وسيادة النقيض منه أي اللاتسامح ، الازدواج والارتباك الخطيران اللذان تعيشهما المجتمعات الاسلامية الحالية إذ تختلط فيه القيم الروحية والقيم المادية الشديدة التعقيد، فالقيم الأولى حبيسة النصوص

المقدمة وحواشيها قد آلت إلى نموذج اخلاقي متعـال، يـمارس نفـوذاً يوجـه الحـاضر إنطلاقا من الماضي أمـا القـيم الأخـرى(الماديـة) فقـد غـزت الحيـاة بشـتى جوانبهـا، باعتبارهـا إفـرازات مبـاشرة لـنمط العلاقـات الاجتماعيـة والسياسـية والاقتصـادية للمجتمعات المعاصرة.

إن الصراع بين هذين النموذجين من القيم وعدم القدرة على إيجاد نموذج أخر يكون وسطاً بينهما أربك مجتمعاتنا فلم تعد قادرة على تحقيق الحداثة أو الانفصال عـن الماضي.

إن الأسباب التي دعتنا إلى البحث في موضوع اللاتسـامح طبيعـة بنيـة المعرفـة والثقافة والواقع الحضاري الذي عرف نسقا من التطور على الصعيد العـالمي يفضـي إلى ضرورة التآزر، وصياغة القيم الملازمة له، لعل أبرزها قيمه التسامح.

والسبب الآخر ثقافي بالمعنى الجامع بين البعدين المادي والذهني _ يقترح عـلى مسائل العولمة الشائكة المعقدة الحاملة لمظـاهر السـلطة والهيمنـة بـديلاً جوهريـا عـن الحجـاج والمناقشـة في كـل مواجهـة ، حـلاً مـؤداه الحاجـة إلى الاسـتئناس _ الـذي لايضعف ولايفتر _ بالتسامح رؤية وسلوكا .

ومن الجدير بالذكر أن القيم الغربية المعاصرة لم تشكل يوماً أشكالية لمجتمعات عديدة مثل بعض المجتمعات الشرق أسيوية التـي توصـلت إلى الموائمـة بـين تراثهـا وقيمها وبين الفكر الغربي الوافد وخلقت تركيبة جديدة تشكل خصوصية مجتمعاتهـا وميزتها دون أن تمر بمرحلة القلق والارتباك الذي تعيشه مجتمعاتنا ولم تطرح القضـية بأسلوب تفاضلي على طريقة (اما ...او) بمعنى لم تضطر إلى الاختيار بين تراثهـا وبـين مفاهيم الحداثة، بل تناولـت مـا يخـدم ويطـور وينمـي واقعهـا مـن الجـانبين المـادي والروحي .

ومن ضرورات دراسة اللاتسامح أنه يقع على عاتق الفكر المتسامح تغيير المجتمع إذ يصعب تحقيق الحداثة والنهضة الاقتصادية والفكرية الاجتماعية والسياسية دون استنبات أخلاقيات التسامح والمساواة وحقوق الإنسان والحريات في مجتمعاتنا من جديد لكي نتمكن من فتح النوافذ لرياح التغيير والعمل بشكل جذري لتحول بنية العلاقة بين الأنا والأخر .

انطلاقاً من أن مفردة اللاتسامح مفهوماً واصطلاحاً اشتقت من مفردة التسامح بينا معنى التسامح وطبيعته وأصوله الإسلامية والتسامح الإسلامي ومن خلاله انطلقنا إلى شرح طبيعة اللاتسامح ومنابعه وأسباب ظهوره على الساحة الفكرية والاجتماعية العربية والاسلامية اليوم.

التسامح (مفهوما واصطلاحاً):

التسامح [1] هو رؤية و تصور متفهمه أو متحررة فكريا حيال العقائد والممارسات المغايرة ، أو المضادة لعقائد المتسامح وممارساته أي هو قابلية اكتسابية وثابتة نسبيا لنمط خاص من الأعمال الهادفة إلى غاية معينة والتسامح اصطلاحاً : (موقف إيجابي متفهم من العقائد والأفكار يسمح بتعايش الرؤى والاتجاهات المختلفة بعيداً عن الاحتراب والاقصاء، على اساس شرعية الآخر المختلف دينيا وسياسياً وحرية التعبير عن أرائه وعقيدته . وكان المفهوم في بداية تشكله يتضمن قيماً أختيارية. فالتسامح وفقاً لهذه الدلالة شخص يتنازل عن حقه تكرماً ومنه على الآخرين، ويقابله احترام من قبل الناس و شعور بالمنة والعطاء، وهي حالة نفسية إيجابية ،إلا أن دلالة التسامح تطورت بفعل التنظير الفلسفي ليتحول إلى جزء من واجب تفرضه الحرية الشخصية التي يراد لها أن تكون متساوية بين الجميع فلكل فرد حقه في الاعتقاد وحقه في التعبير عن رأيه، وليس هناك مايبرر احتكار هذا الحق لجهة دون أخرى . فقبول الاخر وفقا لهذا الرأي حينئذ، ليس منه، وإنما واجب تفرضه الحرية الشخصية وهو حق يرتكز أساسا على القول بنسبية الحقيقة ، التي ترى أن الحقيقة وجوداً نسبياً

لدى جميع الأفراد ، ولا مبرر حينئذ على احتكارها والتفرد بها، ولامبرر أيضاً، لاعتبار قبول الآخر والتعايش معه منّة وتكرماً أي اعتبار قبوله قيمة أخلاقية ، بعد تبدد مفهوم الحقيقة المطلقة وتلاشي دعاوى احتكارها والاسئثار بها) .

وجدير بالذكر أن التسامح بمعناه الاصطلاحي غريب على البيئة العربية الاسلامية وغائب عن فضاء لغتها وأنماط تفكيرها ، لذا هو بحاجة إلى المزيد من التنظير والموائمة لكي تجري ((تبيئته)) بشكل يحافظ على فاعليته وتأثيره ضمن حقوق الانسان الثقافية والفكرية للمجتمع . [2]

ويقترن التسامح بالديمقراطية، وحقوق الإنسان ، وهو بحاجة إلى الفكر العقلاني وإلى الاتجاه العلماني . وليست العلمانية في هذا السياق لائيكية ، وهي ليست معاداة للدين ايضاً . إنها فصل منهجي بين حق الإنسان في الروحانيات الموضوعية . فلا تحرج هذه العلمانية أهل الدين بل إنها قد تعينهم في الوقوف على السلوك المنحرف، إن التسامح بهذا الاعتبار مفتاح للإستنارة . إذن ((يتسنى أن نطلق عبارة التسامح على اتجاه في السلوك يحمل فكرة التواصل بين (الأنا) و((الآخر)) وهو يستند إلى السماح ((للآخر)) بالحق في التعبير عن الأراء التي لا يتسيغها ((الأنا)) وتطلق العبارة ايضاً على المناخ الذي يوفر مبادىء ليست هي حتماً المبادىء التي يؤمن بها . ليس التسامح إعراضاً عن الثوابت الذاتية ، أو إغضاء عن أظهارها، أو دفاعاً عنها ، أو اجتهاداً في نشرها . إنه الاقتناع باكتساب ثقافة تحض على السلوك المتسامح . إن التسامح لايخرج عن عرض الأفكار دونما سعي إلى فرضها))[3].

بالنتيجة التسامح ليس عفواً تصدره المجتمعات عن مارقين بعد توبتهم أو خارجين مخربين للقيم الكبرى، إنما هو قبول كامل ونهائي للآخر المختلف، بما يجعله مشاركاً في كل شيء وليس محلقا مهمشا ذا دور تكميلي . [4]

ويرى فولتير أن التسامح نتيجة ملازمة لكينونتنا البشرية ، لأننا جميعاً من نتاج الضعف، فنحن ضعفاء وميالون للخطأ ، لذا دعونا يسامح بعضنا البعض ونتسامح مع جنون بعضنا البعض بشكل متبادل وهو المبدأ الاول لقانون الطبيعة والمبدأ الاول لحقوق الانسان كافة. وقبل أن نتناول التسامح في المنظور الاسلامي لابد أن تعرض بشكل سريع أشكال التسامح فقد يكون التسامح حقيقياً أو مضمونياً وقد يكون شكلياً ، وهذا الأخير يكون عندما يعتقد الفرد أو الجماعة أن الحقيقة برمتها لديهم ، والأخرون هم اتباع الباطل، لكنهم يقولون إننا نصبر على هؤلاء مضطرين ، فتسامحهم هذا هو تسامح شكلي.[5]

((التسامح المضموني فلا يتبلور على شكل حقوق محددة ، إلا إذا لم يحمل مدونو الدستور ورجال السياسة والسلطة فيه تصوراً بأن كل الحقائق الدينية والسياسية محصورة فيهم . في مثل هذا المجتمع تكون فيه السلطة (بالمعنى العام للكلمة) ساهرة على نظام الحريات ، لا حارسة لنظام الحقائق . حينما تعتبر السلطة نفسها حامية لنظام الحريات تاركة تشخيص الحقائق للمفكرين والعلماء يفصحون عنها عبر مطاوي البحث وتبادل وجهات النظر، ويكون قادرين على مناقشة الحقائق من دون أية مخاوف وبمنتهى الطمأنينة والشعور بالأمان، في مثل هذا المجتمع ، وبمثل هذا التصور للسلطة ، يمكن للتسامح المضموني ان يتحقق . أما إذا اعتبرت السلطة نفسها حامية لتفسير معين للحقائق المختلف عليها فلن يتاح للمجتمع الذي تحكمه هذه السلطة أن يجري التسامح المضموني سياسياً واجتماعياً .

فما هو معنى التسامح السياسي في مثل هذا المجتمع ؟! مثل هذه السلطة ستجبر الجميع على اتباع الحقائق التي تتبناها ، والحال أنه قد تكون حقائق مغلوطة . فما هو معنى الصبر على عقائد الأخرين وآرائهم، التي تخالف عقائد السلطة وآرائها سوى المعنى المصلحي ؟!)) ((كما ان التسامح السياسي _ الاجتماعي لايكون إلا في مجتمع يَسمح فيه بنقد معتقدات الأكثرية الدينية وغير الدينية، من دون أي تقبح أو ضغوط تمارس ضد الناقدين.)) (6)

التسامح الإسلامي:

لبيان زيف خطاب اللاتسامح وفق المنظور الاسلامي الرافض للعصبية والعنف نتناول التسامح الاسلامي ؛ لم ترد مفردة التسامح بشكل صريح في القرآن الكريم ولكنها تتوفر ضمن حقل دلالي تحدده عبارات اخرى مثل (العفو) واللاإكراه والتذكير وما اتصل بمجال الإيمان والكفر .

لقد كان مبدأ ((لا إكراه في الدين)) خطوة جديدة تحدى بها الخطاب القراني النسق الثقافي السائد ، سواء كان متمثلاً في الوثنية أم في النصرانية ، أم في اليهودية أم غير ذلك . نجد أساس التسامح متعلقاً بالأفراد وبالجماعات متمركزاً في قضية (الحق) ضمن البنية القرانية : ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ... ﴾ [سورة الكهف:29].وتتدعم قيمة التسامح في دوائر أخرى، مثل قوله تعالى ((يدرءون بالحسنة السيئة أولئك لهم عقبى الدار)) "الرعد ، 22" او قوله ﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ﴿٦٣﴾ ﴾ [سورة الفرقان:63]. أما جانب العلاقات بين المجموعات فالآيات التي تؤكد على مساواة الناس أياً كانت معتقداتهم لافتة للنظر . وهناك إقراراً بمبدأ التعددية : ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۚ وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴿٢٤﴾ ﴾ [سورة فاطر:24]. أو قوله ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾ ﴾ [سورة يونس:99]. هذه الدوائر تثبت ان الايمان واتباع الحق لاينفصل عن الصيرورة التاريخية و في هذا التركيز على تعدد الرسالات الالهية دعوة لتجنب الحصرية وروح الطائفية . ويتأكد ذلك من خلال لآية ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾ [سورة البقرة:62].[7]

عالج النص المقدس ((القران الكريم)) قضية التسامح معالجة متأنية وعميقة في المرحلة المدنية وذلك بمواجهة (الحصرية) المتربصة بالرسالات السابقة وبعقيدة التوحيد ، مما يؤول إلى شكل من أشكال الرحمة في حدود ضيقة (التسامح القرآني) يبرز من خلال مقاومة (الحصرية) التي تجعل أنه ليس هناك خلاص لأحد خارج هذه الملة اوتلك ، كما يحتوي الفضاء الدلالي لآيات القران الكريم مفردات وجزءيات مفهوم التسامح وهي الرفق والرأفة . والرسول الكريم محمد ﷺ خير قدوة وأسوة لجميع الناس في الرفق بالناس ودعوتهم إلى دين الله و ما فيه صلاحهم ، فهو القائل : ((الرفق لم يوضع على شيء إلا زانه ولانزغ من شيء إلاَّ شانه.)) (8)

وقد قال تعإلى مخاطباً النبي الأكرم ﷺ :﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾ ﴾ [سورة آل عمران:159] .

إن دراسة هذه النصوص واستقراء الشواهد يقودنا إلى حقيقة مفادها أن التسامح والرأفة هو نبذ العنف هو النهج الاسلامي الصحيح والحقيقي في تغيير المجتمع والعمل السياسي، بل أن الرفق والرحمة هو الأصل في مواجهة المشكلات في اتجاه الحل استناداً إلى **الحديث الشريف** ((ان الله رفيق يحب الرفق ويعطي على الرفق ما لايعطي على العنف)). بل أن الأسلوب الإسلامي الحقيقي والناجح في العمل السياسي هو الذي يهتدي بالآية الشريفة: ((﴿ وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ۚ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ ﴾ [سورة فُصِّلَت:34].(9)

ونحن نقف عند هذا الحد بحديثنا عن التسامح وننطلق منه إلى اللاتسامح لبيان أصوله وجذوره وأسبابه وطرق مجابهته .

اللا تسامح – أصوله وجذوره:

بعد الذي ثبتناه من الدلائل والقرائن على ان التسامح من صميم العقيدة الاسلامية يظهر تساؤل ملح يسجل في الوقت ذاته مفارقة مفادها: إذا كان التسامح من طبيعة وجوهر الدين الإسلامي فما الذي أدى إلى تحول المجتمعات الاسلامية إلى ضدها أي اللاتسامح ، وهو نقيض التسامح فكروسلوك وعقيدة ؟.

هنالك جملة أسباب وعوامل أدت إلى عودة وسيادة أفكار ومفاهيم العنف المسلح واللاتسامح والتطرف في المجتمع العربي والإسلامي إذ يلقي بعض المختصين تبعة سيادة أفكار اللاتسامح على النخبة في هذه المجتمعات فقد فقدت هذه النخب (أي المثقفين وارباب الفكر وقادة المجتمع) البصيرة التاريخية وتراجع دورها التاريخي وانقادت وخضعت لرغبات العامة ولم تعد قادرة على شق طريقها الصحيح في عموم تلك المجتمعات، مما أدى إلى تداعي معظم الأفكار الحرة بسبب ضعف دعاتها وتداعي وغياب الأفكار العقلانية، مما أدى إلى التوجه نحو الانغلاق والتعصب وهيمنة التفسيرات اللاهوتية المطلقة للدين وترسيخ الميول الطائفية والمذهبية والعرقية وأعيد تشكيل العلاقات بين النخب والناس وتغيرت علاقة التابع بالمتبوع ومما ساعد على ذلك عدم توفر ظروف تعليم وتفكير وحرية سياسية، فتراجعت المجتمعات وذابت ادعاءات التحديث الفكري والسياسي والإجتماعي وسط التقاليد الصارمة لمجتمعات كادت تنغلق على نفسها ، وغاب عنها التسامح فأي تسامح في بيئة تتبنى ايديولوجيات تهجينية، لا تختلف كثيراً عن الايديولوجيات التي انتجتها النظم الشمولية المستبدة الذي مكن لظهور هذا الاستبداد الاجتماعي من جديد التفسيرات الضيقة للدين التي تخضع الإسلام كله لحقبة ما ولمذهب ما ، ويفقده دوره الصلاحي الأخلاقي العام إن حلول التفسيرات الضيقة للدين محل النصوص الأصلية ، وهي تفسيرات محكومة بغايات متبنيها وعدها الدين الحقيقي دون أخضاعها لنقد عقلي أدى إلى غياب الحوار والابتعاد عن التسامح الذي بات بعيد المنال .[15]

إن اللازدواجية التي تعيشها هذه المجتمعات وارتباكها بين الموروث والقيم الروحية و بين المعاصرة والعولمة وتيارات الحداثة دوراً كبيراً في سيادة قيم اللاتسامح . ولعل أحد أسباب الارتباك هو عدم تمكنها من إعادة إنتاج ماضيها بما يوافق حاضرها فلم تتكيف مع الحضارة الحديثة فأنشطرت بين قيم نصية رفيعة ومتعالية وقيم غربية حديثة تبدو لها منحطة وحينما دفعها سؤال الحداثة إلى خانق ضيق طرحت قضية الهوية ، كقضية اشكالية متداخلة الأوجه أي تأرجح الهوية بين التقليدية الاسلايمة التأريخية وبين هوية تقوم على أحتذاء الغرب واستعارة حداثته بكاملها.(11)

إن الصراع بين تياري الحداثة والعولمة والتيارات الاسلامية والتقليدية أحد الأسباب التي أدت إلى غياب وتراجع التسامح في البيئة الإسلامية اليوم وذلك للتشدد على طرف وعدم الاعتراف به وقمع افكاره وتغييبه .ولا نجد ان هذا الصراع سيصل إلى حل و ذلك لعدم وجود أرضية مشتركة للحوار و اختلاف وتباين منطلقات كل طرف .

ولإراك ماهية اللاتسامح وأسباب ظهوره من جديد في مجتمعاتنا العربية الاسلامية نطرح المسألة بشيء من التفصيل ، **ونبدأ بالتساؤل** : ماهي اسباب سيادة مفاهيم اللاتسامح والعنف والتطرف في بيئتنا الشرق اوسطية الإسلامية ؟

أولاً : منطق العنف:

العنف هو المنطق السائد في المجتمعات غير المتحضرة ، أي المجتمعات التي ترفض الأحتكام إلى القانون . وتركن إلى العنف في تقرير مصيرها وإنتزاع حقوقها وتسوية خلافاتها ، واستمر العنف صفة ملازمة لكثير من الشعوب على الرغم من إختلاف الظروف وتطور الحضارات وتوغلها داخل العمق الجغرافي لاغلب البلدان في العالم . وهي صفة للبداوة أكثر منها صفة المدنية والحضارة. (12)

ولهذه الظاهرة أسبابها وجذورها التاريخية . وبقيت الشعوب تتوارثها وتنشط في ظل الأجواء الاجتماعية والسياسية المضطربة ، كلما انتقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى يجد نفسه مضطرا إلى القوة للدفاع عن نفسه او لإنتزاع حقوقه . وهو مطوق بالعنف من كل جانب ومحاط بإرادات لا تفهم سوى العنف أسلوباً لتسوية الخلافات وتصفية الحسابات بما في ذلك الحكومات والانظمة السياسية غير الشرعية الأشد في انتهاج وقمع المعارضة وتسويف القانون . وهي المحرض لاستخدام القوة والمسوغ لها . وما دام العنف سائداً في المجتمع فلا يمكن أن يحترم القانون ويعترف بالأخر لأن العنف يعيق كل محاولة لسيادة قيم التسامح لذا اللاتسامح صفة الشعوب التي تعيش في ظل حكومات استبدادية قمعية. والعنف يثير جملة أمور ترتبط به عادة مثل التعصب والتطرف والمغالاة. والتعصب يكون تارة ناتجا عن العنف وأخرى مولدا له . والقدرة على ممارسة العنف تزيد من حدة العنف واللاتسامح . إن سيادة القانون والركون إليه في حل النزاعات وتسوية الخلافات من أهم العوامل التي تحد من العنف من خلال عدم القدرة على ممارسته . وذلك سيساعد على إشاعة قيم التسامح وسيادة العدل . كما أن التخلي عن العنف هو خطوة في طريق نبذ اللاتسامح وتأسيس مجتمع العدل والسلام . وفي إختفاء ثقافته وخطابه وعقله ، يخلق مجتمع متسامح ، إذ ليس العنف فعلاً خارجياً فقط وإنما هو عقل وخطاب وثقافة، فالتحول في مفاهيم وقيم العنف هي الخطوة الأساس والأهم في القضاء على اللاتسامح وقبول الاخر بدل رفضه واقصاءه وتهميشه .[13]

ونحن نجد ذلك مرتبط بسياسة الحكومات الداخلية و اسلوب تعاملها مع المعارضة ومع المختلف عنها سياسيا وأيديولوجيا ، و بنتهاج الانضمة السياسية الحاكمة منهج العنف في مواجهة خصومها تخلق مزيد من الأعداء و تعزز خطاب الاتسامح مما يجر البلاد إلى حلقة مفرغة من العنف والعنف المضاد . فنجد أن الأجدى لها ان تتبنى نهجاً جديداً يجعل من العنف ولشدة اخر الحلول للأزمات و عند الحاجة الملحة له . و اعتماد سياسات تقوم على الحوار أولاً وبث قيم التسامح في المجتمع من خلال أجهزة الإعلام المختلفة ثانياً .

ثانياً: الولاء القبلي:

المجتمع العربي والاسلامي المعاصر في عمومه مجتمع قبلي وتعني القبيلة نسق من القيم والأخلاق تحكم أفراد القبيلة الواحدة وتستقطب ولاءاتهم، وتوجه سلوكهم وتحدد مكانته الاجتماعية. ويشكل هذا النسق القيمي القبلي سلطة تعمل في لاوعي الجماعة وتؤثر في سلوكهم وقراءتهم للواقع والأحداث .تظهر خطورة قيم العشيرة أو القبيلة في محيط مجتمع يظم عدداً من القبائل حينما تتصادم هذه القيم فيما بينها وبين قوانين الدولة ويؤدي هذا الاصطدام إلى انشطار ولاء أفرادها، وهو عماد التماسك الوطني، الذي سينهار وتعمه الانقسامات وتقاطع الولاءات، فعندما تتقاطع الولاءات ويخير الفرد بين الولاء لعشيرته وبين الخضوع للدولة او القانون، في حالة سيادة الولاء القبلي وضعف الدولة، سيقدم الفرد مصلحة العشيرة على مصلحة الشعب ويخضع لقيم قبيلته وقرارتها حتى لو كانت قرارات العشيرة او القبيلة ضد مصلحة الدولة والوطن والمواطن، وبالتالي لايمكن التعويل على الفرد القبلي في بناء الدولة والمجتمع ولا ينتظر منه التضحية من أجل القانون . بينما يقوم التسامح كنسق قيمي على استعداد الفرد للتضحية ولايثار ويرتكز على ولائه للقانون باعتباره الضمان والوحيد لانتزاع الحقوق واعطاء كل ذي حق حقه، بل هو البديل الذي يطرح ولاء الفرد واقناعه بالتخلي عن قيم القبيلة وخضوع الفرد للقانون هو السبيل الوحيد إلى أن يتنازل الفرد ويتسامح في بعض حقوقه من أجل مصلحة الوطن . ولتحقيق ذلك لابد من ان تتشكل القيم الاجتماعية للفرد لا على اساس انتمائه القبلي، وانما على أساس انساني.(14) وإقرار سلطة القانون و خضوع جميع افراد المجتمع له.

ثالثاً: سلطة القيم:

إن أغلب القيم السائدة في مجتمعنا هي قيم مصطنعة فرضتها مصالح النخبة الثقافية والاجتماعية والدينية والاقطاع والمتنفذين (الاسر الحاكمة والمقربين منها و أصحاب الثروات) وهي قيم تقوم في مجملها على الطاعة والاستسلام وعدم النقد

وهي غطاء أخلاقي وشرعي لحماية مصالح هذه الفئة ، وتغالي الطبقة الوسطى في تبني هذه القيم لكسب ود النخبة المذكورة واتقاء شرها وتحقيق المنافع لها ، بينما تتمرد عليها الطبقة السفلى لأنها تضطهدها ولاتحمي حقوقها . مما يقودنا إلى صراع اجتماعي طبقي يبقي المجتمع مشتتاً ومتفرقاً تتسيد فيه الطبقة المسيطرة وتكافح فيه الطبقة السفلى من أجل حقوقها. وحينما يرتكز المجتمع على العنف في تسوية الخلافات وإنتزاع الحقوق ، فإن الاحتكام إلى العقل والتسامح ، من قبل الأفراد ، يصبح جبناً ، وعاراً، تنهار معه قيمته الاجتماعية. (15) إن سيطرة الطبقة الحاكمة على السلطة وتوجيه قيم المجتمع لصالحه يقودنا إلى المسبب الرابع لقيم اللاتسامح وهو الأهم في نظرنا أي الاستبداد السياسي .

رابعاً : الاستبداد السياسي :

يقوم الاستبداد السياسي على رفض الأخر وتهميشه فهو على طرف نقيض مع التسامح لذا لايمكن التوفيق بينهما ، ولا يصار إلى صيغ توافقية لصرامة التضاد . ولايمكن إشاعة قيم التسامح في ظل أجواء التفرد والاستبداد بالسلطة لأن جوهر الاستبداد السياسي هو عدم الاعتراف بالحقوق السياسية للأخر ومنها حقه في ممارسة السلطة مع استكمال الشروط اللازمة مهما كانت صفة الأخر وهويته . وهذا ينسحب على كل أشكال الاستبداد فربما قبل المستبد التعايش مع الاخر ، لكن شريطة أن يكون مسلوب الإرادة والحقوق السياسية وأولها ممارسة السلطة . والشيء ذاته بالنسبة للاستبداد الديني ، إذ يمارس رجل الدين استبداده من خلال سلطة النص (الفتوى) ويوضعه في خدمة مصالح المؤسسة الدينية أو مصالح الطاغية أو الطبقة الحاكمة عندما يتصدى رجل الدين لإلتماس الشرعية للاستبداد السياسي باسم الدين أو الشريعة أو الاسلام . (16)

وللاستبداد السياسي الذي تمارسه الدولة دور كبير في سيادة قيم اللاتسامح وخلق أجواء العنف واستثارته فأحد أهم أسباب التطرف والعنف واللاتسامح في الاسلام السياسي اليوم هو الاستبداد والظلم اللذين يتسم بهما أداء الدولة والحكومات، إذ تعاني الجماهير الفقيرة معاناة مادية ونفسية من هذا الظلم ومما يدفع الناس إلى التحول من الاسلام المعتدل إلى التطرف الاسلامي كما أن فشل التيارات الايديولوجية المقتبسة من الغرب في البلدان العربية في تحقيق التحديث والتطور ومقاومة الحكومات وفرض البديل الديمقراطي ، وهذا الواقع البائس هو تربة خصبة للطائفية التي تمدها السياسة بعوامل نشاطها ، مما ينسي المتطرفين خصمهم الحقيقي وقضيتهم الأساسية في تحقيق النهضة والعدالة الاجتماعية والتغيير ومواجهة الهيمنة الاجنبية وتنشغل عنها بالتمزق الداخلي . (17) وقد تكون الدولة (أو الفئة الحاكمة) هي المبتدئة بالتطرف في بعض الحالات وذلك من خلال ممارسة الحكام أو من يسوغون لهم القسوة واستغلال الحكم لفائدتهم الخاصة ولصالح ذويهم وأقاربهم وأنصارهم . (18)

ولطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم في مجتمعاتنا الشرق أوسطية تقوم على فكرة السيادة بالقوة وقهر الجمهور من قبل الملك ووجوب الطاعة من قبل المملوك وهي أحد الأمور التي كرست مفاهيم اللاتسامح في الذهنية العربية والاسلامية فالآداب السلطانية تقوم على المقاربة والمماثلة التي يقضيها النص السلطاني بين الاله والملك . وهذه العلاقة بين الحاكم والمحكوم تفرض نمطاً من الاستبداد والقسوة والتفرد من قبل الحاكم وخضوعاً وطاعة من قبل المحكوم مما يؤدي إلى غياب فكرة التسامح من الأعلى أو من الملك ، إذ يعد تسامحه ضعفاً وتصبح الشدة والبطش أمراً واجباً من أجل أن يسوس ويحكم الرعية ، وقد وضعت في سبيل ذلك العديد من النصوص التي تكرس هذه المسألة وهو مايعرف بـ(حضور أطياف المقدس في خطاب الاداب السلطانية)، مجسداً في النصوص القرآن والحديث واقوال الصحابة وحكم الخلفاء الأول ، والوقائع (وهي حكايات تصف حوادث معينة حصلت أو تمت إعادة

ترتيب عناصرها بهدف مثالي) إذ كان يعي ضرورة تعزيز اختياراته مواقفه وسياسته ومواقعه بالسند التاريخي القريب المتمثل بتجربة الأمة ((فيتكىء عليه محاولاً إبراز الوصل والتواصل القائمة بين الفعل السياسي التاريخي القائم وبين النموذج السياسي الذي بلورته تجربة دولة المدينة . مما زاد في تقوية هذه الصورة ، مواقف الفقهاء والكتاب من اهل المدينة)) إذ قاموا بدعم واسناد السلطة القائمة كي تواصل الأمة تاريخها حامية للدين وساهرة على وحدة الجماعة.[19]

وحين ينفذ الحاكم احكامه بالقتل والبطش الرعية كان يعمد إلى نشر مرسوم بقراره وفعله هذا يقراء في الجوامع وفي عموم البلاد من اجل العضة والعبرة بقصد الترهيب والتهديد وفي الدعوة إلى الطاعة وهو يمثل منطق السلطة الجائرة والطاغية.[20]

إن تسويغ الفقهاء بطش السلطان وقهره و لاتسامحه للرعية يقودنا إلى الفقرة التالية وهي العنصر الأخير والاهم من عناصر وروافد اللاتسامح وهو التطرف الديني .

التطرف الديني:

يعد التطرف الديني من اخطر روافد اللاتسامح ، لاعتماده على النص المقدس وتوظيفه بما يخدم منطلقاته ، ولما يمتلكه من خصائص اخرى اهمها قبوله من قبل الناس وما يمارسه من سلطة على أذهانهم وقدرته على التماس الشرعية من النص فضلاً عن التخفي والتستر تحت ستار والواجب والجهاد والعمل الصالح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لذا يجب حضور وخلق وعي يعري حقيقته ويكشفه لأنه ينطلي بسهولة على ذوي النوايا الطيبة والبسطاء ممن لا يعرفون أساليب الخطاب وطريقة توظيف الآيات؛ ولايميزون بدقة بين الأحاديث والروايات الصحيحة والموضوعة ولايفرقون بين ما هو عام وماهو خاص في النص المقدس. ويكفي لتصديق هذه الروايات والتفاعل معها انتمائها للمراجع الاسلامية التي تضم كتب التراث وأقوال الرجال أي الخطاب النصي والشفهي بل تاثرهم بكلام الخطباء اقوى واسرع وهذا ما

يفسر حقيقة أن أكثر المتطرفين الدينيين ممن لم تسعفهم كفاءاتهم العلمية والثقافية في إدراك الحقيقة . والتطرف الديني لايعدو كونه قراءة متحيزة للدين وقراءة مجتزأة للنصوص. ولا يجب إغفال تعدد القراءات كواقع يدعمه أمران أساسيان :-

((**الأول**: تعدد التفاسير على الرغم من وحدة النص القراني.

الثاني: تعدد الراي الفقهي واختلاف الفقهاء رغم وحدة المرجعيات القران والسنة))[21].

وتكمن أزمة التطرف في بساطة الوعي وضحالته واختلاله، وعدم القدرة على فقه النص، والتمسك بظاهره على الرغم من وجود المتشابه فيه. وقد أمرنا القرآن بردها إلى المحكمات من الآيات .

فضلاً عما ذكرناه يرى بعض الباحثين أن انتشار خطاب اللاتسامح والعنف لدى بعض الفرق الإسلامية وما ولدته من أفكار ومشاعر كونت عند الكثير من التيارات والحركات الاسلامية مناخ العنف ، ومن ثم طبعه أسلوب العمل السياسي الذي تمارسه بطابع العنف .

وقد طبع العنف مفردات الخطاب السياسي وأشكال التعامل الحياتي اليومي. واتسم هذا الاسلوب بالعنف في لهجته ومفردات الخطاب السياسي وفي أشكال السلوك والتعامل الحياتي اليومي كما توجه اهتمام هذه الجماعات لالتماس أساس فقهي لشرعية استعمال العنف المسلح. مما أوقعها في أخطاء كثيرة على مستوى المفاهيم وعلى مستوى التطبيق راح ضحيته الكثير من الأبرياء .[22]

حظيت ظاهرة العنف المسلح الناجمة من غياب العقلانية واللاتسامح باهتمام كبير من الدارسين والمختصين ملتمسين أسباب هذه الظاهرة الخطيرة ودواعيها فوجدوا أن تعثر الحاضر وعدم نجاعة الأدوات الفكرية المعتمدة إنما يرجع إلى الافتقار إلى المنهج الصالح لفهم القران نفسه . فالقراءة التركيبية للنص القراني تستمد مشروعيتها من استمرر الحفظ الالهي للنص المقدس ، إذ تصلةً بعصر نزول الوحي

وظروفه ومجتمعه وتؤكد على الأحداث الآنية وتفهم النص بأكثر من مستوى في الفهم: ((فهنالك مستوى الزمن القرآني وهناك مستوى الكليات القرانية، البنية القرانية تاريخية من حيث معالجتها للحدث الضرـ في القريب لكنها متعالية عليه منفتحة على مختلف الأوضاع والأزمنة وعلى المؤمنين أن يتحروا في تعاملهم مع تلك البنية الصلة التقابلية Dialectique لبلوغ ما هو أقوم وأزكى.))[23] .

وأخيراً لا يسعنا إلا أن نصل إلى التساؤل الجوهري في قضية اللاتسامح وهو: كيف نتخلص من اللاتسامح كنهج في التعامل؟ وكيف ننشرـ ونعزز روح التسامح بين أفراد المجتمع ونخلص العلاقات الاجتماعية من العنف المدمر ونضفي مزيداً من المدنية والإخاء والإنسانية ؟.

هنالك أكثر من سبيل للوصول إلى نشر التسامح والقضاء على أمراض العنف والتطرف، لأن للتسامح تجليات قانونية وأخرى اجتماعية وثالثة ثقافية وفكرية .

إن تأصيل التسامح هو أمر يستدعي إستعادة المثقفين مكانتهم في الحياة الاجتماعية بترسيخ ثقافة الحوار، واستبعاد ثقافة العنف والصدام فخلق ثقافة حقيقة تلتمس جذورها من الماضي وتواكب الحاضر واعتمادها مشروعا فكريا عاماً قادراً على تغيير المجتمع من داخله. هو أمر يتقتضى من جانب أخر التفاعل مع العصر وتوجهاته المناهضة لكل مشروع ينطوي على جانب من اليقنية ، سواء كان اتباعيا دينياً ، أم دوغمائياً ماركسياً أم تسطلياً قومياً . وهذه الاختيار يتطلب قطيعة مع الفكر العربي الاحادي وتجديد قيمة العفو والتسامح والارتقاء بها إلى مستوى إحترام الأخر . مما يجب أن يتزامن مع التحولات السياسية التي تتبنى المشروع الثقافي وتصوغه حركة وفاعلية وواقعاً . [24] مع التأكيد على ما أنتهت اليه الفرق والتوجهات المتطرفة عبر التاريخ من الانقسام والاقتتال والاضمحلال ، فلم يحدث قط أن نجحت أي طائفة متطرفة في صنع التاريخ ، إذ ظل المتطفون دوماً على هامش التاريخ .[25]

وإشاعة ثقافة دينية وتاريخية تؤكد على حقيقة أساسية هي أن الاسلام الحقيقي براء من التطرف ونشر الثقافة الاسلامية التي تنقل الاسلام الصحيح كونه دين الوسط والتسامح والاعتدال .

كما أن نشر ثقافة التسامح تتطلب خلق بيئة تتقبلها، تشمل جميع مرافق الحياة من سيادة القانون وتصحيح الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية. وتنشئة جيل جديد يعي أهمية التسامح ويتشرب بأفكاره مثل حقوق الإنسان والحرية والاخاء والديمقراطية منذ نعومة أضافره مما يتطلب أيضاً إشاعة الفكر النقدي في الثقافة والتعليم، باعتماد مايعرف بـ (**نقد العقل الاسلامي**)، وهو اعتماد النهج النقدي في دراسة التراث والتاريخ والدين بمفاهيمه وتصفية المفاهيم والمرتكزات التي توظفها التيارات المتطرفة، وبيان شروط الحكم الصحيح والأصلح والتمييز بين ماهو مقدس والهي وماهو بشري إنساني. [26] إن هذه المنهجية ستعمل على تجديد النظر إلى الظاهرة الدينية وتصحيح موقف المتطرفين، إلا أنها تحتاج إلى من يرعى هذه المنهجية من الحكومات والمؤسسات المدنية غير الحكومية التي تأخذ على عاتقها غرس مفاهيم التسامح واحترام القانون والديمقراطية وحقوق الانسان .

الخاتمة

اللاتسامح مرض خبيث يصيب المجتمعات و ينشط نتيجة عوامل عديدة سبق ذكرها في ثنايا هذا البحث .

إن حل أزمة اللا تسامح في الفكر و المجتمع العربي يتم أولاً بالتخلص من خطاب العنف الذي يكرس القيم السالبة في المجتمع و يغذي الصراعات الطائفية و العرقيةو السياسية فيه . ولا بد أن تتضافر جهود الأفراد والحكومات لخلق مجتمع ديمقراطي سوي يعتقد بحق الآخر في المغايرة والاختلاف. لابد أن تعمد الحكومات إلى تبني برامج تربوية و تثقيفية وإعلامية تواجه بها اللا تسامح و تكشف زيفه ، كما يقع على عاتق النخبة من المثقفين والمفكرين إشاعة أفكار و قيم التسامح و بيان خطورة خطاب اللا تسامح و ما يؤدي إليه من عنف مسلح يهدد أمن البلاد و استقرارها. يجب أن تتجه أجهزة الإعلام المختلفة لكشف و تعرية هذا الفكر الهدام ، كما يجب تحديد الجهات التي تثبته ومنعها من ذلك . و أخيرا وهو الأهم يجب تربية جيل جديد يتبنى أفكار التسامح وينبذ العنف بكل صوره و أشكاله.

الفصل التاسع

المراحل التاريخية التي مرت بها الرأسمالية منذ نشأتها ولحد الآن

المراحل التاريخية لتطور الرأسمالية:

منذ اجتياز النظام الرأسمالي العالمي العقد التاسع من القرن العشـــرين لمرحلـة تمركز الإنتاج والاستقطاب والصراع مـن أجـل التوسـع في إطـار الثنائيـة القطبيـة، وانتقاله إلى مرحلة سيادة العولمة وتعمقها، لتصبح السمة المركزية للمنظومةالرأسمالية العالمية التي قادتها ، وحـددت مسـارها الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، عبرهيمنتهـا الأحاديه على نظام العولمة الرأسمالي طوال العقود الثلاث الماضـية حيـث بـرز النظـام الإنتاجي المعولم ساعياً إلى مزيد من الهيمنة لكي يفرض نفسه بديلاً للـنظم الإنتاجيـة، الوطنية، القومية في دول العالم الثالث التي بدأت ولأسباب داخلية و خارجيـة تفقـد القدرة على توفير احتياجـات شـعوبها، إضـافة إلى عجزهـا في مواجهـة متطلبـات أو شروط الاقتصاد الرأسمالي المعولم وقد ترافق مع هـذا التحـول الاقتصـادي، تغـيرات نوعية، سياسية وإجتماعية وأيديولوجية في بلدان الأطراف أو العالم الثالثبوجه خاص، عززت انقسامها إلى بلدان توفرت لديها إمكاناتالتصنيع في حـدود معينـه، بـما يسـمح بإدخالها إلى السوق العالمي وفق شروطه الجديدة مع بقاءها ضمن دائرة العـالم الثالـث مثل بعض دول أمريكا اللاتينية وآسيا وبلدان عجزت عن تـوفير هـذه الإمكانيـات ، خرجت من إطار العالم الثالث وأصبحت تندرج فيما يسمى ببلـدان العـالم الرابـع (أو أكثر)، تتوزع على قارتي أفريقيا وآسيا عموماً ومعظم بلدان الوطن العربي خصوصاً.

كما شهدت العقود الثلاث الماضية، انتشاراً واسعاً لأفكار الليبراليـة الجديـدة ، ومع تفاقم الأزمة المالية العالمية في نهاية عام 2008 كشفت هذه الأزمة ، أن هنا كوجه آخر للحقائق أو الوقائع الأمريكية التي تنمو وتتراكم بصورة سـلبية، جعلـت وجهـا لولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً وبلدان المركز الرأسمالي عموماً في نظـر شـعوب العـالم في بلـدان الأطـراف خصوصـاً، أكثـر بشـاعة مـن وجـه النازيـة في أحـط درجاتهاوممارستها، وذلك عبر سياسـة "عولمـة السـلاح" وإرادة القـوة الباغيـة التـي تمارسها الولايات المتحدة وحلفائها ضد شعوب العـالم في أمريكـا اللاتينيـة وأفريقيـا

وآسيا ، وفي بلداننا العربية، عبر وكيلها الامبريالي الصغير دولة العدو الصهيوني التـي تقوم في هذه المرحلة بممارسة أبشع أدوارها الوظيفية في خدمة المصـالح والسياسـات الامبرياليةالأمريكية في بلادنا.

فإذا كانت السياسة هي تكثيف للاقتصاد ، فإن الاضطراب العام الـذي يعرفـه النظام الرأسمالي هو تأكيد على صحة مقولة ماركس حـول فـوضى الإنتـاج باعتبارهـا قانونا ملازم اللرأسمالية من ناحية وهو أيضا تعبير عما يجري في أسواق المـال العالميـة من ناحية ثانية ، إذ أن هذا الاضطراب (الأزمـة) سـيوفر بالضرـورة مناخـاً جديـداً لمتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة على الصعيد العالمي ، كما هو حال التطور التاريخي للبشرية ، فالمتغيرات التـي رافقـت الـنمط الإقطـاعي في أوروبـا في القـرنين السادس عشر و السابع عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر أدت إلى نمو البورجوازية ومن ثم ولادة النمط الرأسمالي بالانسجام مع أفكار وأسـس ليبراليـة السـوق كـما صاغها " آدم سميث (1723-1790)" وفق شعار "دعه يعمل دعه يمر" (أو سياسة حرية السوق دون أية قيود ، وقد استمر تطبيق هذه السياسة حتى عام 1929 عنـدما انفجرت الأزمة الاقتصادية العالمية ، وأدت إلى متغيرات جديدة دفعت إلى الاسـتعانة بآراء "جون مايناردكينز" (1883-1946) التي دعت إلى ضرورة تدخل الدولـة في إدارة الاقتصاد وتحمل مسئولية التخلص مـن حـالات الركـود الاقتصـادي، خلافـاً للنظرية الليبرالية الكلاسيكية التي تقوم على مبدأ حرية السوق وعدم التدخل، وإلغاء كافة الرسوم ومفهوم اليد الخفية.

من هنا فإن الدعوة إلى مقاومة عولمة الاستسلام ، تمثل أحد أبرز عناوين الصراع العربي الراهن من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشـتراكية مدركين أن أحد أهم شروط هذا التحدي العربي لهذه الظاهرة، هـو امـتلاك تقنيـات العصر ومعلوماته وفق مفاهيم العقل والعلم والحداثة ، في إطار قومي سياسي تقدمي وديمقراطي من قلب الجماهير الشعبية الفقيرة والمثقفين الثوريين ، يناضـل مـن أجـل تجاوز واقع التبعية والتخلف والخضوع صوب التحرر والعدالة الاجتماعية والوحـدة

مستنداً ومسترشداً بالاشتراكية والفكر الماركسي كضرورة تاريخية للخلاص والتحرر الوطني والقومي و الاجتماعي ، إنها مهمة لا تقبل التأجيل ، يتحمل تبعاتها - بشكل مباشر - المثقف التقدمي الملتزم في كل أقطار الوطن العربي ، إذ أنه في ظل استفحال التخلف وعدم تبلور الحامل الاجتماعي الطبقي النقيض للعولمة وتأثيرها المدمر ، لا خيار أمام المثقف العربي سوى أن يتحمل مسئوليته - في المراحل الأولى - منفرداً ، وهذا يستلزم - كخطوة أولى - من كافة الأحزاب والقوى والأطر اليسارية المسترشدة بالماركسية المتجددة أن تتخطى شروط أزمتها الذاتية ، وأن تخرج من حالة الفوضى والتشتت الفكري والسياسي والتنظيمي الذي يكاد يصل إلى درجة الغربة عن الواقع عبر التوجهات الليبرالية الهابطة أو العدمية التائهة.

لقد آن الأوان لاستخدام النظرية والمنهج العلمي استخداماً جدلياً مع الواقع العربي بكل تفاصيله وخصوصياته ، وذلك على قاعدة الالتزام الأيدلوجي من جهة و الالتزام بالديمقراطية كوسيلة لا بد من نشرها وتعميقها ومؤسستها على الصعيد المجتمعي ، وتطويرها من شكلها السياسي أو التعددي الفوقي إلى جوهرها الشعبي الاجتماعي الاقتصادي الذي يمثل نقيضاً لأوهام الليبرالية الغربية وشروطها المعولمة من جهة أخرى.

إن الدعوة للالتزام بهذه الرؤية وآلياتها ، تستهدف في أحد أهم جوانبها ، وقف حالة الإحباط واليأس التي تستشري الآن في أوساط الطبقات الاجتماعية الكادحة والفقيرة ، ومن ثم إعادة تفعيل مشروع النهضة القومي الوحدوي كفكرة مركزية توحيدية في الواقع الشعبي العربي ، ونقله من حالة السكون أو الجمود الراهنة إلى حالة الحركة والحياة والتجدد ، بما يمكن من تغيير وتجاوز الواقع الراهن.

من هنا تأتي أهمية الوعي بالمراحل التاريخية لتطور الرأسمالية، بعد أن نجحت – كما يقول المفكر الراحل رمزي زكي- في فرض برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي تمت طبيقها في بلدان العالم الثالث منذ ثمانينات القرن الماضي، وإعادة صياغة علاقة الجنوب بالشمال على أسس الليبرالية الجديدة التي تعتمد على الأيديولوجية الصارخة

لنظام الاستغلال الرأسمالي ، الذي بدأ مع نشوء وتوسع النمط الرأسمالي منذ أوائل القرن التاسع عشر، والواقع، إنه منذ أن نشأت الرأسمالية كنظام عالمي، وهي تسعى دائماً لأن تخضع العالم أجمع لمتطلبات نموها وشروط حركتها ، وكان "تكييف" الأجزاء غير الرأسمالية في مختلف أنحاء المعمورة ، لكي تتلاءم معالحاجات المتغيرة، والأزمات المختلفة للمراكز الرأسمالية، شرطا ضروريا ولازم الاستمرار بقاء الرأسمالية وديمومة نموها ولهذا فإن مصطلح "عمليات التكيف" الذي راج مؤخرا في كتابات المنظمات الدوليةكما يضيف رمزي زكي- لا يشير إلى ظاهرة جديدة ، بل في الحقيقة إلى ظاهرة قديمة ، قدم النظام الرأسمالي نفسه.

من هنا فإن منطق التحليل العلمي، يتطلب منا ، أن نعرض التجارب التاريخية لعمليات التكيف الدولية المختلفة التي فرضتها الرأسمالية العالمية إبان مراحل تطورها المتعاقبة على البلاد المتخلفة.

وسوف نميز هنا بين خمسه "مراحل" أساسية ، جرى فيها ضغط لا هوادة فيه من جانب الرأسمالية العالمية على البلاد المتخلفة لتطويع هذه البلاد وإخضاعها لشروط نمو الرأسمالية وحركة تراكم رأس المال بالمراكز الصناعية. **وهذه المراحل هي:**

المرحلة الأولى: مرحلة الكشوف الجغرافية (البحث عن السوق):

وهي مرحلة التمهيد لنشأة الرأسمالية، أي فترة الكشوف الجغرافية التي امتدت من نهاية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر، وهي الفترة التي مهدت لتكوين السوق العالمية فيما بعد ، عبر اندفاع جحافل من التجار والبحارة المغامرين في أوروبا (أسبانيا، البرتغال....) إلى البحار والمحيطات الواسعة من ناحية ولكسر حدة السيطرة التجارية التي كانت تفرضها الإمبراطورية العثمانية على مبادلات أوروبا مع المناطق الشرقية الأفريقية من ناحية ثانية.

مرحلة الكشوف الجغرافية (البحث عن السوق العالمي):

ومن هنا، **استهدفت حركة الكشوف الجغرافية التي تمت في هذه المرحلة هدفين رئيسيين:**

الأول: كسر الحصار التجاري الذي فرضته الإمبراطورية العثمانية .

الثاني:البحث عن الذهب ومصادره .

وبالفعل تمكن عدد كبير من البحارة المعروفين (اسكودي جاما، وكريستوفر كولومبس...) بمؤازرة تمويل ضخم من الأمراء وكبار التجار، من الوصول إلى الهند والعالم الجديد (أمريكا الجنوبية والشمالية)، حيث تمكن الأوروبيون من نهب موارد هائلة من الذهب والفضة من البلاد المكتشفة ، وتكوين مستعمرات للمستوطنين البيض على المناطق الساحلية، وإقامة محطات تجارية فيها.

وهكذا استطاعوا من تحويل اتجاهات التجارة الدولية وطرقها لصالحهم وخلال هذهالمرحلة التي مثلت فجر الرأسمالية المبكر بدأت أولى محاولات تكييف الهيكل الاقتصادي لتلك البلاد والمناطق من خلال فرض نمط إنتاج كولونيالي عبودي، يقوم على إجبارالسكان المحليين لإنتاج بعض المنتجات الزراعية التي كان الطلب عليها قد تزايد في أوروبا، مثل الدخان والشاي والبن والسكر والقطن والأصباغ.(رمزي زكي).

ومن المهم هنا، أن نعي أن وسيلة تكييف هذه المناطق لمتطلبات القارة الأوروبية،كانت هي الغزو الحربي واستخدام القوة والقهر والإبادة الجماعية للسكان وعمليات القرصنة وإراقة الدماء.

خصائص هذه المرحلة:

كانت وسيلة التكييف القرصنة، القهر، الغزو الحربي.

آثار التكييف على البلاد الرأسمالية تكوين السوق العالمي(رأس المال التجاري) تدفق الذهب والفضة والأرباح على بلاد أوروبا، و تحويل مسارات التجارة الدولية

وخطوطها لصالح دول أوروبا.

آثار التكييف على البلادالمتخلفة فقدان ثرواتها من المعادن النفيسة، إبادة شعوب وقبائل، وتحطيم حضارات قديمة.

خلال القرن 18 كانت الأبناك عبارة عن مؤسسات عائلية مهمتها حماية ودائع الأسر الغنية. لكن خلال القرن 19 ومع التحولات الاقتصادية تحولت الابناك إلى مؤسسات مجهولة الاسم تقوم بتقديم القروض الاستثمار في مشاريع متنوعة. والقيام بالمضاربات المالية. وقد ساعد على تزايد نشاط الأبناك اكتشاف مناجم جديدة لذهب واستعمال الأوراق النقدية والشيكات في المعاملات المالية.

فقدان المؤسسات الصناعية لاستقلالها النسبي وخضوعها لهيمنة القطاع البنكي الذي لعب دورا رائدا في تطوير القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحول رأسمالية الصناعية إلى رأسمالية مالية

المرحلة الثانية: المرحلة المركنتيلية (الرأسمالية التجارية):

وهي المرحلة التي تمتد من منتصف القرن السابع عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والتي سيطرفيها رأس المال التجاري الأوروبي على أسواق العالم وظهر فيها ما يسمى بالدول القومية، فقد استطاعت الرأسمالية التجارية من خلال جماعات التجار المغامرين والشركات الاحتكارية الكبرى (مثل شركة الهند الشرقية وشركة الهند الغربية...) أن تُخضع البلاد المفتوحة لعمليات نهب لا رحمة فيها ، وأن تتاجر في أحقر تجارة عرفتها البشرية، وهي تجارة العبيد الذين كانوا يقتنصون من أفريقيا، بأبشع وسائل القنص، ويرسلون إلى مزارع السكر والدخان في أمريكا الجنوبية والشمالية وأوروبا.

وقد استطاعت الرأسمالية التجارية بشركاتها العملاقة ومن خلال ما كونته من إمبراطوريات واسعة، أن تكدس أرباحا ضخمة عن طريق العمل على ترسيخ نمط الإنتاج الكولونيالي الذي أرسى دعائمه المستوطنون البيض في فترة الكشوف

الجغرافية. وكان منشأ ذلك تحقيق موازين تجارية مواتية (ذات فائض) لدول القارة الأوروبية. وبذلك تمكنت الرأسمالية التجارية أن "تشفط" ذهب وفضة المناطق الشرقية والأفريقية والأمريكية ، والحقيقة أن تلك الأرباح والثروات الهائلة التي كونها التجار، وفرت أحد المصادر الهامة للتراكم البدائي لرأس المال في مرحلة الثورة الصناعية ، وهكذا تمكنت الرأسمالية التجارية من تكييف وتطويع مناطق عبر البحار من خلال رأس المال التجاري الذي كان قد نما وتطور في هذه الفترة وهو يقطر دماً وتفوح منه رائحة السرقة والنخاسة والغش والخداع.

خصائص هذه المرحلة:

تمركز الإنتاج : بسبب خراب بعض الرأسماليين نتيجة شدة المنافسة، وهكذا يغتني بعض الرأسماليين ويتمركز الإنتاج في مؤسسات قليلة توظف أعدادا كبيرة من العمال وشيئا فشيئا يستحيل التمركز احتكارا:

- زيادة حصر نمو الرأسمال: عن طريق ابتلاع كبريات الشركات لصغرياتها

وسيلة التكييف لهذه المرحلة: تكوين السوق العالمي(رأس المال التجاري) حيث شكلت التجارة مصدر قوة وثروة البورجوازية التجارية (الميركانتيلية) وظهور مدن كبرى ، تكوين المحطات التجارية عبر البحار والاتفاقيات التجارية الجائرة، تكوين الإمبراطوريات التجارية.

وآثار التكييف على البلاد الرأسمالية: تدفق المزيد من المعادن النفيسة على أوروبا تكوين أرباح ضخمة من التجارة مع الشرق ، وتوفير عنصر العمل الرخيص من خلال الاتجار في الرقيق.

أما آثار التكييف مع البلاد المتخلفة : نهب واستنزاف مناجم الذهب والفضة ، نقص عدد السكان نتيجة لتجارة الرقيق ، إجبار السكان المحليين على الاشتغال في إنتاج المعادن النفيسة ومزارع المواد الخام ، و تشويه نمط الإنتاج المحلي.

المرحلة الثالثة: مرحلة الثورة الصناعية:

بدأت هذه المرحلة مع ظهور رأس المال الصناعي، وتحققت الثورة الصناعية خلال الفترة الممتدة بين النصف الثاني من القرن الثامن عشر وحتى سبعينيات القرن التاسع عشر، مع استمرار المراكز الرأسمالية في تطويع وتكييف المناطق المسيطر عليها، فلم تعد حاجة الرأسمالية قاصرة على السكر والدخان والبهارات والتوابل والرق والمعادن النفيسة ، بل اتسعت لتشمل المواد الخام التي تلزم لاستمرار دوران عجلات الصناعة والمواد الغذائية (القمح واللحوم والزبد...) التي تلزم لإطعام سكان المدن والعمال الصناعيين، ومن ناحية أخرى، سرعان ما أدى النمو الهائل الذي حدث في المنتجات الصناعية بفضل ثورة الماكينات إلى ظهور الحاجة للبحث عن منافذ إضافية لهذه المنتجات خارج الحدود القومية للرأسمالية الصناعية المحلية، وقد لعبت "ثورة المواصلات" -النقل البحري والسكك الحديدية- وما أتاحته من اتصال بأبعد المناطق، دورًا خطيرًا في فتح هذه المناطق وغزوها بالمنتجات الصناعية الجديدة .وتشير بعض المصادر، إلى أن التجارة توسعت خلال الفترة 1820-1900 بمعدل أسرع بكثيرمن معدل نمو الإنتاج الصناعي، إذ تضاعفت واحدا وثلاثين مرة في تلك الفترة.

وعند هذه المرحلة -كما يقول رمزي زكي- أُرسيت دعائم تقسيم العمل الدولي غيرالمتكافئ بين البلاد الرأسمالية الصناعية والمستعمرات وأشباه المستعمرات ففي ضوء التفاوت الحاد الذي برز بين درجة التطور في قوى الإنتاج في البلاد الأوروبية التي دخلت مرحلة الثورة الصناعية، وبين البلاد الأخرى عبر البحار، في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية والتي ظلت تراوح مكانها وما زالت تعيش في حالة سابقة على الرأسمالية وفي ضوء التنافس الضاري على التصدير الخارجي وفتح الأسواق الخارجية بالقوة وجدت مجموعة البلاد الأخيرة نفسها أمام جحافل ضخمة من المنتجات المصنعة الرخيصة نسبيا التي تنافس بشدة الإنتاج المحلي. وقد أدى ذلك إلى دمار الإنتاج الحرفي الداخلي. ومن الآن فصاعدا ، سيفرض على هذه البلاد نمط جديد

للتخصص تقوم بمقتضاه بإنتاج المواد الخام ، الزراعية والمنجمية، على أن تستورد في مقابل ذلك المنتجات المصنعة في الغرب الرأسمالي، وأن تتبع في ذلك سياسة الباب المفتوح، أوالتجارة الحرة وبذلك أدمجت مناطق وراء البحار، والتي كانت مكتفية ذاتيا وذات بنيان إنتاجي متنوع أدمجت في الاقتصاد الرأسمالي العالمي لكي تكون منبعا لإنتاج وتوريد المواد الخام والمواد الغذائية وسوقا واسعة لتصريف فائض الإنتاج السلعي الذي كانت تضيق عن استيعابه الأسواق المحلية للرأسماليات الصناعية الغربية، ومنذ تلك اللحظة التاريخية، سيتحدد مركز وقوة كل بلد في النظام الرأسمالي العالمي بدرجة نموه وتفوقه على الآخرين في التجارة العالمية، وبموقعه في نظام التخصص وتقسيم العمل الدوليين.

خصائص هذه المرحلة:

وسيلة التكييف لهذه المرحلة: تصدير السلع المصنعة ، الاتفاقيات التجارية الجائرة فرض سياسة حرية التجارة.

آثار التكييف على البلاد الرأسمالية: تزايد فرص التصريفالسلعي بالخارج، الحصول على الغلال والسلع الغذائية بأثمان منخفضة ، وتزايد الأرباح ونمو تراكم رأس المال.

وآثار التكييف على البلاد المتخلفة: نشوء التخصص المشوهوتقسيم العمل الدولي اللامتكافئ (التخصص في إنتاج المواد الخام) ، تدميرالاقتصاد الطبيعي، و تدمير الحرف والصناعات المحلية.

المرحلة الرابعة: مرحلة الاستعمار(نمو رأس المال الاحتكاري)والامبريالية) الاستعمار الجديد)

بدأت هذه المرحلة مع دخول الرأسمالية مرحلة الاحتكار في النصف الثاني من القرنالتاسع عشر، حيث زادت درجة تركز الإنتاج ورأس المال، وأخذت المؤسسات الصناعية الكبيرة تزيح من أمامها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، منهية

بذلك عصر رأسمالية المنافسة، وبرزت قوة رأس المال المالي ، وهو رأسمال يستخدم في الصناعة بصورة أساسية،وتسيطر عليه البنوك والشركات الصناعية ، فلم تعد مهمة البنوك مجرد التوسط لجمع المدخرات وإعادة إقراضها لمن يريد بل "غدت احتكارات قوية" تجمع تحت أيديها الجزء الأكبر من رأس المال النقدي للجماعة، وتتحكم في جانب من وسائل الإنتاج ومصادر المواد الأولية.

وبذلك دخلت البنوك في عملية الإنتاج ، ونفذت إلى الصناعة، وامتزج رأسمال البنوك برأسمال الصناعة، مكونا أقلية مالية هائلة القوة الاقتصادية، وعند هذه المرحلة تحتدم مشكلة فائض رأس المال داخل البلاد الرأسمالية الصناعية، وتنشأ الحاجة الموضوعية لتصديره والفائض هنا نسبي وليس مطلقا، بمعنى أنه لا يعني بأي حال من الأحوال ، أن هذه البلاد أصبحت تعج بوفرة كبيرة من رؤوس الأموال، ومن ثم لا تحتاج لاستثمارها بالداخل في الصناعة والزراعة والخدمات، وإنما الفائض يعني هنا أنه إذا استثمر في الداخل، فإنه سيؤدي إلى تدهور معدل الربح.

وهنا يسعى الرأسماليون للبحث عن مجالات خارجية للاستثمار يكون فيها متوسط معدل الربح أعلى من نظيره في الداخل.(وهذه هي السمة الرئيسية لرأس المال الذي يسعى دوماً للتوسع لمزيد من الربح عبر ممارسة أبشع وسائل الاستغلال والاضطهاد لكل الفقراء والكادحين في بلدانه عموماً وفي بلدان الأطراف خصوصاً)، ولهذا فقد شهدت الفترة 1875 وحتى عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، سباقا محموما، ولكن غير متكافئ بين الدول الرأسمالية الصناعية في مجال تصدير رؤوس الأموال، ولم تعد بريطانيا وحدها تستأثر بهذا التصدير وإنما سرعان ما شاركها في ذلك فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة.

فقد أصبح البحث – في هذه المرحلة– عن مغانم جديدة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من خلال تصدير رأس المال إليها للاستثمار في مجال إنتاج المواد الخام ، أصبح حقلاً للتنافس الضاري بين الدول الرأسمالية الصناعية.

ولهذا فقد تميزت الفترة الممتدة من العقد الثامن من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى بصراع محموم بين المراكز الرأسمالية الاحتكارية لاقتسام مناطق العالم وضمان احتوائها للوفاء بمتطلبات استمرار عمليات تراكم رأس المال في تلك المراكز. يشهد على ذلك أنه في عام 1900 كان 90.4٪ من مساحة أفريقيا و 75٪ من مساحة آسيا قد تم اقتسامها بين القوى الاستعمارية، لكن هذا التقسيم لم يكن متكافئا بين هذه القوى وهو الأمر الذي أجج صراعا محموما فيما بينها، انتهى بإشعال الحرب العالمية الأولى.

على أن تكييف وتطويع المستعمرات والبلاد التابعة على النحو الذي يلبي حاجات تراكم رأس المال بالمراكز الرأسمالية الاستعمارية، كان يتطلب تحقيق مجموعة هامة من التغيرات الجذرية الداخلية.

وقد تمثلت أهم هذه التغيرات في إدخال نظام الملكية الخاصة للأراضي الزراعية وإلغاء نظام المقايضة والتوسع في استخدام النقود، وإنشاء نظام نقدي ومصرفي يخضع لآليات نظام النقد الدولي آنذاك (قاعدة الذهب)، والقضاء على نظام الطوائف الحرفية وخلق طبقة عاملة أجيرة للعمل في المناجم والمزارع والمشروعات الأجنبية بأجور زهيدة لا علاقة لها بمستوى الإنتاجية.

وفوق هذا وذاك، العمل على تكوين شرائح وفئات اجتماعية موالية، ترتبط مصالحها مع المستعمر. كما استخدمت سياسة إغراق هذه البلاد في الديون الخارجية لإحكام السيطرة عليها والتدخل المباشر في شئونها الداخلية ،وفرض الاحتلال العسكري عليها فيما بعد.

ومن المؤكد أن تلك التغيرات الجذرية وما تمخض عنها من تنظيمات وقوانين وعلاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية ، أصبحت تتكفل فيما بعد بإعادة إنتاج واستمرار تقسيم العمل الدولي اللامتكافئ بين الرأسمالية المسيطرة والبلاد المتخلفة المسيطر عليها.

كـان لهـذه التغـيرات نتـائج مـدمرة عـلى مسـتقبل تطورالمسـتعمرات وأشـباه المستعمرات والبلاد التابعة، فقد تم تشويه بنيانها الإنتاجي منخلال نمـط التخصـص الذي فرض عليها وتم "شفط" فائضها الاقتصادي وحرمانها ، ومن ثم منمصـادرها الذاتية للتراكم عبر آليات الاستثمار الأجنبي وحرية التجارة.

ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية، وكان اندلاعها تجسيما لأزمـة كـبرى تمـر بهـا منظومة النظـام الرأسـمالي ، وانعكاسـا للتنـاقض الشـديد الـذي تفجـر بـين القـوى الاحتكارية في الدول الرأسمالية الصناعية (على أثر بروز ألمانيا النازية وسعيها إلى مزيد من السيطرة على الأسواق العالمية بقوة السلاح).

وما يعنينا هنا أنه في خضم هذه الحرب وما بعدها ، نشأت وتطـورت حركـات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، لتؤدي في النهاية إلى الحصول عـلى الاستقلال السياسي وخروج المسـتعمر، أو بعبـارة أخـرى إلى إزاحـة نظـام السـيطرة العسكرية والسياسـية والإداريـة المبـاشرة في المسـتعمرات وشـبه المسـتعمرات، مـع استمرار السيطرة عبر أشكال جديدة من الهيمنـة الإمبرياليـة بالتعـاون مـع الشرـائح الطبقية العليا من كبار الملاك والرأسمالية الزراعية والتجارية و الكومبرادور إلى جانب الشرائح البيروقراطية في المستعمرات السابقة.

فقد أدركت الرأسمالية العالمية التي تولت قيادتها الولايات المتحـدة الأمريكيـة بعد الحرب العالمية الثانية، أدركت أن إعادة إنتاج علاقات السيطرة والاستغلال تجـاه الدول المتخلفة سوف يتطلب أشكالا جديدة، تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المختلفـة التي طرأت على علاقات القوى النسبية الفاعلـة في العـالم .وكـان الوصـول إلى هـذه الأشكال هو أهم ما عبرت عنه مرحلة الإمبريالية.

إن السند الرئيسي الذي استندت عليه الرأسـمالية العالميـة في سـعيها الـدءوب لتجديد علاقات التبعية والسيطرة على البلاد المتخلفة حديثة الاستقلال ، كان يتمثـل في استمرارية بقاء الهيكل الاقتصادي التابع والمشوه الذي ورثته هذه البلاد من الفـترة

الكولونياليه والاستعمارية ، وما يرتبط بهذا الهيكل من شرائح وقوى اجتماعية اعتمدت مصالحها وقوتها في المجتمع على دوام هذا الهيكل.

ومهما يكن من أمر، فإننا لو ألقينا إطلالة سريعة على جوانب الخبرة التاريخية التي تراكمت في العقود الستة التي تلت الحرب العالمية الثانية، لنستخلص منها أهم أدوات الإمبريالية الجديدة التي استخدمتها المراكز الرأسمالية الصناعية لاستمرار "تكييف" البلاد المتخلفة بعد حصولها على استقلالها السياسي، **لأمكننا رصد الأدوات التالية:**

سعت الدول الرأسمالية الاستعمارية إلى إيجاد نوع من العلاقات الخاصة الثنائية مع مستعمراتها السابقة، استخدام سلاح ما سمي" بالمعونة الاقتصادية" : المعونات الغذائية والهبات والقروض والتسهيلات الائتمانية .

خلق روابط متينة مع بعض الفئات والشرائح الاجتماعية (من أشباه الإقطاعيين من كبار الملاك وكبار التجار إلى جانب ما يسمى بالوجهاء من أبناء العائلات .. الخ) ثم من رجال الحكم الجدد من كبار الموظفين المدنيين والعسكريين (البيروقراطية العليا)من أوساط البورجوازية الصغيرة والمتوسطة في الجيش والإدارة الذي ارتقوا إلى أعلى مراتب السلم الطبقي بدعم صريح من المراكز الرأسمالية ، وتحولوا إلى خدام مخلصين لمصالحها كما هو حال الفئات الحاكمة في النظام العربي اليوم .

استخدام القوة العسكرية لوقف تطور بعض البلدان وتفكيكها (العراق والصومال والسودان وفلسطين) وكذلك أسلوب المعونات العسكرية التي قدمت لكثير من الأنظمة الديكتاتورية والرجعية لحماية وتأمين الأمن الداخلي لهذه النظم وقمع أي حركات ثورية بالداخل، ودمجها ضمن الإستراتيجية العسكرية للرأسمالية العالمية، من خلال إقامة القواعد العسكرية والدخول في الأحلاف واتفاقيات الأمن المتبادل (السعودية والإمارات وقطر ودبي والبحرين ... إلخ).

كانت محصلة هذه الأدوات الهامة، استمرار هذه البلاد مجالا مفتوحا أمام

الصادرات الاستهلاكية من البلاد الرأسمالية، ومجالاً مربحا للاستثمارات الأجنبية ومصدرا غنيا ورخيصا للمواد الخام، دون أن تتحقق فيها أي تنمية ذات بال في مجال قواها الإنتاجية وتنويع بنيانها الإنتاجي في سياق تكريس مظاهر وأدوات التخلف والتبعية كما هو حال بلدان النظام العربي الرسمي في هذه المرحلة ، حيث تعمقت تبعية وخضوع الشرائح الطبقية الحاكمة في بلادنا العربية للهيمنة والشروط الأمريكية- الإسرائيلية، ما يؤكد على فقدان هذه الأنظمة لوعيها الوطني بعد أن فقدت وعيها القومي ولم يعد لها من هم سوى المزيد من استغلال ونهب ثروات شعوبها التي باتت منشدة معاناتها وحرمانها تتطلع بشوق للمشاركة في تغيير وتجاوز هذا الواقع المهزوم.

خصائص هذه المرحلة:

1 – مرحلة الاستعمار

كانت وسيلة التكييف لهذه المرحلة: تصدير رؤوس الأموال الخاصة، إغراق المستعمرات في الديون، الاحتلال العسكري والسيطرةالسياسية، القواعد العسكرية.

آثار التكييف على البلاد الرأسمالية: مزيد من أسواق التصريف الخارجي الحصول على المواد الخام بالأسعار منخفضة ، زيادة الأرباح المتحققة بالخارج ، و إمكان زيادة الأجور ورفع مستوى المعيشة.

وأما آثار التكييف على البلاد المتخلفة: مزيد من تشويه النتاج المحلي ، فقدان الفائض الاقتصادي وإضعاف التراكم المحلي، فقدان السيطرة على توزيع وتخصيص الموارد، و فقدان الاستقلال السياسي.

1- مرحلة الامبريالية (الاستعمار الجديد)

إخضاع عمليات التنمية لشروط تراكم رأس المال

وكانت وسيلة التكييف لها: بقاء الهيكل الاقتصادي للبلاد المتخلفة دون تغيير بعد تحررها سياسيا ، المعونات الاقتصادية والعسكرية، التأثير في اتجاهات التنمية العدوان الاقتصادي والعسكري.

وآثار التكييف على البلاد الرأسمالية : تجديد علاقات السيطرة والتبعية على البلاد المتخلفة، إخضاع عمليات التنمية لشروط تراكم رأس المال، ومزيد من نهب الفائض الاقتصادي.

أما آثار التكييف على البلاد المتخلفة: زيادة التبعية والتجارية والتكنولوجية مع المراكز الرأسمالية ، تعويق عمليات التنمية ، فقدان الفائض الاقتصادي.

خامساً : مرحلة العولمة الرأسمالية الأحادية وصولاًإلى الأزمة المالية العالمية الراهنة:

لم يعد ثمة خلاف على أن المتغيرات العالمية ،النوعية المتدفقة ، التي ميزت العقدين الأخيرين من القرن العشرين، في السياسة والاقتصاد و التطور العلمي ، شكلت في مجملها واقعاً تاريخياً معاصراً و رئيسياً وضعكوكبنا الأرضي على عتبة مرحلة جديدة في القرن الحادي و العشرين ، لم يعهدها من قبل ، و لم يتنبأ بمعطياتها ووتائرها المتسارعة أشد الساسة و المفكرين استشرافا أو تشاؤماً و أقربهم إلى صناع القرار ، خاصة ذلك الانهيار المريع في كل من المنظومة الاشتراكية العالمية و منظومة التحرر القومي من جهة و الانحسار أو التراجع المريع أيضاً ، و لكن المؤقت للبنية الأيديولوجية أو الفكرية لقوى الاشتراكية و التحرر القومي من جهة أخرى ، الأمر الذي أخل بكل توازنات القوة و المصالح وفق مفاهيم و أسسا لثنائية القطبية التي سادت طوال حقبة الحرب الباردة السابقة ، ووفر معظم مقومات بروز مرحلة الأحادية القطبية أو العولمة منذ ثمانينات القرن الماضي، التي اقترنت بالإمبريالية

الأمريكية التي استطاعت –حتى تفجر الأزمة العالمية المالية في سبتمبر -2008 استكمال فرض هيمنتها على مقدرات هذا الكوكب بحكم ادعائها أنها المنتصر الوحيد، و بالتالي صاحبة الحق الرئيسي- في رسم و تحديد طبيعة و مسار العلاقات الدولية في المرحلة الجديدة وفق آليات ومفاهيم الليبرالية الجديدة لكن تفجر أزمة الرأسمالية الراهنة أكد بصورة جلية على دحض أفكار منظري الليبرالية الجديدة أو نهاية التاريخ أو سقوط الايدولوجيا ، بمثل ما أكد أيضا على صحة ما تنبأ به كارلماركس قبل 150 عاما بالنسبة لطبيعة الاقتصاد العالمي في مطلع القرن الحادي والعشرين، وذلك استنادا إلى تحليله للمجتمع البورجوازي حيث أشار إلى أن مولد الاقتصاد الدولي المعولم هو أمر ملازم لنمط الإنتاج الرأسمالي ، وأن هذه العملية ستولد ليس نموًا ورفاهية فقط ، كما كان يبشر به منظرو الرأسمالية وساستها ، بل أيضا تولد نزاعات عنيفة وأزمات اقتصادية ومظالم اجتماعية ليس في بلدانها فحسب بل – وبصورة أكثر بشاعة- في بلدان الأطراف عموماً وبلدان وطننا العربي خصوصاً من حيث إبقائها رهينة للتبعية والتخلف والخضوع والهيمنة واحتجاز تطورها الصناعي وتنميتها الاقتصادية المستقلة[1].

---

[1]- الدكتور/ إسماعيل محمد هاشم، محاضرات في التطور الاقتصادي، 1978، دار النهضة العربية بيروت، (ص68-149). كارل ماركس رأس المال"، المجلد الأول. د.فؤاد مرسى الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة، العدد 147 ، الكويت،1990.هانس بيتر مارتين و آخر، ترجمة د.عدنان عباس على،مراجعة وتقديم أ.د.رمزي زكى، فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ،سلسلة عالم المعرفة،العدد 238الكويت، .1998. هانس بيتر مارتين و آخر، ترجمة د.عدنان عباس على،مراجعة وتقديم أ.د.رمزي زكى، فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ،سلسلة عالم المعرفة،العدد 238الكويت، .1998. د.رمزي زكى الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية العالمية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 226 الكويت،1997. عبد الوهاب الكيالي،موسوعة السياسة،الجزء الثاني، المؤسسةالعربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، لبنان،1990.عبد الوهاب الكيالي،موسوعةالسياسة،الجزء الخامس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت , لبنان،1990.رمزي زكي: الليبرالية المستبدة، سينا النشر – القاهرة، ط1993،1، ص**10**.40- د .حازم الببلاوي،مقالة: عن التقدم التكنولوجي واليد الخفية.
http://www.ahram.org.eg/56/2010/01/24/4/4576.aspx.
برهانغليون،مقالة: في مخاطر الخلط بين الديمقراطية .
والليبرالية**http://www.aljazeera.net/Portal/Temp...ailedPage.aspx**

مضامين النزعة الاستعمارية ارتباطاً بتطور رأسمالية المنافسة .

فإن الاستعمار الذي يقوم بمجموعة من الأعمال التي من شأنها السيطرة أو بسط النفوذ بوساطة دولية أو جماعة منظمة من الناس على مساحة من الأرض لم تكن تابعة لهم أو على سكان تلك الأرض ، أو على الأرض والسكان في آن واحد ، وأما الاستعمار الجديد هو أسلوب السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية على دولة أو مجموعة دولمع الاعتراف باستقلالها وسيادتها مبتعدا عن أساليب الاستعمار التقليدية واستخدام وسائل خاصة في تحقيق أغراضه، هما خطين سياسيين نهجتهما الامبريالية من أجل إخضاع و استغلال الدول و الشعوب المضطهدة ، فحتى الحرب العالمية الثانية لم نكن نعرف سوى الاستعمار المباشر، أما شكله الجديد فلم يظهر إلا بعد هذه الحرب، و رغم ذلك فمن حيث المضمون لا يمكن أن نجد فروقا أساسية بين هذين الخطين إلا الفرق الأساسي في إعادة الصياغة لأشكال الاستعباد و الهيمنة و استغلال الدول المتأخرة، حتى أصبحت أشكالا متسترة و مخفية فإن الحزب الشيوعي الصيني قام سنة 1963 إبان الصراع الكبير الذي عرفه حول الخط العام للحركة الشيوعية العالمية فسر هذه الظاهرة على النحو التالي"إن الامبرياليين بعد الحرب العالمية الثانية لم يتخلوا عن الاستعمار، لكنهم أعادوا صياغته في شكله الجديد ".(1) لذا سنقف عند مظاهرالنزعةالاستعمارية المتمثلة بنمو المؤسسات الرأسمالية الاحتكارية فيمجالات مختلفة،لاستغلال مصادر الموارد الأولية وبخاصة اللازمة لصناعة الحديد والفحم، وامتلاك رصيد كبير من الذهب ، وتحول المصارف المالية إلى مؤسسات احتكارية للرأسمالية وانتشارها في أماكن مختلفة من العالم وتصدير رؤوس الأموال إلى الخارج، لتسهيل التغلغل السياسي والعسكري والاقتصادي، وتكبيل إرادة الشعوب الضعيفة.

---

[1]- حول الاستعمارالجديد – الحزب الشيوعي الهندي (الماركسية اللينينية) الحرب الشعبية.
http://sihanafi.com/index.php?option=com_content&view=article&id=959:2010-07-28-07-05-34&catid=55:2010-04-23-22-05-15&Itemid=74

ويترتب على هذه مظاهر النزعة الاستعمارية السيطرة نتائج:

أ- السيطرة على بلاد معينة والتوسع من خلالها على حساب أراضي بلاد أخرى.

ب- إيجاد أساليب للتعامل مع أبناء المنطقة المستعمرة على أسس غير متكافئة.

ت- ظهور التنافس بين الدول الاستعمارية بغرض الحصول على أكبر قدر من المستعمرات.

ث- الوصول إلى اتفاقات لتقسيم مناطق النفوذ العالمي، مثل اتفاقية سايكس بيكو1916، وسان ريمو 1920م.

ج- تغلغل الاستعمار داخل الإمبراطوريات القديمة بغرض إضعاف مؤسساتها وأجهزتها ، وعناصرها ثم تفكيك أوصالها.

ظهور مشاكل وأزمات إقليمية سواء على الحدود أو الأقاليم في أماكن عدة من العالم مما أسهم في إندلاع مشاكل عالمية كالأزمة المراكشية.

" إن الامبريالية اضطرت إلى تغيير الشكل القديم للسيطرة الاستعمارية المباشرة في بعض الأرجاء من أجل تكريس السيطرة الاستغلال الاستعماريين معتمدين في ذلك على العملاء الذين تم تكوينهم و انتقاءهم " .

إن الامبريالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية تستعبد وتراقب الدول المستعمرة وتلك التي طالبت باستقلالها ، و ذلك عبر تنظيم و تشكيل الأقطاب العسكرية ، بناء القواعد العسكرية، خلق فيدراليات ، تدعيم الأنظمة الفاشية، فباسم الدعم الاقتصادي أو عبر أشكال أخرى أصبح الامبرياليين يملكون هذه الأسواق (الدول) لبضائعهم و كمصادر للمواد الأولية ، يستنزفون الثروات ، و يمتصون دماء السكان في هذه الدول.

إن الامبرياليين يستخدمون الأمم المتحـدة كـأداة فعالـة مـن أجـل التـدخل في القضايا الداخلية للدول بغية إخضاعها لاحتلالات عسكرية، اقتصادية، و ثقافية، أما عندما لا يستطيعون ذلك بالأشكال السلمية ، فإنهم يلجـأون إلى تنظـيم الانقلابـات العسـكرية و تـدبير الاغتيـالات أو يلتجئـون إلى التـدخل العسـكري و الاسـتعمار المباشر.[1].

فعليه فإن النظام الرأسمالي يقوم على حرية المنافسـة بـين المؤسسـات الاقتصـادية مما يؤدي إلى إفلاس المؤسسات الصغرى واندماجها مع المؤسسـات الكـبرى في إطـار ما يسمى بالتركيز الذي يتخذ شكلين أساسين هما :

-**التركيز الأفقي**: هو اندماج شركات لها نفس الإنتاج .

-التركيز العمودي: هو اندماج عدة مؤسسات لها اختصاصات متكاملة تهـيمن على الإنتاج من البداية إلى النهاية .

تمخض عن ظاهرة التركيز أنواع مختلفة من المؤسسات القوية مثل :

- **التروست** : هـو انـدماج عـدة مؤسسـات تحـت إدارة واحـدة مـع فقـدان المؤسسات المندمجة لشخصيتها القانونية والمالية.

- الكارتيل اتفاق عدة مؤسسات بهدف الحد مـن المنافسـة عـن طريـق توحيـد الأسعار وتوزيع الأسواق. مع احتفاظ المؤسسات المتفقة بكامـل اسـتقلالها القـانوني والمالي .

- **الهولدينغ**: مؤسسة مالية تراقـب شركـات متعـددة عـن طريـق امتلاكهـا الغالبية الأسهم مع احتفاظ الشركات المراقبة باستقلالها القانوني .

---

[1] - http://smj-2076.maktoobblog.com/1619691 الاستعمار-الامبريالي-ومظاهر-الهيمنة/إعداد : علاء الدين حسن بن دردفبمقر بلدية (روما) بايطاليا 2009-6 -11.

ساهم تطور الاقتصاد الرأسمالي المنافس في ظهور أزمات دورية كـأزمتي 1837 بانجلترا و 1857 بولايات المتحدة الأمريكية ومـن أسـبابها فـائض الإنتـاج، وكثـرة الاستثمارات والمضاربات المبالغة في تقديم القروض.

فالرأسمالية التنافسية وفق التحليل المادي للتطور التاريخي للمجتمعات قسمت الماركسية مراحل التطور حسب العلاقات الإنتاجية السـائدة فقبـل أن يظهـر الحكـم الإقطاعي المطلق كان التنافس بين الأسياد وفي المرحلة الرأس مالية كذلك تم التقسيم إلى مرحلة النشوء والتي تسمى الثـورة البرجوازيـة التـي تتطـور لتـدخل في المرحلـة التنافسية قبل أن تدخل في مرحلة الإنتاج الاحتكاري ومرحلة الرأسمالية التنافسية هي مرحلة يسود فيها علاقات التنافس بين المنتجين ويأتي التنافس غالبا من خلال تخفيض الأسعار وذلك من خلال رفع ساعات عمل العمال وتخفيض الأجور لكـن اسـتمرار التنافس سوف يولد شركات كبرى احتكارية تقضي على العهد التنافسي.[1]

لا جدال أن هناك عدداً من الدوافع الأساسية التي تحكمت في نشـوء الظـاهرة الاستعمارية لاستمرارها لفترة طويلة من الوقت، وهذه الـدوافع لـيس مـن الصـعب تحليل مصادرها لاسيما وأن الدول الاسـتعمارية حاولـت باسـتمرار أن تتسـتر عليهـا وتنكرها ومن ذلك أنها نادراً ما كانت تضع عامل التوسع والاسـتغلال الاقتصـادي كدافع لتحكمها الاستعماري، وإنـما حاولـت أن تركـز دوافعهـا في نطـاق مـا أسـمته بدورها التاريخي ورسالتها الحضارية في المجتمع الدولي ، وهي التي نفـذتها لأسـباب إنسانية ، وهو إدعاء بالطبع لا ينهض على أي أسـاس ولا يسـتند إلى أي حقيقـة مـن

[1]- الموسوعة الحرة:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%A9

حقائق التاريخ المعروفة إن المستعمرات كانت تمثل من وجهة نظر الدول الاستعمارية مصادر ضخمة ورخيصة للمواد الخام ، وأسواقاً يمكن استغلالها في تصريف الناتج الصناعي الذي تفيض به أسواق الرأسمالية المتقدمة، فضلاً عن توفر العمالة البشرية الرخيصة ، وغير ذلك من تسهيلات النقل والمواصلات التي هي في التحليل الأخير عصب التجارة الدولية وشرايينها الحيوية.

يمكن القول بأن بداية تأثير العامل الاقتصادي كقوة مهمة فيالاستعمار تعود إلى عهد الثورة الصناعية التي حدثت في بعض الدول الأوروبية الكبرى منذ القرن الثامن عشر ، فهذه الثورة الصناعية اقترنت بجملة مؤثرات منها:-

(1) **تزايد معدلات الكثافة السكانية** في هذه المجموعات من الدول الأوروبية الأمر الذي جعل من الهجرة إلى الخارج والتوطن في المستعمرات ، الحل السريع والفعال لمشكلة الانفجار السكاني، وبالطبع فإن تلك الهجرات كان لابد وأن تتجه إلى المناطق الخارجية ذات الكثافة السكانية الأقل ، وذات الموارد الطبيعية والإمكانات الاقتصادية الأضخم في نفس الوقت، ومن أمثلة هذه الهجرات الواسعة : هجرة الأيرلنديين، والإيطاليين والألمان إلى الولايات المتحدة الأمريكية طمعاً في ثرواتها الطبيعية غير المستغلة.

(2) **تزايد معدلات الإنتاج الصناعي** الذي جاء كنتيجة طبيعية للتحول في اتجاه تطبيق أنماط مقننة وأساليب تنظيمية أكثر تطوراً من سابقتها، و كنتيجة للتوسع في استخدام الآلات وتضاعف حجم رؤوس الأموال التي وظفت في قطاع الاستثمار الصناعي، وكل ذلك أبرز المشكلة الخاصة بكيفية توفير الأسواق الخارجية القادرة على امتصاص فائض الإنتاج الصناعي الرأسمالي حتى لا يتسبب قصور معدل الاستهلاك عن معدل الإنتاج في حدوث كساد أو انكماش تكون له عواقبه الاقتصادية الوخيمة.

(3) **إن رؤوس الأموال الاحتكارية** التي قامت بالدور الرئيس في تمويل عمليات الإنتاج الرأسمالي ، كانت تحتاج إلى المستعمرات كمنفذ يؤمن المزيد من إمكانات

النمـو والتوسـع في نشـاط المؤسسـات والشـركات الماليـة، فالأسـواق الداخلية وصلت إلى حد التشبع، وكانت الفائدة المتحققة من إقراض رأس المال في الداخل أقل بكثير مما كان يمكـن أن يتحقـق جـراء التوسـع في الاسـتثمارات الخارجية ، وتأكيداً لهذا الإدعاء ، فإن إنجلترا كانت أكبر مركز مالي في العالم ، كما كانت صاحبة المركز الأول في عمليات الإقراض الـدولي، وقـد اتفـق ذلـك مـع كونها الدولة الاستعمارية الأولى وقتها.

(4) إن التوسع الصناعي والإنتاجي، وما ارتبط بـه مـن نشـاط مـالي متزايـد أخطـر الحاجة إلى السيطرة على مصادر رخيصة ومضمونة للمواد الخام لتدعيم القاعدة التي يرتكز عليها ذلك التوسع. ومن ناحية أخرى ، فإنهـا كانـت تشـكل عـاملاً أساسياً من عوامل القوة العسكرية للدول الاستعمارية ، وكانت تنمية هذه القوة العسكرية شرطاً ضرورياً لقدرتها على الاستمرار في عملية التوسع الاسـتعماري و الاقتصادي في نفس الوقت . وهذا الاسـتغلال لإمكانيـات المسـتعمرات مـن الموارد الطبيعية ، والمواد الخام أدى إلى استنزاف اقتصادياتها دون أن تحصل عـلى تعويض مناسب بالمقابل.[1]

المرحلة الأولى (الرأسمالية ما قبل الاحتكارية) أو رأسمالية المنافسة حيث كانـت تغلب على النشاط الرأسمالي حرية الممارسة والمنافسة التامة بين المشروعات والأنشـطة وقد جاءت المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) لتؤكد عـلى ضرورة إزالـة كـل الحـواجز والعراقيل من أمام التطور العفوي للرأسمالية في هذه المرحلـة التـي اسـتمرت طـوال القرن التاسع عشر هيمنتبريطانية على الاقتصاد العالمي.[2]

---

[1]- سعيـد الجهـاني ، فـي 9 مـارس 2010لاسـتعمار الامبريـالي ومظـاهر الهيمنـة-http://smj-2076.maktoobblog.com/

[2]- الموسوعة العربية – الرأسمالية-http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=927=5&vid

فنحن نتحدث عن دول رأسمالية استعمارية ذات قواعد إنتاجية متطورة وبالتـالي لها مصالح خارجية متجذرة بما يدفعها للتنافس فيما بينها. أما في حالة تمتع أوروبا بقوة مناسبة فهي لا بد أن تنقل التنافس إلى صراع. وهذا يشـير إلى جـوهر مسـألة المنافسـة في رأس المال. فليس صحيحاً أن المنافسة هي فقط بين أفراد وشركات ، بل هي أيضـاً ويجب أن تصبح بين دول وجيوشها لخدمة الشركات والأفراد.

لقد عادت أوروبا إلى المشهد بقوة ملموسة بعد تعزيز الاتحاد الأوروبي وتوحيد عملتها، وبالتـالي فهـي تُعـد نفسـها لتحسـين شروط اقتسـام الضـحايا مـع أمريكـا. وهو الاقتسام الذي يأخذ الآن حالة المنافسة، ومن يدري متى يرتفع إلى حالة الصراع.

وما دمنا في مرحلة المنافسة، تفيـد الإشـارة إلى أن المنافسـة تأخـذ أحيانـا حالـة احتكار مزدوج أو متعدد بين فريق من الأطراف. وهذا يفتح على حصول احتكـارات غير اقتصادية مباشرة تكون في أساسها ومردودها اقتصادية أو مصلحيه مادية.[1]

المرحلة التي بدأت في منتصف القرن الثامن عشر سادتها الرأسـمالية التنافسـية حيث تنافس العشرات والمئات من المنتجين والتجار داخل الأسواق المحلية والقومية وداخل السوق العالمي على إنتاج و توزيع نفس النوع من السلع، وقد توفرت في تلك المرحلة الحرية في انتقال السلع و رأس المال والعمالة عـبر الحـدود القوميـة، وامتـدت علاقات الإنتاج الرأسمالية من غرب أوروبا لتتسيد على كل كوكب الأرض، وكانـت الطبقة العاملة تعيش عـلى الحـد الأدنـى مـن ضرورات الحيـاة، و تعـانى في غالبيتهـا العظمى من البؤس، و عدم الاستقرار في العمل، ومـن عـدم وجـود أي ضـمانات أو حقوق اجتماعية تحميها سواء أثناء العمل أو التقاعد، ومحرومـة في نفـس الوقـت مـن تشكيل نقابتها وأحزابها، و من ممارسة الضغط على أصحاب العمل، و لم تـتمكن مـن إجبارهم على قبول تحسين ظروف حياتهم وعملهـم، فقـد كانـت محرومـة أيضـا مـن

[1]- الاتحاد الاوروبي...نفاق سياسي واستعمار رأسمالي ثابت عكاوي – كنعان
http://www.mokarabat.com/m613.htm

الحقوق السياسية المتمثلة في حق الاقـتراع العـام والترشـيح والانتخـاب للمجـالس النيابية، ولما كان العلم لم يكن قد تدخل بقوة في هذه الفترة في الإنتـاج فقـد كانـت في غالبيتها عمالة يدوية غير مؤهلة علميا.(1)

العلاقة بين الدولة والرأسمالية الاحتكارية

يقصد بالاحتكار في المصطلح الاقتصادي، إنفراد مشروع واحـد بعـرض سـلعة ليس لها بديل، وشرط وجود الاحتكار اختفاء المنافسـة التـي يَعْـرِضُ بهـا الاحتكـار السلعة.(2)

إن رأسمالية الدولة الاحتكاريـة أعـلى طـور للرأسـمالية في مرحلتهـا السـائدة في البلدان الرأسمالية المتقدمة اقتصادياً، ولقد ظهرت رأسـمالية الدولـة الاحتكاريـة مـن خلال التطور الرأسمالي نتيجة للتناقض بين رأس المال والعمـل مـن جهـة ، وبسـبب تركز رأس المال وازدياد الطابع الاجتماعي لقوى الإنتاج من جهة أخرى ، ويمكن أن يضاف إلى ذلك الظروف التي رافقت الحربين العالميتين وقيام الدول الاشتراكية، ثم ما طرأ على النظام الرأسمالي القديم، وتنامي حركات التحرر القومي.(3)

إن مفهوم الرأسمالية الاحتكارية للدولة هو مفهوم لينيني استخدم أول مرة عـام 1917، حين قال في " الكارثـة المحدقـة وكيـف نحاربهـا"-تشريـن الأول 1917:" يفترض ديالكتيك التاريخ بالتحديد أن الحرب، التي عجلت بصورة عظيمة في تحـول الرأسمالية الاحتكارية إلى رأسمالية دولة احتكارية، هي نفسها قربـت الإنسـانية كثـيرًا من الاشتراكية... إن رأسمالية الدولة الاحتكارية هي تحضير مادي كامل للاشتراكية، إنها المدخل إلى الاشتراكية، إنها العتبة التاريخية التي لا تفصل بينها وبين الاشتراكية أية عتبة وسيطة".

1- سامح سعيد عبود 2010 / 10 / 3 محطات فى تطور الرأسمالية http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=230817

2- الموسوعة العربية الاحتكار.-http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=272

3- رفعت محجوب، الاقتصاد السياسي (دار النهضة، القاهرة 1973).

وخلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين (1919-1939) ازداد تركز وتمركز رأس المال، وبرزت فيها الاحتكارات الرأسمالية الضخمة، وتعرض فيها النظام الرأسمالي لكثير من الاضطرابات، وأزمة الكساد الكبير (1929- 1933)، وبروز الحروب النقدية والكتل التجارية، وانهيار قاعدة الصرف بالذهب في خضم كل هذا ازداد التدخل الحكومي على نحو واضح لمواجهة أزمات الرأسمالية في تلك الفترة. وتعتبر نظرية الاقتصادي الفرنسي ب بوكارا الأطروحة النظرية الأكثر دقة في مجال تحليل الرأسمالية الاحتكارية للدولة **إن العناصر الأساسية الثلاثة لأطروحة بوكارا هي:**

1. تعبر الرأسمالية الاحتكارية للدولة عن مرحلة ضرورية لتطور نمط الإنتاج الرأسمالي، حيث تفرض تناقضات هذا النمط، الذي يتم التفكير به بصيغ فائض التراكم، بتدخل الدولة في طريقة خلق وامتصاص الفائض الاقتصادي.
2. تدخل الدولة للحصول على الرأسمال ثم لتعيد تمليكه للرأسماليين.
3. تسمح تناقضات الرأسمالية الاحتكارية للدولة بقيام " ممارسة عملية تساعد على التغيير" الديمقراطية المتقدمة"[1].

على أن القبول الواسع بالتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي بدول المنظومة الرأسمالية قد تجلى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتبني الكاسح للفلسفة الاقتصادية الكينزية. فقد أثبت كينز في نظريته العامة للنقود والفائدة والتوظيف(1936) أن هناك ميلا متأصلا في النظام الرأسمالي يعرضه لعدم التوازن، وهو ميل نابع من آلياته الداخلية وبسبب الأزمات الاقتصادية بشكل دوري من جراء عدم التناسب الذي يحدث بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي. ونظرا لأن النظام يعجز عن أن يولد من ذاته وبطريقة تلقائية سبل إنعاشه والقضاء على البطالة وهو يمر بمرحلة الكساد الدوري، أو سبل تجنبه لمخاطر التضخم وهو يمر بمرحلة

[1] - أندريه كوندر فرانك، الرأسمالية و التخلف في أمريكا اللاتينية، 1968 (ص105).

التوظيف الكامل، فقد نادى بأن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على أن يلعب دور العامل الموازن أو التعويضي في الطلب الكلي.

وقد تم في ذلك روشته المعرفة لمواجهة الأزمات الدورية، والتي يلعب التدخل الحكومي فيها دور الطبيب المعالج[1].

وهكذا فإن الرأسمالية الاحتكارية للدولة هي جمع قوى الاحتكارات وقوى الدولة في آلية موحدة، تستهدف الوقوف في وجه التناقضات الناجمة عن فائض التراكم أو فائض الإنتاج الرأسمالي. ثم إن اتجاه فائض التراكم، بوصفه تعبيرا عن اتجاه المعدل المتوسط للربح للانخفاض، لا يشكل ظاهرة جديدة، بل، إنه ملازم لنمط الإنتاج الرأسمالي. لكن ما تتميز به الرأسمالية الاحتكارية للدولة هو الصفة المزمنة والعامة لظاهرة فائض التراكم. وإجمالا تعاني مجتمعات البلدان الرأسمالية في الغرب أكثر فأكثر من فائض رأس المال. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ازداد تدخل الدولة في معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة التي تبنت النظرية الكينزية، وقبلت البرجوازية الاحتكارية مبدأ التدخل الحكومي، باعتبار ذلك أصبح يخدم مصالحها، ما دام كينز استهدف، وبإخلاص شديد، حماية النظام الرأسمالي وتأمينه ضد الاضطرابات الاجتماعية وزحف الاشتراكية عليه.

لقد تطورت في صيرورة الرأسمالية الاحتكارية للدولة، خاصة مع ازدياد تركز وتمركز رأس المال المؤسسات العملاقة المسماة الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تلعب هذه المؤسسات اليوم دورا مهما على صعيد العالم الرأسمالي.. وتسمى لدى المتخصصين الاقتصاديين الشركات متعددة القومية أو فوق القومية، وهي ليست متعددة الجنسيات إذ أن لها جنسية واحدة، هي جنسية (الوطن الأم)، إنما توزع استثمارها المباشر الأجنبي بطريقة غير متساوية، اجتماعياً وجغرافياً، على مستوى العالم كله. .

[1]- لمزيد من التفاصيل راجع:
John M.keynez:The General Theory Employment,Interst and Money
Macmillan and Go .Ltd.London,1936

و تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أرقى أشكال الاستثمار المعاصرة للإنتاج الرأسمالي، وأهم الأدوات المسؤولة عن الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بملكية أصول ثابتة في الخارج، وحق إدارة هذه الأصول.. وتكمن إستراتيجيات هذه الشركات في صوغ دور وتوزيع الاستثمار الأجنبي، كعنصر مكون أساسي في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية.

وكان نشاط هذه الشركات المتعددة الجنسيات تبلور بعد الحرب العالمية الثانية وإعادة اعمار أوروبا، حيث لعبت الشركات الأمريكية دورا رائدا في مجال الاستثمار الأجنبي. وتميزت طرق الاستثمار لدى الشركات المتعددة الجنسيات، بسمات مختلفة عن طرق الاستثمار التقليدية المعروفة لتصدير رأس المال الذي يقوم على أساليب الإقراض، أو الاستثمار بالسندات المالية، التي تنطوي على عنصر- المخاطرة. كما أن عمل الشركات المتعددة الجنسيات الذي يخدم حركة الاستثمار المباشر لرأس المال في السوق العالمية ، و بالتالي يخدم النظام الرأسمالي الاحتكاري، يتناقض مع قوانين عمل الرأسمالية التقليدية، التي تفترض عدم قابلية عوامل الإنتاج للانتقال من بلد إلى آخر، ووجوب بقاء استثمار رأس المال في إطار السوق الوطنية أن يهاجر إلى خارج سوقه الوطنية.

يتميز الإنتاج العالمي للشركات المتعددة الجنسيات بالإنتاجية العالية، وبتوظيف الخلق والإبداع التكنولوجيين من كل ما توصل إليه العالم في هذا المجال. ويقوم رجال الأعمال الأمريكيون وأشقاؤهم من البلدان الصناعية الأخرى بإيجاد هذا الاقتصاد بواسطة نوع جديد من التنظيم: المؤسسات أو الشركات المتعددة الجنسيات. وتمتد المئات من هذه الشركات عبر الحدود الوطنية لتنتج السلع والخدمات في الخارج بهدف إشباع حاجة مستهلكي العالم كافة. وعلى عكس المؤسسات التجارية للقرن الماضي فإن المؤسسات المتعددة الجنسيات تضمن سهولة انتقال عوامل الإنتاج- رأس المال التكنولوجيا، وتكنيك الإدارة- وكذلك سهولة انتقال البضائع.إنها تطلب النمو

والربح في كل مكان تبدو فيه الآمال والمردودات عالية جدا. إنها تجمع كميات جديدة من رؤوس الأموال، وتطور المصادر غير المستثمرة وتسعى بمهارة نحو الفرص الجديدة. **و إن نتيجة كل ذلك هي إسراع النمو الاقتصادي،** ورفع مستوى المعيشة في البلدان الصناعية والبلدان السائرة في طريق التقدم[1].

إن الشركات المتعددة الجنسيات تطبق في إستراتيجياتها المبدأ القائل " ليس لرأس المال وطن... بل وطنه سوق الاستثمار"، وهي تمثل الآن المحرك الأساس في الاقتصاد المعولم. وتخلق تحالفاتها الإستراتيجية سوقا عالمية بالغة التفاوت، قائمة على احتكار القلة ، وليست خاضعة لمقتضيات النموذج التنافسي التام التي تتسم بها الرأسمالية التقليدية. وتخوض الشركات المتعددة الجنسيات صراعاً تنافسياً ضارياً وفتاكاً. وهي تستخدم كل إستراتيجيات الأعمال المتاحة لإقصاء بعض اللاعبين المنافسين عن شبكاتها ، و حبس آخرين حبسا وثيقا داخل هذه الشبكات، وتنعم هذه القلة الاحتكارية بالمزايا الكبرى "للمحرك الأول" ...**و يمكن لنا أن نضع تمييزاً مفهوماً بين أربعة أنماط تنظيمية من الأعمال الكونية للشركات متعددة الجنسيات مستخدمين أسماءهم وهي:**

1- الشركات التي تعتمد على الحضور المحلي القوي من خلال تحسس الفوارق القومية والاستجابة لها" الشركات متعددة القومية".
2- الشركات التي تستثمر معرفة وقدرات- الشركة الأم من خلال الانتشار والتكيف العالميين" الشركات العالمية".
3- الشركات التي تحقق أفضليات في الكلفة من خلال مركزة العمليات على النطاق الكوني"الشركات الكونية".
4- الشركات التي تبعثر نشاطاتها على وحدات متخصصة، ومستقلة نسبياً، سعياً لتحقيق القدرة التنافسية الكونية من خلال المرونة متعددة القومية، ومن خلال

---
[1]- ستيفن هايمر، كفاءة(تناقضات) المؤسسات المتعددة الجنسيات 1970.

قدرات تعلم المعرفة وتطويرها على نطاق العالم "الشركات العابرة للقوميات"(1).

إن عمل الشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا هو بمنزلة هدم كلي للإيديولوجية الاقتصادية النيو كلاسيكية، والنيو ليبرالية، التي تفترض الحصول على أقصى الأرباح في سوق (وطني ودولي) يقوم فيه تنافس صاف وتام لا بد أن يقود إلى أقصى حدود الرخاء الجماعي (وطني وعالمي) والفردي. و" ينتج" المنظرون الاقتصاديون المدافعون عن الشركات متعددة الجنسيات نظرية جديدة، لأقصى الأرباح الاحتكارية في سوق تنافس دولي لقلة محتكرة التي تقود إلى تحقيق أقصى حدود الرخاء لقلة من الاحتكارات الدولية.

وتتهم معظم البلدان النامية الشركات متعددة الجنسيات بخضوعها لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، وبوضع القرارات المتعلقة بالحياة المحلية بيد مراكز قياداتها الموجودة في نيويورك ولندن وطوكيو: أي وضع المهام المتعلقة بالدولة الوطنية في العالم الثالث تحت سيطرة الشركات متعددة الجنسيات. ذلك أن تطور رؤوس الأموال عبر الأوطان، يمثل مرحلة جديدة للرأسمالية الاحتكارية للدولة، والتي تقع نفسها ضمن الطور الإمبريالي للرأسمالية الموضحة سماتها من قبل لينين. فسياسة الدولة في العالم الثالث بشكل خاص، لا تعارض رؤوس الأموال الأجنبية، بل إنها تعكس وتخدم حاليا في جزء متنام، مصالح الشركات متعددة الجنسيات.

لقد أحدثت الشركات متعددة الجنسيات تبدلاً حقيقاً في الرأسمالية لجهة تدويل الإنتاج، والأسواق، ورأس المال، واندماج مجالات الإنتاج الرأسمالي في المرحلة التنافسية التي كانت تجد تجسيدها في رؤوس الأموال الخاصة بكل مجال. وتعبر الشركات متعددة الجنسيات عن اندماج الرأسمال المصرفي والصناعي في الر أسمال المالي، حين تقضي

1- بول هيرست- جراهام طومبسون- ما العولمة- ترجمة فالح عبد الجبار- عالم المعرفة- العدد 273، سبتمبر 2001(ص134).

على استقلال المجالات الثلاثة، عبر دمجها جميعها في مركز قراراتها، من أجل إلغاء احتفاظ الرأسمال التجاري بجزء من فائض القيمة، واستبدال العمل القاصر للتنظيم الذاتي للسوق، بالنسبة للإنتاج، بالآليات المخططة.

ولا بد من القول إن الاندماج الذي يتم بواسطة الشركات متعددة الجنسيات، والذي يؤدي إلى إلغاء الرأسمال التجاري، يعود الفضل في توضيحه نظريا إلى هيلفردنك. أما اليوم فيقدم لنا "ج.ب. دليله" تحليلا منظما، **وبهذا الصدد يقول:**

"تبرز مشكلة الرأسمال التجاري بوضوح أكثر في النشاط الخارج من المشروع وعما في النشاط الداخل إليه. فتقوم المشاريع الكبيرة بدمج الرأسمال الصناعي والتجاري: إنها تقوم بإنشاء شبكتها التسويقية الخاصة التي ترتبط وتنشد، أكثر فأكثر، بالإنتاج نفسه. وتسمح أجهزة الإعلام، في كل لحظة، بقياس حجم الطلبات آخذة بالحسبان جميع الخصوصيات. فمن وجهة نظر اقتصادية، فإن النتيجة الرئيسية هي انتهاء التمييز بين الرأسمال " الصناعي" والرأسمال " التجاري". وبالنتيجة يتلاشى توزيع الر بح بين ربح للمدبر الرأسمالي وربح تجاري، ويميل هذا التوزيع إلى الاختفاء في الممارسة.

"إن المحرض الحقيقي لهذا الاندماج هو مقدرة الرأسمال التجاري، شأن الرأسمال الصناعي، على خفض كلفته، بالرغم من أنه لا يضيف، بصفته رأسمالا تجاريا، أية قيمة. إن لذلك أهمية قليلة! إذ تطرح مسألة إنتاجية التجار علاقتها مع مرودية الرأسمال التجاري – بعبارات رأسمالية– على شكل إنقاص للتكاليف... فلا يقتصر الرأسمال الاحتكاري على السيطرة على الشبكات التجارية الموجودة، إنه يقوم بزج كمياتمن رؤوس الأموال ليتم له " إعادة تكوين بنية" التجارة وجعلها أكثر " عقلانية"[1].

1- كريستيان بالوا- مصدر سابق(ص 134-135).

إن رأسمالية الدولة الاحتكارية هي نمط رأسمالي جديد تتحد فيه قوة الاحتكارات الرأسمالية الكبرى وقوة الدولة في فعاليات واحدة مشتركة، بهدف حماية المؤسسات الإمبريالية وتشديد وتيرة أرباحها.

وبهذا يظهر شكل جديد من احتكار المجموعات المالية للسلطتين الاقتصادية والسياسية. وتقدم الدولة في هذه المرحلة إسهامات جدية ومهمة في عمليات تطور التراكم الرأسمالي وتركز رأس المال والإنتاج على كل الصعد ومنها الصعيد الدولي، كما ترتبط العلاقات السياسية والعقائدية بعلاقات الإنتاج السائدة وتخضع لها بوجه متزايد وتزداد روابط الاقتصاد بالسياسة، ويصبح تدخل الدولة بالاقتصاد أكثر عمقاً وتتوطد العلاقات بين جهاز الدولة والمجموعات الاحتكارية.[1]

وفي المراحل الأولى لبلورة هذا النمط الاحتكاري برزت الدولة ممثلاً للمصالح الاقتصادية المشتركة للطبقة الرأسمالية في السياسة الخارجية، ولأن الدولة هي التي ضمنت المصالح المشتركة للطبقة الرأسمالية في السياسة الخارجية، ولأن الدولة هي التي ضمنت المصالح المشتركة لبرجوازيتها في الصراع التنافسي- في الأسواق العالمية، فقد تحملت نفقات حماية النشاط التجاري وغيره من نشاطات البرجوازية الوطنية في الدول الأخرى (السفارات والقنصليات)، كما جعلت الدولة، في هذه الحقبة، من النشاط العسكري (نحو الخارج) وسيلة لحماية المصالح التجارية للأمة كلها ووسيلة للحفاظ على هيبتها.

أما على الصعيد الداخلي فقد أصبح تدخل الدولة لحماية شكل الإنتاج السائد عن طريق التنظيمات القانونية للعلاقة بين العمل ورأس المال من أهم وظائف الدولة.

لقد أصبح التدخل في شؤون السوق من جانب الدولة أمراً ممكناً بعد دخول الرأسمالية مرحلة الاحتكار بسبب قلة عدد العاملين في السوق وسهولة التفاوض والاتفاق معهم.

---

[1]- آ.ج ميلياكونسكي،الرأسمالية الاحتكارية المعاصرة، ترجمة زبيدة برقاوي، ج3 (دار ميسلون، دمشق).

وصدرت قوانين عديدة (قوانين منع الاحتكار مثلاً) توحي بأنها تعمل على حماية المستهلك، إلا أن المستثمرين الكبار التفوا عليها واستفادوا من قوانين أخرى دفعت بالتركز الرأسمالي إلى مراحل كبيرة (مثل قانون المشاركة المتعددة بأكثر من شركة) من دون أن يكون رصيد أموالهم مرتبطاً بواحدة منها (قانون دمج الشركات) وتقديم ضمانات الدولة لقروض الشركات (قانون دعم الشركات التي تعاني من صعوبات). [1]

إن الدولة، في مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية، تتصرف كمالك لجزء من الدخل القومي الذي يدخل الخزينة العامة عن طريق فرض الضرائب وطريق الأوراق المالية والرقابة على الدورة النقدية، وإذا أضيف دور الدولة (كمقرض) في مجال التسليف يتبين أنها تمارس تأثيراً فعالاً في مجمل نظام علاقات الإنتاج في مجال الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

وثمة مثال يمكن ذكره هنا فقد اتضحت، في حقبة الحرب العالمية الثانية وما بعدها محدودية قدرة حركة السوق على تنظيم الاقتصاد الرأسمالي بما يتناسب وظروف الحرب، وظهر أنه لم يكن على الدولة إقامة الصناعات العسكرية فقط، بل وَجَب عليها كذلك إدخال رقابة صارمة على توزيع مصادر الإنتاج المحدودة وظهر كذلك أنه كلما ازدادت عسكرة الاقتصاد اتسع إطار ملكية الدولة في المجال الاقتصادي، الأمر الذي ارتبط منذ البدء ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بإنتاج الأسلحة.

---

[1]- فؤاد مرسي الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة، العدد 147 ، الكويت،1990، ص50-54.روبرت كارسون كتاب ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينيات وما بعدها ترجمة د. دانيال رزق الدار الدولية للنشر والتوزيع مصر الطبعة الأولى 1994 صفحة 33 .جراهام طوميسون ، بول هيرست كتاب العولمة ترجمة د. فالح عبد الجبار مطابع السياسة ، الكويت عالم المعرفة ، أيلول 2001 صفحة 11 .

إن الدولة الرأسمالية تتدخل في الاقتصاد، ولا سيما عن طريق الاستثمارات وأحياناًمن خلال التأميمات للمشاريع الخاصة، وكثيراً ما تكون لإنقاذها من الإفلاس. وهكذاتزايدت المشروعات العائدة للدولة وكونت قطاع الدولة الاقتصادي إلى جانب قطاعها الإداري .

ومن أشكال تدخل الدولة الرأسمالية في الاقتصاد، كانت تطبق قاعدة الذهب استبدال الذهب بالعملات الورقيةوغيرها، كلما شعروا بوجود كميات كبيرة من هذه العملات تفيض عن حاجة السوق، بما فيهامن سلع وخدمات. ولكن بعد التخلي عن قاعدة الذهب هذه، وجدت الدولة الرأسمالية الباب مفتوحاً لتدخلها في مجال دورة النقود والقروض بشكل واسع جداً. وبهذا على سبيل المثال تغطي دولة الولايات المتحدة الأمريكية النفقات العسكرية المتزايدة ـ كماحالياً في العراق وأفغانستان ومن قبلها في فيتنام والحرب الكورية والحربالباردة..إلخ ـ بعملات ورقية (الدولار)، هي على العموم تحمل وعداً بالسداد بمايعادل القيمة المثبتة عليها من قبل المصرف المركزي الذي أصدرها، وهذا هو أحدالمصادر الرئيسة لقوة هذه العملات. ولكن إذا طرحت كميات كبيرة من هذه العملات الورقية تفوق حاجة التداول، أي بشكل لا يتجاوب مع كميات السلع والخدمات الموجودةفعلياً في التداول (في السوق)، عندذاك يحصل ما يسمى في اللغة الاقتصادية بظاهرةالتضخم النقدي، التي تقلل من القيمة الشرائية لهذه العملات الورقية. أي أن المواطن يدفع كمية أكبر من هذه العملات الورقية لقاء السلع والخدمات نفسها التي كان يحصلعليها قبل بروز ظاهرة التضخم النقدي. وقد صارت هذه الظاهرة التضخمية النقدية إضافة لسببها الوارد ذكره وللعوامل الأخرى، صفة مستديمة في الاقتصاد الرأسمالي، ولتدخل الدولة فيه، وذلك لتحميل غالبية المواطنين، أكثر مما تُحمِّل المالكين الرأسمالي بنأعباء هذه الظاهرة، وبكلمة أخرى هي عملية إعادةٍ لتوزيع الدخل لصالح المالكين على حساب الكادحين العاملين بأجر ومرتب والمتقاعدين والآخرين .

ومما زاد في تعميق هذه الظاهرة السلبية، هو التوسع الكبير في التعامل غير المباشر في السوق، أي عنطريق الشيكات والحوالات وغيرها من السندات الورقية، إذ أصبحت مثل هذه المعاملات تفوق في حجمها حجم قيم المعاملات التي تستخدم العملات في تداولها .

كما أن الدولة الرأسمالية تتدخل في الاقتصاد عن طريق التأثير على سعر الفائدة كمحاولةلمراقبة دورة النقود ولتسوية زيادة أو قلة عرضها عن طريق التغيرات التي تحدثها فيسعر الفائدة بالنسبة للقروض المختلفة، ويستوي الحديث هنا عن الودائع أيضاً. وهناكطريقة أخرى لتخل الدولة الرأسمالية في الاقتصاد، وهي استخدامها لسنداتها فعندما تزيدها تسحب بذلك جزءاً من العملة المتداولة، والعكس

ارتبط النظام الرأسمالي منذ نشأته بالدولة، التي لعبت دورًا كبيرًا في دعمه وحمايته وتوفير الفرصة له للنمو، فمنذ نشوء الرأسمالية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر (مرحلة الرأسمالية التجارية) لعبت الدولة دورًا كبيرًا في دعم رأس المال التجاري من خلال قيامها بمنح التمويل والامتيازات والاحتكارات للتجار والشركات التجارية الضخمة عبر البحار. وسعت الدولة خلال هذه الفترة لفرض السيطرة على الدول الأضعف للحصول على مصادر إضافية للثروة، وبالتالي، ومن خلال قيامها بهذا الدور استطاعت الدول الأوربية دعم برجوازياتها الوطنية البازغة اقتصاديًا وتهيئة المناخ لها للنمو.

بعد ذلك ومع ظهور رأس المال كطبقة مسيطرة في المجتمع الطبقي بدأت تظهر أكثر فأكثر الصلة الوثيقة بينها وبين الدولة التي تحمي مصالحه وتنحاز له في مواجهة الطبقات الأخرى. وهذا هو السبب الذي يجعل الماركسيين يصفون – عن حق – الدولة الحديثة والمعاصرة بأنها "دولة رأسمالية" أي أنها تنحاز لرأس المال وتخدم

[1]- الدولة الرأسمالية تدخل في الاقتصاد فهل نحجم نحن عن ذلك؟ بقلم د.مجيد مسعود.-http://www.an-nour.com/index.php?option=com_content&task=view&id=3898&Itemid=52

مصالحه أو بمعنى أدق تمثل التعبير السياسي عن السيطرة الكاملة للرأسمالية على الجميع في ظل النظام الرأسمالي.

هذا الارتباط بين الدولة ورأس المال يتضح بدرجة أكبر إذا نظرنا إلى الدور الذي لعبته الدولة في دعم الرأسمالية في مواجهة الطبقة العاملة في مرحلة نشوء الرأسمالية الصناعية. ففي إنجلترا على سبيل المثال استطاعت الرأسمالية الصناعية استصدار تشريع في سنة 1799 يحرم على العمال في كافة الصناعات التجمع من أجل الحصول على أجور أعلى أو ساعات عمل أقل، أي أن الدولة استخدمت جبروتها وقوتها لقمع تحرك العمال. وهو ما كان له أكبر الأثر في إطلاق قبضة الرأسمالية الصناعية في تشديد استغلال العمال بدون السماح لهم حتى بالاعتراض.

هذا مثل واحد وعلينا أن نضعه في سياق الدور الذي لعبته الدورة الرأسمالية بشكل عام في هذه المرحلة (مرحلة نشوء الرأسمالية الصناعية) في توفير المواد الخام وفتح أسواق جديدة للبرجوازية الصناعية، ثم في المرحلة التي تليها (مرحلة الإمبريالية) من خلال استخدام القوة العسكرية لفرض السيطرة على المستعمرات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ولم تتخلى الدولة عن لعب دور الداعم والحامي للرأسمالية بعد المراحل الأولى من نمو الرأسمالية، بل على العكس فبازدياد المنافسة – والتي تعد جوهر النظام الرأسمالي – نجد أن الدور الذي تلعبه الدولة في ازدياد ويتخذ أشكال أكثر وضوحًا وأكثر عنفًا في بعض الأحيان.

أما لماذا يتجه دور الدولة للتعاظم باشتداد المنافسة فهو الأمر الذي يمكن فهمه في ضوء فهمنا لطبيعة النظام الرأسمالي ذاته والمحرك الرئيسي له ألا وهو الرغبة في التراكم. فحتى يستطيع أي رأسمالي الاستمرار في السوق لا بد أن يقوم وبشكل مستمر بمراكمة المزيد من رأس المال واستخدام جزء منه لتطوير وتجديد أدوات إنتاجه ولمحاولة الابتكار حتى يستطيع الاستمرار في المنافسة وحتى لا يقوم منافسوه بإزاحته من السوق. ونتيجة لهذه العملية ونتيجة لميول الأزمة الكامنة في النظام

الرأسمالي يتجه عدد الوحدات المتنافسة في السوق إلى التناقص، بينما تتزايد ظاهرة سيطرة حفنة من الشركات الكبرى على صناعات بكاملها، وهي العملية التي أطلق عليها ماركس "تركيز وتمركز رأس المال". وقد أدت الأزمات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي في العشرين عامًا الماضية إلى حدوث زيادة أكبر في تركيز رأس المال، مع سلسلة الشراء والاندماج بين الشركات التي تعبر الحدود الوطنية.

هذا الاتجاه نحو تركيز وتمركز رأس المال أدى لدوره لحدوث تغير في علاقة الدولة برأس المال. فسيطرة مجموعة من الشركات العملاقة على اقتصاد دولة ما يعني أنه في حالة تدهور أداء شركة ما أو إفلاسها يعني هذا تهديد لاقتصاد هذه الدولة بكامله! وفي ظل انتقال المنافسة للمستوى العالمي لا يقل بل يتزايد ويتعاظم دور الدولة في تقديم الدعم لشركاتها العملاقة في مواجهة شركات الدول الأخرى حتى لو وصل الأمر للتهديد باستخدام القوة العسكرية المباشرة من أجل حماية مصالح برجوازية هذه الدولة .[1]

مضامين الليبرالية الجديدة:

هل تقود الليبرالية الجديدة البلدان المخلفة إلى التطور ؟ أم إلى اشتداد التبعية والتخلف ؟

كلمة الليبرالية (liberalism) اشتقت كلمة لليبرالية من ليبر libber وهي كلمة لاتينية تعني الحر،وتشمل حرية المعتقد والتفكير والتعبير، والكرم والتسامح وعدم التعصب لفكرة ما، وتأييد النظم الديمقراطية والاقتصادية والمناداة بالحرية الفردية. وقد تتحرك وفق أخلاق وقيم المجتمع الذي يتبناها تتكيف الليبرالية حسب ظروف كل مجتمع، إذ تختلف من مجتمع إلى مجتمع.

فالليبرالية أيضاً مذهب سياسي واقتصادي معاً تركز على أولوية الفرد بوصفه

1- الرأسمالية والدولة يوليو 1998 الاصدار: الشرارةالناشر: جماعة تحرير العمل-http://www.e-socialists.net/node/3736

كائناً حراً ففي السياسة تعني تلك الفلسفة الت يتقـوم عـلى اسـتقلال الفـرد والتـزام الحريات الشخصية وحماية الحريـات السياسـية والمدنيـة وتأييـد الـنظم الديمقراطيـة البرلمانيـة حريـة " التجمـع وتأسـيس الأحـزاب واختيـار السـلطة والإصـلاحات الاجتماعية، **وأما في الاقتصاد فتعني تلك النظرية التي تؤكدعلى الحرية الفردية الكاملة بمعنى "حرية" الملكية الشخصية و "حرية" الفعل الاقتصادي المنـتظم وفـق قـانون السوق وتقوم على المنافسة الحرة واعتماد قاعدة الذهب في إصدار النقود.**

أهم شعار في الليبرالية هو: دعه يعمل دعه يمر . ويسمى الليبراليون بـالحرييون فقد ارتبطت الليبرالية بالحرية الاقتصادية.

وهكذا نلاحظ أن مقولة الحرية لا تشكل فقط مبـدأمن جملـة مبـادئ بـل هـي مرتكز لتأسيس غيرها منالمبادئ، معضرورة الوعي بأن لفظ الحريـة ذاتـه لـيس لفظـاً محدد الدلالة ولا محدودالأبعاد.

فإن الليبرالية في الأصل حركة قامت بتوظيف قيمـة الحريـة عـلى نحويناسـب شرطها التاريخي في عصر النهضةالأوروبية أخذ الوعي الأوروبي يشهد حراكـاً ثقافيـاً مزامناً لحراك واقعي كـان يؤسسـلمدن تجاريـه مفتوحـة عـلى العـالم، فـانفتح الـوعي الأوروبي على عوالم عربية وإغريقية وورومانية وهي عوالم بفعل كونها تقع خارج مـدار النص الكنسي فقد أدهشت العقل الأوروبي وأثبتت له أن ثمة إمكانات معرفية أرقـى من تلك التي خلفتها له قرونه الوسطى المشدودة إلى النص الإنجيلي ومـن ثـم كانـت أول نزعة تهيمن على هذا الوعي المنفتح هي النزعةالإنسانية.

هنا كان لابد للفكر من توظيف القيم ليجري اجتذاب الوعي والفعل ليكسر نظام لحظته فينتقل إلى نظام بديل ، فكانت الحرية التي سيجريتقديمها بمدلول خاص يتناسب مع الظرف التاريخي والحاجة المجتمعية الوليدة، فالليبراليـة لم تنشـأ بوصـفها توكيداً لحرية الإنسان بل بوصـفها توكيداًللحاجـة إلى اسـتغلاله بطـرق تناسـبالثورة الصناعية، وأدل على ذلك إبادة الهنود الحمر التي جاءت مقترنة مع بداية انهيارالنظـام

الإقطاعي، واستعباد شعوب إفريقيا واستعمارها ونهب مقدراتها لم تكن صنعة الإقطاع بل صدرت عن النظام الليبرالي الرأسمالي ، وكان التسويغ التشريعي لهذا الاستعباد صادراً من داخل البرلمانات الليبرالية الرافعة لشعار الإخاء والحريةوالمساواة.![1]

تعد الليبرالية الجديدة الاتجاه الفكري والأيديولوجي السائد في الغرب منذ منتصف السبعينات وحتى الآن ، على المستويين السياسي والاقتصادي، وهو اتجاه يدعو إلى اتخاذ مجموعة من السياسات ، أهمها الإقلال من دور الدولة في الاقتصاد إلى الحد الأدنى، وتفعيل حرية السوق.

إذن الليبرالية الجديدة هي فكره إنسانيه تخاطب السلوك الإنساني فلذلك نجد أن الإنسان هو محور الفكر الليبرالي لأن الليبرالية نشأت من أجل منافع الإنسان (كفرد) وكرامته ورفع مُعاناته من ذوي السلطة الدينية والدنيوية.[2]

مؤسسو الفكر الليبرالي الجديد اتخذوا الكرامة الإنسانية والحرية الفردية مثالين سياسيين رئيسين يتمحور حولهما جهاز مفهوماتي، وهما القيمتين المركزيتين للحضارة وقد كان اختيارهم صائباً وحكيماً، فهما بالفعل لا يقومان من حيث فتنتهما وقدرتهما على الإقناع، فهموم الكرامة والحرية الفردية بحد ذاتها يتمتعان بقدر كبير من السطوة والجاذبية، فكلاهما شجع وشرعن قوى المعارضة وحركات المشقين في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي قبل نهاية الحرب الباردة وكانا وراء تحريك الطلاب في ساحة تيان من في العاصمة الصينية بيجينع، فهما يجذبان كل الأفراد الذين يثمنون عاليا القدرة على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم، في السنوات القليلة الماضية فقد لعبت الحرية المتجذرة أصلا في أعماق التقاليد الأمريكية دورا بارزا في حياة الولايات المتحدة المعاصرة، فقد

---

[1]- قراءة في كتاب " نقد الليبرالية " لـ د. الطيب أبوعزة http://www.alsakher.com/vb2/showthread.php?t=143757

[2]- موقف الليبرالية الجديدة من مفهوم العدالة الاجتماعية. فريدريك هايك نموذجاً:اشرف منصور الحوار المتمدن - العدد: 2793 - 2009 / 10 / 8
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=187217

اعتبر العديد من الأميركيين أحداث 11 سبتمبر باعتبارها هجوما على الحرية، وكذلك كان المبرر في شن حرب واستباقية على العراف احتكم الرئيس بوش إلى فكرة الحرية الممنوحة للعراق تشكل بحد ذاتها مبرراً كافيا للحرب لكي يصبح العراقيون أحرارا، ولكن ما هي نوع الحرية التي يجري تصورها واستحضارها لا يهم.(1)

الليبرالية الجديد هي مجموعة من الخطط الاقتصادية التي أصبحت واسعة الانتشار مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وبخاصة في الولايات المتحدةالأمريكية، فقد بدأ المهتمون يتلمسون نتائجها وتأثيراتها، من خلال تلك الظاهرة الاجتماعية المرعبة وهي زيادة غنى الغني وفقر الفقير، رغم أن العالم قليلاً ما سمععن الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة، فقد استطاعت الليبرالية الجديدة أنتعبّر أيضاً في تطبيقاتها العملية والفكرية إضافة إلى المسائل الاقتصادية، عنالمسائل السياسية والدينية أيضاً. ففي الولايات المتحدة أصبحت الليبرالية السياسيةموقفاً استراتيجياً قائماً بذاته في منع الصراعات الطبقية الاجتماعية، وهي تحاول أن تقدم في مشروعها الفكري النظري الفقراء والطبقة العاملة، كمعادل تقدمي تجاه التياراليميني المحافظ، بينما نجد في الممارسة غير ذلك. أما الحرية الاقتصادية، فموقف السياسيين الليبراليين المحافظين تجاهها هو موقف مختلف، إذ ليس لديهم مشكلة مع الليبرالية الاقتصادية وخاصة في شكلها الليبرالي الجديد، الذي يعمل على قطع العلاقة نهائياً ما بين السوق والدولة، والحد كثيراً من الطموحات الإيجابية لدى الليبرالية(الاقتصادية)، وخاصة في موقفها من تدخل الدولة في فترة ما بين الحربين، وأثناء الحرب الباردة في النصف الثاني من القرن العشرين تجاه مساندة أفراد المجتمع والتخفيف من مشاكلهم بشكل عام .(2)

إن الليبرالية (الاقتصادية) في الحقيقة أصبحت أكثر شهرة ، منذ بداية طرحها

---

[1]- ديفد هارفي: الليبرالية الجديدة "موجز تاريخي" نقلة للعربية مجاب الإمام "مترجم" الرياض الرياض 1429هـ، ص17-19.

[2]- أضواء على الليبرالية الجديدة:محمد خلف الرشدان:
http://www.wata.cc/forums/showthread.php?t=48097

في بريطانيا، مع الاقتصادي المشهور (آدم سميث) وبعض منناصروا عدم تدخل الدولة في الأوضاع الاقتصادية، ورفض وضع القيود على المانيف اكتورات، أو الحواجز وفرض الضرائب على التجارة من قبلها. وقد عبّر آدم سميث عن هذا التوجه بقوله: إن التجارة الحرة كانت الطريق الأفضل لتقدم اقتصاد الأمة، وإن تطبيق الفردية شجع المشروع الحر، والمنافسة الحرة... التي جاءت أصلاً بهدف حريةالطبقة البرجوازية من أجل تحقيق منافع كثيرة لهم ووفقاً لما يريدون هم.

أما في أمريكا فقد راحت الليبرالية الاقتصادية تسود منذ القرن الثامن عشر- حتى أواخر النصفالأول من القرن العشرين، غير أن أزمة عام 1929 أدت إلى ارتفاع بعض الأصوات التي راحت تطالب بضرورة مواجهة الليبرالية الاقتصادية من أجل الحفاظ على النظام البرجوازيوالطبقة البرجوازية ذاتها، ومن بين هذه الأصوات كان صوت الاقتصادي المشهور جانماينارد كينزالذي طرح نظريته المشهورة بـ (الكنزية)، وهي نظرية أريد منها مواجهة تلك الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم آنذاك وأدت إليقيام الحرب العالمية الثانية كما هو معروف. ويشير كينز في هذه النظرية قائلاً: في الجوهر، من أجل أن تنمو الرأسمالية ، وتستطيع أن تنجز مهامها، من الضروري أن تتدخل الحكومات والمصارف المركزية في دعم الاقتصاد الوطني، وتأمين العمالة، وهذا ماتم فعلاً، إذ حققت هذه الأفكار تأثيراً واضحاً على الرئيس الأمريكي روزفلت، وشرعت أمريكا والعديد من الدول الأوربية التي أصبحت بسبب الحرب العالمية الأولى وأزمة 1929 منهكة وبذلك استطاعت أن تعيد التوازن والثقة إلى الطبقة الرأسمالية ونظامهامع تحسين واضح لحياة العديد من الناس .

إن الاعتقاد الذي يقول: إن الحكومة قادرة على تقديم الأشياء الجيدة للمجتمع أصبح مقبولاً آنذاك بشكل واسع. ولكن مع توالي الأزمات الاقتصادية وخاصة بعد حرب تشرين وارتفاع أسعار النفط ، ثم أزمةالثمانينيات من القرن ذاته وما تلا هذه الأزمات من انكماشات في الإنتاج، وتقلص فينسب الأرباح، أثار لدى النخبة الرأسمالية المتضامنة الرغبة في إنعاش الليبرالية الاقتصادية، التي راحت ترتقي شيئاً

فشيئاً إلى ليبرالية جديدة على السلم العالم وبخاصة مع تلك التحولات ذات الصبغة العالمية السريعة والعميقة التي انتابت الاقتصاد الرأسمالي، ومنحته صفة العولمة تحت ظل النظام العالمي الجديد .(1)

"نحن الآن في "زمن انتصار الليبرالية" Liberalism بالتزامن مع تنامي ما سماه أحد فلاسفة التكنولوجيا "زئير المعلومات ! " The roar of information و هنا معلومات مكثفة غير مقدسة تتسم بالحكمة لا الإثارة وتسعيإلى تحسين أحوال العالم (يمكن اعتبارها قطعة مجوهرات، أو تحفة أثرية، أو نقطة بداية للتقصي- أو التحليل أو نافذة على المستقبل) وهي من موقع إتحاد ليبرالي بريطاني شهير للأحزاب الليبرالية يدعى (الليبرالية الدولية Liberal International) يضم 105 حزباً ليبرالياً على مستوى العالم منها 24 حزبا حاكما .. الحرية والمسؤولية والتسامح والعدالة الاجتماعيةو المساواة في الفرص:هذه هي القيم الليبرالية المركزية ، وستبقى المبادئ التي يجب أن تبني "المجتمع المفتوح" هذه المبادئ تتطلب التوازن الدقيق بينالمجتمعات المدنية القوية والحكومة الديمقراطية والأسواق الحرة والتعاون الدولي.(2)

خصائص الليبرالية:

1- الليبرالية لا تعترف بمرجعية ليبرالية مقدسة؛ لأنها لو قدست أحد رموزها إلى درجة أن يتحدث بلسانها، أو قدست أحد كتبها إلى درجة أن تعتبره المعبر الوحيد أو الأساسي عنها، لم تصبح ليبرالية، ولأصبحت مذهبا من المذاهب المنغلقة على نفسها، مع اتفاق الليبراليين على أهمية حرية الفرد، بحيث تتخذ لنفسها رمز تاريخي أو تقدس احدكتبها أو كتابها ، فهي على هذا لا تمتلك مرجعية فلسفية

1- الليبرالية الجديدة: فضيلة يوسف .
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=187422
2- "بيان أكسفورد 1997: الأجندة الليبرالية للقرن الحاديوالعشرين" على موقعهم Liberal International)

أو ثقافية، لأنها حركة وعي إنساني، خلاصة لحركة التاريخ البشري، تجسيدا لآمال الأمم والشعوب في الوحدة والمحبة، منظومة إدارة تهدف إلى جمع البشر المختلفين بطبيعتهم وتركيبتهم الذاتية في بوتقة تعددية متجانسة ، تمكنهم من العيش بسلام مع بعضهم البعض، دون المساس بقيمهم المتضادة وأديانهم المتشعبة وألوانهم المختلفة فالليبرالية إذن حركة وعي تتخذ من القيمالإنسانية ، الأساس والمحور والبداية والنهاية ، وليست مذهبا ضد دين أو مذهب آخر، بل منظومة تهدف إلى جمع الأديان والمذاهب في إطار متعدد فمرجعية الليبرالية هي في هذا الفضاء الواسع من القيم التي تتمحور حول الإنسان، وحرية الإنسان ، وكرامة الإنسان، وفردانية الإنسان. الليبرالية تتعدد بتعدد الليبراليين. وكل ليبرالي فهو مرجع ليبراليته. وتاريخ الليبرالية مشحون بالتجارب الليبرالية المتنوعة، ومن حاول الإلزام سقط من سجل التراث الليبرالي.

2- تتخذ الليبرالية من القيم الإنسانية محور نشاطها وحركتها الذائبة كالكرامة والحرية وتتحرك من خلالها في كافة المجتمعات، مما أدى إلى تنوع تاريخها وتعدد تجاربها فكل حركة ليبرالية مختلفة عن الأخرى وفقا لطبيعة المجتمع الذي تعمل في إرجائه .

3- تقف الليبرالية ضد النزعة الدوغمائية التي تفترض الحقيقة المطلقة والصواب المطلق إنها تعتقد بان كل المعارف أو معظمها نسبي، وأن لا أحد يمتلك الحقيقة المطلقة إنا لدوغمائية كانت السبب الرئيسي في شيوع التعصب ومن بعده الإرهاب، لقد كانت هذه النزعة سببا من أسباب القمع وإقصاء الآخر وتخدير الأمم وتشتيتها منذ قديم الزمان ، لذلك تدعو الليبرالية إلى التفكير الدائم والبحث المستمر عن الحقيقة .

إن الليبرالية الجديدة تركز على ما يلي:

1 –تحويل الدولة إلى مؤسسة شعبية متاحة لكافة شرائح وطبقات وفئات الشعب.
2 – اعتماد مبدأ الانتخاب وحكم الأغلبية كوسيلة للوصول إلى المناصب القيادية في المجتمع.
3 – اعتبار الحرية والكرامة والعدالة والمساواة ، من أهم القواعد التي تقوم عليها الليبرالية ، ومن أجل العمل بها لا بد من وضع أنظمة وقوانين وتشريعات متوازنة تأخذ بعين الاعتبار كافة مكونات المجتمع ، بحيث لا تطغى فئة على أخرى أو شريحة ضد غيرها ، بمعنى أن تقف حرية الفرد أو الجماعة عند خط دستوري وقانوني ومفهوم ذهني متعارف عليه إذا ما تجاوزت حريات الآخرين .
4 – سيادة القانون والنظم الدستورية، بحيث يتحول المجتمع إلى مجتمع دستوري تعاقدي تعاقبي، السيادة فيه للقانون والدستور، لا المفاهيم والنظم ذات الطابع الفئوي أو المذهبي، إلا أن تكون في إطار قانوني واضح وملزم. [1]

سمات الليبرالية الجديدة

أولاً: تأكيد دور السوق الحرة:

ترى الليبرالية الجديدة أن تحرير أي مشروع فرضته الدولة ليس مشكلة ، مهما تكن طبيعة الأذى الذي يمكن أن تتركه عملية التحرير هذه على المجتمع. كما ترى أيضاً أن الانفتاح الكبير على التجارة العالمية والتوظيفات، كما الحال في نافتا، سيساعد على تخفيف الأجور، ويضعف وحدة أو تحالف العمال ، وإلغاء حقوقهم التي ربحوها عبر سنين طويلة من النضال، ثم لاتعود الأسعار موجهة ومدروسة كثيراً. أو بتعبير آخر الكل في الكل، هو الحرية الكاملة للتيار الرأسمالي . ويؤكد أنصار الليبرالية الجديدة أن عفوية السوق هي أفضل وسيلة لزيادة النمو الاقتصادي التي سوف تخدم بشكل مطلق كل فرد من أفراد المجتمع ..

- ولكن بطريقة لن يعطي فيها الغني كثيرًا من خيراته للفقراء كما سيبدو لنا .

1- مدونة رائد قاسم http://raedqassem.blogunited.org/?p=61

ثانياً: إلغاء النفقات العامة من أجل المجتمع :

1 –**الخدمات:** وتمثل هنا :التربية ، العناية الصحية ، شبكة الأمان للفقراء، صيانة الطرق والجسور، التزود بالمياه... إلخ. فالليبرالية الجديدة تقف ضد دور الحكومة في تقديم المعونات في مجال هذه الخدمات للمواطنين ، بينما هي لا تمانع أن تقوم الحكومة بتقديم المعونات للصناعات البرجوازية من فوائد الضرائب وغيرها .

2 – **تحرير التجارة:** تطالب الليبرالية الجديدة أيضاً بأن تكون التجارة حرة من أي قيد يمكن أن تفرضه عليها الحكومة، كما تدعو الحكومة إلى تخفيف أو إلغاء أي إجراء من قبلها يساعد على إضعاف الأرباح، حتى لو كان الأمر يتعلق بحماية البيئة أو العمالة .

3 – **الخصخصة:** وهيتطالب ببيع المشاريع الكبيرة والهامة التابعة للدولة، من مصانع ومشاريع خدمية وغيرها، للقطاع الخاص. وهذه المشاريع تتضمن الصناعات الرئيسية، والمصارف ، والسكك الحديدية، وضريبة الطرق الرئيسية، والكهرباء والمدارس، والمستشفيات، وحتى المياه النقية.. إلخ، وتأتي كل هذه المطالب عادة تحت اسم من أجل تحقيق الكفاءة العالية التي غالباً ما تكون ضرورية بالنسبة لها في طبيعة الحال. وقد حقّقت الخصخصة بالدرجة الأولى تركيز الثروة في أيدي القلة ، التي راحت تعمل على تحديد أجور العمالة وفقاً لمصالحها .

4 –**إلغاء مفهوم الجمهور أو العامة:** تسعى الليبرالية الجديدة إلى تمييع أي دور لمسؤولية الكتل الاجتماعية، ومحاولة مركزة المسؤولية في الفرد كسمة عامة لنشاط المجتمع وطموحه، لذلك كثيراً ما يمارسون الضغط على الناس الفقراء من أجل أن يقوموا هم أنفسهم بالبحث عن الوسائل أو الطرق التي تساعدهم على تأمين حاجاتهم الصحية والتعليمية وأمانهم الاجتماعي، ثم توجيه كل اللوم لهم في حال عجزوا عن تحقيق ذلك، ووصفهم بالكسالى .

إن أهم ما يميز سمات الليبرالية الجديدة هو تبنيها منقبل مؤسسات مالية قوية

مثل صندوقي النقد الدولي والمصرف الدولي للإعمار والتنمية، ومنظمة الغات العالمية.. الخ، ومحاولة نشر وتشييد أنموذجها عالمياً منخلال هذه المؤسسات المالية وقد كانت أمريكا اللاتينية أول ضحايا هذه الليبرالية الجديدة، إذ كانت (تشيلي) الدولة الأسبق في هذا الاتجاه، والشكر يعود طبعاً لمنسيّد هذا الأنموذج، وهم جامعة شيكاغو، والاقتصادي ميلتون فريدمان، والمخابرات المركزية الأمريكية التي كانت وراء الانقلاب الذي أطاح بالنظام السياسي **لحكومة ألليندي المنتخب من الشعب عام**1973. ثم تلت الشيلي فيما بعد الكثير من الانقلابات في العديد من دول أمريكا اللاتينية، إلا أن التأثير الأكثر سوءاً لليبرالية الجديدة كان في دولة المكسيك، إذ راحت الأجور تنحدر إلى ما بين 40 و50٪، في العام الأول مننشاط منظمة التجارة العالمية "نافتا"، بينما تكاليف الحياة ارتفعت حتى 80٪. يضاف إلى ذلك أن ما يقارب20 ألف مشروع صغير ومتوسط قد أفلست وتوقف نشاطها، وأكثر من 1000مشروع خاص بملكية الدولة (قطاع عام) قد خصص في هذه الدولة. ونتيجة لهذا الانحدارالمخزي علّق أحد الباحثين قائلاً : إن الليبرالية الجديدة هي وسيلة للاستعمار الجديد، تهدف إلى استعمار أمريكا اللاتينية .

أما في الولايات المتحدة، فقد استطاعت الليبرالية الجديدة أن تحطم برامج (دولة الرفاه)، ومهاجمة حقوق العمال، وبضمنها حقوق العمال المهاجرين، وكذلك استطاعت تخفيض البرامج الاجتماعية، وبخاصة ما يتعلق منها بحماية الأطفال والشباب والنساء، بل الكوكب نفسه الذي نعيش عليه كما يحاول دعاتها خداعنا لنقبل بالقول إن كل ما تقوم به الليبرالية الجديدة سوف يبعدالحكومة عن كاهلنا ، إن الليبرالية الجديدة لن تحقق الفوائد إلا للقلة القليلة في هذا العالم ، بينما هي سببت كل الدمار والعذاب للأغلبية الساحقة من شعوب العالم .[1]

[1]- الليبرالية و الليبرالية المعاصرة: عدنان عويّدالثلاثاء/2009/10/20
http://furat.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=62820708820091019225003.

تمثل الليبرالية الجديدة مرجعية إيديولوجية للرأسمالية العولمية، وعلى الأخص عقب سقوط المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفييتي، وهذه الإيديولوجية ، التي تحمل خليطا من مفاهيم الاقتصاد الليبرالي الخيالي أو المفترض وتلوينات أفكار وأطروحات ما بعد الحداثة ، تستهدف تكريس هيمنة الإمبريالية على العالم والاستحواذ على خيراته وثرواته، مما يكلف البشرية ثمنا باهظا من الجوع والفقر والبؤس والمرض والحرمان وخاصة في البلدان الضعيفة اقتصادياً .

والواقع أنه منذ انهيار المعسكرالاشتراكي، لم يسبق للعالم أبدا أن بلغ مثل هذه الدرجة من التفاوت والإجحاف والهيمنة والاستغلال . ففي إطار القطبية الإمبريالية الأحادية نجد جميع بلدان تخوم العالم الرأسمالي، بما في ذلك التي حققت نسبة هامة من تطورها الاقتصادي ، تندرج ضمنهذا النظام وتقع تحت سيطرته واستغلاله عن طريق مؤسساته الدولية: الشركات متعددة الجنسيات وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجار ة الخ.

ويسعى هذا النظام إلى حرمان البلدان ضعيفة التطور من تحقيق برامج تنميتهاوإنعاشها الحقيقي، وذلك بوسائل مختلفة منها: [1]

1ـ **الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية**

فالاستثمار المفرط للموارد الطبيعية والمواد الأولية التي يختزنهاعالمنا يؤدي إلى استنزاف هذه الموارد وإلى تحقيق ثروة فائضة يكدسها العالم الرأسمالي المتطور، وهذه الثروة الفائضة تعبر عن مدى شدة الاستغلال الاستعماري والنيوكولونيالي لشعوب المعمورة وفي مقدمتها شعوب بلدان العالم الثالث الخاضعة للسيطرة والنهب .

2ـ **تضخم الديون وخدماتها**:

1- علي سعيد في 20 نوفمبر 2005 http://anthro.ahlamontada.net/montada-f12/topic-t1813.htm

ومن جملة وسائل وآليات النهب والاستغلال التي تمارسها الإمبريالية المعولمة على بلدان الجنوب المتخلفة معضلة الديون التي أضحت تشكل عائقا كبيرا في طريق نموها الاقتصادي وتطورها الاجتماعي وعلى الرغم من أن البلدان المستدينة قد سددت حوالي أكثر من 5 آلاف مليار دولار من ديونها بين عام 1982 وعام 2004 ، إلا أن هذه الديون ما تزال تتزايد باستمرار بسبب نسب الفائدة الفاحشة ، وتشكل عبئا ثقيلا على البلدان المستدينة ، حيث تزايد حجم الديون من 61 مليار دولار في عام 1970 إلى 2554 مليار دولار في عام 1999 ، وتجاوز هذا الحجم اليوم 5 آلاف مليار دولار . وهذه الأرقام تدل على أن القروض التي تمنح لدول العالم الثالث المتخلفة لا تساعدها على تطوير اقتصادها بل على العكس هي مجرد أداة لنهب مواردها . وتشكل هذه الديون في الظرف الراهن أداة بيد صندوق النقد الدولي لكي يملي وصفاته وضوابطه الاقتصادية على البلدان المستدينة وهي ضوابط لا تؤدي إلى مساعدتها على التخلص من الفقر ، بل تتسبب في كوارث اجتماعية مفجعة لشعوب هذه البلدان وخاصة الطبقات الكادحة والمحرومة .

3 ـ **شعار التجارة الحرة الزائفوالخادع** :

تروج الإمبريالية من أجل نهب وإفقار وتدمير اقتصاديات البلدان حديثة الاستقلال الشعار الخادع والزائف عما يسمى بـ " التجارة الحرة " التي تعني إزالة الحواجز الجمركية أمام سلع ومنتجات الشركات متعددة الجنسيات لغزو أسواق البلدان النامية ، بيد أن هذا الإجراء يتم من جانب واحد ، فالتعاريف الجمركية التي تفرضها الولايات المتحدة على وارداتها القادمة من العالم الثالث تتجاوز عشرين ضعفا تفرضه على البلدان المتقدمة . وقد أشار الرئيس فيدال كاسترو في رسالته الموجهة إلى قمة الجنوب الثانية المنعقدة بقطر في شهر جوان 2005 إلى أن " العالم الغني ينفق سنويا 300 مليار دولار على دعم منتجاته الزراعية التي تغلق الأسواق أمام بلدان الجنوب، في حين يتكلم حكامه الإمبرياليون بنفاق عن التجارة الحرة.

4. **التفاوت الفاحش في استهلاك الطاقة:**

يوجد تفاوت فاحش في استهلاك المواد الضرورية بين بلدان الشمال وبلدان

الجنوب ، أو بين البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان الفقيرة والضعيفة اقتصاديا على نحو يهدد بالقضاء على شروط الحياة على وجه الأرض في البلدان الأخيرة . وتدل المعطيات أن المراكز الإمبريالية والتي يبلغ عدد سكانها 25 ٪ منسكان العالم على أحسن تقدير تستهلك 83 ٪ من الطاقة المنتجة في العالم ، فالأمريكي الواحد يستهلك من طاقات العالم ما يستهلكه 8 أشخاص في العالم في المتوسط ، أو أكثرمن 20 شخصا في البلدان المتخلفة . ففي عام 1991 كان استهلاك الشخص الواحد من المشتقات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية يساوي 2614 كلغ في السنة ، بينما هذا المؤشر كان يساوي في الهند 62 كلغ في السنة وفي أثيوبيا 14 كلغ في السنة وفيالكونغو 10 كلغ الخ .

وفي نفس السياق يجري فيدال كاسترو في رسالته سالفة الذكرمقارنة بين نسبة استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة وبلدان العالم الثالث تبرزفروقا مهولة ، حيث يقول " إن الاستهلاك النهم لهذه الطاقة الهامة في الولايات المتحدة يتزايد بشكل يهدد بنفاد هذا المورد الحيوي غير القابل للتجدد . فهذا البلد ، الذي يبلغ عدد سكانه حوالي 5 ٪ من عدد سكان العالم ، يستهلك 26 ٪ من النفطوي تبين من هذه المقارنة أن السبب الحقيقي لأزمة الطاقة التي تهدد العالم اليوم يكمن في استهلاك البلدان الغنية المفرط لهذه المادة بما يؤدي إلى الاختلال بين العرض والطلب ، خاصة أن الاحتياط الثابت والمحتمل منها آخذ في النضوب .

5- ضآلة المساعدات الموجهة لتنمية البلدان المتخلفة:

على الرغم من مرور أكثر من ثلاثين سنة من الإعلان عن المساعدة التي

تقدمها البلدان المتقدمة لتنمية البلدان المتخلفة والتي حددت الهدف بـ 7 ٪ ، إلا أن هذه المساعدات لم تتجاوز نسبة . ٪ 2 وبالتوازي نجد أن تسديد البلدان النامية لخدمات ديونها قد بلغ في عام 2004 أكثر من خمسة أضعاف المساعدات التي حصلت عليها من أجل التنمية.

وكان لهذا التفاوت والإجحاف بين شمال العالم وجنوبه أو بين البلدان الرأسمالية الكبرى والبلدان المتخلفة والتابعة آثار وتداعيات عميقة، حيث أدت إلى توسع الفجوة بين الجانبين، ومن هذه الآثار:

- **تفاقم الفقر والجوع والمرض** :

فقد تفاقمت آفات الفقر والجوع والحرمان والأمراض المتنوعة ، وأضحت تشكل واقعا يوميا بالنسبة لحوالي 852 مليون شخص في العالم ؛ بينما يتم إنفاق ما لا يقل عن 1000 مليار دولار على أسلحة قادرة على إبادة الجائعين لكنها بالتأكيد عاجزة تماما عن قتل الجوع نفسه.

- **ـ تدهورالتغذية و الصحة :**

وفي مجال التغذية والصحة يتميز الوضع بالتردي ، إذ يعاني ثلثالأطفال تقريبا في بلدان العالم الثالث من التخلف في النمو ، حيث يقل نمو أجسامهم عن المستوى الطبيعي بسبب سوء التغذية . وما يزال يموت 13 مليون طفل من الذكور والإناث في كل سنة بسبب أمراض يمكن الوقاية منها ، بينما يتم تدبير 1000 مليار آخر من الدولارات لأجل الدعاية التجارية المضللة

- **استفحال الأمية :**

فحينما نعلم إنه يعيش في عصرنا نحو مليار راشد أمي و حوالي 325 مليون طفل محرومين من التعليم في العالم أغلبيتهم الساحقة من بلدان الجنوب ، ندرك حقا

أن عالمنا الراهن بعيد كل البعد عن توفير الحد الأدنى من المساواة والعدالة ، كما نتأكد أن هذا العالم الذي تسوده الليبرالية المتوحشة والذي لا يملك مقومات البقاء والدوام لا يمكن أن يشكل أفقا للبشرية.

ومع ذلك ، وفي وجه التحديات الهائلة التي يطرحها الفقر والظلم في عالم اليوم، " يعلن بوش عن حق الولايات المتحدة بشن حروب وقائية واستباقية مفاجئة على ستين بلدا أو أكثر من بلدان العالم ،ويتلاعب بالأمم المتحدة ، ويعلن أن ميثاقها قد تجاوزه الزمن، ويستخف بالقانون الدولي، ويحول المساواة في السيادة بين الدول إلى سخرية تبعث على التقززوالاشمئزاز ." [1]

الليبرالية الجديدة والبلدان النامية:يطلق مصطلح البلدان النامية ، على معظم بلدان العالم التي عانت التبعية للإمبريالية وكانت حقلاً لممارسة نشاطها الاستغلالي والتوسعي قروناً طويلة، وإذا كان مستوى النمو غير متساوٍ بين هذه البلدان، واستطاع بعضها أن يحقق تقدماً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فإن أذى الإمبريالية ونتائجه على شعوب هذه البلدان أصابها جميعاً ، ووسمها بسمتي التخلف والتبعية وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

فالتخلف حالة اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتصف بتناقض داخلي خطير وهو يؤدي إلى تكاثر سكاني سريع، ويشل النمو الاقتصادي الذي يتيح لشعوب هذه البلدان إشباع حاجاتهم، وينجم أساساً عن تغلغل النظام الرأسمالي في مجتمعات متقوقعة ذات وبنى اجتماعية وثقافية أقل تطوراً لمصلحة أقلية ذات امتيازات سياسية واقتصادية ومع تطور الإمبريالية ونظامها الرأسمالي، واختلاف مظاهر التعبير عن الهيمنة، فإن ناظم هذه العلاقة مع دول البلدان النامية، بقي ينصرف إلى الحيلولة دون ظهور منافس في البلاد التابعة وأدت السيطرة السياسية والإكراه الإداري إلى تعطيل

1- العولمة الرأسمالية تكرس الإجحاف والتفاوت:علي سعيد في 2010/8/8
http://anthro.ahlamontada.net/montada-f12/topic-t1813.htm

سير آلية النظم الاقتصادية في هذه البلدان ، بغية توفير الحد الأعلى من الأرباح الفورية لرؤوس الأموال الأجنبية.

إن المسافة التي تفصل بين عدد قليل من البلدان المتقدمة ، وكتلة البلدان النامية الفقيرة المتفاوتة في درجة تبعيتها، دفعت عدداً من المؤلفين إلى وصف طبيعة العلاقة بين هاتين الكتلتين، بأن البلاد المتقدمة طبقة من الأمم المسيطرة، أما البلاد النامية فهي الأمم البروليتارية، وعدها المؤرخ توينبي « البروليتارية الخارجية للغرب».

وقد ضاعفت الثورة الصناعية والتقدم التقني والعلمي الذي تمتلكه الدول الامبريالية الفجوة بين الأمم المتقدمة والمتخلفة، وأحجمت الامبريالية الرأسمالية عن إيصال وسائل التقدم التقني إلى البلدان النامية وحال دون امتلاكها أسبابه لمنع قيام وضع منافس اقتصادي وسياسي وحضاري.

ولعل ذلك يعود إلى المنطلقات الفكرية لمروجي الإمبريالية، وتقديمهم الذرائع التي لا تستند إلى أساس موضوعي، وإنما لأسباب متعددة الأغراض والدوافع من أجل تسويغ وضع لا إنساني تمارسه الإمبريالية، **وأهم هذه الأسباب**:

- **أسباب تعود إلى شروط طبيعية مناخية**: كما عبر عنها هيننغتون فالبلاد المتقدمة عنده تقع في المنطقة المعتدلة، ومعظم البلاد المتخلفة في المناطق الحارة الاستوائية، والتخلف يستقر في البلدان التي تفقد المناخات الحافزة الخاصة بالمناطق المعتدلة.
- **أسباب عرقية**: تقوم على نظرية أن العرق الأبيض يمتلك طاقات عقلية وإبداعية، وأن هذه الطاقات تفتقدها الشعوب الملونة الموجودة في البلاد المتخلفة.

- **أسباب دينية**: وهي نظرية تذهب إلى أن أكثر البلاد تقدماً هي الشعوب البروتستنتية وأن معظم البلدان المتخلفة تدين بأديان قدرية وقد عبر عن ذلك فيبر حين قال «إن البروتستنتية تدعو إلى التقشف طريقة في الحياة بدلاً من الزهد الرهباني الكاثوليكي». وعمم هذه النظرية على بقية الأديان. وأن البروتستنتية

عنده تدعو الإنسان إلى التعامل مع العالم الواقعي والمادي، في حين تدعوه الأديان الأخرى إلى عالم الروح والمثل.

- **إن الطبقة البرجوازية** التي تمخضت عنها الرأسمالية ، هي التي تحقق التقدم بامتلاكها للتقنية ووسائلها، وغياب هذه الطبقة في البلدان النامية هو الذي يفقدها قابلية التقدم.

غير أن مجمل هذه الذرائع التي قدمها الفكر الإمبريالي لإضفاء الشرعية على الامبريالية، لا تعكس أساساً موضوعياً بل تنحو نحواً ذرائعياً.

ولقد استقر الفكر في البلدان النامية، ولاسيما الاستنتاجات الناجمة عن معاناة شعوبها وتجربتها المرة مع الإمبريالية بأشكالها المختلفة على أن الاستغلال الذي مارسته المؤسسات الإمبريالية كان السبب الجوهري وراء حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي من جهة، وحالة التبعية السياسية والثقافية التي تعانيها شعوب البلدان النامية من جهة أخرى، والتي تمثلت في تخلف البنى الاجتماعية والثقافية. وبقاء هذه البلدان في مثل هذه الحالة، أضحى هدفاً وضرورة لاستمرار الإمبريالية، بمختلف أشكالها ومظاهرها الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وكان الفكر الاشتراكي العالمي وحركات التحرر الوطني قد أدركت هذه الحقيقة في مراحل كفاح هذه الشعوب للخروج من قوقعة التبعية والتخلف التي فرضها الواقع الامبريالي عليها. .[1]

ولقد أدركت الدول الفقيرة والنامية أن طغيان الليبرالية الجديدة واحتكارات الشركات الدولية إنما يزيدها فقراً، وخضوعاً للسياسات الرأسمالية الغربية فأخذت تستنفر جهودها للدفاع عن حقوقها في مواجهة هذه العولمة ، فلقد حذّر مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا من العولمة في المجال الاقتصادي، وقال: "إن منظمة التجارة

1- دافيد. س. لاند، أوربة التقنية، ترجمة روزيت خوري (منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1984). مجموعة من الاقتصاديين السوفييت، الاقتصاد السياسي للرأسمالية الاحتكارية، ترجمة كمال زبيدة وحمزة برقاوي (مكتبة ميسلون). روجيه غارودي، في سبيل نموذج وطني للاشتراكية، ترجمة فؤاد أيوب (دار دمشق للنشر). إيف لاكوست، البلاد المتخلفة، ترجمة كمال غالي (المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، دمشق).

العالمية تسمح للدول الغنية بابتلاع الدول الفقيرة".[1]

ومن الأقوال التي تؤكد المخاطر الجدية الليبرالية الجيدة على مقدرات الحكومات والشعوب، ما جاء في كلمة للرئيس الفرنسي جاك شيراك ألقاها بمناسبة اليوم الوطني الفرنسي (14 يوليو 2000م)، **حيث قال**:"إنّ العولمة بحاجة إلى ضبط، لأنّها تنتج شروخاً اجتماعيةً كبيرةً وإن كانت عاملَ تقدُّمٍ فهي تثير أيضاً مخاطر جدّية ينبغي التفكير فيها جيداً **ومن هذه المخاطر ثلاثة**: أولها أنها تزيد ظاهرة الإقصاء الِاجتماعي وثانيها:أنها تنمي الجريمة العالمية،وثالثها:أنها تهدد أنظمتنا الاقتصادية".[2] وأيضاً ما ذكره الكاتب الأمريكي الشهير وليم جريدر في كتابه الصادرعام1977م: "عالم واحد مستعدون أملا" حيث بيّن صفات العولمة، وكشف خطورة آثارها ، فوصف العولمة ،بأنها آلةعجيبة نتجت عن الثورة الصناعية والتجارية العالمية ، وإنّها قادرة علي الحصاد وعلي التدمير وإنها تنطلق متجاهلة الحدود الدولية المعروفة،وبقدر ما هي منعشة فهي مخيفة، فلا يوجد من يمسك بدفة قيادتها ، ومن ثم لا يمكن التحكم في سرعتها ولا في اتجاهاتها، وهو يري إنّ تلك الثورة المادية التي حررت رأس المال وجعلت المادة تسبق الفكر،وتتخطي جمود السياسات ، كانت نتيجتها ظهور تحولات عظمي في العالم أجمع، وبقدر ما بعثت وأنعشت الطموح والرغبة في تكديس الثروات، خلفت وراءها عدم الاستقرار وعدم الأمان وبقدر ما أتاحت من تكنولوجيات حديثة ، فإنها بعثت البربرية من جديد.

وعندما نعود إلى مفهوم العولمة كما يطرحه الغرب فإنّ أول ما يستوقفنا هو:أنّ الذين يطرحونه ينظرون إلى التفاعل البشري على أنّه تفاعل بين طرف ذكي قوي وطرف غبي ضعيف.طرف يمتلك، وطرف يجب أن يكون فاقداً للتملك. وإذا نظرنا إلى آلية هذه العولمة يبرز لنا على الفور مفهوم إلغاء الآخر. وليس بالضرورة أن يكون

1 - جاء ذلك في كلمة ألقاها أمام مؤتمر لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في كوالمبور في السابع والعشرين من يونيو 2000م .

2- محاضرة: مستقبل الصحافة العربية في ظل العولمة، محمد السمّاك، مجلة (الحوادث)، عدد 2310، 9/3/2001، لندن ص 63.

هذا الإلغاء هو الإفناء التام للوجود. إنما تدل الآلية الغربية على أن العولمة هي الفرز الحقيقي بين سيد وعبد ، بين منتج ومستهلك، بين من يصنع التكنولوجيا ويؤسس لتقدم علمي سريع وبين من يُراد له أن ينسلخ عن ماضيه الحضاري تماماً، وعن عقيدته وينبهر بمعالم التقدم العلمي الغربي السريع.[1]

آثار الليبرالية الجديدة على الدول النامية والمتخلفة:

ترتبط عملية الليبرالية الجديدة بتدويل النظام الاقتصادي الرأسمالي ، حيث تمّ توحيد الكثير من أسواق الإنتاج والاستهلاك ، وتمّ التدخل الأمريكي في الأوضاع الاقتصادية للدول، وخاصة دول العالم الثالث، عبر المؤسسات المالية الدولية: كصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ،التي تمارس الإملاءات الاقتصادية المغايرة لمصالح الشعوب، **وبالتالي تحقق الليبرالية الجديدة لأصحابها عدة أهدف كبيرة في المجال الاقتصادي هي:-**

أولاً:السيطرة على رؤوس المال العربية، واستثماراتها في الغرب فالعالم العربي الذي تتفاقم ديونه بمقدار (50) ألف دولار في الدقيقة الواحدة هو نفسه الذي تبلغ حجم استثماراته في أوروبا وحدها (465) مليار دولار عام 1995م ، بعد أن كانت (670) ملياراً عام 1986م فنتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتبعية النفسية للغرب تصب هذه الأموال هناك لتدار حسب المنظومة الغربية.[2]

ثانياً: الهيمنة الأمريكية على اقتصاديات العالم من خلال القضاء على سلطة وقوة الدولة الوطنية في المجال الاقتصادي، بحيث تصبح الدولة تحت رحمة صندوق النقد الدولي ، حين تستجدي منه المعونة والمساعدة عبر بوابة القروض ذات الشروط المجحفة وخاضعة لسيطرة الاحتكارات والشركات الأمريكية الكبرى على اقتصاد

1- مقال:العالمية والعولمة بين المفهوم القرآني والفلسفة الوضعية: حسن الباش.

2- العولمةحلقة في تطور آليات السيطرة: خالد أبو الفتوح، البيان 136.

الدول[1]، ولعل تركيا والمكسيك وماليزيا من النماذج الواضحة للدول التي عصف بها تيار الليبرالية لصالح المستثمرين الأمريكيين[2].يقول رئيس وزراء ماليزيا: مهاتير محمد الذي عانت بلاده من آثار الليبرالية في السنوات الأخيرة: "إنّ العالم الليبرالي لن يكون أكثر عدلاً ومساواة. وإنما سيخضع للدول القوية المهيمنة. وكما أدى انهيار الحرب الباردة إلى موت وتدمير كثير من الناس، فإنّ الليبرالية الجديدة يمكن أن تفعل الشيء نفسه، ربّما أكثرمن ذلك في عالم ليبرالي سيصبح بإمكان الدول الغنية المهيمنة فرض إرادتها على الباقين الذين لن تكون حالهم أفضل مما كانت عليه عندما كانوا مستعمرين من قبل أولئك الأغنياء".[3] إنّ الدول العربية ـ كإحدى المناطق المستهدفة بالليبرالية الجديدة ـ بلغت ديونها الخارجية عام 1995م (250) مليار دولار، وتتفاقم ديونها بما مقداره (50) ألف دولار في الدقيقة الواحدة، ولا شك أنّه كلما ارتفعت وتيرة الديون كلما ترسّخت التبعية ووُجدت الذريعة للتدخل، وبسبب هذه الديون التي بدأت بتشجيع من الغرب عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين يعملان على إغراق الدول المستهدفة بالديون ـ أصبح اقتصاد معظم هذه الدول متخبطاً، يستطيع وبصعوبة بالغة ملاحقة خدمة الديون وفوائدها المتراكمة، فهي في الحقيقة وسيلة لبسط النفوذ على البلاد تماماً كما كانت في الماضي.[4] وللعلم فقد أكد التقرير الاقتصادي الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادي العربي أن الجزائر مثلاً ستخسر سنوياً ما بين1.5 إلى2 مليار دولار بانضمامها وتطبيقها لقرارات اتفاقية التعريفة الجمركية "الجات".[5]

ثالثاً: تحقيق مصالح المجموعات الغنيّة في الدول الغربية والقوى المتحالفة معها في الدول الأخرى على حساب شعوب العالم، وممّا يدل على ذلك فشل تجربة "النمور الآسيوية": ومنها إندونيسيا وماليزيا،حيث لم تستطع تحقيق المصالح الاقتصادية المطلوبة لشعوبها ، إذ عملت الشركات المتعددة الجنسيات على إحداث

---

[1] - العولمة ، محمد سعيد أبو زعرور ص 36 ، الإسلاموالعولمة ص 136 .

[2] - فخ العولمة ص 254-258 .

43- من محاضرة ألقاها في كوالالامبور، في 24 يوليو 1996، نقلاً عن (الدين والعولمة)للدكتور أحمد بن عثمان التو يجري، ص19، من مجلة الإسلاماليوم، من عدد 16، 17، السنة 17 1421هـ/2000م.

[4]- العولمةحلقة في تطور آليات السيطرة: خالد أبو الفتوح، البيان 136.

[5]- العولمة.. ورموز السيادة الوطنية: مقال مجلة المجتمع- 1412هـ.

هذا الفشل، وقام أحد المستثمرين الأجانب-أحد رموز الليبراليين الجدد- الملياردير "جورج سورش" باللعب في البورصة مما أدى إلى ضرب التجارة التنموية وإحباطها.[1] ولقد أدلى جورج سوروش نفسه بشهادة لاذعة أمام الكونغرس الأميركي فقال فيها : بدلا من أن تتصرف أسواق المال مثل البندول فإنها تصرفت مثل كرة التهديم المعدنية، وراحت تقوض دولة تلو الأخرى، وعليه فإنّ استخلاصنا الأخير بأن أسواق المال سوف تواصل تقريب العالم بعضه إلى بعض هو استخلاص مثير للجدل والخلاف.[2]

إنّ هذه الشركات تعد الأرض كلها سوقًا كبيراً لها، بما فيها ومن فيها بحيث تتنافس في اقتسام هذه الأراضي دون أي اعتبار لقيم أو أخلاق، وهي نادراً ما تدخل في شكل استثمارات مباشرة طويلة الأمد وإنما تدخل بما يعرف بالأموال الطائرة، في استثمارات قصيرة الأجل وسريعة الفوائد والتي تحقق لها عوائد هائلة، دون أن يكون لذلك مردود على التنمية المحلية. وإن حدث وقدمت استثمارات مباشرة، فإنّها قبل ذلك تأخذ ما يكفيها من التسهيلات والضمانات السياسية والاقتصادية التي لا تحظى بها رؤوس الأموال المحلية، وهو ما يعرقل الاقتصاد المحلي، زيادة على ذلك ، فإن معظم أنشطتها تقتصر على السلع الاستهلاكية ذات العائد الأسرع نتيجة للنمط الاستهلاكي السائد.[3] **يقول الدكتور مجدي قرقر**:"إنّ الشركات المتعددة الجنسيات أدى تطورها وتضخمها إلى تعميق العولمة اقتصادياً، وتعدد أنشطتها في كل المجالات: الاستثمار والإنتاج والنقل والتوزيع والمضاربة، ووصل الأمر إلى أنّها قد صارت تؤثر في القرار السياسي والبعد الثقافي والمعرفي، وفي ظل العولمة استطاعت هذه الشركات الاستفادة من فروق الأسعار، من نسبة الضرائب، من مستوى الأجور لتركيز الإنتاج في المكان الأرخص وبعد ذلك ينقل الإنتاج إلى المكان الذي يكون فيه مستوى

1- الإسلاموالعولمة ص 125-126 ، الوطنية في عالم بلا هوية - تحديات العولمة- ص 81.
2- المستقبل التام..أساسيات العولمة: المؤلفان: جون ميكل ثوايت، وأدريان وولدريج.
3 - نهاية الجغرافية، ص103، وأنظر أيضاً: طوفان العولمة واقتصادياتنا المسلمة، البيان، عدد 151، ص72.

الأسعار أعلى ويتم تسويقه هناك".[1]

في يوم 19/ 6/ 2000م عقد في القاهرة مؤتمر ضمّ الدول الخمسة عشر -أفريقية وآسيوية-من الدول النامية- أكدّ المتحدثون فيه أنّ الاقتصاد العالمي الجديد هو لصالح فئة قليلة تزيدها غنى فوق غناها، على حساب الدول الكثيرة الفقيرة، وهو يدفع الدول النامية إلى مقبرة الفقر.

وترتّب على هذا الهدف ما يلي: لقد كانت نتيجة الليبرالية الجديدة خطيرة في حياتنا الاقتصادية، فضلاً عن الجوانب الأخرى ، وقد حصرها بعض الاقتصاديين العرب بالنقاط الآتية:-

1. إنهاء دور القطاع العام وإبعاد الدولة عن إدارة الاقتصاد الوطني.
2. عولمة الوحدات الاقتصادية وإلحاقها بالسوق الدولية لإدارتها مركزياً من الخارج.
3. العمل على اختراق السوق العربية من قبل السوق الأجنبي.
4. إدارة الاقتصاديات الوطنية وفق اعتبارات السوق العالمية بعيداً عن متطلبات التنمية الوطنية.
5. العمل على إعادة هيكلة المنطقة العربيةفي ضوء التكتلات الدولية.[2]
6. " **الإغواء الاقتصادي**: ويعني إغواء الدول المتواضعة تقنيًّا وعلميًّا واقتصاديًّا بمشاركة العمالقة في مشاريع عابرة القارات ، وهذه المشاريع كل مكوناتها من الخارج وربما فتحوا لهم بعض الأسواق، وبعد أن يكون البلد الفقير قد دفع دم الشعب وضحى بحاضرة ومستقبله في مثل هذه المشاريع تتم عملية السيطرة أو الإجهاض إنّ شيئًا من هذا قد تم في ماليزيا وإندونيسيا.
7. **السيطرة الاقتصادية ذات المظاهر المتعددة ، منها**: شراء موارد الدول المستضعفة وموادها الخام بأقل الأسعار، وإعادة تصنيعها ثمّ بيعها لها في صورة جديدة بأغلى الأسعار، وفي حالة البترول يضيفون إليه ضريبة يسمونها ضريبة الكربون، وهي

1 - الإسلام والعولمة ، ص 70 .
2- الاقتصاد العربي في مواجهة تحديات النصف الثاني من عقد التسعينيات – مجلة آفاق عربية ، في 1995/2/1م ص2، والسوق الشرق أوسطية – آفاق عربية، عدد11/12، 1995، ص4.

تعني ضريبة تلوث أجوائهم نتيجة الشطط التصنيعي".[1]

ومن أخطار هذه الليبرالية الجديدة أيضاً:

أ- **تركيز الثروة المالية في يد قلة من الناس أو قلة من الدول،** فـ 358 مليارديرفي العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه أكثر من نصف سكان العالم. و 20٪ من دول العالم تستحوذ على 85٪ من الناتج العالمي الإجمالي، وعلى 84٪ من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها 85٪ من المدخرات العالمية. إذاً نكتشف إنّ 19،5٪ من الاستثمار المباشر و08٪ من التجارة الدولية تنحصر في منطقة من العالم يعيش فيها 82٪ فقط من سكان العالم.

ب- **سيطرة الشركات العملاقة عملياً على الاقتصاد العالمي،** إنّ خمس دول -الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا- تتوزع فيما بينها 172 شركة من أصل مائتي شركة من الشركات العالمية العملاقة.[2] ويمكن هنا أن نعرض إحصائية أولية لقوة تلك الشركات المتعددة الجنسيات. فهناك 350 شركة كبرى لتلك الدول تستأثر بها نسبته 40٪ من التجارة الدولية. وقد بلغت الحصة المئوية لأكبر عشر شركات في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية 86٪ من السوق العالمي، وبلغت هذه النسبة 85٪ من قطاع المبيدات ، وما يقرب من 70٪ من قطاع الحاسبات و60٪ في قطاع الأدوية البيطرية، و35٪ من قطاع الأدوية الصيدلانية، و34٪ في قطاع البذور التجارية.[3]

ح- **تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الناس بل بين المواطنين في الدولة الواحدة،** واختزال طاقات شعوب العالم إلى طاقة دفع لماكينة الحياة البراجماتية

1- العولمة وقضايا العصر: سيد دسوقي حسن، موقع إسلام على الطريق- شبكة المعلومات الدولية- 2000/11/7.

2 - انظر فخ العولمة ص 11- 13 ، العرب والعولمة ، ص 140 .

3 - مقال نهاية الجغرافية، مجلة البيان، ص102.

الاستهلاكية للقوى الرأسمالية والسياسة الغربية المسيطرة.[1] لقد كان المدافعون- بحسننية عن الليبرالية الجديدة- يراهنون على أن العولمة ستؤدي إلى ارتفاع مستوى دخل الفرد على المستوى العالمي، وبالتالي تخف ظاهرة الفقر التي تعاني منها كثير من دول العالم ، لكن الحقائق والأرقام، تكشف عن واقع مؤلم مختلف ، ففي الوقت الذي ازداد معدل دخلالفرد، فإنّه صاحب هذه الزيادة اتساع في الهوة الشاسعة بين مستوى الدخل في الدول الغنية والدول الفقيرة، فمازال دخل أكثر من مليارين إنسان لا يزيد على 60دولاراً في الشهر، ما يعني أن خطر الفقر مازال يطل برأسه القبيح على دول كثيرة في العالم. وقد أرجع تروس سكوت الأستاذ الجامعي في إدارة الأعمال -في بحثه عنأسباب التفاوت بين النظرية والواقع في مفهوم العولمة- إلى سببين، السبب الأول: أن الدول الغنية مازالت تصر على وضع العوائق في وجه هجرة العمالة من الدول الفقيرة إليها، ففي العام 1997م سمحت الولايات المتحدة الأميركية بهجرة 737 ألف وافد فقط، فيحين لم تسمح الدول الأوروبية إلا بهجرة 665 ألفاً، ومجموع العددين لا يمثل سوى 4 في المائة من العمالة المهاجرة المتوقعة، إلى جانب ذلك ترفض الدول الغنية استيراد المنتجات الزراعية من الدول الأفقر، أما السبب الثاني: فيعود إلى أن الدول الفقيرة فشلت نتيجة لسوء حكوماتها في اجتذاب رؤوس الأموال من الخارج.[2]

د- **استئثار قلة من سكان الدولة الواحدة** بالقسم الأكبر من الدخل الوطني والثروة المحلية، في الوقت الذي يعيش أغلبية السكان حياة القلة والشقاء ويوضح ذلك أن عشرين بالمائة من الفرنسيين يتصرفون فيما يقرب من سبعين بالمائة من الثروة الوطنية وعشرين بالمائة من الفرنسيين لا ينالون من الدخل الوطني سوى نسبة ستة بالمائة.[3]

هـ- **النمو المطرد للبطالة**، وإنخفاض الأجور وما يرتبط بها من تقليص في قدرة المستهلكين واتساع دائرة المحرومين، وقد دلت الإحصائيات على حقائق خطيرة ،

1 - الإسلام والعولمة ص 107 ، فخ العولمة ص 7-8 ، 26-28 ، 36 .
2- العولمة لمصلحة الأغنياء : صلاح الفضلي، صحيفة الرأي العام الكويتية.
3 - العرب والعولمة ص 141 ، فخ العولمة ، ص 11 .

ففي العالم (800) مليون شخص يعانون من البطالة وهذا الرقم في ازدياد ، وفي السنوات العشرة الأخيرة عملت 500 شركة من أكبر الشركات العالمية على تسريح أربعمائة ألف عامل -في المتوسط- كل سنة، على الرغم من ارتفاع أرباح هذه الشركات بصورة هائلة فإحدى هذه الشركات منحت للمساهمين فيها مبلغ خمسة مليون دولار لكل منهم[1]والشركات الأمريكية تسرِّح مليونين من العمال.[2].

ونتيجة لذلك ظهرت عدائية كثير من منظمات المجتمع المدني الغربية، وخاصة في الولايات المتحدة للعولمة، وخاصة المنظمات العمالية، واتحادات الشغل التي تراقب أثر عولمة الاقتصاد على معدلات أجور العمال، وعلى نسبة البطالة في الغرب.[3]

وإنّ الفقر الناتج عن البطالة حتما يقود إلى اتساع دائرة الجريمة فالعولمة تسمح وبيسر للعصابات بأنّ تشكل شبكة دولية عبر(الإنترنت) وتمكن المتهربين من دفع الضرائب من نقل أموالهم إلكترونياً إلى أمكنةأخرى ، فمن روسيا وحدها وصل إلى العالم الغربي منذعام1990م خمسون مليار دولار بطريقة غيرشرعية، ويقدرخبراء الأمن أن ثروة منظمات المافيا في النمسا وحدها تتجاوزتسعة عشر مليار دولار، كل هذا يجري على حساب الدولة التي بدأت تئن تحت ضائقة الفقر لتقلص الضرائب وهروبها ، وهذا يعني ضعف الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية التي تقدمها الدولة ، وتتضاعف حدة مشكلة الفقر، وتصبح أشدّ خطورة ، وبالنتيجة فإنّ شرعية هذه الدولة واستقرارها يصبحان مهددان.[4]

و- **فرض السياسات الاقتصادية والزراعية على دول العالم** -وخاصة النامية- بهدف تعطيل التنمية الاقتصادية، وإبقائها سوقاً استهلاكية رائجة للمنتجات الغربية،

1 - العرب والعولمة ، ص 141 .
2 - الإسلام والعولمة ، ص 61 .
3 - توالد العولمة-التحولات والممانعة – خدمة كامبردج بوكريفيو،27/3/2001.
4- المصدر السابق.

وتسليم إرادتها السياسية للقوى الحاكمة في أمريكا . ففي بعض الدول انخفضت معدلات النمو عام 98م بأكثر من 100٪ وارتفعت معدلات البطالة بنسبة خطيرة أدت إلى حدوث مشكلات اجتماعية عديدة من أهمها زيادة نسبة الفقر والأمية[1].

يقول ساكيكو فوكيربار: "ما دام الاقتصاد ومفاهيم السوق من العناصر الأساسية في العولمة فإن التنمية البشرية لن تأخذ حظها الذي تستحق من هذه العولمة".[2]

ز- **إضعاف قوة موارد الثروة المالية العربية المتمثلة** في النفط حيث تم إضعاف أهميته كسلعة حينما تم استثناؤه من السلع التي تخضع لحرية التجارة الدولية -أسوة بتجارة المعلومات- من تخفيض الضرائب والقيود الجمركية المفروضة عليه من الدول المستهلكة فما زالت هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ترفض اعتبار النفط والمشتقات البتر وكيماوية من السلع التي يجب تحريرها من القيود الجمركية والضرائب الباهضة التي تفرضها الدول المستهلكة، وبذلك تجني هذه الدول الأرباح الهائلة من وراء ذلك، وهي تعادل ثلاثة أمثال العائدات إلى الدول المنتجة في الوقت الحاضر، بل أصدر الكونجرس الأمريكي تشريعاً يقضي بفرض العقوبات على دول في منظمة أوبيك إذا شاركت في رفع أسعار النفط أو تثبيتها.[3]

ح- **ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الدول الإسلامية**، نتيجة إلغاء هذه الدول الدعم المالي الذي كانت تقدمه للسلع الغذائية، وبسبب الاحتكار والمنافسة غير المتكافئة من الدول الكبرى، وبسبب قيود الجودة وشروط المواصفات العالمية التي تفرضها الاتفاقيات التجارية والصناعية الدولية، وهي شروط لا تقدر الدول الإسلامية النامية على الوفاء بها[4]. ويترتب على ذلك ابتعاد الحكومات عن التدخل في

---

1 - انظر جريدة الرسالة - قطاع غزة - عدد 141 ، تاريخ 28 شوال 1420هـ ص 21.
2 - انظر المصدر السابق .
3 - انظر المصدر السابق .
4 - انظر آثار الاتفاقيات الاقتصادية والصناعية والزراعية- على العالم الإسلامي- النظام الاقتصادي العالمي واتفاقية الجات تأليف د. حسين شحاته، دار البشير للثقافة والعلوم ، طنطا الطبعة الأولى 1418هـ ، 1998م ، ص 20-25 .

النشاط الاقتصادي وقصر دورها في حراسة النظام.وأن تبقى الأسواق الإسلامية سوقاً مفتوحاً رائجاً أمام المنتجات والبضائع الأوربية والأمريكية، وأن تقّوض المصانع والمؤسسات الوطنية والاقتصاد الوطني.[1]

ط- **عملية الإغراق:** ومن مخاطر الليبرالية الجديدة ظهور عملية الإغراق التي ترتبط بالسعر، وذلك بأن تطرح في الأسواق سلع مستوردةبأسعار تقل كثيراً عن سعر المثيل في السوق المحلي، أو عن سعر المثيل في سوق الدولة المنتجة لهذه السلعة وتصدرها أو انخفاض سعر البيع عن سعر تكلفة الإنتاج ، ويتمتد أولها لفترة زمنية ، بهدف استرداد نفقاتها وتحقيق الربح ، تلك هي الحالات الثلاث التي تعتبر فيها السلع المستوردة بمثابة سلع أو واردات إغراق. وهذه المشكلة ظهرت مع دخول العولمة وإلغاء التعريفة الجمركية، أو الحد منها على بعض السلع، حيث كان قديماً لا يمكن حدوث ذلك لأن الدول كانت تتحكم في سعر السلعة بزيادة سعر الجمارك ، مما يؤدي إلى زيادة سعر المنتج المستورد عن المنتج المحلي أو على الأقل يساويه في الثمن ، ولكن مع فتح الأسواق أمام التجارة العالمية ، فإننا سنشهد حالات إغراق كثيرة ، وكذلك تجاوزات لا نضمن إلى أي مدى ستصل عواقبها".[2]

1 - انظر الإسلام والعولمة ص 148 .
2- مخاطر العولمة على المجتمعات العربية : أ.د مصطفى رجب، مجلة البيان13/10/2000 .

الفصل العاشر

مسؤولية النخب في عملية الانتقال السياسي

يراهن القطاع المتضرر من الانتقال الديمقراطي في التجارب التحولية التي عرفتها الدول، وفئة المتنفذين الفاقدين لمكاسب مرحلة ما قبل الديمقراطية، علي إفشال الانتقال الديمقراطي، والضغط بالاعتماد والمراهنة علي توظيف رصيدهم السلطوي المكتسب في ظل النظام التسلطي السابق، ومن خلال الدعم الخارجي الذي كان يتلقاه النظام السابق وأركانه، من البيئة الخارجية، التي تكون في العادة مكونة من حلفاء الخارج، الذين لا تناسب مصالحهم إرادة الشعب ونهضته واستفاقته السياسية، وثورته في سبيل الديمقراطية والدفاع عن الحرية.

كما يناور قطاع آخر من نخب النظام القديم ، الناجين من حركة الإقصاء والاستئصال الثوري الشامل، ويعملون علي التكيف مع الضغوط الجديدة للبيئة الداخلية، لدعم خيارات الانتكاس والتراجع عن التحول إلي الديمقراطية، من خلال التشكيك في جدوي وطريقة الانتقال، وبث الشكوك بأن المؤسسات الموروثة عن النظام التسلطي السابق بإمكانها أن تواصل في انتهاج خيار الإصلاح الهادئ بدل التغيير الراديكالي الجذري الشامل، حيث تحوز النخب المسيطرة علي المؤسسات الدستورية للنظام التسلطي السابق علي خبرة سياسية معتبرة ومؤثرة، حصلت عليها جراء الإشراف علي برامج الإصلاح السياسي السابق.

أما عن دور النخب المنتمية إلي جبهة الديمقراطيين الراغبين والساعين إلي التغيير في التجارب التحولية التي عرفتها الدول خلال العقود الماضية في أوروبا وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، فهم خبراء يجري الاعتماد عليهم في تأطير عملية التحول الديمقراطي من البداية إلي النهاية، فهم المسؤولون عن وضع خارطة طريق النجاة والنجاح السياسي إذا ما كانت النتيجة الحصول علي دستور تعددي ديمقراطي يحظي بموافقة الغالبية، ويلبي رغبة الجماهير وإرادتها الشعبية، وتقوم علي أساسه مؤسسات تحمي إرادة الشعب والنظام السياسي الذي يمثله ، بمؤسساته الدستورية المنتخبة...، غير أن الخشية من دور هذه النخب، يبقي في وضعهم السياسي

وصلاحياتهم المؤقتة ، التي قد تنمـي نـزعتهم التسـلطية رغـم أنهـم المسـؤولون عـن التأسيس الديمقراطي في البلاد ، **كما يقول شكسبير**: لو كانوا يحكمون لا أن يتحكموا لوجد البلد المريض بعض العزاء.

وبنـاء علي ما تقدم، بالإمكان طرح الإشكالية التالية لمناقشة دور النـخب المسؤولة عن التحول الديمقراطي:

من الذي يملك الحق في تكليف النخب بقيادة عملية الانتقال الـديمقراطي؟، وما هي الشروط المطلوبة من النخب المسؤولة عن هذه العملية ؟. ما هي سبل مراقبة دور النخب من أجل ضمان النجاح السياسي وتفادي التعثر الديمقراطي؟، ومـا هـي السبل الأنجع لضمان انتقال ديمقراطي أمثل يمنع النخب مـن الإنحـراف والابتعـاد عن هدف التحول إلي الديمقراطية؟.

أولا- دور النـخب المشرفة علي الانـتقال الديمقراطي:

تقتضي عملية الانتقال الديمقراطي مواكبة دقيقة لمراحل الانتقـال، تجنبـاً لأيـة انتكاسة قد تأتي علي الانتقال وتتسبب في انسداد يمنع اكتمال التحول إلي الديمقراطيـة ويتوقف ذلك علي دور النخب التي تقود الانتقال ومسؤولياتها التاريخية في قيادة هـذه المرحلة الصعبة في تاريخ أية أمة تأمل أن تأخذ مصيرها بيدها ، حيـث تجسـد النخـب الإرادة الشعبية من خلال منح الجماهير فرصة اختيار النظام السـياسي الـذي يناسـبها في استفتاء شعبي ، علي دستور ديمقراطي يحظي بقبـول الأغلبيـة ، إضـافة إلي اعـتماد قوانين الانتخابات والأحزاب لتحديد قواعد اللعبة السياسـية الديمقراطيـة وتنظـيم الحياة السياسية ، تمهيداً لانتخابات تشريعية ورئاسية ينتج عنها نظام متكامـل يضـمن أكبر قدر من المشاركة في صناعة القرار والاقتناع به وبأقل درجة من العنف والفوضي، يوضح فيه العلاقة بين المؤسسات الدستورية، وصلاحياتها، وحدود مجالها السـياسي، لتبدأ مسيرة الديمقراطية الناشئة سيرا نحو الترسيخ والتجذر.

وتشترط هذه المرحلة توافر شروط محددة من النخب لتناط بهم مثل هذه المسؤولية الجسيمة:

1ـ نصاعة مسارهم السياسي ونضالهم الحزبي من أجل الدفاع عن الديمقراطية، وقربهم من الجماهير، وقوة شخصيتهم السياسية، حيث من المتوقع أن يواجه هؤلاء فئة من النخب المتنفذة المتبقية من النظام التسلطي السابق، الذين سيخوضون حملات مقاومة ضد التغيير، من داخل أجهزة الدولة – أو بالأحري ما تبقي منها– نتيجة سيطرتهم علي مهام حساسة ومؤثرة في الإدارة.

2ـ اعتمادهم لخارطة طريق لتحول سياسي واضح المعالم تتصف بالنزاهة والشفافية تشترط تحقيقها الرضا الشعبي، وتعتمد سياسة مرحلية متطورة تمنح حق المراقبة الشعبية، لتوضيح متطلبات الانتقال، وكشف صعوباته، أو من يحاول تقويضه، أمام الرأي العام، تجنبا لأي محاولة للتشكيك.

3ـ عدم مواجهتهم للنخب العسكرية، وعدم الانسياق أمام أية محاولات قد تقوم بها نخب النظام التسلطي السابق للتحريض والفتنة، لدق إسفين بين المؤسسة العسكرية والنخب المسؤولة عن عملية الانتقال الديمقراطي.

4ـ عدم السماح بأية تدخلات خارجية أو أية محاولات لمعارضي الانتقال الاستعانة بأي طرف خارجي ضد ما توافقت عليه الجماهير من شروط ومراحل الانتقال، وكشفها أمام الرأي العام المحلي، لكن دون أن يعني ذلك أهمية الاستعانة بمراقبة دولية تكشف للرأي العام العالمي التطورات السياسية والإجراءات التي تقوم عليها الاستحقاقات الانتخابية المحلية، وعدم الانسياق وراء محاولات الانعزال السياسي.

5ـــ عدم الانشغال بقضايا البيئة الدولية والاستعجال في ممارسة دور خارجي لإظهار تحول السياسة الخارجية، واختلافها مع الدور السابق للنظام التسلطي المنهار، مقابل ترك المجال مفتوحا أمام الفوضي والفتن الداخلية التي قد تعرقل الانتقال الديمقراطي السليم.

6ـ عدم السماح بتشكل جماعات سياسية داخل أجهزة الدولة، تحاول توجيه العملية السياسية في مراحلها الدقيقة، في مسعي لتشكيل نواة حكومة ظل، تخدم مصالحها الفئوية الضيقة علي حساب الإرادة الشعبية والصالح العام ومطالب التغيير الديمقراطي، أو مقاومة التغيير والتحكم في مساره.

7ـ إبداء الصرامة أمام مساعي المحاسبة والمراقبة وكشف الفساد، وعدم التسامح مع ممارسي" الغلول" الذين خانوا أمانة حفظ المال العام والتصرف فيما تحت أياديهم من صلاحيات لعقد علاقات خارجية وداخلية مشبوهة، علي حساب الإرادة الشعبية وإناطة هذه المهمة إلي جهة عسكرية ترافقها هيئة مدنية محلية ومراقبة دولية تكشف تفاصيل التحقيقات والمحاكمات أمام الرأي العام المحلي والعالمي.

8 ــ عدم التسرع في فتح ملفات غير ذات أولوية، أثناء عملية الانتقال الديمقراطي حيث ستسعي بعض النخب لبدء حملة انتخابية مسبقة من خلال إثارة مسائل معينة واشتراط حسمها أثناء مراحل الانتقال الديمقراطي الدقيقة كالمطالبة بمراجعة الاتفاقيات الدولية التي أبرمها النظام السابق، وهي مهمة يمكن أن تحسمها مؤسسات النظام السياسي الجديد" المنتخب"، حيث إن التراجع عن الاتفاقيات الدولية بحاجة إلي الامتثال للإرادة الشعبية للحصول علي المشروعية التي تقدم الحجة الموضوعية لمثل هذا الموقف القانوني، والاستعداد لانعكاساته وآثاره علي كافة الصعد القانونية والسياسية الاقتصادية والاجتماعية...

9ـ عدم إلغاء الإصلاحات السياسية الموروثة عن النظم التسلطية السابقة جملة وتفصيلا لأن بعض الإصلاحات السياسية التي عرفتها النظم السياسية في عالمنا العربي ناجمة عن نضالات سياسية حقيقية من أجل الإصلاح، وهي تعتبر بمثابة مكاسب ديمقراطية حقيقية، جلبت عددا من المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

وفي مجال حقوق الإنسان، وإن كان من الضروري إلغاء لخطط الإصلاح السابقة فلتكن هنالك مراجعة لإمكانية الحفاظ علي المكاسب الديمقراطية كالحفاظ عل الخيار التعددي في النظم الديمقراطية السابقة، ودراسة إمكانية ترسيمها أو دمجها في خارطة طريق الانتقال الديمقراطي، أو تطويرها بما يتيح فرص الاستفادة منها قدر الإمكان.

10ـ تصميم نظم انتخابية تلائم طبيعة النظام السياسي الذي اختاره الشعب، يمكن من ضمان نزاهة العملية الانتخابية ونجاح العملية السياسية، ومنع التلاعب في نتائج الانتخابات، نظام انتخابي يراعي الإمكانات المادية للدولة، ويسمح للأحزاب بالتنافس بكل نزاهة في حدود ما يسمح بها الدستور، والقوانين الانتخابية وقانون الأحزاب ويمكن للنخب أن تستعين بلجان استشارات دستورية وقانونية لتقديم النصيحة حول وضع القوانين التي لا تتنافي مع الصيغة الدستورية، القوانين الأكثر قربا وتجسيدا للإرادة الشعبية، والأكثر تعبيرا عنها.

ثانيا – النخب" غير الديمقراطية" ومحاولة الامساك بالسلطة عبر آليات الانتقال الديمقراطي:

يسعي قطاع النخب المتورطة مع النظام التسلطي السابق_ في الغالب- إلي انتهاج الوسائل والأدوات التالية لدعم خيار الانتكاس والتراجع عن التغيير الديمقراطي الشامل:

1 ـ دعم تشكيل معارضة جديدة تتولي نقد الانتقال الديمقراطي من الخارج، معارضة تتشكل من الأحزاب التي كان لها نصيب من التوزيع السلطوي للمنح والدعم المادي والسياسي، إضافة إلي الشخصيات السياسية النافذة، ومحاولة إظهار نفسها كأنها نخب عقلانية ضد الطريقة الثورية في التغيير.

2ـ الاتصال بالنخب العسكرية ومحاولـة التـأثير فيهـا للعـب دور مـؤثر عـلي عمليـة الانتقال وتغذية إمكانية تـدخل النخـب العسـكرية في العمليـة السياسـية وتوجيـه الانتقال الديمقراطي والتحكم في مراحله، بما يمنع قوي المعارضة من مرحلة النظام التسلطي السابق من السيطرة الكلية علي النظام السياسي الجديد.

3ـ التشكيك في مساعي النظام الجديد في تشكيل دور إقليمي قوي يعبر عن المصـالح الوطنية للدولة، واتهامها بأنها تدعم خيـار النظـام الانعـزالي الضـعيف، الـدافع إلي تراجع الدور الإقليمي للدولة، وتضييعها لمصالح استراتيجية كـان النظـام السـابق يؤكد علي جعلها أبرز محددات قوة السياسة الخارجية للدولة، ذلك أن محاولة النظام الجديد التركيز علي نشر ثقافة الديمقراطية وتجذير قـيم(قبـول الآخـر، والتسـامح، والاعتراف بقوة المنافسين... وغيرها)، تعطي الانطباع بأن النظام السابق المعـروف بتسلطه السياسي كان أكثر قدرة علي مجابهة ضغوط وتحديات البيئة الدولية.

4 ـــ التشكيك في إمكانية وفعالية استراتيجية الهندسة الاجتماعية التي تسـعي لمعالجـة اختلالات توزيع الثروة والموارد، وتقليص حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية حيث إنها ستقضي علي النزعة الاقتصادية الرأسمالية الداعمة للحريـات الاقتصـادية للأفراد، وهو ما يهدد القاعدة الاقتصادية الموروثة عن النظام السـابق، الـذي نجـح في إرساء دعائم اقتصاد وطني قوي نسبيا ، كما أن هـذا التحـول الاقتصـادي يهـدد المستثمر الأجنبي ويبعث الشعور بالخوف لدي الشركاء الدوليين.

5ـ ممارسة هجوم مضاد عن طريق الإعلام بهدف تأكيد وطنية النخب المحسوبة عـلي النظـام السـابق، والادعـاء أنهـا لم تكـن نخبـا مرتبطـة عضـويا مـع رأس وأركـان وشخوص النظام السابق، لأنها غير متورطة في قضايا الفساد، أو تبرير أية سياسات مضادة للإرادة الشعبية كانـت قـد اعتمـدت سـابقا، وإتهـام رمـوز النظـام الجديـد بالتركيز علي السياقات الدستورية والقانونية والتعقب القانوني لكبار المؤولين بـتهم الفساد، والتركيز عليها بهدف التغطية علي فشـل السياسـات الآنيـة التـي يعتمـدها النظام الجديد في التسيير الاقتصادي والاجتماعي والأمني..

6ـ إتهام النظام السياسي الجديد بالعجز الأمني، وعدم القدرة علي ضمان النظام العام في مواجهة شبكات البلطجية- الحقارين- الشبيحة، الذين يتولون ترويع المواطنين إضافة إلي اتهام النظام الجديد بعدم القدرة علي طمأنة المواطن بأن الدولة تتولي توفير الأمن ضد كل التهديدات الخارجية والتدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدولة..

7 ـــ إتهام المجلس المكلف بقيادة الانتقال الديمقراطي بانفراده بقرارات المرحلة الانتقالية دون السماح بمشاركة كل القوي السياسية من الأحزاب والشخصيات السياسية والوطنية، وكذا الإعلام، والمراهنة علي إشاعة مناهضة النظام القديم ومعاكسة خياراته المعتمدة في الانتخابات والإشراف الانتخابي، والإدعاء بالسماح بالمراقبة الدولية لضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، وتأكيد الوعاء الانتخابي الذي تمتلكه قوي عريضة من المعارضة في ظل النظام التسلطي القديم.

8 ـ اعتماد خطاب إعلامي ينشر ادعاءات بوجود فئات متطرفة لا تهدد الانتقال الديمقراطي فحسب، بل تهدد الديمقراطية والخيار التعددي برمته، ففي حال وصولها للحكم ستعمل علي التغيير الذي يخدم أهدافها السياسية لمنع بقية الأحزاب الوطنية من معارضتها، ومنع تحولها الدستوري إلي نظام سياسي جديد، يفرض أيديولوجيته وخياراته الحزبية وأنماط حكمه وتسييره علي جميع فئات الشعب، ومحاولة احتكار الصواب، واعتماد الخطاب التثويري الأصولي لجعل النخب متعصبة ضد أية دعوات عقلانية للمحافظة علي الخيار التعددي والنهج الديمقراطي.

9 ـ اختراق صفوف الجماهير للمطالبة بالتغيير والتشكيك في النخب التي تقود الانتقال الديمقراطي من خلال الإيحاء بأن هناك حكومة ظل أو أطراف داخلية تستمد قوتها ودعمها من أطراف خارجية، ومحاولة تخويف الأفراد من عملية الانتقال والسيناريوهات المحتملة لها.

10- محاولة الاحتفاظ بالمبادرة واحتكار السيطرة الإدارية أثناء عملية الانتقال

الديمقراطي، إذا تأكدت النخب المنتمية إلي العهد القديم أنه لا مناص من حتمية التحول إلي الديمقراطية، بأنها تسعي إلي التحكم في التنظيمات التي تسهل وحدة المعارضة والجماعات الديمقراطية، وكما قال جابريال آلموند:" القادة العظماء هم من يكونون عظماء في بناء التحالفات"، لتضمن هذه النخب موقعا لها في النظام الديمقراطي الجديد.

11 ــ الاستعانة باستشارات خبراء النظم الانتخابية الأجانب عن طريق شبكة دولية من العلاقات العامة والدعم الخارجي، لتصميم واعتماد خطط جديدة تعمل علي توسيع قاعدة أحزاب النظام القديم، ووعائه الانتخابي، ففي الحالة الجزائرية-كما أشار الباحث الفرنسي فرنسوا بورجا- أن مستشارين دستوريين فرنسيين أشاروا علي وزارة الداخلية بالبحث عن المناطق السكانية التي يتأكد النظام السياسي القديم بولائه التام لها، والعمل علي زيادة الدوائر السياسية فيها، وتضخيم القوائم الانتخابية فيها لضمان مساواة عدد المقاعد الانتخابية فيها للمدن التي تسيطر عليها قوي المعارضة.

قال أحد رجالات النظام القديم في مرحلة ما قبل أحداث5 أكتوبر 1988 في الجزائر، أن أحد أصدقائه من الإسلاميين الفرانكونيين قد زاره في منزله وخاطبه بحماس في معرض حديثه عن موجة الصحوة الإسلامية في الجزائر في ثمانينيات القرن الماضي، وخاطبه قائلا:" سيدي الوزير، أظن أنه عليكم الاعتراف والتنازل أمام مشروعية النظام الجديد، فإما أن تقبلوا أن تتم دمقرطة الإسلام، أو ستتم أسلمة الديمقراطية في الجزائر بقوة الشرعية الشعبية"، فقال الوزير إنه قام بإخراج الرجل من بيته، رافضا الحوار معه جملة وتفصيلا، وهي إحدي نماذج حوارات رموز التيار الإستئصالي من نخب النظام القديم، التي زعمت ولا تزال تزعم أنها تحمي الديمقراطية والخيار التعددي في الجزائر.

أن زعماء العرب" المخلوعون" بالثورات السلمية، كانوا يترقبون نتائج الانتخابات في الدول الأوروبية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية وحتي في إسرائيل؟!...، أكثر من نتائج الاستحقاقات الانتخابية في دولنا العربية، ليرتبوا متطلبات فترة جديدة من التسلط السياسي علي الشعوب العربية، ويحضروا رزمة جديدة من التنازلات والتراجعات والمقدرات المادية والخدمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تضمن لهم الحصول علي شرعية خارجية، يجابهون بها أية استفاقات محتملة من الشعوب العربية، التي تولي قهرها وزراء الداخلية العرب الذين كانوا يجتمعون كل عام في العاصمة التونسية للتحادث حول أحدث وسائل القمع والرصد والتعذيب والترويع، الكفيلة بوقف ثورات شعوبهم المحتملة، وعلي عين الغرب. وكانت النخب العربية مخيرة إما بقبول هذا الواقع والتحول إلي طبقة عضوية متورطة تاريخيا، متطفلة ومسترزقة، تمنع خدمة الفكر للإرادة الشعبية، أو أن تصطف وتجتمع_ لو تحت قيادة شبابية- لتشكيل كتلة تاريخية، تقوم بأداء واجبها التاريخي المأمول، الذي ينتشلها من مزابل التاريخ إلي التكفير عن انحرافاتها العقلية وسقطاتها الفكرية، واستلهام التجارب الديمقراطية الناجحة من الأمم المتحضرة التي تمتلك زمام أمورها بأيديها لإرشاد المواطنين إلي طريق نجاحهم السياسي، وتحررهم الاجتماعي، ونمائهم الاقتصادي، وازدهارهم الثقافي والإنساني...

يعتبر الوصول إلي المحطة الأخيرة من الانتقال الديمقراطي، الذي يجعلنا نعترف بقوة النظام السياسي الديمقراطي الجديد، المجسد للإرادة الشعبية، والدور الإيجابي للمؤسسة العسكرية، وتحول الجيش إلي قوة وطنية محايدة تخدم المصالح العليا للوطن والانطلاق من مؤسسات دستورية منتخبة لتأسيس نظام سياسي يستوحي دوره الداخلي والخارجي من إرادة الشعب، وبناء مؤسسات قوية تضمن التجانس بين أداء الحكومة وصوت الجماهير، لتؤسس تحالفا للقوي الوطنية يكفل التحرر من التدخلات الخارجية للقوي الأجنبية، نظام سياسي قادر علي كشف وتفكيك التحالفات المقاومة للتغيير والمحاولات التآمرية الداخلية التي تستهدف تقويض

الإرادة الشعبية في استمرار البناء الديمقراطي. نظام يجنب الأجيال المستقبلية عناء وصعوبات مرحلة التأسيس. نحو مواصلة المزيد من الترسيخ الديمقراطي. يعتبر – هذا الحلم– اعترافاً بدور النخب التي قادت هذا التغيير مانعة استخدام أدوات فاسدة في عملية الإصلاح، نحو النجاح السياسي، وتجاوز كافة المخاطر التي تهدد الإرادة الشعبية في التغيير، وتقتنص الفرصة التاريخية للتحول الحقيقي نحو الحداثة السياسية والمدنية المأمولة.

المراجع

1- كوفي أنان، 2006، خطبة الجلسة الافتتاحية للجمعية العمومية الحادية الستين بتاريخ 19 سبتمبر 2006،

2- الأمم المتحدة، 2006. تقرير أهداف التنمية الألفية لعام 2006. نيويورك: الأمم المتحدة.

5- صموئيل بي هونتينجتون، 1993، الموجة الثالثة. أوكلاهوما: مطبعة جامعة أوكلاهوما.

6- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 2006. تقرير التنمية البشرية العربية لسنة 2006. نيويورك: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة www.undp.org

7- بيت راجع الحرية حول العالمwww.freedomhouse.org. للمناقشة، قم بزيارة "أرش بودينجتون" 2006. "الحرية في العالم 2006: تقدم الشرق الأوسط وسط المكاسب العالمية. www.freedomhouse.org، أرش بودينجتون و آيلي بيانو 2004. مسح بيت الحرية 2004: العلامات المقلقة، التغيرات المعتدلة.

8- بيبا نوريس 2007. قيادة الديمقراطية. نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج.

9- روبرت داهل، 1999. أمور حول الديمقراطية. نيو هافين: مطبعة جامعة يالي.

10- بيبا نوريس 1999. المواطنين المهمين. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، بي جيلي 2006. مُحددات شرعية الدولة11- أمارتيا سين 1999. التنمية مثل الحرية. نيويورك: كنوف .

12- تيري لين كارل. الحلقة المفرغة لعدم التساوي في أمريكا اللاتينية". في سياسيو الظلم في أمريكا اللاتينية. إي سوزان إيفا إكستين و تيموثي ويكمان – كرولي. بيركيلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، جيه كريكهوس 2006 "الديمقراطية والنمو الاقتصادي": كيف تؤثر البيئة الإقليمية على أفعال النظام .

13- أر سارسفيلد و إف إيشيجاراي 2006. "فتح الصندوق الأسود": كيف يتحقق الرضا مع الديمقراطية والأثر المدرك لذلك الذي يؤثر على ما يفضله النظام في أمريكا اللاتينية .
14- سي غراهام و إيه سوختانكار 2004. "هل الأزمة الاقتصادية تقلل من الدعم بالنسبة للأسواق والديمقراطية في أمريكا اللاتينية؟
15- بي هينس 2005. "التفاوتات الاجتماعية المنبثقة في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية" المراجعة السنوية لعلم الاجتماع 31: 163-197.
16- سيمور مارتن ليبسيت 1959. "بعض الطلبات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية1718 .
19- دانوارت روستو 1970: "التحولات للديمقراطية" السياسيين المقارنين 2: 63-337.
20- روبرت دبليو جاكمان 1973. "العلاقة الخاصة بالتنمية الاقتصادية والأداء الديمقراطي" الجريدة الأمريكية للعلوم السياسية 17 : 611-21.
21- آدم برزيورسكي و مايكل إي ألفاريز و جوسي أنتونيو شيبوب و فرناندو ليمونجي 1996. "ما الذي يجعل الديمقراطيات تبقى ليمونجي 2000. الديمقراطية والتنمية: المؤسسات السياسية والرفاهية في العالم، 1950-1990. نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج.
22- راجع ديفيد كولير و روبرت أدكوك 1999. "الديمقراطية والانقسامات": البحث العملي لاختيار المفاهيم" المراجعة السنوية للعلوم السياسية
23- مراجعة روبيرت جي. بارو، 1997، محددات النمو الاقتصادي: دراسة تجريبية عبر البلاد. كامبريدج: صحافة أم.أي.تي.

24- لاختبار وجهة النظر هذه، مراجعة آر. ريغوبون وداني رودريك. 2005. "قاعدة القانون، والديمقراطية، والانفتاح، والدخل – تقدير العلاقات المتبادلة". اقتصاديات الانتقال.
25- مراجعة، على سبيل المثال، آدم بريزورسكي وفرناندو ليمونجي. 1993. "الأنظمة السياسية والنمو الاقتصادي". صحيفة وجهات النظر الاقتصادية.
26- جوزيف تي. سيغل، مايكل واينشتاين ومورتون هالبرين. 2004. "لماذا تبرع الديمقراطيات". الشؤون الخارجية.
28- دي.أس. براون. 1999. "الديمقراطية والإنفاق الاجتماعي في أميركا اللاتينية، 1980-92". مراجعة العلوم السياسية الأميركية.
29- دي.آي. لايك وأم.آي. بوم. 2001. "يد الديمقراطية الخفية – المراقبة السياسية وتقديم الخدمات العامة". الدراسات السياسية المُقارَنة-34(6):587-621
30- دي. ستاسافاج. 2005. "الديمقراطية والإنفاق التربوي في أفريقيا"."صحيفة العلوم السياسية الأميركية.
31- أس. كوزاك. 2003. "المساعدة الفعّالة: كيف تسمح الديمقراطية بالمساعدة على التطوّر لتحسين نوعية المعيشة". تطوّر العالم.
32- بي. نل. 2005. "المُدقرَطة والقوى المحرّكة الخاصة بتوزيع الدخل في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط.
33- طوماس كاروثيرز. 2005. "الحركة الارتجاعية تجاه ترويج الديمقراطية". الشؤون الديمقراطية. مارس/ أبريل.
34- جوزيف أي. شمبيتر. 1950. الرأسمالية، الاشتراكية والديمقراطية. الطبعة الثالثة. نيو يورك: هاربر وروو. أيضاً مراجعة مايكل ألفاريز وخوسي أنطونيو .

35- عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية،بيروت،1975.
36- الجمال غريب، التخلف والتنمية،الهيئة المصرية للكتاب،القاهرة1983.
37- توماس سنتش، الاقتصاد السياسي للتخلف ،ترجمة فالح عبدالجبار، دار الفارابي، بيروت،1989.